المجلة العلمية

الأكاديمية العربية في الدنمارك

دورية علمية محكمة نصف سنوية

رئيس التحرير

أ. د. وليد الحيالي

سكرتير التحرير

أ. د. لطفي حاتم

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. كاظم كريدي العادلي

أ.د. يونس عباس حسين

أ.د. نادر فاضل حبوبي

أ.م.د. محمد فلحي

عنوان المراسلة (Address)

The Arab Academy in Denmark
kobbelvænget 72 B, st
2700 brønshøj- Denmark
Website : www.ao-academy.org
e-mail : ao_university@yahoo.dk

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للأكاديمية العربية في الدنمارك

المجلة العلمية

الأكاديمية العربية في الدنمارك

Det kongellge bibliotek Nationalbibliotek og kobenhavns Universtietsbibliotek Pligtafeverings-afdeling ISSN Danmark
ISSN- 1902-8458
رقم الإيداع بالمكتبة الملكية الدنماركية ومكتبة جامعة كوبنهاغن :ISSN- 1902-8458

البحـوث المنشـورة تـم تقـويمها مـن قبـل أسـاتذة

مختصيـن بحـسب التخـصصات العلميـة

الهيأة الاستشارية

أ.د. محمد أزهر السماك - العراق
أ.د. أبي سعيد الديوه جي - جامعة الموصل – العراق
أ.د. علاء الموسوي - تقنية التعليم الإلكتروني – كندا
أ.د. مجيد حسين - جامعة دبي
أ.د. قاسم الحبيطي - جامعة الإسراء - الأردن
أ.د. طارق شريف - جامعة العلوم التطبيقية – الأردن
أ.د. عفاف عبد الجبار - جامعة عجمان – الإمارات

ثمن العدد: في الدول العربية ٤ يورو € او ما يعادلها بالدولار الأمريكي $

وفي دول الاتحاد الأوربي ٥ يورو €

الاشتراك السنوي	الأفراد		المؤسسات	
الاشتراك بعملة €	البلدان العربية	البلدان الإسكندنافية	البلدان العربية	البلدان الإسكندنافية
لمدة سنة	٤٠	٥٠	٨٠	١٠٠
لمدة سنتين	٧٠	٨٠	١٥٠	١٦٠
لمدة ثلاث سنوات	١٠٠	١١٠	٢٣٠	٢٤٠
لمدة خمس سنوات	١٥٠	١٦٠	٣٥٠	٤٢٠

محتويات العدد

افتتاحية العدد ـ الأستاذ الدكتور وليد الحيالي	٤
اولا- البحوث الاقتصادية	٦
امكانية قياس التكاليف المالية لقيمة الموارد البشرية والإفصاح عنها في المؤسسات التعليمية الخاصة ــ د. علي نعيم جاسم	٧
ثانيا- البحوث القانونية	٣٩
فعالية القوانين الوطنية والدولية بشأن الجرائم الإلكترونية ــ د. ليلى الجنابي	٤٠
الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية ـ د. عمار بجبوج	٩٨
ثالثا ـ البحوث السياسية	١٢٨
الأُسُس النظرية لمفهوم الدَّولة في الفكر السّياسي الإسلامي الحَديث والمُعاصر ــ د. محمّد باقر البهادلي	١٢٩
الجيوسياسة الأميركية بين الانعزالية والتدخلية ــ د. صلاح نيوف	١٦٩
نقد الديمقراطية : المضمون والمصطلحات ــ د. فاخر جاسم	١٩٠
رابعا ـ بحوث الآداب والتربية	٢٢١
المعوقات التي يواجهها معلمو التربية الوطنية والمدنية في تنفيذ استراتيجيات إدارة الصف من وجهة نظرهم في محافظة المفرق ــ د. هيفاء عبد الهادي حمدان الدلابيح / د. هيام عقله سالم المومني	٢٢٢

الافتتاحية



رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور وليد ناجي الحيالي

الأكاديمية العربية عطاء مثمر وانجازات جديدة

أشعر باعتزاز دائم بكل منجز يقدمه الانسان، خاصة إذا كان ذلك المنجز يهدف الى الرقي بالوعي والثقافة الانسانية... ومن هذا المنطلق أسجل اعتزازي، بل فخري بالمجلة العلمية للأكاديمية، وهي تطفئ شمعتها العاشرة مع صدور هذا العدد.

فعلى مدى عشر سنوات لم تتوقف المجلة من رفد المعارف الانسانية بأبحاث جادة محكمّة، كتبها عدد كبير من أساتذة جامعات البلدان العربية من مشرقها الى مغربها.

يحتوي هذا العدد على بحوث عديدة في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتربوية، ساهم في قسم منها نخبة من أساتذة الاكاديمية العربية في الدنمارك، وذلك بهدف اثراء العمل العلمي الجاد والمتواصل الذي يبذله الأساتذة من أجل النهوض والرقي بالعمل الأكاديمي والبحثي.

لقد ساهم أساتذة الأكاديمية العربية في مختلف المحافل العلمية والمعرفية، وأمتد نشاطهم العلمي الى المساهمة في

المـــؤتمرات والنـــدوات العلميـــة المختلفـــة، وبهـــذا يمكـــن القـــول أن أســـاتذة الأكاديميـــة الكـــرام يشـــكلون مصـــدراً مـــن مصـــادر العطـــاء العلمـــي المتواصـــل، متجـــاوزين الصـــعاب، مقـــدّمين أروع الأمثلـــة، كأســـرة واحـــدة مـــن أجـــل تقـــدم وتطـــور العمـــل العلمـــي. وبهـــذا المعنـــى فـــإنهم يشـــكلون مصـــدراً مـــن مصـــادر اعتـــزازي وفخـــري فـــي ديمومـــة عملنا الأكاديمي.

ختامـــاً نـــدعو جميـــع المهتمـــين فـــي العمـــل البحثـــي مواصـــلة رفـــد المجلـــة بأبحـــاثهم الجـــادة لكـــي تتواصـــل مجلتنـــا بالصـــدور والديمومـــة، مؤكـــدين علـــى أن العمـــل العلمـــي المشـــترك يســـاهم فـــي ابقـــاء العقـــل العربـــي متســـلحاً بالمعرفـــة العلميـــة، قـــادراً علـــى النهـــوض وتجـــاوز المحن.

أولاً
البحوث الاقتصادية

امكانية قياس التكاليف المالية لقيمة الموارد البشرية والإفصاح عنها في المؤسسات التعليمية الخاصة

The possibility of measuring OF Financial cost to the value of human resources and disclosure in private educational institutions

الأستاذ المساعد علي نعيم جاسم- دكتوراه محاسبة
جامعة المثنى ـ العراق
جهة العمل: الدائرة الثقافية في ستوكهولم

الكلمات المفتاحية:
Human Resource الموارد البشرية، A.I.C.P.A المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين، A.A.A جمعية المحاسبة الامريكية، Historical cost التكلفة التاريخية، Replacement cost تكلفة الاحلال، Opportunity cost تكلفة الفرصة البديلة.

مستخلص البحث:

تشكل الموارد البشرية في بعض المؤسسات الخاصة ذات الطابع التعليمي ركنا أساسيا من أركان الموجودات، وذلك لقيمتها الكبيرة جداً، مقارنة مع أقيام الموجودات الأخرى في قائمة المركز المالي لهذه المؤسسات، وان عملية قياس قيمة هذا النوع من الموجودات ليس بالأمر البسيط والسهل، وذلك لعدم وجود أساليب قياس محددة، اضافة الى مشاكل أخرى تتعلق بعملية الشراء والامتلاك، حيث لا يمكن شراؤها أو امتلاكها لأسباب اجتماعية وإنسانية الأمر الذي أدى إلى عدم بيان قيمتها كأصل من الأصول في قائمة المركز المالي للمؤسسات التعليمية الخاصة، كما أن هناك عدداً قد يترك العمل ويستقيل قبل انتهاء خدمته الوظيفية، وبالتالي لابد من استبدالهم بآخرين. كما لا يمكن معاملة العنصر البشري على أساس مادي، لأن الفكر الإنساني لا يمكن امتلاكه، إلا أن المعارضين لذلك يرون هناك ضرورة ملحة للقياس والإفصاح عن هذا العنصر في قائمة المركز المالي، وذلك لتحقيق الهدف الرئيسي من إعداد قائمة المركز المالي لإعطاء صورة واضحة وعادلة عن الوضع المالي للمؤسسة في ذات التاريخ، لفوائده المستقبلية التي تستمر لأكثر من سنة مالية، لذلك كان لزاماً التمييز والتفرقة بين المصاريف التي تتحملها المؤسسة للتطوير على سنوات بقاء العنصر البشري في المؤسسة والى مصاريف إيرادية تحمل على نفس السنة المالية.

وقد حاول الباحث في هذه الدراسة إثبات أهمية قياس هذا العنصر والافصاح عنه في قائمة المركز المالي، حيث وضع منهجية الدراسة من خلال توضيح الهدف من الدراسة ومشكلتها التي حاول مناقشتها، إضافة إلى بيان أهمية الدراسة والفروض التي حاول الباحث اثبات صحتها، إضافة إلى عرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع ومدى علاقتها بالدراسة الحالية، حيث قام بتقسيم دراسته إلى ثلاثة مباحث، تطرق في المبحث الأول إلى الإطار ألمفاهيمي لمحاسبة الموارد البشرية وتوضيح الاختلاف بين وجهة النظر المحاسبية ووجهة النظر الاقتصادية التي ينظر بها لهذا الموضوع، كما تناول المبحث الثاني طرق قياس الموارد البشرية، في حين تناول المبحث الثالث قياس الموارد البشرية لعينة البحث والإفصاح عنها في قائمة المؤسسات التعليمية الخاصة ومناقشة الفرضيات. وقد توصل الباحث إلى عدد من الاستنتاجات أهمها هي إن قائمة المركز المالي وخاصة في المؤسسات التعليمية الخاصة التي لا تحوي العنصر البشري لا تعطي الهدف الذي أعدت من أجله، وقد كانت توصية الباحث الرئيسة في تضمين المؤسسات التعليمية الخاصة العنصر البشري حتى تكون هذه القائمة تعطي صوره عن الوضع المالي للمؤسسة في تاريخ إعدادها.

Abstract:

Constitute the human resources in some of the scientific nature of private institutions Cornerstone of assets and has a very large value compared with the other assets in the statement of financial position of these institutions, there are big problems in measuring the kind of process assets in addition to other problems where cannot be purchased or own social and humanitarian causes which led to the non-disclosure of an assets value assets in financial position of private educational institutions and there is what confirms that on the basis of the difficulty of measurement as there a number of human resources may leave work before the end of his career and therefore has to be replaced by other as the human element cannot be treated on the basis of material because human thought cannot be having but the opponents so they see that there is an urgent need to measure this component and

disclosed in balance sheet to achieve the president prepare this list to give clear and fair view of the financial position of the institution at the same date and that future benefit that last for more than one financial year and hence the expenses inputted by the Corporation for the development of this component should be classified to the capital expenditure capitalized on years –old career of the human element and revenue expendure charged to the same financial year , tried researcher in this study demonstrate the importance of this element measurement and disclosure about where to put the methodology of the study to clarify the purpose of the study and its problem that tried to be discussed in addition to the importance it and thompossed and developed by the display with some previous studies that addressed this topic and the extent of its relationship to the present study and the study as divided into three sections dealing with first section deal with conceptual framework of accounting of human resources and different between accounting and economic view which looks out to this topic , the second section discussed methods of measuring human resources while the third section on the measurement of human resources for the study sample disclosed in balance sheet and discuss hypotheses may researcher reached a number of conclusions that the most important financial position especially private educational institutions that are not containing the value of human resource not achieve the goal it Researcher recommendation was that the final accounts government educational institutions are include human element to give this goals.

المقدمة

خلال النصف الأول من القرن الماضي لم يكن هناك تصور واضح عن عنصر الموارد البشرية وماهية الفوائد التي تجنيها المؤسسات سواء كانت قطاع عام أو خاص من جراء اقتنائها لتلك الموارد وخاصة بالنسبة للمؤسسات والشركات التي تمارس النشاط التعليمي، حيث يتم تجاهله تماماً، ولم يتم الافصاح عنه في قائمة المركز المالي باستثناء إظهار ما يخصها من نفقات مثل تدريب وتطوير مهارات تلك الموارد في قائمة الدخل باعتبارها نفقات ايرادية تحمل على نتيجة نشاط السنة المالية (Income Statement). أما النفقات المؤجلة والتي لم يتم دفعها أو المنافع التي تم استلامها مقدماً فإنها تظهر في قائمة المركز المالي ضمن فقرة المستحقات (مصاريف مستحقة Accrued Expenses) والمقدمات (مصاريف مدفوعة مقدماً Prepaid Expenses). لذلك فان الهدف الرئيسي من إعداد البيانات المالية الذي يتمثل بإعطاء صورة واضحة وعادلة عن الوضع المالي للمؤسسة في ذات التاريخ وبيان نتيجة نشاط هذه المؤسسة من ربح أو خسارة للفترة المالية لم يتحقق بل أصبحت مجرد قوائم شكلية تعد من قبل المحاسب لم يستطع قارئ البيانات المالية من الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ونتيجة لأهمية قيمة هذه الموارد البشرية (Human Resources) وخاصة في المؤسسات التعليمية (Educational Institutions) التي منافعها (Benefits) تستمر لسنوات قادمة والتي يرتكز عليها النشاط الاقتصادي لتلك المؤسسات ولقيمته، مقارنة مع العناصر الاخرى التي تدخل في الميزانية العامة (Balance sheet) كان لابد للنظرية المحاسبية (Accounting theory) أن توليها اهتماماً كبيراً لأنه بدون تضمين هذه الفقرة فان القوائم المالية سوف تكون قاصرة عن إعطاء صورة واضحة عن الموقف المالي (Financial position) للمؤسسة في تاريخ إعدادها، وقد تجلى هذا الأمر من خلال تبني فكرة إنشاء مصطلح محاسبة الموارد البشرية (Human Resource Accounting) خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي ومحاولة تبني طرق معينه لكيفية قياسها والإفصاح عنها (Measured and Disclosures). وقد طرحت طرق عديدة وكل طريقه لها سلبياتها وميزاتها إلا أنها تشترك جميعاً في صعوبة تطبيقها، إضافة إلى أنها خاضعة للاجتهادات الذاتية والتقدير الشخصي للإدارة والمحاسبين، ولكن تبقى خطوة مهمة ومتقدمة باتجاه تضمين البيانات المالية هذه الفقرة المهمة التي من شأنها ان تعطي صورة دقيقة عن الوضع المالي للشركة او المؤسسة في تاريخ اعداد تلك القوائم.

المبحث الاول

منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً: منهجية الدراسة (The Study Methodology):

تناولت منهجية الدراسة النقاط الآتية:

أهمية الدراسة (The Importance of study):

تشكل قيمة الموارد البشرية نسبة كبيرة من قيمة إجمالي موجودات المؤسسات والشركات ذات النشاط التعليمي، وبما ان المحاسبة (Accounting) هي اداة توصيل (Connecting) وقياس (Measurement) وتحليل (Analysis) وإفصاح (Disclosure) لذلك يصبح لزاماً على المحاسبين قياس هذا العنصر والإفصاح عنه في قائمة القوائم المالية وخاصة الميزانية العامة كونها تعبر عن الموقف المالي للشركة في تاريخ الإعداد، فبدون تضمين قائمة المركز المالي تصبح الحسابات الختامية بدون جدوى او فائدة حيث لا تعطي صورة عن الوضع المالي للمؤسسة في ذات التاريخ، اضافة الى ان كشف الدخل (Income Statement) لا يعبر عن نتيجة النشاط للفترة المالية من ربح أو خسارة (Profit & Loss) بصوره واضحة وعادلة.

أهداف الدراسة (Objectives of Study):

تهدف الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على اهمية (Importance) عنصر الموارد البشرية في المؤسسات التعليمية.
- إمكانية قياس قيمة الموارد البشرية (Value of Human Resources) في المؤسسات التعليمية الحكومية.
- إعطاء صورة عن الطرق المستخدمة (The Methods used) في قياس المورد البشري وما هي المزايا والعيوب (Advantages & Disadvantages) التي تتميز بها كل طريقة.
- كيفية عرض قيمة الموارد البشرية والإفصاح عنها في قائمة المركز المالي المؤسسات الحكومية (Governmental Institutions) ذات الطابع التعليمي.

مشكلة الدراسة (Study Problem):

قام العديد من الباحثين والمهتمين في الشأن المحاسبي من اقتراح (Suggestion) أسلوب معين لقياس (Measure) قيمة الموارد البشرية والإفصاح عنها في قائمة المركز المالي في الشركات بصورة عامة، إلا أن هذه الطرق تشترك جميعها في صعوبة تطبيقها (Difficulty of Application) وإنها خاضعة للاجتهاد الشخصي (Diligence Profile) والتقدير الذاتي (Self- esteem)، الأمر الذي ينعكس على دقة الأرقام والبيانات المثبتة في البيانات المالية لهذه الشركات، وبالتالي تكون تلك البيانات المالية في المؤسسات التعليمية وبالذات الخاصة (Private) منها غير قادرة (Anable) على إعطاء صورة واضحة وعادلة عن الوضع المالي للمؤسسة في تاريخها (At that date). وعليه فان مشكلة الدراسة تتركز (Concentrated) بما يلي (عدم وجود طريقة مناسبة (Appropriate) وملائمة (Relevence) نستطيع من خلالها قياس قيمة الموارد البشرية والإفصاح عنها في الميزانية العامة للمؤسسات التعليمية الخاصة).

فرضية الدراسة (Hypothsis of Study):

تستند فرضية الدراسة الى فرضية عامة مفادها ((إن قائمة المركز المالي التي تقوم بإعدادها المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة الخالية من قيمة هذه الموارد، فإنها تكون قائمة شكلية (List Formality) وسوف لن تحقق الهدف الذي أعدت من اجله)) وهو إعطاء صوره عادلة عن الوضع المالي للمؤسسة في تاريخ إعدادها بسبب عدم تضمينها (Not Included) لقيمة الموارد البشرية الموجودة لديها والتي تكون نسبتها كبيرة جداً (High Percentage) مقارنة مع بقية عناصر الميزانية أو حتى في حالة تضمينها لهذه القيمة فإنها تكون أقياما غير دقيقة (Inaccrate) لعدم وجود معايير(Non Standards) خاصة بالقياس بل ترك الأمر للاجتهاد الشخصي.

وتتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

- تستطيع المؤسسات التعليمية قياس الموارد البشرية وإعطائها قيمة مالية (Financial Value) تكون نسبة الاجتهاد منخفضة جداً.
- تستطيع المؤسسات التعليمية الإفصاح عن الموارد البشرية في قائمة المركز المالي مادامت هناك قيمة مالية لتلك الموارد.

اسلوب الدراسة (Style of Study):

اعتمدت الدراسة على الأساليب الآتية هي:

- الاسلوب الوصفي (Descriptive Style): تم الاعتماد على الدوريات (Periodicals) والمصادر(Sources) والكتب (Books) في المكتبات والمواقع الالكترونية (Websites) التي تناولت هذا الموضوع والتعرف على أهم الدراسات السابقة (Previous Studies) وما توصلت اليه من الاستنتاجات (Conclusions) والتوصيات (Recommendations) ومقارنتها مع الدراسة الحالية (The Current Study).
- الاسلوب الاستقرائي (Inductive Style): تم الاعتماد على هذا الأسلوب من خلال طرح طريقة جديدة (New Method) وتطبيقها في حسابات جامعة المثنى (Muthanna University) وهي مؤسسة تعليمية حكومية ومن ثم تعميم هذه التجربة على جميع المؤسسات التعليمية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية.
- الاسلوب التجريبي (Experimental Style) : تم الاعتماد في تطبيق الجانب النظري على تجربته في ميدان العمل (عينة الدراسة) وتحديد نقاط الضعف (Points of Weaknesses) فيها.

هيكلية الدراسة (Structural Study):

تتضمن الدراسة اربعة مباحث (four Sections) رئيسية بالإضافة الى الاستنتاجات (Conclusions) والتوصيات (Recommendations)، يتناول المبحث الأول منهجية البحث والمبحث الثاني الإطار ألمفاهيمي (Conceptual Framework) للموارد البشرية، ويتطرق المبحث الثالث إلى الطرق المعتمدة في قياس قيمة الموارد البشرية والإفصاح عنها في قائمة المركز المالي، أما المبحث الرابع فيتناول الجانب التطبيقي ومناقشة الفرضيات (Discuss Hypotheses).

محددات الدراسة (Study Determinants):

تناولت المحددات الزمانية والمكانية:

- المحددات الزمانية (Temporal Determinants): حددت الدراسة بالبيانات المالية لجامعة المثنى التي حصلت خلال عام ٢٠١٤.

- المحددات المكانية (Spatial Determinants): اقتصرت الدراسة على تطبيق الدراسة في جامعة اهلية مفترضة.

ثانياً: الدراسات السابقة (Previous Studies)

تم الاطلاع على الدراسات السابقة المحلية والعربية والاجنبية والمعدة من قبل الباحثين وبعض المؤسسات المالية لغرض الاستفادة منها في هذه الدراسة وكانت كما يلي:

اولاً: الدراسات العربية (Arab Studies)

- **دراسة محمد ٢٠١٤ : "أثر القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري على مستخدمي القوائم المالية".**

هدف الدراسة هو تطوير التطبيقات المحاسبية (The Development of Accounting Applications) من خلال وضع إطار نظري لمفهوم رأس المال الفكري وإيجاد الآلية المناسبة لبيان كيفية القياس والإفصاح (Measurement &Disclosure) عنه في القوائم المالية وأثر ذلك على مستخدمي هذه القوائم .وقد ركزت مشكلة الدراسة على أن الطرق المتبعة في القياس والإفصاح في القوائم المالية لا تتطرق إلى رأس المال الفكري وإنما تتضمن فقط رأس المال المادي، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تبني آلية محددة لطريقة الإفصاح عن رأس المال الفكري في القوائم المالية وتطوير المعايير المحاسبية لتحديد آليات قياسه والإفصاح عنه.

- **دراسة علاوي ٢٠١٣: "أثر تطبيق القياس والإفصاح عن تكلفة الموارد البشرية على القوائم المالية ".**

هدفت الدراسة إلى تطبيق محاسبة الموارد البشرية (Human Resource Accounting) في الوحدات الاقتصادية من خلال قياسها والإفصاح عنها في القوائم المالية وتحديد أثرها، وقد تركزت مشكلة الدراسة في أن القوائم المالية لا تظهر أية بيانات مالية عن الموارد البشرية وبذلك فهي لا تعطي أية دلالة موضوعية (Objectivity) عن كفاءة العنصر البشري في تحقيق العائد (Achieving Revenue) لهذه الوحدات معتبرة إن أية تكاليف تصرف على عملية تطوير العنصر البشري هي مصاريف ايرادية (Expenditure Revenue) تحمل على نتيجة نشاط

الفترة (Income Statement)، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تطبيق محاسبة الموارد البشرية في الوحدات الاقتصادية والعمل على تحديد قيمة الموارد البشرية من خلال مدخل التكلفة التاريخية (Historical Cost Approach) باعتباره المقياس الأكثر دقه والأسهل تطبيقاُ.

- **دراسة البو علي ٢٠١١: "إمكانية تطبيق محاسبة الموارد البشرية في المصارف التجارية العراقية ".**

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية (Importance) محاسبة الموارد البشرية واستعراض أهم المشاكل والمعوقات (Problems & obstacles) التي تواجه عينة البحث. وقد ركزت مشكلة الدراسة على قيام الوحدات الاقتصادية (Economic units) على تحميل جميع النفقات التي تنفقها هذه الوحدات على الموارد البشرية على السنة المالية باعتبارها نفقات جارية (Current Expenditures) تحمل على نتيجة نشاط الفترة في حين كان من المفروض اعتبارها نفقات رأسمالية (Capital Expenditures) لأن منافعها تستمر لسنوات قادمة، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة إظهار تكاليف الاستثمار (Investment costs) في الموارد البشرية في القوائم المالية وإنشاء وحدة متخصصة لتلك الموارد في حسابات الموارد البشرية في الوحدات الاقتصادية.

- **دراسة سالم ٢٠٠٨: "مدى أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على اتخاذ القرارات المالية ".**

هدفت الدراسة إلى أهمية القياس والإفصاح عن تكلفة الموارد البشرية من خلال التطرق إلى مفهوم محاسبة الموارد البشرية وفوائدها ونماذج القياس (Measurement Models) وطرق التقييم (Assessment Methods) ، وقد ركزت مشكلة الدراسة على عدم إدراك متخذي القرارات (Decision Markers) في قطاع غزه لأهمية المحاسبة عن تكلفة الموارد البشرية والإفصاح عنها، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة التفرقة بين النفقات الجارية للموارد البشرية والنفقات الرأسمالية وضرورة اتخاذ الإجراءات والسياسات الرسمية من اجل تطبيق محاسبة الموارد البشرية.

- **دراسة حمادة ٢٠٠٢: "القياس والإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية ".**

هـدفت الدراسـة إلـى اسـتثمار المـوارد البشـرية (Human Resources Investment) كموارد اقتصادية (Economic Resource) في كافة القطاعات بغض النظر عن أسلوب التسجيل المعتمد سواء كان أساس الاستحقاق (Accrual Basis) أو الأساس النقدي(Cash Basis) أو غيره من الأساليب المحاسبية، وقد كانت مشكلة الدراسة في إغفال (Omission) جميع الوحدات أهمية المورد البشري من خلال عدم تضمينه (Not Included) للقوائم المالية. وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تضمين القوائم المالية قيمة الموارد البشرية باعتباره عنصرا مهما من عناصر الاصول (Assets) الذي يؤثر على الوضع المالي للوحدات الاقتصادية.

- **دراسة جابر ٢٠٠٢: "تصميم نظام معلومات محاسبة الموارد البشرية في الوحدات الاقتصادية ".**

هدفت الدراسة إلى بيان الفوائد (Benefits) التي تجنيها الوحدات الاقتصادية نظير العمل بمحاسبة الموارد البشرية، إضافة الى تلك التي يستفيد منها المستخدمون لهذه المعلومات، وقد ركزت مشكلة الدراسة في عدم قيام الوحدات الاقتصادية بالعمل على نظام محاسبة الموارد البشرية، الأمر الذي افقد الفائدة المتوخاة من إعداد القوائم المالية لهذه الوحدات. وقد توصلت الدراسة على ضرورة وجود ارتباط وثيق (The close Association) بين محاسبة الموارد البشرية وإدارة الموارد البشرية (Human Resource Accounting and Human Resource Management) لتخفيض كلفة إنتاج المعلومات (Reducing the Cost of Production Information) وضرورة فصل النفقات المتعلقة بالموارد البشرية في حسابات مستقلة (Independent Account).

- **دراسة فتوح ١٩٩٩: "مشكلات الاعتراف والقياس في محاسبة الموارد البشرية ".**

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية محاسبة الموارد البشرية باعتباره احد أنظمة المعلومات المحاسبية (Accounting Information Systems) الذي يمد الإدارات بكافة البيانات والمعلومات المطلوبة، وان مشكلة الدراسة هي وجود قصور واضح في عدم وجود محاسبة للموارد البشرية او معلومات مالية تختص بقيمة الموارد البشرية في

الوحدات الاقتصادية في القوائم المالية بل يوجد مجرد إظهار لنفقات التطوير والتدريب (Development and Training Expenses) وبعض النفقات الأخرى التي تدخل ضمن قائمة الدخل (Income Statement) باعتبارها نفقات جارية ترسمل على نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة معالجة الموارد البشرية كموجود مثل باقي الموجودات على أن يتم تقييمه على أساس القيمة المستقبلية (Future Value) المتوقع تقديمها طيلة فترة بقائه في هذه الوحدة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

- **Wang,X,Zhang,Zm&Wang,S.(Human Capital Accounting and the System of National) ,2006.**

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية رأس المال البشري في القوائم المالية للشركات متعددة الجنسيات (Multinationals) وضرورة تضمينه لما له من دور كبير في إعطاء صورة واضحة عن الوضع المالي للشركة. وقد كانت مشكلة الدراسة تشير إلى عدم تضمين القوائم المالية لهذه الشركات الموارد البشرية مما يعطي انطباعا غير حقيقي للوضع المالي (Nor Real Impression on the Financial Situation) للشركة، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تضمين رأس المال البشري في القوائم المالية.

- Ravindra Tiwari (Human Resource Accounting – A new Dimension), 2006.

هدفت الدراسة إلي إيجاد طريقة لتقييم الموارد البشرية من خلال نموذجين: الأول هو رسملة القيمة الحالية للرواتب والأجور(The Current Value of Salaries and Wages Capitalization) التي يتوقع أن يتقاضاها المورد البشري والنموذج الثاني هو تحميل تكاليف الإنفاق على تطوير المورد البشري (Capitalized Costs of Spending on the Development of Human Resource) إضافة إلى كيفية تسجيلها في السجلات المالية وكيفية إطفائها، ولم تحدد الدراسة طريقة معينة لتقييم الموارد البشرية في السجلات المالية.

-Tang Tang , (Human Resource Replacement Cost– Measures and usefulness, Cost Engineering) ,2005.

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير بعض الأساليب المتعلقة بتقييم الموارد البشرية على أساس التكلفة الاستبدالية (Replacement Cost) واتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة هذه الموارد، وقد تركزت مشكلة الدراسة في وجود خلل واضح (Clear Fault) في استخدام طريقة التكلفة الاستبدالية في قياس قيمة الموارد البشرية، وقد توصلت الدراسة إلى القدرة في ايجاد أسلوب كمي (Style Quantitative) لقياس بعض العوامل بصيغة كمية.

-Shakirm Munir ,(Human Resources Accounting Practices).2002

هدفت الدراسة إلى عرض (Show) جميع الطرق والأساليب المعتمدة في قياس عناصر الموارد البشرية والسلبيات والايجابيات في كل طريقة، وقد تركزت مشكلة الدراسة إلى إن هذه الطرق والأساليب المتعددة في القياس هي غير ملائمة (Irrelevance). وقد توصلت الدراسة إلى تطوير نموذج لقياس وتقييم العناصر البشرية بعد معالجة السلبيات التي كانت في الطرق السابقة.

أوجه الاختلاف والشبه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

إن أوجه الشبه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة كانت في انهما ركزتا على أهمية العنصر البشري في الشركات والمؤسسات الاقتصادية لما له من قيمة كبيرة مقارنة مع بقية عناصر قائمة المركز المالي وكيفية قياسه والإفصاح عنه في القوائم المالية وخاصة في الميزانية العامة لدورها الكبير في تحقيق الأهداف التي أعدت من اجلها تلك القائمة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، أما أوجه الاختلاف بينها وبين الدراسات السابقة هي أن جميع الدراسات السابقة لم تتبنى طريقة معينة وأسلوبا محددا لقياس الموارد البشرية والإفصاح عنه بل عرضت مجموعة من الطرق والأساليب وبينت السلبيات والايجابيات الموجودة في كل طريقة، اما الدراسة الحالية فهي تبنت طريقة معينة من طرق القياس والإفصاح وحاولت تجربتها وتطبيقها في حسابات عينة البحث، لذلك فإنها تميزت عن غيرها من الطرق في تبني طريقة معينة.

المبحث الثاني

الإطار ألمفاهيمي لمحاسبة الموارد البشرية

عرفت لجنة المصطلحات التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (A.I.C.P.A) (American Institute of Certified Public Accountants) عام ١٩٥٣ الأصل (Assets) بصورة عامة ((شيء ما يمثل رصيد مدين قابل للترحيل إلى الفترة القادمة لغلق الحسابات وفقاً للمبادئ المحاسبية)) (A.I.C.P.A,1953,13) كما عرفت لجنة المفاهيم والمعايير التابعة لجمعية المحاسبين الأمريكية (A.A.A) (American Association of Accountants) عام ١٩٥٧ الأصل ((المورد الاقتصادي المخصص لأغراض المشروع خلال فترة محاسبية محددة لخدمات متوقع الحصول عليها مستقبلاً)) وعليه فان النظرة التقليدية لعدم اعتبار الموارد البشرية اصلاً من الأصول مبنية على أساس الملكية القانونية للأصول(Legal Ownership of Assets) وهذا ما يخالف طبيعة المورد البشري الذي لا يمكن امتلاكه بأي حال من الأحوال تماشيا مع الطبيعة الانسانية للبشر، والشرط الثاني أن المورد البشري لا يستطيع تقديم منافع وخدمات مستقبلية (Cannot Provide Benefits for Future services) يمكن قياسها والتعبير عنها بصورة دقيقة، إلا إن هذين الشرطين غير مقبولين من وجهة النظر المنطقية (الجبوري، مصدر سابق :٢٠) وعليه قامت جمعية المحاسبة الامريكية (A.A.A) عام ١٩٧٣ بتعريف محاسبة الموارد البشرية على إنها ((عملية تحديد وقياس البيانات عن الموارد البشرية وتوصيل تلك البيانات للجهات المعنية)) (حنان، ٢٠٠٣ :٤٠) كما عرفها (Foley) على إنها ((محاولة لتحديد وتقرير الاستثمار في الموارد الخاصة بالمشروع والتي لا تتم المحاسبة عنها حالياً من خلال الإجراءات المحاسبية التقليدية)) وعرفها (Flamholtz) بأنها ((المحاسبة عن الأفراد كمورد من موارد المنظمة وتتضمن هذه العملية قياس التكاليف التي حدثت بواسطة المشروع والمنظمات الأخرى لاستقطاب واختيار واستئجار وتدريب وتنمية الأصول البشرية)) (Flamholtz,1971:p3)، ونستنتج من ذلك إن الهدف من وجود محاسبة الموارد البشرية هو حصر وقياس كافة النفقات (Identify and Measure all Expenses) التي يتم إنفاقها أو يتوقع إنفاقها في المستقبل على الموارد البشرية بدءاً من لحظة الإعلان عن الوظائف (The Announcement of the Job) التي يمكن أن تشغلها أو تكاليف استئجارها (Leasing Costs) من الوحدات الاقتصادية الأخرى، يضاف إليها كافة ما ينفق عليها في سبيل تطويرها من خلال برامج التدريب (Training Programs) والدورات التي تساهم في رفع كفاءتها (Raise

(Efficiency حتى لحظة الاستغناء عنه (Dispensable) أو تقاعده (His Retirement) أو إنهاء خدماتها (Involuntary Termination) لأي سبب كان. والتي يمكن الاستفادة من هذه البيانات لأغراض تحليلية (Analytical) مثل تحديد التغيرات التي تطرأ على قيم الموارد البشرية وإيجاد نسبة رأس المال البشري وتقدير نسب الاستثمار في هذه الموارد، إن أي عنصر لا يمكن اعتباره موجوداً إلا إذا تأكدنا من أن منافعه وعوائده سوف تستمر إلى سنوات قادمة كما إن قيمته وقيمة منافعه يمكن قياسها والتحقق من قيمتها بدرجه عالية من الدقة. وعليه فهنالك شرطان لابد من تحققهما في اعتماد أي موجود ما، وهما تحقق المنافع الاقتصادية لسنوات قادمة (Achieve Economic Benefits for Future Years) وثانيهما إمكانية قياس قيمة هذا الموجود وهذه المنافع (Measuring the Value of this Asset and Benefit)، وعليه فان عناصر الموارد البشرية التي يتحقق فيها هذان الشرطان لابد وان يتم اعتبارها من ضمن اصول المؤسسة والوحدة الاقتصادية (عطية، ٢٠١٤ :ص ١٩) ولكن هذه العناصر البشرية التي يتم اعتبارها موجوداً تختلف عن الموجودات الثابتة (Fixed Assets) في كونها عنصراً غير مادي (Element Bodiless) أي ليس له كيان مادي ملموس، عليه فان الباحث يرى انه لابد من اعتبار المورد البشري من ضمن الموجودات وذلك لتحقق الشرطين السابقين حيث هناك منافع اقتصادية سوف تتحقق في السنوات القادمة. كما ان قيمة هذا العنصر يمكن قياسه وكذلك قيمة هذه المنافع المستقبلية، فقياس كلفة الأستاذ الجامعي في المؤسسات التربوية تتم من خلال احتساب كلفة الحصول على الاستاذ الجامعي (The Cost of Obtaining a University Professor) عند التعاقد معه (التعيين) تضاف إليه جميع الكلف المصروفة عليه طيلة فترة بقائه في المؤسسة التعليمية (Add him all Costs Expended during staying in the Enterprise) مطروحاً منها مجمع الإهلاك السنوي ومجمع خسائر انخفاض القيمة (Minus Accumulated Depreciation and Accumulated Reducing Value) من خلال إعادة التقييم (Re – Evaluation) التي يتمثل بالقيمة العادلة (Par Value) في تاريخ التقييم مطروحاً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر انخفاض القيمة على أن تكون القيمة العادلة على أساس سوق نشط (Active Value)، وان تتم عملية إعادة التقييم بشكل منتظم بحيث تتضمن القوائم المالية القيمة العادلة للمورد البشري في تاريخ إعداد القوائم المالية أو قيمة رواتبه المدفوعة من تاريخ تعيينه حتى تاريخ إحالته على التقاعد، على أن يتم رسملة تلك المبالغ وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٣) (تكاليف الاقتراض).

وهناك اختلافات كثيرة بين النظرية المحاسبية والنظرية الاقتصادية من حيث وجهة النظر التي ينظر بها للموارد البشرية يمكن بيانها في الجدول الآتي (الجبوري، ٢٠٠٨: ١٧):

الفقرة	النظرية المحاسبية	النظرية الاقتصادية
١- الملكية	تعتبر الملكية القانونية شرطا أساسيا من شروط الموجود .	ركزت على جانب الخبرة، المهارة، الخدمة ألمقدمة.
٢- التمييز	ميزت بين الأصول البشرية وغير البشرية مما أدى إلى الاختلاف في طرق القياس .	لم تميز بين الأصول البشرية وغير البشرية واعتبرتها جميعاً مولدة للدخل .
٣- طبيعة القياس	تهتم بمصلحة المؤسسة دون الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى.	تهتم بمصلحة المجتمع ككل بما في ذلك المؤسسة .
٤- الهدف	دراسة وتحديد الإنفاق على الموارد البشرية ومقابلته بالإيراد لتحديد نتيجة النشاط .	دراسة الموارد البشرية من خلال كونها عاملاً من عوامل الإنتاج .

المبحث الثالث

طرق قياس وتقييم الموارد البشرية

لكي تكون قائمة المركز المالي (Balance sheet) معبرة بصوره واضحة وعادلة عن حقيقة الوضع المالي (Financial Position) للمؤسسة في تاريخ إعدادها كان لزاماً على المحاسبين قياس الموارد البشرية والإفصاح عنها في قائمة المركز المالي وخاصة في المؤسسات التعليمية، لكون الموارد البشرية تشكل قيمة عالية (High Value) لهذه المؤسسات مع قياس جميع النفقات التي تنفق عليها خلال السنة لتطويرها وتدريبها لزيادة كفاءتها الإنتاجية (Production Efficiency)، وتمييزها إلى نفقات رأسمالية ونفقات ايرادية لكي يتم تحديد طريقة رسملتها ضمن فقرة الموارد البشرية في قائمة المركز المالي اذا تم اعتبار تلك النفقة رأسمالية (Capitalism) وبالتالي تحميل السنة (Applied the Year) بما يخصها من تلك النفقات (Expenditures) من خلال قسط الإهلاك السنوي (Annual Depreciation) الذي ينبغي إظهاره في قائمة الدخل. أما في حالة كون هذه النفقة تم تمييزها إلى نفقات ايرادية يتم تحميلها بالكامل (Fully Applied) في قائمة الدخل واعتباره مصروفاً

يخص السنة الحالية لكي يتم التوصل إلى نتيجة نشاط المؤسسة من فائض أو عجز(Surplus & Deficit). وقد توصل الباحث من خلال ما كتبه الباحثون والكتاب الى إن هناك طرقا متعددة لقياس قيمة هذه الموارد البشرية، وان كل طريقة من هذه الطرق يشوبها بعض المآخذ والسلبيات والصعوبة في عملية القياس والتقييم.

أولا: طرق القياس والتقييم (Measurement and Evaluation Methods):

وقد قسمها الفضل إلى مجموعتين، المجموعة الأولى: حددت فيها ثلاث طرق هي: (الفضل وآخرون،٢٠٠٢ :١٠٥)

- **أساس التكلفة التاريخية (Basis of Historical Cost):**

هي التضحية التي تتحملها المؤسسة لإثبات كل ما تتحمله في سبيل الحصول على المورد البشري، وتتضمن كلف الإعلان عن الوظيفة (Assigned to the announcement of the occupation) وكلفة التوظيف (The cost of hiring) وتكلفة السفر(The cost of travel) وتكلفة الانتقالات (The cost of transfers) والمصاريف الإدارية (The cost of administrative expenses) التي تتحملها المؤسسة والمتعلقة بالموارد البشرية وتكلفة الاختبار(The cost of testing) مثل كلفة المقابلات (The cost of interviews) وكلفة الاختبارات التي تجريها المؤسسة للاختيار وكلفة النقل (Transportation cost) لمقر العمل الجديد أو تكلفة إحلال الموظف الجديد بدل القديم وأية كلف أخرى لها علاقة بالاختيار والاختبار، إضافة إلى تكاليف التدريب والتأهيل التي تتحملها لغرض زيادة كفاءة الموظفين وزيادة خبراتهم الفنية والإدارية حيث يتم تجميع كافة هذه النفقات ثم رسملتها على أساس العمر الإنتاجي للمورد البشري (The useful life of the human resource) لغرض الوصول إلى قسط الاهلاك السنوي للمورد البشري. وقد حدد Flamholtz نموذجاً لتحديد التكلفة التاريخية للموارد البشرية وكما يلي: (Flamholtz ,1985)

تكلفة الموارد البشرية = تكلفة الاستقطاب والاختيار + تكلفة التعيين + تكلفة التوظيف + تكلفة التدريب + التكلفة الإنتاجية الضائعة خلال فترة التدريب.

ويعاب على هذه الطريقة أنها أغفلت قيمة المرد البشري نفسه وكيفية تقييمه حيث راعت قياس التكاليف الأخرى التي تتكبدها المؤسسة للحصول على المورد البشري وتطوير

مهاراته وتمت معاملتها على أنها مصاريف رأسمالية يتم تنزيل جزء منها سنوياً باسم الاهلاك السنوي للمورد البشري.

- **أساس التكلفة الاستبدالية (تكلفة الإحلال) (Basis of the replacement cost):**

هي التضحية التي تتحملها المؤسسة عن إحلال موارد بشرية جديدة بدلاً من الموارد البشرية القديمة، وتصنف هذه الكلف إلى **استبدال وظيفي** (Replacing the functional) وهي الكلفة التي تتحملها المؤسسة للحصول على البديل الذي يكون قادراً للقيام بنفس الأعمال والمهام اللازمة للوظيفة، ويشمل تكلفة الحصول على الفرد الجديد وتكلفة تدريبه وتأهيله وتكلفة ترك العمل للفرد القديم، والى **استبدال شخصي** (Replace personal) وهي الكلفة التي تتحملها المؤسسة لإحلال فرد جديد يكون قادراً للقيام بنفس الأعمال والواجبات التي يقوم بها الفرد العادي.

ويعاب على هذه الطريقة أنها تعتمد على التقدير الشخصي لكلفة الفرد الجديد وكلفة الفرد القديم، وذلك لعدم وجود سوق متخصص (Specialist market) للموارد البشرية يمكن الاعتماد عليه في هذا الموضوع، وبالتالي فان كلفة التقييم تكون غير موضوعية (Non-Objective) (عبد الوهاب وعامر،١٩٨٤:١٩) وقد حدد Flamholtz نموذجاً خاصاً لتكلفة الإحلال على شكل صيغة رياضية هي (Flamholtz ,1985) :

تكلفة الإحلال = تكلفة الاستقطاب + تكلفة الاختيار+ تكلفة التعيين+ تكلفة التوظيف+ تكلفة التدريب+ التكلفة الإنتاجية الضائعة (تكلفة الإنتاج المفقود أثناء الانفصال) + تكلفة الفرصة للوضع

- **على أساس تكلفة الفرصة البديلة (Basis of opportunity cost):**

يتم النظر للمورد البشري بموجب هذه الطريقة على أساس انه عنصر نادر(A rare element) من خلال توفر شرطين: **الأول** أن لا يكون بإمكان المؤسسة الحصول على خدمات المورد البشري الجديد إلا بعد التخلص من المورد البشري القديم، **والثاني** أن لا يكون الحصول على المورد البشري من خارج المؤسسة بل من داخلها، وتمتاز هذه الطريقة بكونها أعطت قيمة عليا (High value) للمورد البشري ذات القيمة النادرة، ولكن يعاب عليها أيضاً أنها ميزت العاملين إلى صنفين: **صنف نادر** (Rare item) ويعتبر قيمة للمؤسسة، و**صنف عادي**(Ordinary item) أهملته الطريقة في التقييم والذي لا يعتبر قيمة للمؤسسة، وهذا له

تـأثير سـلبي علـى الأفـراد العـاملين فـي المؤسسـة، إضـافة إلـى أن جانـب التقـدير الشخصـي لـه حضور واسع بموجب هذه الطريقة (الحيالي،٢٠٠٧ : ١٧)

والمجموعة الثانية وحددت فيها ثلاث طرق هي:

- **أساس الرواتب والأجور المستقبلية المخصومة (Basis of salaries and wages discounted):**

خصم جميع الرواتب والأجور التي تتوقع المؤسسة دفعها للمورد البشري طيلة عمره الإنتاجي بسعر فائدة (Interest Price) معين يتم التوصل إليه عن طريق جداول القيمة الحالية (The present value tables)، ومن ميزات هذه الطريقة أنها تصل إلى قيمة المورد البشري بموضوعية اكبر من الطرق السابقة، إضافة إلى كونها لا تأخذ التقدير الشخصي بل تعتمد على أسعار فائدة تستخرج من جداول القيمة الحالية. كما أنها تبين التغيرات الحاصلة في أعمار الموارد البشرية للاستفادة منها في مقارنة معدلات النمو (Growth rates) بين المنشآت المناظرة لها، إلا إن العيب الموجه لهذه الطريقة أنها اعتمدت على خصم (Discount) مقدار الكلف التي تدفعها المؤسسة للمورد البشري خلال عمره الإنتاجي لتحديد قيمة المورد البشري، وهذا خلل واضح أي أنها اعتمدت مفهوم الكلفة (The concept of cost) لتحديد قيمة العائد (Return value)، وهذان مصطلحان مختلفان تماماً لا يمكن اعتمادهما في هذا المجال على الأقل من وجهة النظر الاقتصادية، كما أنها اعتبرت أن قيمة الموارد البشرية تبدأ بالتناقص (Decrease) بين فترة وأخرى من خلال قسط الاهلاك السنوي (Installment annual deprecation) في حين أن قيمة الموارد البشرية تأخذ بالزيادة نتيجة للخبرة العملية المتراكمة التي يحصل عليها جراء العمل، (الفضل وآخرون، المصدر السابق :١١٢).

- **أساس القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية الناتجة من استخدام الموارد البشرية (Basis of the present value of future revenues):**

عالجت هذه الطريقة الخلل الحاصل بموجب التقييم على أساس الكلفة حيث أخذت بنظر الاعتبار مقدار العوائد والخدمات (Returns & services) المتوقع الحصول عليها من جراء استخدام المورد البشري، إلا أنها تتطلب دراسة وافية عن حركة المورد البشري طيلة عمره الإنتاجي وتنقلاته بين الأقسام وشعب المؤسسة ومقدار الخدمات

التي تجنيها المؤسسة من جراء عمله بكل تنظيم إداري، إلا انه يؤخذ عليها أنها لا تأخذ القيمة المضافة (Added value) التي يحققها الفرد خلال عمله مع مجموعة معينة من الافراد، أي أنها تقيس العوائد لفرد معين بصورة منفصلة (Separate) ولا تستطيع قياسها لفرد ضمن المجموعة الواحدة، كما أنها لا تأخذ بنظر الاعتبار ترك الموظف للعمل أو استقالته في عملية الاحتساب (الفضل وآخرون،٢٠٠٢: ١١٢).

- **أساس خصم الأرباح غير العادية أو شهرة المحل (Based on proits unusual or goodwill):**

ان أول من نادى باستخدام هذه الطريقة هو (Hermanson) في عام ١٩٦٤ حيث استخدم الأرباح غير الاعتيادية التي تحققها المؤسسة في عملية تقييم المورد البشري من خلال القانون الآتي:

$$\text{قيمة الموارد البشرية} = \frac{\text{تكاليف تكوين المورد البشري}}{\text{إجمالي قيمة الموجودات}}$$

تمتاز هذه الطريقة بكونها تعتمد على الأرباح غير العادية المتحققة الفعلية والزيادة الحاصلة في شهرة المحل، ولكن يعاب عليها في حالات معينة لا تكون هناك أرباح غير عادية، وان كل الأرباح هي عادية، ثم أن عملية تقسيم الأرباح (Division of profits) ما بين عادية وغير عادية مسألة ينتابها الكثير من الغموض وليست بالمسألة البسيطة. كما أن الزيادة في قيمة شهرة المحل قد لا تكون متأتية من قيمة المورد البشري بل تكون من أسباب أخرى لا دخل للمورد البشري بها، وعندها سوف يكون التقييم غير واقعي وغير منطقي (الفضل وآخرون، مصدر سابق :١١٧). وعليه فان الباحث يعتقد بسلامة هذه الطرق السابقة بالرغم من وجود بعض الجوانب السلبية التي تؤثر بدرجة كبيرة على صحة التقييم للموارد البشرية، إلا انه توصل إلى طريقة أخرى من خلال المزج بين الطرق السابقة والتي يمكن من خلالها تلافي جميع الجوانب السلبية الموجودة فيها، إذ يمكن تحديدها من خلال النقاط الآتية :

١- تحديد قيمة المورد البشري (Determine the human resource value) من خلال إنشاء سوق منافسة (Competitive market) يشترك فيها أعضاء من الجامعات الخاصة في البلد وخارجه لتحديد القيمة العادلة (Par Value) للتدريسي والأخذ بنظر الاعتبار الشهادة (Certificate) واللقب العلمي (The scientific title والتخصص(Specialization) وبالاشتراك مع الجامعات الحكومية، على أن

يدار هذا السوق من خلال مجلس إدارة يتكون من عدد من التدريسيين يحملون اختصاص المحاسبة (Accounting) من الجامعات الحكومية والخاصة في البلد وخارجه، على أن يعطي هذا السوق قيمة عادلة للتدريسي مراعيا أركان القياس المحاسبي التي حددها الشيرازي في كتابه (الشيرازي،١٩٩٠ : ٣٣-٦٣) المتمثلة بما يلي:

أ- **القدرة على القياس** (The ability to measure) والتي تمثل ما تحويه الأصول البشرية من خدمات متوقعة (Expected Services).

ب- **وحدة القياس** (Measuring unit) حيث من المفترض أن تكون هذه الوحدة ثابتة ومتجانسة (Stable and Homogeneous) حتى يكون القياس قابلا للمقارنة والتجميع (Comparison & aggregation). لذلك فان وحدة القياس المعتمدة هي وحدة النقد.

جـ- **تحديد نوع وحدة القياس الملائمة،** حيث يتم الاعتماد على وحدة النقد.

د- **الشخص القائم بالقياس،** حيث يكون مجلس إدارة السوق هو الجهة المخولة بإجراء القياس والتعرف على نتائجه.

٢- تخصم من هذه القيمة المستخرجة من الفقرة (١) منه جميع المصاريف التي تتحملها المؤسسة التعليمية السنوية مثل (حصة التقاعد، النقل، السكن، التامين الصحي).

٣- تسجيل قيد محاسبي في سجل اليومية العامة بصافي القيمة الإجمالية وفق الطريقة الآتية:

××× من حـ/ المورد البشرية
××× الى حـ/ رأس المال البشري
عن تثبيت قيمة رأس المال البشري

٤- يتم تحديد جميع الكلف التي يتم إنفاقها على المورد البشري وتمييزها الى مصاريف ايرادية ترسمل على حساب النتيجة في نهاية السنة أو نفقات رأسمالية تدمج مع حساب المورد البشري في قائمة المركز المالي .

××× من حـ/ نوع المصروف
××× الى حـ/ البنك
عن تثبيت صرف المصاريف (الايرادية) على المورد البشري

××× من حـ/ الموارد البشرية

××× الى حـ/ البنك

عن تثبيت صرف المصاريف (الرأسمالية) السنوية على المورد البشري

٥- وفي نهاية السنة تعتمد طريقة القسط الثابت للإهلاك السنوي للمورد البشري من خلال قسمة قيمة المورد البشري على عمره الافتراضي البالغ (٣٠) سنة ويتم تسجيل قيد الاهلاك بالطريقة المباشرة كما يلي :

××× من حـ/ رأس المال البشري

××× الى حـ/ الموارد البشرية

عن تخفيض قيمة المورد البشري بما يستحقه من قسط الهلاك السنوي

٦- يتم الترحيل للقيود الى سجل الأستاذ وترصد الحسابات ويتم غلق المصاريف الايرادية والقسط السنوي من المصاريف الرأسمالية في قائمة الدخل ويتم تنزيل رصيد الموارد البشري في جانب الموجودات في قائمة المركز المالي وحساب رأس المال البشري في جانب رأس المال في الميزانية العامة .

٧- في حالة قيام المورد البشري بترك العمل لأي سبب كان، يعامل المتبقي منه كخسارة غير منظوره من خلال تسجيل القيد الآتي :

××× من حـ/ رأس المال الموارد البشرية

××× الى حـ/ الموارد البشرية

عن تثبيت خسائر قيمة المورد البشري

المبحث الرابع

الجانب العملي

تم اختيار جامعة خاصة افتراضية تحوي ثلاث عشرة كلية في اختصاصات مختلفة ومتنوعة مثل (الطب، الصيدلة، طب الأسنان، الطب البيطري، التربية الرياضية، التربية الأساسية، التربية للعلوم الصرفة، العلوم، الهندسة، الزراعة، الآداب، الإدارة والاقتصاد، القانون)، وقد افترضنا ان عدد التدريسين في الجامعة لغاية عام ٢٠١٥ هم (٥٥٠) تدريسيا موزعين وحسب الشهادات ولكافة التخصصات العلمية كما في الجدول رقم (١) الآتي:

جدول رقم (١)

ت	الشهادة	العدد
١	دكتوراه	١٥٠
٢	ماجستير	٤٠٠
	المجموع	٥٥٠

تم تقسيمهم حسب الألقاب العلمية كما في الجدول رقم (٢):

ت	الشهادة	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	المجموع
١	دكتوراه	٢٥	٤٦	٧٩	ـــــ	١٥٠
٢	ماجستير	ـــــ	ـــــ	٢٠	٣٨٠	٤٠٠
	المجموع	٢٥	٤٦	٩٩	٣٨٠	٥٥٠

وقد تم عمل سوق افتراضي ايضاً لغرض بيان القيمة العادلة (Par Value) للتدريسيين في الجامعة من خلال مشاركة أساتذة من الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة (Public and Private Universities) وعدد من الأساتذة من خارج البلد يدار من قبل مجلس إدارة (Management Board) افتراضي لهذا السوق يتكون عدد من حملة شهادة الدكتوراه (ph.D) في اختصاص المحاسبة (Accounting) في عدد من الجامعات الحكومية والخاصة لاتخاذ القرار الملائم بخصوص القيمة العادلة، وفي بحثنا هذا تم الاعتماد على القيمة العادلة للتدريسيين من خلال ما تمنحه الجامعات الخاصة داخل البد للتدريسيين وبشكل تقريبي بعد خصم حصتهم من المساهمة في الضمان الاجتماعي، آخذين بنظر الاعتبار بعض الامتيازات المالية التي تمنح لهم كما مبين في الجدول رقم (٣) (المبالغ سنوية).

جدول رقم (٣)

ت	اللقب العلمي	المبلغ / دينار
١	أستاذ	٥٤٠٠٠٠٠٠
٢	أستاذ مساعد	٤٨٠٠٠٠٠٠
٣	مدرس	٤٢٠٠٠٠٠٠
٤	مدرس مساعد	٣٦٠٠٠٠٠٠

وعليه يمكن قياس القيمة العادلة (Par Value) للموارد البشرية وكما مبين في الجدول رقم (٥) الآتي:

جدول رقم (٥)

ت	اللقب العلمي	العدد	القيمة العادلة للشخص الواحد/دينار	القيمة الإجمالية /دينار
١	أستاذ	٢٥	٥٤٠٠٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠٠٠٠٠
٢	أستاذ مساعد	٤٦	٤٨٠٠٠٠٠٠	٢٢٠٨٠٠٠٠٠٠
٣	مدرس	٩٩	٤٢٠٠٠٠٠٠	٤١٥٨٠٠٠٠٠٠
٤	مدرس مساعد	٣٨٠	٣٦٠٠٠٠٠٠	١٣٦٨٠٠٠٠٠٠٠
	المجموع			٢١٣٩٦٠٠٠٠٠٠

وعليه يتم تسجيل القيد الآتي في سجل اليومية العامة :

٢١٣٩٦٠٠٠٠٠٠ من حـ/ الموارد البشرية

٢١٣٩٦٠٠٠٠٠٠ الى حـ/ رأس مال الموارد البشرية

عن تسجيل قيمة الموارد البشرية في السجلات

ثم يتم تمييز المصاريف التي تم صرفها على الموارد البشرية الى نفقات رأسمالية ترسمل على عدد سنوات العمر الافتراضي للموارد البشرية والى مصاريف ايرادية يتم تحميلها على السنة المالية وتم تصنيف النفقات المصروفة على الموظفين والمستلزمات السلعية والمستلزمات الخدمية الى مصاريف رأسمالية وايرادية وكما مبين في الجدول رقم (٦):

جدول رقم (٦)

نوع المصروف	المصروف الرأسمالي	المصروف الايرادي
رواتب الموظفين		٧١٢٦٩١٧٥٢١
المكافآت التشجيعية		٢٨٠٠٠٠٠
أجور المحاضرات		٣٧٤٤٩٢٠٠٠
أجور لجان		٢٨٧٥٠٠٠
مجازين دراسياً		٥٣٤٢٤٥٧٤٧
أجور المتعاقدين		١٠٤٨٠٦٤٠٠
أجور الأعمال الإضافية		١٢٠٢٨٠٠٠
مخصصات الخطورة		٣٣٩٢٥٢٤٢٠
مخصصات استثنائية		٢٣٢٠٥١٢٥١
مخصصات منصب		٤٠٧٤٣٨٧٠٢
مخصصات خدمة جامعية		٥٦٦٦٢٤٩٣٨٥
مخصصات الموقع الجغرافي		٢٢٠٦٠٨٨٨٢
مخصصات الشهادة		٣٨٣٣٦١١٦٧٣١
مخصصات حرفية		١٣٥٥١٧٩٨٤
مخصصات زوجية		٦٤٧١٧٢٦٥١

مخصصات الأولاد		٣٢٢٤٥٤٧٨٦
مخصصات التفرغ العلمي		٩٢٨١٩٣٨١٧
المساهمة في التقاعد الحكومية		١٠٣٢٥٤٤٧٠٢
*١ مخصصات ونفقات سفر	٦٥١٧٦٥٨٠	٢٧٩٣٢٨٢٠
*٢مخصصات ونفقات الإيفاد	٢١٢١٣٠٠٩	٧٠٧١٠٠٣
نفقات النشر	٣٦٢٣١٢٦	
إعلام		١٤٢٦٠٢٥٠
الاشتراك في الصحف	٤٧٦٠٠٠	
إيجار مباني		٣٢٦٠٠٠٠٠٠
إيجار مكائن ومعدات		٢٢٤٥٠٠٠
إيجار وسائط نقل		١٤٠٧٦٠٠٠
ضيافة ووفود		٥٤١٣٢٧٥١
الاحتفالات		٢٥٠٤١٥٠٠
احور مكالمات هاتفية		٨٣١٢٣٢٥٠
خدمات شبكة المعلومات		١٧٠٨٦١٢٠٠
الاستشارات الأخرى		٢٩٠٥٠٠
مؤتمرات وندوات	٢٣٤٩٠٦١٠	
الطبع	٤٥٥٣٤٥٠٠	
*٣ الاشتراك في الدورات	٨٤٢٠٠٠	١٢٦٣٠٠٠
تنظيف الدائرة		٥٠١٥٠٥٥٠٠
تعضيد وترجمة وتأليف	٨٣٥٦٥٢٠	
احور خدمات مصرفية		١٥٢٦٠٠٠
القرطاسية		٦٥٣٨٨٢٥٠
المطبوعات		٦٥٠٧٦٠٠٠
الكتب		٦٦٢١١١٠٠
المجلات	٤٢٠٠٠	
احور الماء		٥١٣٧٠٠٠
احور الكهرباء		٣٠٠١٧٧٤٠
نفقات الوقود		٣١١٢٦٣٧١١
ملابس أخرى		٢٦٢٠٠٠٠
مواد المكافحة		١١٠٠٠
مواد الوقاية		٩٧٠٠٠٠
اللوازم المختبرية		٥٣٨٠٢٠٠٠
اللوازم الطبية		٤٩٠١٥٧٠٠
اللوازم الزراعية		٤١٤٤٥٠٠٠
اللوازم الأخرى		٥٥٤٢٩٥٠٠
الأدوية		٦٧١٢٤٥
التجهيزات الرياضية		١٦٧٢٢٥٠٠
علف الحيوان		٦٤٧٤٤٠٠٠
الآلات طابعة		٧٠٣٥٠٠٠
المجموع	١٦٨٧٥٤٣٤٥	٢٣٩٨٨٨٨٩٤٩٩

جميع الجداول من عمل الباحث .

* تقسم نفقات السفر الى نسبة (٧٠%) نفقات رأسمالية و (٣٠%) نفقات ايرادية.
* تقسم نفقات الإيفاد الى نسبة (٧٥%) نفقات رأسمالية و (٢٥%) نفقات ايرادية.
* يقسم الاشتراك في الدورات الى نسبة (٤٠%) نفقات رأسمالية و (٦٠%) نفقات ايرادية.

وعليه فان مبلغ (٢٣٩٨٨٨٨٩٤٩٩) دينار يعتبر نفقات ايرادية تحمل بها السنة المالية (٢٠١٤) أما مبلغ (١٦٨٧٥٤٣٤٥) دينار يعتبر رأسمالية للموارد البشرية ترسمل على سنوات العمر الافتراضي للمورد البشري البالغ (٣٠) سنة.

في ٢٠١٥/١٢/٣١ يتم احتساب أقساط الإهلاك وكما يلي:

أولاً: أقساط الإهلاك لأصل الموارد وتحتسب كما يلي:

$$\text{قسط الإهلاك السنوي} = \frac{\text{قيمة أصل الموارد البشرية}}{\text{عدد سنوات العمر الافتراضي}}$$

$$= \frac{٢١٣٩٦٠٠٠٠٠٠}{٣٠} = ٧١٣٢٠٠٠٠٠ \text{ دينار}$$

ثم يتم عمل قيد محاسبي كما يلي :

٧١٣٢٠٠٠٠٠ من حـ/ رأس مال الموارد البشرية

٧١٣٢٠٠٠٠٠ الى حـ/ الموارد البشرية

عن تنزيل قسط الإهلاك السنوي لأصل الموارد البشرية بالطريقة المباشرة

ثانياً: أقساط الإهلاك السنوي للمصاريف الرأسمالية للموارد البشرية وتحتسب كما يلي:

$$\text{قسط الإهلاك السنوي} = \frac{\text{إجمالي المصاريف الرأسمالية للموارد البشرية}}{\text{العمر الافتراضي للموارد البشرية}}$$

$$= \frac{١٦٨٧٥٤٣٤٥}{٣٠} = ٥٦٢٥١٤٥ \text{ دينار}$$

ثم يتم تسجيل قيد محاسبي بقسط الإهلاك وفق الطريقة غير المباشرة:

٥٦٢٥١٤٥ من حـ/ قسط الإهلاك السنوي

٥٦٢٥١٤٥ الى حـ/ مخصص الإهلاك السنوي

عن تثبيت قسط الإهلاك السنوي للمصاريف الرأسمالية وفق الطريقة غير المباشرة

ثم يتم غلق حساب قسط الاهلاك السنوي بحساب الدخل في نهاية السنة

٥٦٢٥١٤٥ من حـ/ الدخل

٥٦٢٥١٤٥ الى حـ/ قسط الإهلاك السنوي

عن غلق قسط الإهلاك السنوي للمصاريف الرأسمالية بحساب الدخل

ثالثاً : يتم ترحيل هذه القيود الى سجل الأستاذ وكما مبين أدناه :

حـ/ الموارد البشرية

التاريخ	الأرصدة المدينة /دينار	البيان	التاريخ	الأرصدة الدائنة /دينار	البيان
	٢١٣٩٦٠٠٠٠٠٠	**حـ/رأس مال الموارد البشرية**	**١٢/٣١**	**٧١٣٢٠٠٠٠٠**	**حـ/ رأس مال الموارد البشرية**
				٢٠٦٨٢٨٠٠٠٠٠	**مرحل للميزانية العامة**
	٢١٥٩٦٠٠٠٠٠٠			**٢١٣٩٦٠٠٠٠٠٠**	

٢٠٦٨٢٨٠٠٠٠٠

حـ/ رأس مال الموارد البشرية

التاريخ	الأرصدة المدينة /دينار	البيان	التاريخ	الأرصدة الدائنة /دينار	البيان
١٢/٣١	**٧١٣٢٠٠٠٠٠**	**حـ/ الموارد البشرية**	**١٢/٣١**	**٢١٣٩٦٠٠٠٠٠٠**	**حـ/ الموارد البشرية**
	٢٠٦٨٢٨٠٠٠٠٠	**مرحل للميزانية العامة**			
	٢١٣٩٦٠٠٠٠٠٠			**٢١٣٩٦٠٠٠٠٠٠**	

٢٠٦٨٢٨٠٠٠٠٠

حـ/ قسط إهلاك المصاريف الرأسمالية للموارد البشرية

التاريخ	الأرصدة المدينة /دينار	البيان	التاريخ	الأرصدة الدائنة /دينار	البيان
١٢/٣١	**٥٦٢٥١٤٥**	**حـ/ مخصص إهلاك**	**١٢/٣١**	**٥٦٢٥١٤٥**	**حـ/ الدخل**

حـ/ مخصص الإهلاك

التاريخ	الأرصدة المدينة /دينار	البيان	التاريخ	الأرصدة الدائنة /دينار	البيان
١٢/٣١	٥٦٢٥١٤٥	منقول للميزانية العامة	١٢/٣١	٥٦٢٥١٤٥	حـ/ قسط الإهلاك
	٥٦٢٥١٤٥			٥٦٢٥١٤٥	

٥٦٢٥١٤٥

ثم يتم ترصيد هذه الحسابات .

ثم يتم الإفصاح عن هذه العناصر في قائمة المركز المالي كما في ١٢/٣١ /٢٠١٥

قائمة المركز المالي كما ٢٠١٥/١٢/٣١

	٢٠١٥ التقليدية	٢٠١٥ المحدثة
الموجودات		
النقد في المصرف	٨٣٦٩١٠٤٢٢	٨٣٦٩١٠٤٢٢
السلف	١٠٣٥٢١٦٠٢	١٠٣٥٢١٦٠٢
المصاريف الرأسمالية	١٦٨٧٥٤٣٤٥	
يطرح مخصص الإهلاك	(٥٦٢٥١٤٥)	
المصاريف الرأسمالية بالصافي	١٦٣١٢٩٢٠٠	
مجموع الموجودات	٩٤٠٤٣٣٠٢٤	١١٠٣٥٦١٢٢٤
الحسابات النظامية المتقابلة المدينة		
الموجودات الثابتة	٢٠٣٧٤٤٩٩٣٨٩	٢٠٣٧٤٤٩٩٣٨٩
الموارد البشرية	٢٠٦٨٢٨٠٠٠٠٠	
المطلوبات		
الأمانات	٣٨٠٧٠٦٠٥٤	٣٨٠٧٠٦٠٥٤
الدائنون	٣٦٦٢٢٧٣٢	٣٦٦٢٢٧٣٢
مجموع المطلوبات	٤١٧٣٢٨٧٨٦	٤١٧٣٢٨٧٨٦
رأس مال الموارد البشرية	٢٠٦٨٢٨٠٠٠٠٠	

جاري دائرة المحاسبة :-	
الرصيد في ١/١	٣٧٠٨١٤٧٢٨
٣٧٠٨١٤٧٢٨	
يضاف التمويل خلال السنة	٣٠٢٨٣٢٠٥١٦٩
٣٠٢٨٣٢٠٥١٦٩	
تضاف الإيرادات خلال السنة	٨٩٤٧٠١٦٠
٨٩٤٧٠١٦٠	
تنزل المصروفات خلال السنة	(٣٠٠٥٧٢٥٧٦١٩)
(٣٠٢٢٠٣٨٦٨١٩)	
الرصيد في ١٢/٣١	٦٨٦٢٣٢٤٣٨
٥٢٣١٠٣٢٣٨	
مجموع المطلوبات	١١٠٣٥٦١٢٢٤
٩٤٠٤٣٢٠٢٤	
الحسابات النظامية المتقابلة الدائنة	
رأس المال (الموجودات الثابتة)	٢٠٣٧٤٤٩٩٣٨٩
٢٠٣٧٤٤٩٩٣٨٩	
رأس المال (الموارد البشرية)	**٢٠٦٨٢٨٠٠٠٠٠**
حسابات المشاريع الاستثمارية	٨٣٦٧٦٨٢٨٠٨٠
٨٣٦٧٦٨٢٨٠٨٠	

- **مناقشة الفرضيات:**

إن الهدف الرئيسي من إعداد قائمة المركز المالي للمؤسسات التعليمية هو إعطاء صوره عادلة عن الوضع المالي للمؤسسة في تاريخ إعدادها، إلا أن هناك صعوبة كبيرة في قياس قيمة هذه الموارد البشرية وبالتالي لا يمكن الإفصاح عنها في تلك القائمة، لذلك كان لابد من الباحث أن يقترح طريقة معينة يمكن من خلالها قياس قيمة الموارد البشرية والإفصاح عنها متجاوزة الصعوبات والمشاكل التي وجدت في الطرق السابقة، وبذلك فان عملية تأسيس سوق يشترك فيه عدد من أساتذة الجامعات الحكومية والخاصة في البلد وخارجه لقياس القيمة العادلة للتدريسي عند اقتنائه من قبل المؤسسة التعليمية (Par Value) يدار هذا السوق من قبل أساتذة في اختصاص المحاسبة يكون لهم قرار المصادقة على هذه القيمة ليتم تسجيلها في السجلات المالية للمؤسسات التعليمية ليتم الإفصاح عن قيمة هذه الموارد في قائمة المركز المالي، على أن يتم تثبيت قسط إهلاك لهذه الموارد بنسبة ثابتة على افتراض بقاء التدريسي طيلة خدمته الوظيفية في هذه المؤسسة والبالغة (٣٠) سنة وان يتم تسجيل قسط الإهلاك بالطريقة المباشرة وبالتالي فان قيمة الموارد البشرية المعلن عنها في قائمة المركز المالي تمثل قيمة متناقصة سنة

بعد أخرى، كما يتم تحديد النفقات المصروفة على هذه الموارد وتمييزها الى نفقات رأسمالية ونفقات ايرادية، فالنفقات الرأسمالية لا تحمل على قيمة الموارد البشرية بل تظهر في قائمة المركز المالي كفقرة مستقلة بعنوان النفقات الرأسمالية للموارد البشرية ويتم إطفاؤها سنوياً على مدار ثلاثين سنة وبنسبة ثابتة أيضا على أن يتم تسجيل إهلاكها وفق الطريقة غير المباشرة من خلال عمل مخصص لها يظهر ايضاً في قائمة المركز المالي. وبالتالي فان قائمة المركز المالي حققت الغرض الذي وجدت من اجله حيث تم تحقيق الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية من خلال قياس الموارد البشرية والإفصاح عنها في قائمة المركز المالي.

الاستنتاجات والتوصيات

توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات ويمكن حصرها بالنقاط الآتية:

أولاً: الاستنتاجات:

١- محاسبة الموارد البشرية هو جزء رئيسي من نظام المعلومات المحاسبية حيث يختص بتوفير البيانات المتعلقة بالموارد البشرية وتجميعها وتحليليها وتبويبها وتلخيصها على شكل تقارير مالية او غير مالية.

٢- عملية قياس قيمة الموارد البشرية هي من الامور المهمة الذي من خلاله تستطيع الوحدة الاقتصادية التخطيط ورسم السياسات الخاصة بالتطوير والتدريب والإفصاح عن قيمة الموارد البشرية في قائمة المركز المالي تجعل من هذه القائمة ذات جدوى وفائدة كبيرة للمهتمين.

٣- عملية القياس والإفصاح للموارد البشرية له تأثير كبير على القرارات التخطيطية للمؤسسة التعليمية وعلى مستوى الدولة ككل لما يشكل هذا العنصر من اهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد القومي.

٤- عملية القياس والإفصاح للموارد البشرية في الوحدة الاقتصادية يؤثر على قرارات الجهات ذات العلاقة التي تخص المؤسسة التعليمية مثل المصارف والضريبة وغيرها.

٥- عملية القياس والإفصاح للموارد البشرية يؤثر على قرارات الأطراف الخارجية المتعلقة بقرارات الاستثمار في المؤسسة التعليمية.

ثانياً: التوصيات:

ولغرض معالجة الاستنتاجات يضع الباحث مجموعة من التوصيات وكما يلي:

١- لابد من اعتماد أسلوب معين وطريقة مناسبة لعملية قياس الموارد البشرية والإفصاح عنها في قائمة المركز المالي لتحقيق الهدف الذي تسعى إليه عملية الحسابات الختامية.
٢- القياس والإفصاح عن الموارد البشرية يمكن الوحدة الاقتصادية في التخطيط ورسم السياسات الخاصة بعمليات التطوير والتدريب اضافة الى ان قائمة المركز المالي سوف تعكس الوضع المالي للمؤسسة التعليمية بصوره أكثر عدالة يساعد المهتمين من الاستفادة منها.
٣- عملية القياس والإفصاح عن الموارد البشرية لها فوائد كبيرة على مستوى الاقتصاد القومي للبلد من حيث اتخاذ القرارات التخطيطية المناسبة وتخفيض التكاليف بالطريقة التي تحقق الغاية الاساسية من وراء انفاقها.
٤- عملية القياس والإفصاح عن الموارد البشرية في القوائم المالية سوف تعكس الوضع المالي للمؤسسة التعليمية بصوره أكثر عدالة تستطيع من خلاله الجهات ذات العلاقة مثل المصارف والضريبة والمخطط المالي وغيرها من اتخاذ القرارات المناسبة والسليمة.
٥- عملية القياس والإفصاح عن الموارد البشرية في قائمة المركز المالي سوف تعكس الوضع المالي للمؤسسة التعليمية بصوره أكثر عدالة تستطيع من خلاله الجهات والأطراف الخارجية التي تنوي اتخاذ قرارات الاستثمار في هذه المؤسسات التعليمية الاستفادة منها.

قائمة المراجع:

- **المراجع العربية**

١- اسعد منشد محمد "اثر القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري على مستخدمي القوائم المالية " بحث منشور في مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد الثالث، العدد السابع، ٢٠١٤.
٢- البو علي، لعيبي هاتو خلف "امكانية تطبيق محاسبة الموارد البشرية في المصارف التجارية العراقية " جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والمقدمة الى مجلس الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك،٢٠١١.
٣- حنان، رضوان "بدائل القياس المحاسبي المعاصر " الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان،٢٠٠١.

٤- جابر، فاضل "تصميم نظام معلومات محاسبة الموارد البشرية واثره في القوائم المالية" بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ١٨، العهدد الاول،٢٠٠٢.
٥- الجبوري، انتصار صابر نوري "قياس كلفة الموارد البشرية ودورها في ترشيد القرارات الادارية " بحث مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الموصل، ٢٠٠٨.
٦- خضير مجيد علاوي "اثر تطبيق القياس والافصاح عن تكلفة الموارد البشرية على القوائم المالية " بحث منشور في مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثالث،٢٠١٣.
٧- الشيرازي، عباس مهدي " نظرية المحاسبة "، الطبعة الاولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت،١٩٩٠.
٨- فضل كمال سالم "مدى أهمية القياس والافصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية واثره على اتخاذ القرارات المالية "رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة بالجامعة الاسلامية بغزة، ٢٠٠٨.
٩- علي محمد عبد الوهاب و سعيد يس عامر "محاسبة الموارد البشرية "، دار المريخ للنشر، الرياض،١٩٨٤.
١٠- مؤيد الفضل وآخرون "المشاكل المحاسبية المعاصرة "دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٢.
١١- وليد ناجي الحيالي "المشاكل المحاسبية ونماذج مقترحة "، دار الاكاديمية العربية المفتوحه، الدانمارك، ٢٠٠٧.

- **المراجع الاجنبية**

1- A.A.A,"Asttement of Accounting Theory",(New York : Author ,A.A.A:1966 .
2- Amerrican Accounting Association AAA,"Committee on Human Resource Accounting" Accounting Review,Vol.48, No,4,Supplement,1973.
3- Amerrican Accounting Association AAA,"Committee on Human Resource Accounting" Accounting Review,Vol.31, No,4,Supplement,1957.

4- Flamholtz,E.,"Humman Resource Accounting ", (California,Dickson Publishing : 1973).
5- Flamholtz,Eric,"On the Use of the Economic Concept of Human Capital in Financial Statements :A Comment" Accounting Review,Vol.47,1971.
6- Ravindra Tiwari," Human Resource Accounting –A new Dimension", 2006
7- Shakirm Munir ,(Human Resources Accounting Practices) .2002.
8- Tang Tang ," Human Resource Replacement Cost – Measures and usefulness, Cost Engineering" ,vol .9 No 1,2005.
9- Wang,X,Zhang,Zm&Wang,S.(Human Capital Accounting and the System of National) ,2006 .

ثانياً
البحوث القانونية

فعالية القوانين الوطنية والدولية في مكافحة الجرائم الإلكترونية

Effectiveness of National and International laws regarding Cyber Crimes

الدكتورة ليلى حسين

قسم القانون في الاكاديمية العربية في الدنمارك

مفردات البحث: الجرائم الإلكترونية، الاتفاقيات الدولية، التشريعات الوطنية.

إهـــــداء: إلى قدوة المدافعين عن حقوق الإنسان في كل زمان وفي كل مكان.

ملخص البحث:

يواجه العالم أخطر المشاكل، تتمثل في مشكلة الجرائم الإلكترونية، وحيث أصبحت هذه المشكلة أكثر إلحاحاً على حياة ونشاط الإنسان، لذا تنبهت دول العالم اليها وأسفر عن تظافر جهود الدول والمنظمات الدولية إلى عقد العديد من المؤتمرات وأبرام الاتفاقيات على المستوى الدولي والإقليمي والوطني من أجل مكافحة هذه الجرائم والحد منها.

تم اختيار موضوع البحث في هذا النطاق لأهميته، ولبيان وتحليل أهم الاتفاقيات والمؤتمرات والبروتوكولات الدولية والإقليمية. وحاولت الباحثة ايضاً إلقاء الضوء على مدى فعالية التشريعات الوطنية في التعامل مع هذا النوع من الجرائم.

Abstract:

The world faces the most dangerous problems which are represented by Cyber crimes. This problem has become more urgent for life and human activity. Most of the states realized this problem so they held many conferences and made many agreements at the global, regional and national levels to face the problem and reduce its effect.

This topic was chosen because of its importance and to gives details and analysis about the most important international conventions, conferences and international protocols on global and regional level. The researcher tried also throwing spotlight on national legislations dealing with such type of crimes.

مقدمة:

في ظل اتساع ثورة تقنية المعلومات والاتصالات وتأثيرها في كافة شؤون الحياة المختلفة لما لها من فائدة وأهمية مادية ومعنوية في توفير الوقت والجهد وسرعة وسهولة نقل المعلومات وتبادلها وتخزينها، وكان لها الوقع الكبير في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي جعلت من العالم قرية صغيرة، وأخذت طابع الانتشار الواسع والتطور في مختلف أنحاء العالم، واثبت واقع الحال ان أهمية هذه الثورة ومنها شبكة المعلومات الدولية (World Wide Web)، والاستخدام المتزايد لمواقع التواصل الاجتماعي مثل موقع الفيس بوك (Face book) وموقع (Twitter) من الامور الحياتية المهمة وأداة مساعدة وفاعلة في تطوير وتنمية استراتيجيات المؤسسات الخاصة والعامة والأفراد وتمكنهم من التقدم، لذا كانت الدول المتقدمة سباقة في الاستفادة منها ومواكبتها، وأصبح من الصعوبة الاستغناء عنها. ورغم هذه الإيجابيات التي وفرتها هذه النظم التقنية والبرامج والشبكات الإلكترونية، لكن من المؤسف له أفرزت أنواعاً جديدة من الجرائم ألا وهي الجرائم الإلكترونية (cybercrimes) كجرائم القرصنة hacking والاختراق cracking تلك التي جلبت معها تجاوزات يقوم بها البعض لديهم من التسلح المعرفي في إستخدام هذه النظم والبرامج مستخدمين غالباً أساليب التخفي في الإيقاع بالضحايا، وكون هذه النظم مخزن أسرار فقد شكلت مخاطر لتهديدات أمنية إلكترونية وتعطيل عمل المراكز الحيوية العامة والخاصة والتسبب في الخسائر الاقتصادية الضخمة ليس على المستوى الوطني بل على المستوى الدولي، ولما كانت النصوص الجزائية القائمة لا تكفي لدرء هذه المخاطر، لذا فطن المشرع إلى ضرورة سن القوانين التنظيمية والإجرائية الخاصة لمكافحة الجرائم السيبرانية ضمنتها العديد من العقوبات الجنائية ألاصلية تصل إلى الإعدام كما في المادة (٢٥) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات لسلطنة عمان لعام ٢٠١١م، ألتي من شأنها توفير الحماية القانونية لمواجهة الجرائم الخطيرة كالجرائم المتعلقة بالإتجار أو الترويج للمخدرات أو المؤثرات العقلية. وحفلت العقود الأخيرة تقديم جهود دولية استثنائية لمحاربتها لأجل تقديم الحماية للأفراد وللمؤسسات في

القطاع الحكومي والخاص من مخاطر هذه الجرائم. وقد ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث تضمن المبحث الأول وصف الجريمة الالكترونية (cybercrime) والتعريف بها وأسبابها وخصائصها، وفي المبحث الثاني جاء موضوع مكافحة الجرائم الإلكترونية في ضوء القوانين الوطنية، أما المبحث الثالث تناول موضوع الجرائم الإلكترونية في إطار التشريعات والاتفاقيات الدولية، وتم ترتيب البحث وفق السياق الآتي:

- **مشكلة الدراسة**

تتمثل الإشكالية الرئيسية للدراسة من خلال طرح التساؤلات التالية:

- بيان المراحل التي مرت بها التشريعات الدولية والإقليمية والوطنية في تقنين الجرائم الإلكترونية؟ ومدى وفاء وفعالية هذه التشريعات في مكافحة هذه الجرائم الخطيرة، كالجرائم المتعلقة بالاستغلال الجنسي للأطفال، والجرائم الماسة بأمن الدولة، والجرام المتعلقة بالتهديدات الإرهابية؟

- **أهمية البحث**

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول التأثير السلبي للثورة المعلوماتية وما نتج عنها من جرائم إلكترونية، وفي إلقاء الضوء على جهود المشرع الدولي والوطني في تقنين هذه الجرائم، لذا نرى أن تطويق ومكافحة هذه الظاهرة الخطيرة وإيضاح مخاطرها هي ضرورة قانونية وواجب أخلاقي، ويستلزم منا البحث في القوانين والتشريعات والتوجهات الفقهية التي تصدت لها.

- **أهداف البحث**

تكمن الاهداف: ان الاهتمام بمكافحة الجرائم الالكترونية، تتطلب منا وضع إستراتيجية وإيجاد الحلول، منها التركيز على جانب ثقافة ووعي المجتمع وتبصيره بمخاطر هذه الجرائم، وذلك بمواصلة الأعمال البحثية بشأن الأبعاد القانونية والأخلاقية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهذا أهم حافز للبحث، ومنه تعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في مكافحة هذه الجرائم.

- **منهجية البحث**

١. المنهج التحليلي، من خلال عرض وتحليل نماذج من القوانين الوطنية، والمؤتمرات والمعاهدات والإعلانات والبروتوكولات الدولية ألتي اهتمت بموضوع الجرائم الالكترونية .

٢. المنهج التاريخي وذلك بسرد بعض الوقائع والأحداث المتعلقة بموضوع البحث، والوقوف على المواثيق ذات العلاقة.

المبحث الأول
مقدِّمات تعريفيَّة

وصف الجريمة الالكترونية (cybercrime) والتعريف بها

المطلب الاول: تعريفات definitions

أولاً: تعريف الجريمة الالكترونية (cyber crime) على صعيد التشريعات الوطنية:

حاولت العديد من الأعمال الأكاديمية تعريف "الجريمة الإلكترونية"، ومع ذلك فلا تبدو التشريعات الوطنية، مهتمة بتعرف دقيق للمصطلح. فمن أصل حوالي ٢٠٠ مكون منبثقة من التشريعات الوطنية التي استشهدت بها البلدان في الرد على الاستبيان الدولي في تحديد معنى الجريمة الإلكترونية، أستخدم أقل من خمسة في المئة كلمة "جرائم الإلكترونية" في العنوان أو في السياق التشريعي وبدلا من ذلك فالاستخدام الأكثر شيوعا في التشريعات هو لمصطلح "جرائم الكمبيوتر"، و"الاتصالات الإلكترونية"، و"تكنولوجيا المعلومات"، أو الجريمة ذات التقنية العالية. وفي الممارسة العملية، فإن العديد من هذه المفردات من التشريعات والتي هي المدرجة في مفهوم الجريمة الإلكترونية، مثل الدخول غير المصرح به لنظام الكمبيوتر، أو التدخل في نظام الكمبيوتر أو البيانات، حيث لم تستخدم التشريعات الوطنية على وجه التحديد مصطلح "الجريمة الإلكترونية" في عنوان فعل أو قانون (مثل " قانون الجرائم الإلكترونية ")، ومن النادر أن يتضمن جزء التعريفات تعريف الجريمة، وعندما يضمن مصطلح" الجريمة الإلكترونية" كتعريف قانون كان التعريف العام له ببساطة باسم " الجرائم المشار إليها في هذا القانون.[١] وجاء تعريف الجريمة الالكترونية في قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي، بتاريخ: ١٤٢٨/٣/٨هـ بأنها: (أي فعل يُرتكب متضمّنًا استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية بالمخالفة لأحكام هذا النظام). وفي قانون دولة الكويت رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٥ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات جاء تعريف الجريمة المعلوماتية: (كل فعل يرتكب من خلال استخدام الحاسب الالي أو الشبكة المعلوماتية أو غير ذلك من وسائل تقنية المعلومات بالمخالفة لأحكام هذا القانون).

---

[١]. أ. د. ذياب موسى البداينة . مصدر سابق . ص ٥.

ثانيـاً: تعريـف الجريمـة الالكترونيـة (cybercrime) علـى صـعيد التشـريعات الدوليـة والإقليمية:

عـدد قليـل جـدا مـن الصـكوك القانونيـة الدوليـة أو الإقليميـة تعـرف الجريمـة الإلكترونيـة، فـلا اتفاقيـة مجلـس أوروبـا للجـرائم الإلكترونيـة (Council of Europe Cybercrime Convention)، واتفاقيـة جامعـة الـدول العربيـة (League of Arab States Convention، ولا مشروع اتفاقية الاتحاد الافريقي Union Convention Draft African)، علـى سـبيل المثـال، تضـمنت تعريفـا للجريمة الالكترونية لأغراض الصك، لقد عـرفت اتفاقيـة كومنولـث الـدول المسـتقلة مـن دون اسـتخدام مصـطلح " جـرائم الإلكترونيـة" فعرفـت ' الجريمـة المتصـلة بمعلومـات الحاسوب ' بأنها ' العمل الإجرامي الذي يستهدف معلومات الحاسوب (UNODC, 2013،).[٢] وقد تحدَّث الفقه القانوني المعاصر طويلًا حول التعريف العلمي القانوني للجريمة الإلكترونية، وتعدَّدت المدارس والاتجاهـات فـي ذلـك، ومـن أحسـن وأجمـع وأشـمل هـذه التعـاريف، تعريـف منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة (OCDE)؛ إذْ عَرَّفـت الجريمـة المعلوماتيـة فـي اجتمـاع بـاريس عـام (١٩٨٣م) بأنها: (كل سلوك غير مشروع أو غير أخلاقي أو غير مصرَّح بـه، يتعلَّق بالمعالجة الآليّة للبيانات أو نقلها).[٣]

ثالثاً: تعريف الجريمة الالكترونية لدى الفقهاء

١. عرفهـا الفقيـه الالمـاني تاديمـان بأنهـا: (هـي كـل اشـكال السـلوك غيـر المشـروع او الضار بالمجتمع والذي يرتكب باستخدام الحاسب الالي).
٢. ويعرفها الفقيه الفرنسي Masse بأنها: (الاعتداءات القانونية التي ترتكب بواسطة المعلوماتية بغرض تحقيق ربح).[٤]
٣. ويعرفهـا الفقيهـان الفرنسيان Le stanc, Vivant بأنهـا : "مجموعـة مـن الأفعـال المرتبطة بالمعلوماتية والتي يمكن أن تكون جديرة بالعقاب". [٥]

---

[2] . أ. د. ذياب موسى البداينة . مصدر سابق .ص ٦.

[٣] . «دعـاوى الجـرائم الإلكترونيـة وأدلـة إثباتهـا فـي التشـريعات العربيـة بـين الواقـع والمـأمول»، ضـمن فعاليـات المؤتمر الثالث لرؤساء المحاكم العليا (النقض، التمييز، التعقيب) في الدول العربية المنعقد في جمهورية السودان الشقيقة خلال الفترة ٢٣-٢٥/٩م الموافق ٧-٩/١١/١٤٣٣هـ.ص ٣.

[٤] . أ . عادل يوسف عبد النبي الشكري، الجريمة المعلوماتية وأزمة الشرعية الجزائية،مجلة ـ العراق ـ جامعة الكوفة ـ العدد السابع ٢٠٠٨.نقل بتصرف ص ١١٣.

وتعرف الباحثة الجريمة الالكترونية من الجانب القانوني: " كل سلوك ضار سواء على مستوى القطاع العام أم الخاص أم الأفراد، يعاقب عليه القانون يرتكب عبر الشبكات المعلوماتية".

المطلب الثاني: خصائص الجرائم الالكترونية

فيما يلي مجموعة من خصائص الجرائم الإلكترونية والتي تؤدي إلى ارتكابها، منها:

١. الازالة (Removable). الجريمة الإلكترونية لا تتطلب الإزالة فيمكن نسخها فقط.
٢. التوافر (Available). المعلومات في كل مكان، جاهزة لتستهدف من الجريمة.
٣. القيمة (Valuable). معلومات بطاقات الائتمان والحسابات المصرفية والتصاميم... قيمة.
٤. المتعة (Enjoyable). كثير من الجرائم الإلكترونية ممتعة من مثل سرقة الموسيقى والمال.
٥. الديمومة (Durable). المعدات والبرامج المسروقة يمكن أن تستخدم لفترة طويلة.
٦. سرعة التنفيذ: لا يتطلب تنفيذ الجريمة الإلكترونية الوقت الكثير وبضغطة واحدة على لوحة المفاتيح يمكن أن تنتقل ملايين الدولارات من مكان إلى آخر. وهذا لا يعنى أنها لا تتطلب الإعداد قبل التنفيذ أو استخدام معدات وبرامج معينة.
٧. التنفيذ عن بعد: لا تتطلب الجريمة الإلكترونية في أغلبها (إلا جرائم سرقة معدات الحاسب) وجود الفاعل في مكان الجريمة بل يمكن للفاعل تنفيذ جريمته وهو في دولة بعيدة عن مكان الجريمة سواء كان من خلال الدخول للشبكة المعنية أو اعتراض عملية تحويل مالية أو سرقة معلومات هامة أو تخريب، الخ.
٨. إخفاء الجريمة: إن الجرائم التي تقع على الحاسبات الآلية أو بواسطتها (كجرائم الإنترنت) جرائم مخيفة، إلا أنه تلاحظ آثارها والتخمين بوقوعها.
٩. الجاذبية: نظرا لما تمثله سوق المعلومات والحاسب والانترنيت من ثروة كبيرة للمجرمين أو للإجرام المنظم فقد غدت أكثر جذباً لاستثمار الاموال وغسيلها وتوظيف

---

٥. د. يونس حرب - جرائم الكمبيوتر والانترنت- ايجاز في المفهوم والنطاق والخصائص والصور والقواعد الاجرائية للملاحقة والاثبات- ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر الامن العربي ٢٠٠٢ – تنظيم المركز العربي للدراسات والبحوث الجنائية - ابو ظبي ١٠-١٢ /٢٠٠٢/٢. بحث منشور - ص ٤.

الكثير منها في تطوير تقنيات واساليب تمكن الدخول الى الشبكات وسرقة المعلومات وبيعها أو سرقة البنوك أو اعتراض العمليات المالية وتحويل مسارها أو استخدام أرقام البطاقات ... ألخ .

١٠. عابرة للحدود الدولية (Transnational): إن ربط العالم بشبكة من الاتصالات من خلال الأقمار الصناعية والفضائيات والإنترنت جعل الانتشار الثقافي وعولمة الثقافة والجريمة أمرا ممكنا وشائعا لا يعترف بالحدود الإقليمية للدول، ولا بالمكان، ولا بالزمان، أصبحت ساحتها العالم أجمع.

١١. جرائم ناعمة: تتطلب الجريمة التقليدية استخدام الأدوات والعنف أحيانا كما في جرائم الإرهاب والمخدرات، والسرقة والسطو المسلح، إلا أن الجريمة الإلكترونية تمتاز بأنها جرائم ناعمة لا تتطلب عنفا، فنقل بيانات من حاسب إلى آخر أو السطو الإلكتروني على أرصدة بنك ما لا يتطلب أي عنف أو تبادل إطلاق نار مع رجال الأمن .

١٢. صعوبة إثباتها: تتميز عن الجرائم التقليدية بأنها صعبة الإثبات، وهذا راجع إلى افتقاد وجود الآثار التقليدية للجريمة، وغياب الدليل الفيزيقي (بصمات، تخريب، شواهد مادية) وسهولة محو الدليل أو تدميره في زمن متناه القصر، يضاف إلى ذلك نقص خبرة الشرطة والنظام العدلي وعدم كفاية القوانين القائمة (البحر، ١٩٩٩).[٦]

١٣. لا يتم في الغالب الأعم، الإبلاغ عن جرائم الانترنت، إما لعدم اكتشاف الضحية لها وإما خشيته من التشهير. لذا نجد أن معظم جرائم الانترنت تم اكتشافها بالمصادفة ؛ بل وبعد وقت طويل من ارتكابها، زد على ذلك أن الجرائم التي لم تكتشف هي أكثر بكثير من تلك التي كشف الستار عنها. فالرقم المظلم بين حقيقة عدد هذه الجرائم المرتكبة؛ والعدد الذي تم اكتشافه؛ هو رقم خطير. فالفجوة بين عدد هذه الجرائم الحقيقي ؛ وما تم اكتشافه: فجوة كبيرة.

١٤. الوصول للحقيقة بشأنها تستوجب الاستعانة بخبرة فنية عالية المستوى.

١٥. عولمة هذه الجرائم يؤدي إلى تشتيت جهود التحري والتنسيق الدولي لتعقب مثل هذه الجرائم ؛ فهذه الجرائم هي صورة صادقة من صور العولمة؛ فمن حيث المكان يمكن

---

٦. أ. د. ذياب موسى البداينة . مصدر سابق . ص ١٩ ـ ٢٠ .

ارتكاب هذه الجرائم عن بعد وقد يتعدد هذا المكان بين أكثر من دولة؛ ومن الناحية الزمنية تختلف المواقيت بين الدول ؛ الأمر الذي يثير التساؤل حول: تحديد القانون الواجب التطبيق على هذه الجريمة.

١٦. صعوبة المطالبة بالتعويض المدني بخصوص جرائم الانترنت.[٧]

المطلب الثالث: صور ومجالات ارتكاب الجرائم المعلوماتية

أ - **صور ارتكاب الجرائم الالكترونية:** تتعدد صور ارتكاب الجرائم الالكترونية، فمنها ما يمس استقلال البلاد ويتعلق بالمحافظة على الأمن والاستقرار، ومنها ما يتعلق باستخدام الانترنت في ارتكاب جرائم الإتجار بالبشر والمخدرات والممارسات الجنسية والاحتيال والتزوير والقرصنة الالكترونية او يتعلق بالحقوق المالية للدولة او الشركات او الافراد. ونتناول في هذا الفرع من البحث صور الجرائم المعلوماتية:

اولا: جرائم الإرهاب الالكتروني: في كتاب الارهاب على الشبكة العالمية لجابريال ويمان Gabriel Weimann, Terror on the Internet, Potomac Books, Inc, April 2006، الذي صدر عن معهد السلام الامريكي في واشنطن تعرض بالتحليل لزيادة عدد المواقع الالكترونية التي تديرها المنظمات الارهابية على الانترنيت، فقد قفز عدد المواقع من ١٢ موقعاً عام ١٩٩٨ الى ٤٨٠٠ موقع في تاريخ صدور الكتاب (٢٠٠٦م) ما يعتبر مؤشرا لكثافة استخدام الارهاب للشبكة العالمية. والإرهاب تعددت وسائل ارتكابه للجريمة واضطر الارهابيون إلى استخدام اجهزة الحاسوب وشبكة المعلومات بقصد ارتكاب الجرائم التي تمس استقلال البلاد ووحدتها وسلامتها ومصالحها الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الامنية العليا من خلال اتلاف أو تعيب أو إعاقة اجهزة أو انظمة أو برامج أو شبكة المعلومات العائدة للجهات الامنية أو العسكرية أو الاستخباراتية بقصد المساس بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي أو ارسال محتويات اجهزة الحاسوب إلى الجهات المعادية و استخدام مواقع بقصد تنفيذ برامج مخالفة للنظام العام أو الترويج لها أو تسهيل تنفيذها أو تنفيذ عمليات ارهابية تحت مسميات وهمية أو تسهيل الاتصال بقيادات واعضاء الجماعات الارهابية و الترويج للأعمال الارهابية وافكارها أو نشر عمليات تصنيع واعداد وتنفيذ الاجهزة المتفجرة أو الحارقة أو اية ادوات أو مواد تستخدم في التخطيط أو

[٧]. د. عبد العال الديربي - الجريمة المعلوماتية تعريفها أسبابها خصائصها. مصدر .

التنفيذ للأعمال الارهابية وان الجرائم الارهابية معاقب عليها وفق قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥. [٨]

ثانيا: جرائم الاتجار بالبشر عن طريق الانترنت: وتتمثل هذه الجريمة بأنشاء أو نشر موقع على شبكة الانترنت بقصد الاتجار بالبشر أو تسهيل التعامل به باي شكل من الاشكال أو روج له أو ساعد على ذلك أو تعاقد أو تعامل أو تفاوض بقصد ابرام الصفقات المتعلقة بالإتجار بالبشر.

ثالثا: تجارة المخدرات باستخدام الانترنت: ان المخاوف من استخدام الانترنت لا تقتصر على ارتكاب الانترنت في ارتكاب الجريمة بل تساهم بعض المواقع في انحراف الشباب وخصوصا من المراهقين وذلك من خلال انشاء مواقع الالكترونية بقصد الاتجار بالمخدرات أو المؤثرات العقلية أو الترويج لها أو تعاطيها أو سهل التعامل فيها أو تعاقد أو تعامل أو تفاوض بقصد ابرام الصفقات المتعلقة بالإتجار بها باي شكل من الاشكال.

رابعا: استخدام الانترنت في ارتكاب الجريمة المنظمة: وهي استخدام شبكة الانترنت بقصد اشاعة الفوضى بقصد اضعاف النظام أو الثقة بالنظام الإلكتروني للدولة أو اتلاف وتعطيل أو اعاقة أو الاضرار بأنظمة الحاسوب أو شبكة المعلومات العائدة للدولة بقصد المساس بنظامها أو البنى التحتية ونشر أو اذاعة وقائع كاذبة أو مظللة بقصد اضعاف الثقة بالنظام المالي الإلكتروني أو الاوراق التجارية والمالية الالكترونية وما في حكمها بقصد الاضرار بالاقتصاد الوطني والثقة المالية للدولة واستخدام الانترنت في ارتكاب جرائم غسيل الاموال حيث يأخذ المجرمون بأحدث التقنيات لغرض خدمة نشاطاتهم سيما وان جرائم غسيل الاموال عابرة للحدود.

خامسا: تزوير البيانات : وهي من الجرائم المعلوماتية الاكثر انتشارا فلا تكاد تخلو جريمة من جرائم نظم المعلومات من شكل من اشكال التزوير للبيانات من خلال تزوير أو تقليد أو اصطناع توقيع أو سند أو كتابة الكترونية أو ذكية أو اية وسيلة اخرى أو استعمال البطاقة الالكترونية المقلدة أو المزورة مع علمة بذلك أو اصطنع عمدا وثائق أو

[٨]. القاضي كاظم عبد كاظم الزيدي بحث بعنوان مكافحة الجرائم المعلوماتية في التشريع العراقي موقع السلطة القضائية الإتحادية ٢٠١٢/١٠/١٥.متاح على الرابط http://www.iraqja.iq/view.1645

سجلات أو قيود الكترونية أو احدث تغييرا أو تلاعبا في سند الكتروني صحيح و الاستيلاء عمدا على توقيع أو كتابة أو سند واستخدامها لمصلحته الشخصية.

سادسا: القرصنة الالكترونية: ويقصد بها النسخ الغير مشروع لنظم التشغيل للحاسب والدخول غير المشروع بقصد تدمير المواقع الالكترونية وكل من فك او نزع او اتلف تشفيرا لتوقيع الكتروني او اجهزة الحاسوب او شبكة المعلومات. [٩] وفي عام ١٩٨٤م كان عالم الكمبيوتر Fred cohen أول من استخدم مصطلح الفايروس للإشارة إلى كودة الاستنساخ الذاتي. [١٠] ومن الامثلة حادثة الفيروس أحبـــــك (I love you) الذي انتشر في كل أرجاء العالم عن طريق البريد الإلكتروني في خسائر قدرت بنحو ٧ مليارات دولار. [١١]

سابعا: انتحال الصفة عن طريق الانترنت: توجد الكثير من برامج الحاسوب تمكن المستخدم من اخفاء شخصيته وتتمثل هذه الجريمة بانتحال شخصية الفرد كذبا وانتحال شخصية المواقع بقصد ارتكاب الجريمة وجريمة تدمير المواقع الالكترونية واختراق المواقع الرسمية أو الشخصية واختراق الاجهزة الشخصية واختراق البريد الإلكتروني للأخرين والاستيلاء عليه والاستيلاء على الاشتراكات والارقام السرية للأخرين وارسال الفيروسات، ويعتبر الهجوم على المواقع المختلفة من الجرائم الشائعة في العالم (اختراق المواقع) وتخريب الحواسيب وقيام الفيروسات بمسح محتويات الجهاز أو العبث بالملفات الموجودة فيه.

ثامنا: جريمة الاحتيال عن طريق الانترنت: من الجرائم الي شاع استخدامها مؤخرا استخدام الانترنت في ارتكاب جريمة الاحتيال واستخدام اجهزة الحاسوب بقصد التضليل أو الغش وافشاء اسرار وبيانات المشتركين للغير واستخدام شبكة الانترنت بقصد الغش علامة تجارية تعود للغير، وهذه الجرائم يعاقب عليها قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل.

---

[٩]. القاضي كاظم عبد كاظم الزيدي، نقل بتصرف – مصدر سابق.

[10] - Susan W.Brenner .Cybercrime and the law. HIOA- bibliotekene- norge- p 29.

[١١]. أ . جـــان فرنســـوا هنـــروت - أهميـــة التعـــاون الـــدولي والتجريـــة البلجيكيـــة فـــي تبـــادل المعلومـــات بـــين عناصـــر الشـــرطة والتعـــاون القضـــائي- أعمـــال النـــدوة الاقليميـــة حـــول : «الجـــرائم المتصـــلة بـــالكمبيوتر- برنـــامج تعزيـــز حكـــم القـــانون فـــي بعـــض الـــدول العربيـــة - مشروع تحديث النيابات العامة – ص ٩٥.

تاسعا: استخدام الانترنت في ارتكاب الجرائم الجنسية: من الجرائم المرتكبة عن طريق الانترنت انشاء المواقع الالكترونية أو المساعدة في انشاء مواقع على شبكة المعلومات للترويج أو إنتاج أو توزيع مواد الدعارة والمواقع التي تساعد في التحريض على الفسوق والفجور . [١٢]

عاشراً: جرائم الانتحار باستخدام الأنترنت : ترى الباحثة أن من أخطر صور ارتكاب الجرائم الإلكترونية، جرائم الانتحار، وتجد إنها لم تحظى باهتمام من المختصين في الجرائم الالكترونية باعتبارها أحد أخطر صور ارتكاب الجرائم الالكترونية. فقد أدت لعبة جديدة منتشرة بين المراهقين في روسيا إلى وفاة ١٣٠ منهم، ووفقا لصحيفة "ميرور" البريطانية، فإن اللعبة التي ابتكرتها صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، تشجع المراهقين على حفر شكل معين على أجسادهم باستخدام أداة حادة، كما تحثهم على مشاهدة أفلام الرعب وتنتهي اللعبة عندما ينتحر الشخص في اليوم الخمسين من بدأ هذه العادات الغريبة [١٣]. وحادثة سبعة أشخاص قتلوا أنفسهم في غضون ساعات في اليابان بحالات انتحار ارتكبت بعد اتفاقات تمت على الإنترنت. [١٤]

ب - الاتجاه الأساسي لجرائم نظم المعلومات: يتركز الاتجاه الأساسي لجرائم نظم المعلومات وفقاً لتحقيق أجرته مجلة Ressources informatiqes تبين أن:

١. ١٩% من أفعال الغش المعلوماتي تستهدف البنوك .
٢. ١٦% للإدارة .
٣. ١٠% للإنتاج الصناعي .
٤. ١٠% للمعلومات .

---

[١٢] - القاضي كاظم عبد كاظم الزيدي - نقل بتصرف - مصدر سابق.
[١٣] - وكالة سكاي برس، لعبة تؤدي بحياة عشرات المراهقين الروس، نقل بتصرف،١,٣,٢٠١٧. متاح على الرابط%D9%84%http://www.skypressiq.net/2017/3/1/.
[14] - the guardian, Seven die in online suicide pact in Japan, 3.3.2017. https://www.theguardian.com/technology/2005/mar/02/japan.

ثـم يلـي ذلـك شـركات التـأمين والشـركات الخاصـة، وفـي واقـع الأمـر أن جـرائم نظـم المعلومات تستهدف في المقام الأول المؤسسات المالية والتي تتحكم في القيم الرأسمالية.[١٥]

المطلب الرابع: أسباب الجريمة الالكترونية، والصعوبات التي تواجه مكافحتها على المستوى الوطني والدولي

أولاً: أسباب الجريمة الإلكترونية : لاشك أن فئات مرتكبي الجريمة المعلوماتية تختلف عن مرتكبي الأفعال الإجرامية التقليدية، لذا من الطبيعي أن نجد نفس الاختلاف في الأسباب والعوامل التي تدفع في ارتكاب الفعل غير المشروع. فضلا عن ذلك، تتمتع جرائم الكمبيوتر والمعلوماتية بعدد من الخصائص التي تختلف تماما عن الخصائص التى تتمتع بها الجرائم التقليدية، كما أن الجاني الالكتروني (أو المجرم الإلكتروني) يختلف أيضا عن المجرم العادي. ويأتي أهمها:

١. غاية التعلم: يشير الأستاذ ليفي مؤلف كتاب قراصنة الأنظمة HACKERS إلى أخلاقيات هؤلاء القراصنة والتي ترتكز على مبدأين أساسيين: أ. أن الدخول إلى أنظمة الكمبيوتر يمكن أن يعلمك كيف يسير العالم. ب. أن جمع المعلومات يجب أن تكون غير خاضعة للقيود. وبناء على هذين المبدأين فإن أجهزة الكمبيوتر المعنية ما هي إلا آلات للبحث، والمعلومات بدورها ما هي إلا برامج وأنظمة معلومات. ومن وجهة نظر هؤلاء القراصنة فإن جميع المعلومات المفيدة بوجه عام يجب أن تكون غير خاضعة للقيود، وبعبارة أخرى أن تتاح حرية نسخها وجعلها تتناسب مع استخدامات الأشخاص. ويرى هؤلاء القراصنة إغلاق بعض نظم المعلومات وعدم السماح بالوصول إلى بعض المعلومات وخاصة بعض المعلومات السرية التي تخص الأفراد. ويعلق قراصنة الأنظمة أنهم يرغبون في الوصول إلى مصادر المعلومات والحاسبات الإلكترونية والشبكات بغرض التعلم. وقد لاحظ كل من "ليفي" و "لاندريس" أن قراصنة الأنظمة لديهم الاهتمام الشديد بأجهزة الكمبيوتر وبالتعلم ويدخل العديد منهم في أجهزة الكمبيوتر على أنهم محترفون، ويختار بعض القراصنة الأنظمة لتعلم المزيد عن كيفية عمل الأنظمة.

[١٥]. د. عبد العال الديبري، الاستاذ محمد صادق إسماعيل، كتاب الجرائم الالكترونية،المركز القومي للإصدارات القانونية. الطبعة الاولى ٢٠١٢. ص ١٩٦ــ ١٧٠. ٢٠١٧,١,٢٠. متاح على الرابط https://books.google.no/books?id=4d4sDAAAQBAJ&pg=PT377&lpg=PT377&

٢. السعي إلى الربح: أشارت إحدى المجلات المتخصصة في الأمن المعلوماتي securite informatique إلى الرغبة في تحقيق الثراء من بين العوامل الأساسية لارتكاب الجريمة المعلوماتية، حيث أشارت: أن ٤٣% من حالات الغش المعلن عنها قد بوشرت من أجل اختلاس الأموال. و٢٣% من أجل سرقة المعلومات. و١٩% أفعال اتلاف. و١٥% سرقة وقت الآلة؛ أي الاستعمال غير المشروع للحاسب الآلي لأجل تحقيق أغراض شخصية.

٣. الإثارة والمتعة والتحدي: يدرك القراصنة شيئاً عن أساسيات الكمبيوتر وأن هذا الأمر يمكن أن يكون ممتعاً، حيث جاء على لسان أحد القراصنة ما يأتي: كانت القرصنة هي النداء الأخير الذي يبعثه دماغي فقد كنت أعود إلى البيت بعد يوم ممل آخر في المدرسة، وأدير تشغيل جهاز الكمبيوتر، وأصبح عضواً في نخبة قراصنة الأنظمة، كان الأمر مختلفاً برمته حيث لا وجود لعطف الكبار وحيث الحكم هو موهبتك فقط. في البدء كنت أسجل أسمي في لوحة النشرات Bulletin Borard الخاصة حيث يقوم الأشخاص الآخرون الذين يفعلون مثلي بالتردد على هذا الموقع، ثم أتصفح أخبار المجتمع وأتبادل المعلومات مع الآخرين في جميع أنحاء البلاد. وبعد ذلك أبدأ عملية القرصنة الفعلية، وخلال ساعة واحدة يبدأ عقلي بقطع مليون ميل في الساعة وأنسى جسدي تماماً بينما أتنقل من جهاز كمبيوتر إلى آخر محاولاً العثور على سبيل للوصول إلى هدفي.

٤. الدوافع الشخصية: إن الدافع لارتكاب جرائم الكمبيوتر يغلب عليه الرغبة في قهر النظام أكثر من شهوة الحصول على الربح، ويميل مرتكبو جرائم نظم المعلومات إلى إظهار تفوقهم ومستوى ارتقاء براعتهم لدرجة أنه إزاء ظهور أي تقنية مستحدثة فإن مرتكبي هذه الجرائم لديهم شغف الآلة، يحاولون إيجاد – وغالباً ما يجدون – الوسيلة إلى تحطيمها بل والتفوق عليه[١]، ويتزايد شيوع هذا الدافع لدى فئات صغار السن من مرتكبي الكمبيوتر الذين يمضون وقتاً طويلاً أمام حواسبهم الشخصية في محاولة لكسر حواجز الأمن لأنظمة الكمبيوتر وشبكات المعلومات وإظهار تفوقهم على وسائل التكنولوجيا الأمر الذي دفع بالعديد من الفقهاء إلى المناداة بعدم مساءلة مرتكبي جرائم الحاسب الآلي الذي يتمثل باعثهم في إظهار تفوقهم واعتبار أعمالهم غير منطوية على نوايا آثمة. [١٦]

[١٦]. د. عبد العال الديربي .الجريمة المعلوماتية تعريفها أسبابها خصائصها . نقل بتصرف. مصدر سابق.

٥. الدوافع السياسية يتم غالبا في المواقع السياسية المعادية للحكومة، ويتمثل في تلفيق الاخبار والمعلومات ولو زورا او حتى الاستناد الى جزء بسيط جدا من الحقيقة ومن ثم نسخ الاخبار الملفقة حولها، وتعد الدوافع السياسية من ابرز المحاولات الدولية لاختراق شبكات حكومية في مختلف دول العالم.[١٧]

٦. البطالة: يشير العديد من مفكري الجريمة للعلاقة بين البطالة والفراغ وبين السلوك الإجرامي، الأمر الذي يهيء ويمهد الفرص لارتكاب الجرائم الالكترونية.

ثانياً: صعوبة مكافحة الجريمة الإلكترونية

أ: الصعوبات على المستوى الوطني: تتعدد الصعوبات التي تواجه الدور الذي تقوم به الأجهزة الأمنية في مكافحة الجرائم الإلكترونية على المستوى الوطني، وأهم هذه الصعوبات تتمثل في:

١- عدم كفاية القوانين الحالية: هذا التطور المتلاحق في مجال تقنية المعلومات والاتصالات يقابله استغلال الجناة لهذه التقنية المتطورة بابتكار أساليب جديدة لارتكاب الجرائم الإلكترونية، ولذلك يتطلب الامر مواكبة القوانين لهذه التطورات واستيعابها.

٢- احجام الكثير من الجهات عن التبليغ عن تلك الجرائم : يهدف هذا الإحجام من قبل هذه الجهات إلى عدم الإساءة لطبيعة عمل المنشأة، وعدم بيان عجزها عن تحقيق الأمان الكافي للمعلومات، وبالتالي لأصول الأموال التي تتعامل معها، وقد يكون لذلك مردود سيء لدى العملاء الذين ربما يلجأ كثير منهم لسحب أموالهم ووقف تعاملاتهم مع المنشأة.

٣- سهولة إخفاء معالم الجريمة: ويتمثل ذلك في عدم معرفة مصدر مرتكب الفعل، بحيث إذا تم ارتكاب الفعل وظهرت نتيجته بعد فترة زمنية، مثل قيام شخص ما بزرع برنامج فيروسي يكتشف بعد تحقق آثاره التدميرية والسالبة.

٤- عدم وجود دليل مادي واضح: الدليل المادي الذي يتوافر قد يكون في الغالب أوراق متحصلة من الطابعة من خلال الجهاز والدليل هنا يكون الأوراق المتحصلة وليس ما يحويه الجهاز في حد ذاته.

---

[١٧]- ويكيبيديا – الجريمة الالكترونية- ٢٣,١,٢٠١٧.
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D

٥- صعوبة الوصول إلى الدليل في بعض الأحيان: الدليل في الجريمة الإلكترونية عبارة عن معلومات قد تحاط بوسائل فنية لحمايتها، وتلك الوسائل قد تكون عائقا أمام عملية البحث والتحري والإطلاع .

٦- وجود كم كبير من المعلومات يتعين فحصها: يتطلب البحث عن معلومات تفيد في كشف أدلة جرمية معينة البحث في كم كبير من الملفات والبرامج المخزنة والتي قد يكون لها ارتباط بمعلومات خاصة بارتكاب الجريمة.

ب: الصعوبات على المستوى الدولي: يمكن تفصيل الصعوبات على المستوى الدولي كالتالي:

١- اختلاف مفاهيم الجريمة لإختلاف التقاليد القانونية وفلسفة النظم القانونية.

٢- عدم التناسق في القوانين الإجرائية فيما يتعلق بالتحري والتحقيق في الجرائم الإلكترونية.

٣- عدم وجود الخبرة الكافية لدى الأجهزة الأمنية والعدلية لتمحيص عناصر الجريمة.

٤- عدم كفاية الإتفاقيات الدولية والثنائية في مجال تسليم المجرمين . [١٨]

المبحث الثاني

مكافحة الجريمة الالكترونية في ضوء القوانين الوطنية

أصبحت جرائم الإنترنت مشكلة عالمية تؤثر على كل الدول تقريبا.[١٩] ولا تخضع الجرائم السيبرانية في الوقت الحالي للسيطرة القوية كما يتضح من تفحص المرء للإحصائيات السنوية التي ينتجها معهد أمن الحاسوب (CSI) أو الفريق المعني بطوارئ الحاسوب والاستجابة لها (CERT) [٢٠]، ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم والمخدرات (UNODC) أن تهديدات سلامة الانترنيت قد ارتفعت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وأن عدد ضحايا الجريمة الالكترونية على الصعيد العالمي بلغ ٤٣١ مليون.[٢١] وامام هذا الرقم من ضحايا التجاوزات الغير مشروعة، ومع عدم وجود مواكبة قانونية للمستجدات لهذه الجرائم،

---

[١٨]- الجريمة الالكرتونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها، ص ٤٢-٤٣ . مصدر سابق.

[١٩] - Petter Gottschalk,datakriminalitet i Norge,2011,fylkesbiblioteket i Akershus,p 241.

[٢٠]- دليل الامن السيبراني للدول النامية،الإتحاد الدولي للإتصالات،ص ١٧-٢٧,٢,٦٢. متاح على الرابط https://www.itu.int/ITU-D/cyb/publications/2007/cgdc-2007-a.pdf

[21] - *UN conference weighs efforts to combat cybercrime, create safer digital world- UN news centre- 2017.1.18-available at http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=50610#.WH7PThvhC03.*

أيقنت الدول الى ضرورة تبني قوانين صارمة للتصدي للجريمة الالكترونية، وتبني برامج وخطط لمكافحتها ومنها إشاعة ثقافة الأمن السيبراني، لذا اصدرت العديد من الدول التشريعات والقوانين الوطنية لمكافحة هذه الجريمة، من أجل ضمان توفير الحماية القانونية الفاعلة للأفراد وللمؤسسات الحكومية والخاصة من هذه الجرائم. وفي بحثنا هذا حرصنا على تناول واقع التشريعات العربية في مكافحة الجريمة المعلوماتية مع استعراض لنموذج من هذه النظم المتمثل في القانون الاتحادي رقم ٥ لسنة ٢٠١٢ لمكافحة الجرائم الإلكترونية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتم تناول البحث فق السياق الآتي:

المطلب الأول : التشريعات والقوانين العربية

أولاً: واقع التشريعات والممارسات لمكافحة الجرائم الإلكترونية: مع إتساع إستخدام الفضاء الالكتروني كشبكة التواصل الاجتماعي أصبحت الجريمة الالكترونية أكثر تنوعاً. وتلعب أجهزة الكمبيوتر والإنترنت دورا أساسيا في تسهيل ارتكاب الجرائم التقليدية بطرق عدة.[٢٢] فمواقع الفيسبوك وتويتر وغيرها من مواقع الشبكات الاجتماعية يمكن أيضا أن تستخدم من قبل المجرمين .[٢٣] وأكدت دراسة شركة الخليج للحاسبات الالية G.BM في يونيو ٢٠١٣ أن خبراء تكنولوجيا المعلومات في دول مجلس التعاون يؤكدون أن منطقة الخليج تشكل هدفاً رئيسياً للجرائم الالكترونية، كما ذكرت الدراسة أن زيادة شبكات التواصل الإجتماعي يصاحبه إزدياد في مخاطر الأمن الالكتروني. وورد في تقرير نورتن سيمانتيك Norton Symantec للعام ٢٠١٣ أن كلا من المملكة العربية السعودية، ودولة الامارات العربية المتحدة من دول مجلس التعاون الخليجي، ضمن الـ ٢٤ دولة الاولى في العالم التي تزيد فيها التهديدات المقلقة بتسرب البيانات.[٢٤] حتى وقتٍ قريب، كان للحكومات مقاربات مختلفة بشأن التشريعات الخاصة بالإنترنت. فمعظم دول العالم تنظّم الإنترنت ضمن حدود قيمها السياسية والقانونية والأخلاقية والثقافية. لكن بما أن تطوّر تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات يجري على مستوى دولي خارجًا عن نطاق سيطرة هذه الدول، فإن اعتماد تشريعات فعالة وتنفيذها لمكافحة جرائم الإنترنت يشكّل تحديًا كبيرًا للحكومات. وبالتالي إن جرائم الإنترنت تمثّل تحديًا كبيرًا للأجهزة القانونية في

---

[22] - Oerlemans, Jan-Jaap, Investigating cybercrime,2017, Leiden University,HIOA bibliotik, norway ,chapter 2 ,p 24.

[23] -Shipley , Todd G. Bowker, Art, Investigating internet Crimes, HIOA bibliotik, Norway,p 388.

[٢٤]- الجريمة الالكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها، ص ٣٩. مصدر سابق.

كلّ من البلدان المتقدمة والنامية.[٢٥] وبينت دراسات الإسكوا الفجوة القانونية، في مجال التشريعات السيبرانية، بين البلدان العربية والبلدان المتقدمة من جهة، وبين البلدان العربية نفسها من جهة أخرى. ونظراً للطبيعة الشمولية للفضاء السيبراني وتجاوزه حدود البلدان والأقاليم، فالتنسيق الدولي والإقليمي مهم جداً بالنسبة للتشريعات السيبرانية، ويأخذ البعد الإقليمي أهمية كبرى بالنسبة للمنطقة العربية، إذ يساهم تنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية ببناء مجتمع معرفة عربي متكامل، من خلال التعاون والتنسيق لمواجهة المخاطر المعلوماتية، وتحفيز المعاملات والخدمات الإلكترونية بين البلدان العربية، والمساهمة في حماية الملكية الفكرية للفضاء السيبراني على المستوى الإقليمي العربي [٢٦].

وضمن جهود مجلس وزراء العدل العرب في مكافحة الجرائم السيبرانية قرر إعتماد "قانون الإمارات العربي الإسترشادي لمكافحة جرائم تقنية أنظمة المعلومات وما في حكمها (٢٠٠٤)"، يتكون القانون من (٢٧) مادة التي عالجت موضوع الجرائم الالكترونية [٢٧] ، وعن مبادرة تحديث وتطوير عمل النيابات العامة في الدول العربية التي يقوم بتنفيذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – برنامج إدارة الحكم في الدول العربية UNDP -POGAR منذ العام 2002، تم تنظيم مجموعة من الانشطة تتضمن ندوات تثقيفية ودورات تدريبية بغية توطيد المعرفة لدى أعضاء النيابات العامة حول الجرائم الحديثة من أجل تفعيل دورهم في تعزيز حكم القانون وبناء قدراتهم لجهة استخدام أساليب ومنهجيات التحقيق المتطورة. وقد ركز المشروع ضمن إطار نشاطاته على موضوع مكافحة الجرائم الالكترونية، وتحقيقا لهذه الغاية قام بتنظيم ندوة إقليمية تحت عنوان "الجرائم المتصلة بالكمبيوتر"، في المملكة المغربية بتاريخ ١٩/٢٠ يونيو ٢٠٠٧، وذلك بناء على طلب من النيابات العامة في عدد من الدول العربية. ولقد هدفت هذه الندوة إلى تعزيز وبناء معرفة النيابات العامة بالجرائم المتعلقة بالكمبيوتر والاساليب والتقنيات الحديثة المستخدمة لمواجهة هذا النوع من الجرائم .[٢٨] وقامت الدول العربية بوضع

---

[٢٥]. د. جورج لبكي- المعاهدات الدولية للأنترنيت – مجلة الدفاع الوطني- لبنان – العدد ٨٣ كانون الثاني ٢٠١٣ – متاح على الرابط
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D9

[٢٦]- د. نبال إدلبي و السيدة هانيا ديماسي، مذكرة سياساتية تطوير وتنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية،(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا) . ٣١،١،٢٠١٧. ص ١. متاح على
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/e_escwa_ictd_13_tp-2_a_0.pdf

[٢٧]- ينظر قانون الإمارات العربي الإسترشادي لمكافحة جرائم تقنية أنظمة المعلومات وما في حكمها (٢٠٠٤).

[٢٨]. أ. وسيم حرب – كتاب برنامج تعزيز حكم القانون في بعض الدول العربية – مشروع تحديث النيابات العامة- كتاب أعمال الندوة حول الجرائم المتصلة بالكمبيوتر.المملكة المغربية ٢٠٠٧.ص ٨. متاح على الرابط
ftp://pogar.org/localuser/pogarp/ruleoflaw/cybercrime-09a.pdf

العديد من القوانين السيبرانية في السنوات الخمس الأخيرة، وتعتبر قوانين التعاملات الإلكترونية بما فيها التوقيع الإلكتروني من أكثر القوانين انتشاراً في المنطقة العربية، وقامت العديد من الدول بوضع قوانين للجرائم السيبرانية. وتعاني معظم الدول من نقص في مجال التشريعات الخاصة بمحاور: معالجة وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي، وحماية المستهلك في التعاقدات الإلكترونية، والمسائل المتعلقة بالملكية الفكرية على الإنترنت.

ثانياً: تحديات التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية:

١. غياب المرجعية الموحدة المعنية بالمسائل التنظيمية والقانونية للفضاء السيبراني.
٢. عقبات صياغة وإقرار القوانين السيبرانية على الصعيد الوطني.
٣. نقص كبير في اللوائح التنفيذية والقرارات الإجرائية والأدوات التنظيمية لتطبيق القوانين. [٢٩]

وتجدر الإشارة ان بعض الانظمة لا يوجد لديها قانون متخصص بمعالجة الجرائم الإلكترونية، كما هو الحال في العراق حيث تعالج هذه الجرائم بقانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل، وقانون مكافحة الارهاب وغيرها، وان هناك تشريعا لقانون جرائم المعلوماتية مقدما من مجلس النواب وفي إنتظار تشريعه، لذا توصي الباحثة على أهمية إصدار وتنفيذ القانون في أقرب وقت لحاجة المجتمع للقانون وتطبيقاً للمعايير الدولية على الصعيد العالمي والاقليمي في مكافحة هذه الجرائم الخطيرة.

ثالثاً: نماذج لبعض القوانين العربية القائمة الخاصة بمكافحة الجرائم السيبرانية التي ساهمت في مكافحة هذه الجرائم:

١. الإمارات العربية المتحدة: القانون الاتحادي رقم ٥ لسنة ٢٠١٢ م في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.
٢. المملكة العربية السعودية: نظام مكافحة جرائم المعلوماتية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ١٧ وتاريخ: ١٤٢٨/٣/٨هـ.
٣. سلطنة عُمان: قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات بالرقم ٢٠١١/١٢م في ٦/٢/٢٠١١ .

[٢٩]- د. نضال أدلبي، بحث الكتروني بعنوان تطوير وتنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية ومواجهة الجرائم السيبرانية، الأمم المتحدة، الإسكوا،نقل بتصرف، ص ١٤- ١٨.

٤. دولة الكويت: قانون رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٥ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، يتكون القانون من ٢١ مادة، صدر بتاريخ ٧. ٧. ٢٠١٥م.
٥. دولة قطر: قانون مكافحة الجرائم الالكترونية رقم (١٤) لسنة ٢٠١٤.
٦. مملكة البحرين: قانون رقم (٦٠) لسنة (٢٠١٤) بشأن جرائم تقنية المعلومات.
٧. الجمهورية العربية السورية: قانون تنظيم التواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة المعلوماتية رقم (١٧) لسنة (٢٠١٢م).
٨. مملكة الاردن: قانون الجرائم الإلكترونية رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٥م.

وبالبحث في التشريع المصري لم نعثر على ما يشير إلى صدور قانون خاص لمكافحة الجرائم الإلكترونية.

المطلب الثاني: الأمن السيبراني

"الأمن السيبراني هو مجموع الأدوات والسياسات ومفاهيم الأمن وضوابط الأمن والمبادئ التوجيهية ونهج إدارة المخاطر والإجراءات والتدريب وأفضل الممارسات وآليات الضمان والتكنولوجيات التي يمكن استخدامها في حماية البيئة السيبرانية وأصول المؤسسات والمستعملين". وسنتناول في هذا المطلب المراكز الوطنية الخليجية لحماية الامن السيبراني فرق الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي، والمركز الإقليمي للأمن الإلكتروني للمنطقة العربية، وفق السياق الآتي:

أولاً: المراكز الوطنية الخليجية لحماية الأمن السيبراني فرق الإستجابة لطوارئ الحاسب الآلي Computer Emergency Response Teams (CERTs)

مواكبة للجهود الدولية والإقليمية في حماية الأمن السيبراني الوطني، تم تأسيس مراكز وطنية لهذا الغرض في عدد كبير من دول العالم وفي غالبية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وسنتناول فيما يلي موجزاً بهذه المراكز:

١. مركز الإستجابة لطوارئ الحاسب الآلي Computer Emergency Response Centre Team (ae CERT) أنشأت هيئة تنظيم الإتصالات بدولة الإمارات العربية المتحدة مركز الإستجابة لطوارئ الحاسب الآلي عام ٢٠٠٧م، لتحسين معايير وممارسات أمن المعلومات وحماية البيئة التحتية لتقنية المعلومات من مخاطر إختراقات الأنترنيت.

٢. القطاع الخاص يؤسس فريق الإستجابة لطوارئ الحاسب الآلي بالبحرين: بالبحث في شبكة الأنترنيت، وبالإطلاع على موقع إدارة مركز البيانات ORG وجدنا أن شركة "تحديث للإستشارات" Reload Consulting Services وهي شركة خاصة مقرها البحرين، قامت بتأسيس مركز الإستجابة لطوارئ الحاسب الآلي CERT في ٤ نوفمر ٢٠١٢م لأول مرة في مملكة البحرين.

٣. المركز الوطني الإرشادي لأمن المعلومات: فريق الإستجابة لطوارئ الحاسب الآلي (Saudi Arabia Computer Emergency Response Team CERT-SA) تم إنشاء هذا المركز بواسطة هيئة الإتصالات وتقنية المعلومات السعودية Communication and Information Technology Commission ويهدف للكشف عن التهديدات والمخاطر، ومنع الاختراقات والانتهاك للأمن السيبراني والتنسيق والاستجابة للمعلومات عن حوادث الأمن السيبراني على مستوى المملكة.

٤. في ١٩ مايو ٢٠١٢ م تم افتتاح النسخة الرابعة من مؤتمر ومعرض الكويت لأمن المعلومات "Kuwait Info Security Conference Exhibition". وفي كلمة الافتتاح أعلن وزير المواصلات الكويتي عن إنشاء المركز الوطني للاستجابة لطوارئ الحاسب في دولة الكويت (KW-CERT) والذي سيرتبط بالمراكز المماثلة المنتشرة حول العام.

٥. المركز الوطني للسلامة المعلوماتية (National Information Safety (Oman Center تم في هذا المركز إنشاء فريق الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي Computer Emergency Response Team (CERT) ويتبع لهيئة تقنية المعلومات بسلطنة عُمان وافتتح في إبريل ٢٠١٠ م.

٦. فريق الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي القطري: (Qatar Cybercrime Emergency Response Team " (Q-CERT "، تم إنشاء "المركز الوطني لأمن المعلومات »National Information Security Center بواسطة المجلس الأعلى لهيئة تقنية المعلومات والإتصالات القطرية (ict QATAR في ديسمر ٢٠٠٥ م.[٣٠]

[٣٠]- الجريمة الالكرتونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها،مجمع البحوث والدراسات أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة نزوى- سلطنة عمان-٢٠١٦، ص ٧٩ -87-، نقل بتصرف .

ثانياً: المركز الإقليمي للأمن الإلكتروني للمنطقة العربية

(Arab Area Cyber Security Regional Center) تم التوقيع على اتفاقية المركز بتاريخ ١٥ ديسمر ٢٠١٢م بين الإتحاد الدولي للإتصالات (ITU) وهيئة تقنية المعلومات بإستضافة سلطنة عُمان للمركز الإقليمي للأمن الإلكتروني للمنطقة العربية، وقد تم بموجب مبادرة الإتحاد الدولي للإتصالات ومنظمة امباكت تفويض المركز الوطني للسلامة المعلوماتية بالسلطنة القيام بإدارة وتشغيل المركز الإقليمي للأمن الالكتروني للمنطقة العربية، إلى حين إنشائه على غرار مراكز إقليمية مماثلة في دول الإتحاد الأوربي وآسيا وغيرها من الأقاليم الأخرى.

- **أهداف المركز الإقليمي للأمن الإلكتروني للمنطقة العربية:**

١. تقديم الخدمات والمبادرات التي تنفذها منظمة (إمباكت) والاتحاد الدولي للإتصالات للمنطقة العربية، لتحسين قدرات الأمن الإلكتروني في المنطقة عن طريق التنسيق الإقليمي في هذا المجال .
٢. يقوم المركز بدور المنسق الإقليمي لجميع الفعاليات والانشطة والمشاريع المتعددة والتي يتبناها وينفذها الاتحاد الدولي للإتصالات ومنظمة "إمباكت" في مجال الأمن الإلكتروني في المنطقة العربية . [٣١]

المطلب الثالث: مشروع الإسكوا لتنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية

باشرت الإسكوا منذ عام ٢٠٠٩م بإعداد دراسات وتنظيم أنشطة للبحث في ملامح التشريعات السيبرانية وتحفيز تطويرها في المنطقة. وقد كانت أولى هذه الأنشطة دراسة بعنوان "نماذج تشريعات الفضاء السيبراني في الدول الأعضاء بالاسكوا"، التي تستعرض وضع التشريعات السيبرانية على المستويين الإقليمي والدولي، ثم تقارن وضع المنطقة العربية بمناطق أخرى في العالم. وقد بينت الدراسة حجم الفجوة القانونية السيبرانية بين هذه المناطق، لا سيما بين المنطقة العربية ودول الإتحاد الأوروبي التي أقرت واعتمدت عدداً من الإرشادات والتوجيهات الخاصة بتنظيم العمل في الفضاء السيبراني. ثم أصدرت الإسكوا عام ٢٠٠٩م (Template)[٣٢] نموذجا يحدد المواضيع الهامة لكل قانون من قوانين الفضاء السيبراني،

---

[٣١]- الجريمة الالكرتونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها، ٢٠١٦، ص ٨٩ . مصدر سابق.

[32].Template.http://isper.escwa.un.org/FocusAreas/CyberLegislation/Template/tabid/201/language/en-US/Default.aspx.

لمساعدة البلدان في وضع تشريعاتها السيبرانية وفي تقييم قوانينها القائمة وتحديد مواضع النقص فيها. وقد طبقت الإسكوا هذا النموذج على عدد من بلدان المنطقة، وأصدرت جداول للبلدان الأعضاء تبين القوانين الصادرة في كل منها استناداً إلى هذا النموذج. وتجدر الإشارة إلى أن الإسكوا ناقشت الدراسة السابقة والنموذج في عدد من الإجتماعات وورش العمل، مع خبراء في التشريعات السيبرانية في المنطقة. وفي ضوء تكرار توصيات المشاركين في اجتماعات الإسكوا على ضرورة القيام بعمل إقليمي يسعى إلى تنسيق القوانين على مستوى بلدان العالم العربي ويستجيب للحاجة والنقص فيها، قامت الإسكوا بإطلاق مشروع "تنسيق التشريعات السيبرانية لتحفيز مجتمع المعرفة في المنطقة العربية" الذي بدأ تنفيذه عام ٢٠٠٩م وانتهى بنهاية عام ٢٠١٢م [٣٣]، وقد هدف هذا المشروع إلى تعزيز وتنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية بغية بناء قطاع متين ومستدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر وضع الأطر التشريعية والقانونية الملائمة. وقد تخلل هذا المشروع تنفيذ عدد من الأنشطة المتنوعة التي صدر عنها مخرجات مختلفة أبرزها "إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية" والتي صُممت لتساعد البلدان العربية في تطوير قوانين سيبرانية وطنية، وتكوين اللُبنة الأساسية للتكامل الإقليمي بين البلدان العربية عبر تنسيق التشريعات السيبرانية فيما بينها بهدف بناء مجتمع معرفة عربي. وتغطي هذه الإرشادات ستة محاور أساسية لتنظيم الفضاء السيبراني، والتي يمكن استخدامها إما كقوانين منفصلة بحسب المحور، أو كقانون واحد وشامل. والمحاور الستة هي: الاتصالات الالكترونية وحرية التعبير، والمعاملات الالكترونية والتواقيع الالكترونية، والتجارة الالكترونية وحماية المستهلك، ومعالجة البيانات ذات الطابع الشخصي، والجرائم السيبرانية، والملكية الفكرية في المجال المعلوماتي والسيبراني. ويتضمن كل محور ورقة بحثية خلفية تتناول موضوع الإرشاد، يتبعها مقدمة ومن ثم عرض لأبواب ومواد القانون المختلفة. فهدف هذه الإرشادات لا ينحصر بعرض النصوص القانونية فقط، بل يتعداه إلى تقديم المادة البحثية للمهتمين من الباحثين ومراكز الدراسات في المجال القانوني، إضافة إلى شروحات للنصوص القانونية. وقد تعاونت الإسكوا مع مجموعة مميزة من الخبراء القانونيين ذوي الخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إعداد وصياغة هذه

[33] http://isper.escwa.un.org/FocusAreas/CyberLegislation/Projects/tabid/161/language/en-US/Default.aspx.

الإرشادات، كما نظمت اجتماعاً ضم مجموعة من الخبراء في المنطقة، تم خلاله عرض ومناقشة الإرشادات قبل صياغة النسخة النهائية منها. [٣٤]

المطلب الرابع: القانون الاتحادي رقم ٥ لسنة ٢٠١٢ م بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات لدولة الإمارات العربية المتحدة

أمام ثورة تقنية المعلومات والإتصالات وما خلفته من مشكلات وتحديات ذات أبعاد إجرامية متزايدة، وتواصلاً مع توجهات العمل الدولي بشأن سياسة مكافحة هذه الجرائم، عملت بهذا الاتجاه الدول العربية فشهدت ولادة قوانين خاصة أو تعديل القوانين القائمة بما يتيح توفير الحماية لاستخدام برامج الكمبيوتر والأنترنيت، وقد جاء إتجاه تشريع القواعد القانونية في التعامل مع جرائم الحاسوب مواءمة مع اتجاهات القواعد والمواثيق الدولية. وفي بحثنا هذا إرتأينا تناول نموذج لهذه النظم المتمثل في القانون الاتحادي رقم ٥ لسنة ٢٠١٢ م بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات لدولة الإمارات العربية المتحدة، هذه الدولة التي تميزت بإنجازاتها الحضارية، وبالسياسات والتشريعات الحكيمة التي جعلت من دولة الإمارات العربية المتحدة مثالاً عالمياً يحتذى به في كافة المجالات ومنها مجال تكنلوجيا المعلومات والإتصال، ومن الإنجازات المهمة في هذا المجال تأسيس (مدينة دبي للأنترنيت). ومن الإنجازات أيضاً لغرض الحماية من مخاطر واختراقات الإنترنت وبناء ثقافة آمنة في هذا المجال تأسيس مركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي،(The Computer Emergency Response Team (aeCERT. وقد توج المشرع الإماراتي جهوده في هذا المجال بسنّ القانون الاتحادي رقم ٥ لسنة ٢٠١٢م بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وسنتناول نصوص مواد القانون مستخدمين منهجية تحليل النص القانوني وفق السياق التالي:

- **القانون الإماراتي الاتحادي رقم ٥ لسنة ٢٠١٢ م بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات:**

يعد القانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠٠٦م من القوانين النموذجية التي تطرقت إلى أغلب الجرائم المعلوماتية. وهو أول قانون في الدول العربية يصدر بشكل مستقل لمواجهة الجرائم المعلوماتية. [٣٥] وبتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠١٢م صدر القانون الإماراتي الاتحادي رقم ٥ لسنة ٢٠١٢م في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، بموجب المادة (٥٠) منه ألغي القانون

[٣٤]- د. نبال إدلبي و السيدة هانيا ديماسي، ص ٤-٥، مصدر سلبق.

[٣٥]- د. ناصر بن محمد البقمي، مكافحة الجرائم المعلوماتية وتطبيقاتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ١١٦ سلسة محاضرات الامارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الاولى ٢٠٠٨م .

الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠٠٦ م في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات بعد أن أثبت الواقع العملي قصوره. يتكون القانون من (٥١) مادة، وتضمنت عقوبات أصلية وتكميلية، وغطى القانون غالبية المسائل المتعلقة بالجرائم الالكترونية، وإهتم بالمسائل التي يترتب عليها جرائم كبرى وغلظ العقوبات الجنائية بحق مرتكبيها، لكي يوفر الحماية القانونية للمجتمع والحفاظ على أمنه واستقراره، ولأجل أن يضمن حق كل من يتعرض لخطورة هذه الجرائم. تضمنت المادة (١) منه بيان معاني بعض المصطلحات مثل نظام المعلومات الالكتروني، والموقع الالكتروني، والشبكة المعلوماتية ...ألخ. والملاحظ في هذه المادة أن المشرع لم يرد نصاً لتعريف الجريمة الالكترونية، وإنما تركها للاجتهادات الفقهية، لكنه حدد الأفعال التي إعتبرها جرائم ألكترونية كما سيأتي بيانها لاحقاً. ونظمت المادة (٢/ ١) جريمة الدخول الغير مشروع حيث نصت على: (يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف درهم ولا تزيد على ثلاثمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من دخل موقع الكتروني أو نظام معلومات الكتروني أو شبكة معلومات، أو وسيلة تقنية معلومات، بدون تصريح أو بتجاوز حدود التصريح، أو بالبقاء فيه بصورة غير مشروعة) . يتضح من خلال النص أن الجريمة عمدية تقوم بمجرد دخول المجرم مع علمه بعدم جواز دخوله للموقع ألإلكتروني ويقصد به مكان إتاحة المعلومات الالكترونية على الشبكة المعلوماتية ومنها مواقع التواصل الاجتماعي والصفحات الشخصية والمدونات أو أنظمة المعلومات الالكترونية وهي مجموعة برامج معلوماتية ووسائل تقنية المعلومات المعدة لمعالجة وإدارة وتخزين المعلومات الالكترونية أو ما شابه ذلك، أو شبكة معلومات وهي ارتباط بين مجموعتين أو أكثر من البرامج المعلوماتية ووسائل تقنية المعلومات التي تتيح للمستخدمين الدخول وتبادل المعلومات، أو وسيلة تقنية معلومات ويقصد بها وفق هذا القانون اي اداة مغناطيسية، كهروكيميائية، أو اي اداة اخرى تستخدم لمعالجة البيانات الالكترونية وأداة العمليات المنطقية والحسابية، أو الوظائف التخزينية ويشمل اي وسيلة موصلة أو مرتبطة بشكل مباشر تتيح لهذه الوسيلة تخزين المعلومات الالكترونية أو إيصالها للأخرين، ويتم ذلك بدون تصريح، أو أن يتجاوز حدود التصريح، أو السلوك الإجرامي المتمثل البقاء في الموقع الالكتروني أو شبكة المعلومات بصورة غير مشروعة، أي تتم هذه الأفعال دون رضاء صاحب الحق بمعنى دون إحترام وإلتزام المتهم للقيود المفروضة. ونرى ان المادة جرمت صراحة هذه الأفعال حتى وأن لم يترتب على هذا الدخول أي أثر، فالقانون لم يشترط تحقيق نتيجة، وان العقوبة التي قررها القانون الحبس وهي عقوبة سالبة للحرية، ومالية وهي الغرامة، أو بإحدى هاتين العقوبتين، والملاحظ ايضاً في هذه

الفقرة أن المشرع لم يشترط تبعية الموقع الالكتروني أو شبكات المعلومات سواء كان عاما أم خاصا وإنما جاء النص شاملا. [٣٦]

اما في الفقرة (٢/٢) جاءت العقوبة أشد من سابقتها، حيث قضت بتشديد العقوبة إذا ما ترتب على دخول المجرم الالكتروني تحقيق أي من النتائج التي نصت عليها هذه الفقرة، حيث نصت على: (تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي تقل عن مائة وخمسين ألف درهم ولا تجاوز سبعمائة وخمسون ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا ترتب على أي فعل من الافعال المنصوص عليها بالفقرة (١) من هذه المادة إلغاء أو حذف أو تدمير أو إفشاء أو إتلاف أو تغيير أو نسخ أو نشر أو إعادة نشر أي بيانات أو معلومات). وهنا بينت المادة الصور المستخدمة في تخريب البيانات أو المعلومات، والتي تعتبر من الجرائم الأخطر أثراً.

وقاعدة أخرى أقرها القانون وشدد العقوبة فيها لضمان سرية البيانات الشخصية ذلك في الفقرة (٢/٣) حيث نصت على: (تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسين ألف درهم ولا تجاوز مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا كانت البيانات أو المعلومات محل الافعال الواردة في الفقرة (٢) من هذه المادة شخصية)، وهنا نرى أن المشرع في تشديد العقوبة حدد أي نوع من البيانات أو المعلومات، فالحكمة من التجريم حماية البيانات والمعلومات الشخصية التي تحميها القوانين الداخلية للدول والمواثيق والأعراف والقوانين الدولية.

وعاقب القانون كل من إرتكب أي من الجرائم المنصوص عليها في البندين (١) و (٢) من المادة (٢) من هذا المرسوم بقانون بمناسبة أو بسبب تأدية عمله، بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسين ألف درهم ولا تجاوز مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين (المادة ٣). وشددت هذه المادة العقوبة كون الموظف مؤتمن على أسرار ومصالح مكان عمله وأنه من السهولة حصوله على المعلومات بحكم عمله مستغلاً نفوذه في ارتكابه لهذه الجرائم وأضراره لأصحاب ومكان العمل.

وفق هذا القانون تعتبر الجرائم الواردة في نص المادة (٤) من الجرائم الماسة بأمن الدولة، وأن القانون أقر عقوبة جنائية سالبة للحرية وهي السجن المؤقت وبعقوبة مالية وهي الغرامة على كل من دخل بدون تصريح إلى موقع الكتروني، أو نظام معلومات

[٣٦]- ينظر المواد (١) و (١/ ٢) من القانون .

الكتروني، أو شبكة معلوماتية، أو وسيلة تقنية معلومات، سواء كان الدخول، بقصد الحصول على بيانات حكومية الخاصة أو العائدة الى الحكومة الإتحادية أو الحكومات المحلية لإمارات الدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة الإتحادية أو المحلية، أو كان بقصد الحصول على معلومات سرية خاصة بمنشأة مالية أو تجارية أو اقتصادية ويقصد بها المشرّع وفق هذا القانون أي منشأة تكتسب وصفها المالي أو التجاري أو الاقتصادي بموجب الترخيص الصادر لها من جهة الاختصاص بالدولة. ومن هنا نرى أن المشرّع إستلزم أن يكون دخول المتهم بدون تصريح وأن تتجه نيته الحصول على بيانات حكومية، أو معلومات سرية. وأنه شدد العقوبة في ذات المادة لتصل الى السجن مدة لا تقل عن خمس (٥) سنوات والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تجاوز (٢) مليون درهم، إذا تعرضت هذه البيانات أو المعلومات للإلغاء أو الحذف أو الإتلاف أو التدمير أو الإفشاء أو التغيير أو النسخ أو النشر أو إعادة النشر.

وعن جريمة الدخول بغير تصريح موقعاً الكترونيا بقصد تغيير تصاميمه أو إلغائه أو إتلافه أو تعديله أو شغل عنوانه، قرر المشرّع عقوبة الحبس والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف درهم ولا تجاوز ثلاثمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتن (المادة ٥).

وعاقبت المادة (٦) بالسجن المؤقت والغرامة جريمة تزوير المستندات الالكترونية والتي يقصد بها وفق هذا القانون سجل أو بيان معلوماتي يتم إنشاؤه أو تخزينه أو استخراجه أو نسخه أو إرساله أو إبلاغه أو استلامه بوسيلة ألكترونية على وسيط . وعاقبت نفس المادة بالحبس والغرامة إذا وقع التزوير في مستندات جهة غير تلك المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة. كما وعاقبت بذات العقوبة المقررة لجريمة التزوير، بحسب الاحوال، من استعمل المستند الالكتروني المزور مع علمه بتزويره.

اما المادة (٧) التي عاقبت بالسجن المؤقت، نجد أن الجريمة تقوم على كل من حصل أو استحوذ أو عدل أو أتلف أو أفشى بغير تصريح بيانات أي مستند الكتروني أو معلومات الكترونية عن طريق الشبكة المعلوماتية أو موقع الكتروني أو نظام المعلومات الالكتروني أو وسيلة تقنية معلومات وكانت هذه البيانات أو المعلومات تتعلق بفحوصات طبية أو تشخيص طبي، أو علاج أو رعاية طبية أو سجلات طبية.

وجاء الجزاء القانوني على كل من أعاق أو عطل الوصول إلى شبكة معلوماتية أو موقع الكتروني أو نظام معلومات الكتروني بعقوبة سالبة للحرية بالحبس وعقوبة مالية وهي

الغرامة التي لا تقل عن مائة ألف درهم ولا تجاوز ثلاثمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك وفق المادة (٨).

وقررت المادة (٩) بعقوبة سالبة للحرية هي الحبس، ومالية وهي الغرامة التي لا تقل عن مائة وخمسين ألف درهم ولا تجاوز خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين على كل من تحايل على العنوان البروتوكولي للأنترنت باستخدام عنوان وهمي أو عنوان عائد للغير أو بأي وسيلة أخرى، وذلك بقصد ارتكاب جريمة أو الحيلولة دون اكتشافها. ويقصد بمعنى العنوان البروتوكولي وفق هذا القانون معرف رقمي يتم تعيينه لكل وسيلة تقنية معلومات مشاركة في شبكة معلومات، ويتم استخدامه لأغراض الاتصال.

أما المادة (١٠) فمن الملاحظات التي أفرزتها أن الجريمة عمدية وان القانون شدد العقوبة لتصل إلى السجن والغرامة، وأن النظام إستلزم توافر القصد الجنائي بإدخال المجرم الالكتروني عمداً وبدون تصريح برنامج معلوماتي الى الشبكة المعلوماتية ويقصد بالبرنامج المعلوماتي مجموعة من البيانات والتعليمات والأوامر، القابلة للتنفيذ بوسائل تقنية المعلومات والمعدة لإنجاز مهمة معينة. أو نظام معلومات الكتروني أو إحدى وسائل تقنية المعلومات وسبب هذا السلوك إلى إيقافها عن العمل أو تعطيلها أو تدمير أو مسح أو حذف أو إتلاف أو تغيير البرنامج أو النظام أو الموقع الالكتروني أو البيانات أو المعلومات. وعاقب القانون في نفس المادة سلوك المتهم بعقوبة السجن والغرامة التي لا تجاوز خمسمائة ألف درهم أو إحدى هاتين العقوبتين حتى في حالة عدم تمكنه من تحقيق النتيجة المرجوة لفعله. وعاقبت بالحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين عن أي فعل عمدي يقصد به إغراق البريد الالكتروني بالرسائل وإيقافه عن العمل أو تعطيله أو إتلاف محتوياته.

ولقيام الجريمة وفقاً للمادة (١١) يأتي بالاستيلاء بغير حق على مال منقول أو منفعة أو على سنداً أو توقيع هذا السند بالاستعانة بأي طريقة احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة عن طريق الشبكة المعلوماتية أو نظام معلومات الكتروني أو إحدى وسائل تقنية المعلومات. وحددت المادة لهذه الجريمة عقوبات سالبة للحرية بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة ومالية بالغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسين ألف درهم ولا تجاوز مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين. نلاحظ أن هذه المادة عالجت جريمة الاحتيال وكذلك المادة (٩) عالجت أيضاً جريمة الاحتيال.

وحرصاً من المشرّع على حماية الحقوق المالية، ومن منطلق مكافحة الجرائم المتعلقة بأرقام أو بيانات بطاقة ائتمانية أو الكترونية أو أرقام أو بيانات حسابات مصرفية، أو أي وسيلة من وسائل الدفع الالكتروني، فقد جاء تنظيمها وفق المادة (١٢) من القانون.

وعن جرائم تزوير أو تقليد أو نسخ بطاقة ائتمانية أو بطاقة مدينة، أو أي وسيلة أخرى من وسائل الدفع الالكتروني، وذلك باستخدام إحدى وسائل تقنية المعلومات، أو برنامج معلوماتي. فقد نظمتها المادة (١٣) من القانون.

وعاقبت المادة (١٤) من القانون بالحبس والغرامة التي لا تقل عن مائتي ألف درهم ولا تزيد على خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حصل بدون تصريح مسبق ممن يملك هذا التصريح، على رقم سري أو شفرة أو كلمة مرور أو أي وسيلة أخرى للدخول إلى وسيلة تقنية معلومات، أو موقع الكتروني، أو نظام معلومات الكتروني، أو شبكة معلوماتية، أو معلومات الكترونية. وعاقب المادة بذات العقوبة كل من أعد أو صمم أو أنتج أو باع أو اشترى أو استورد أو عرض للبيع أو أتاح أي برنامج معلوماتي أو أي وسيلة تقنية معلومات، أو روج بأي طريقة روابط لمواقع الكترونية أو برنامج معلوماتي، أو أي وسيلة تقنية معلومات مصممة لأغراض ارتكاب أو تسهيل أو التحريض على ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون.

وتعاقب المادة (١٥) من القانون بالحبس والغرامة التي لا تقل عن مائة وخمسين ألف درهم ولا تجاوز خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من التقط وقصد بها المشرع مشاهدة البيانات أو المعلومات أو الحصول عليها، أو اعترض عمداً وبدون تصريح أي اتصال عن طريق أي شبكة معلوماتية. فإذا أفشى أي شخص المعلومات التي حصل عليها عن طريق استلام أو اعتراض الاتصالات بغير وجه حق فإنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة. ومن هنا توصف الجريمة بأنها جريمة عمدية تتحقق بتوافر القصد الجنائي للمجرم في قيامه بالتقاط أو الاعتراض عمداً وبدون تصريح ممن يملك هذا التصريح أي اتصال عن طريق أي شبكة معلوماتية. وشدد القانون العقوبة في حالة إفشاء المجرم هذه المعلومات بغير وجه حق.

وتضمنت المادة (١٦) من القانون عقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسين ألف درهم ولا تجاوز خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ابتز أو هدد شخص آخر لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه وذلك

باستخدام شبكة معلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات. نرى ان المادة أوجبت ان يكون السلوك الإجرامي للمجرم هو الابتزاز أو التخويف للشخص لإرغامه على القيام بفعل أو الامتناع عنه. وفي منظورنا أن القاعدة القانونية لم توضح القصد إذا كان الفعل أو الامتناع عنه معاقبا عليه أم غير معاقب عليه، او لا فرق اذا كان الفعل أو الامتناع عنه معاقبا عليه أم غير معاقب عليه . وفي ذات المادة شدد القانون العقوبة لتصل إلى السجن اذا استهدفت الجريمة شخصية الانسان المعنوية بمدة لا تزيد على عشر سنوات إذا كان التهديد بارتكاب جناية أو بإسناد أمور خادشه للشرف أو الاعتبار.

ونظم المنظم معنى "مواد إباحية الاحداث " وفق هذا القانون على أنها أي صور أو تسجيلات أو رسومات أو غيرها مثيرة جنسياً لأعضاء جنسية أو أفعال جنسية حقيقية أو افتراضية أو بالمحاكاة لحدث لا يتجاوز الثامنة عشر من عمره، أو أنشطة للقمار، وكل ما من شأنه المساس بالآداب العامة. وحيث تعتبر المواد الإباحية وممارسة ألعاب القمار منافية لمبادئ الشريعة الإسلامية ولآداب وتقاليد المجتمع وتعتبر واحدة من أخطر الأمور التي ساعد الأنترنيت على انتشارها، عاقب القانون بالحبس والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسين ألف درهم ولا تجاوز خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أنشأ أو أدار موقعاً الكترونيا أو أشرف عليه أو بث أو أرسل أو كل من نشر أو أعاد نشر عن طريق الشبكة المعلوماتية مواد إباحية. وشدد العقوبة في حالة توافر ظرف مشدد إذا كان موضوع المحتوى الإباحي حدثا لم يتجاوز الثامنة عشر من عمره، أو كان مثل هذا المحتوى مصمما لإغراء الأحداث (المادة ١٧).

وإيضاً في موضوع المواد الإباحية شدد القانون العقوبة في المادة (١٨) على كل من حاز عمداً مواد إباحية الأحداث باستخدام نظام معلومات الكتروني، أو شبكة معلوماتية، أو موقع الكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات.

ومن منطلق محاربة جرائم الدعارة الالكترونية وحرص المشرع الإماراتي الحفاظ على المجتمع من مخاطرها، ومنع استغلال وسائل تقنية المعلومات لإرتكابها أو الترويج لها، عاقب القانون جرائم ارتكاب الدعارة أو الفجور باستخدام شبكة معلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات بالسجن والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسين ألف درهم ولا تجاوز مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين (المادة ١٩)، وفي نفس المادة شدد المشرع العقوبة لتصل الى

السـجن مدة لا تقل عن خمس سنوات والغرامة التـي لا تجـاوز مليون درهـم، فـي حالـة تـوفر ظرف مشدد إذا كان المجني عليه حدثا لـم يتم الثامنة عشر من عمره.

وحيث أن جرائم السب والقذف معاقب عليها ومن الجرائم الواقعة على السمعة كما وردت في مواد تجريمها في قانون العقوبات[٣٧]، ومن مبدأ الالتزام بالمعايير الأخلاقية، عاقب المنظم على هذه الجرائم بالحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين، وإذا وقع السب أو القذف في حق موظف عام أو مكلف بخدمة عامة بمناسبة أو بسبب تأدية عمله عد ذلك ظرفا مشدداً للجريمة (المادة ٢٠).

وعن ضمان توفير الحماية لحرمة الحياة الشخصية ولا يجوز للغير إنتهاكها بطرق حددها القانون والتي تعتبر من الجرائم المعاقب عليها [٣٨]، وذلك باستخدم شبكة معلوماتية، أو نظام معلومات الكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، وفي غير الاحوال المصرح بها، وهي استراق السمع، أو اعتراض، أو تسجيل أو نقل أو بث أو إفشاء محادثات أو اتصالات أو مواد صوتية أو مرئية، أو التقاط صور الغير أو إعداد صور الكترونية أو نقلها أو كشفها أو نسخها أو الاحتفاظ بها، أو نشر أخبار أو صور الكترونية أو صور فوتوغرافية أو مشاهد أو تعليقات أو بيانات أو معلومات ولو كانت صحيحة وحقيقية. ولمرتكبها عقوبة الحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين (المادة ٢١). وشدد القانون العقوبة بذات المادة في حالة إجراء أي تعديل أو معالجة على تسجيل أو صورة أو مشهد، بقصد التشهير أو الاساءة إلى شخص آخر، أو الاعتداء على خصوصيته أو إنتهاكها. وذلك بإستخدم نظام معلومات الكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات.

وقررت المادة (٢٢) الحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين على كل من استخدم، بدون تصريح، أي شبكة معلوماتية، أو موقعاً الكترونيا، أو وسيلة تقنية معلومات لكشف معلومات سرية حصل عليها عن طريق عمله أو بسببه . ويقصد معنى سرية في هذا القانون أي معلومات أو بيانات غير مصرح للغير بالإطلاع عليها أو بإفشائها إلا بإذن مسبق ممن يملك هذا الإذن.

---

[٣٧]- ينظر المواد من (٣٧١- ٣٧٦)، من الفصل السادس المنظم لجرائم القذف والسب وإفشاء الاسرار من قانون العقوبات لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٥٢) لسنة ٢٠٠٦.

[٣٨]- ينظر المواد من (٣٧٨- ٣٨٠)، من الفصل السادس المنظم لجرائم القذف والسب وإفشاء الاسرار من قانون العقوبات لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٥٢) لسنة ٢٠٠٦.

وعن المواجهة الجنائية لجرائم الإتجار بالبشر نظراً لخطورتها عاقبت المادة (٢٣) بالسجن المؤقت والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تجاوز مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أنشأ أو أدار موقعاً الكترونيا أو أشرف عليه أو نشر معلومات على شبكة معلوماتية أو بإحدى وسائل تقنية المعلومات، بقصد الاتجار في البشر أو الاعضاء البشرية، أو التعامل فيها بصورة غير مشروعة.

وتعتبر الجرائم الواردة في نص المادة (٢٤) من الجرائم الماسة بأمن الدولة وفق هذا القانون، وجاءت العقوبة بالسجن المؤقت والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تجاوز مليون درهم، إذا كان قصد المجرم الالكتروني من أنشاء أو أدارة موقعاً الكترونيا أو أشرف عليه أو نشر معلومات على شبكة معلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات لغرض الترويج أو التحبيذ الى برامج أو أفكار من شأنها إثارة الفتنة أو الكراهية أو العنصرية أو الطائفية أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلم الاجتماعي أو الإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة. وقد حرص المشرّع الاماراتي على إصدار ثقافة تشريعية قانونية في تعزيز قيم التسامح والتآخي، وعلى حماية السلم الاجتماعي وأمن الدولة، حيث جرم قانون مكافحة التمييز والكراهية رقم (٢) لسنة ٢٠١٥م [٣٩] الافعال المرتبطة بالتمييز والكراهية والفتن، وجاء اصداره قانوناً نموذجاً في هذا المجال.

وفي المادة (٢٥) جاء النص واضحاً في منهجية المشرّع في مكافحة جرائم الإتجار بالأسلحة، حيث عاقب القانون كل من أنشأ أو أدار موقعاً الكترونيا أو أشرف عليه أو نشر معلومات على شبكة معلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات اذا ارتكبت بقصد الإتجار أو الترويج للأسلحة النارية أو الذخائر أو المتفجرات في غير الاحوال المصرح بها قانوناً، بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تجاوز مليون درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وفي إطار جهود المشرع الإماراتي لمكافحة الإرهاب وتقويضه ومحاربة مخططات الإرهابيين ومنها الجرائم الالكترونية، يظهر تنظيم مكافحة جرائم الإرهاب الالكتروني وإستخدام مواقع الكترونية أو اي وسيلة تقنيات في الأغراض الإرهابية في المادة (٢٦) من

[٣٩]- ينظر القانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ في شأن مكافحة التمييز والكراهية لدولة الامارات العربية المتحدة.

القانون [٤٠].وجاء النص واضحاً وصريحاً لمواجهة هذه الجرائم الكبرى، والتي تعتبر من الجرائم الماسة بأمن الدولة. وقد حرص المشرّع الاماراتي على محاربة الجرائم الإرهابية ووضع لها أحكام قانون خاص لمكافحتها وهو القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١٤م بشأن مكافحة الجرائم الالكترونية. [٤١] وعن الدعوة أو الترويج لجمع التبرعات بدون ترخيص معتمد من السلطة المختصة، جاء تنظيمها وفق المادة (٢٧) من القانون.

وحيث أن الامن الشامل لا يتحقق إلا بالحفاظ على أمن الدولة، حرص المشرّع وفق المادة (٢٨) على وجوب الحفاظ على أمن الدولة، حيث جرم فعل التحريض الذي من شأنه تعريض أمن الدولة ومصالحها العليا للخطر أو المساس بالنظام العام. وجاء النص صريحاً حيث نص على: (يعاقب بالسجن المؤقت والغرامة التي لا تجاوز مليون درهم كل من أنشأ أو أدار موقعاً الكترونيا أو أشرف عليه أو استخدم معلومات على الشبكة المعلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات بقصد التحريض على أفعال، أو نشر أو بث معلومات أو أخبار أو رسوم كرتونية أو أي صور أخرى، من شأنها تعريض أمن الدولة ومصالحها العليا للخطر أو المساس بالنظام العام). يلاحظ في هذا النص حرص المشرّع على الحفاظ على أمن الدولة والنظام العام، وان الجرائم الواردة في هذه المادة من الجرائم الماسة بأمن الدولة، وإن الجريمة الجنائية تقع بتوافر القصد الجنائي، وإتجاه نية المتهم التحريض على أفعال لتعريض أمن الدولة ومصالحها للخطر أو المساس بالنظام العام.

وعن الجرائم التي تمس بشكل مباشر أمن الدولة عاقبت المادة (٢٩) كل من نشر معلومات أو أخبار أو بيانات أو إشاعات على موقع الكتروني أو أي شبكة معلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات بقصد السخرية أو الاضرار بسمعة أو هيبة أو مكانة الدولة أو أي من مؤسساتها أو رئيسها أو نائبه أو حكام الامارات أو أولياء عهودهم أو نواب حكام الامارات أو علم الدولة أو السلام الوطني أو شعارها أو نشيدها الوطني أو رموزها، بالسجن المؤقت والغرامة التي لا تجاوز مليون درهم.

وفي نص المادة (٣٠) اتجه المشرع نحو تشديد العقوبة على الجرائم الخطيرة التي تمس بأمن الدولة، وجاء نص التجريم صريحاً وواضحاً، حيث نصت على (يعاقب بالسجن المؤبد كل من أنشأ أو أدار موقعاً الكترونيا أو أشرف عليه أو نشر معلومات على الشبكة

---

[٤٠]- ينظر نص المادة (٢٦) من القانون.

[٤١]- ينظر القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١٤م بشأن مكافحة الجرائم الالكترونية لدولة الامارات العربية المتحدة.

المعلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات، تهدف أو تدعو إلى قلب أو تغيير نظام الحكم في الدولة أو الاستيلاء عليه أو إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين السارية في البلاد أو المناهضة للمبادئ الاساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة. ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من روج إلى أو حرض على أي من الافعال المذكورة أو سهلها للغير). وتعتبر الجرائم الواردة في هذه المادة من الجرائم الماسة بالأمن الداخلي للدولة وعاقب عليها قانون العقوبات الإماراتي.

ونظمت المادة (٣١) عقوبة الحث والتحريض الى عدم الانقياد الى القوانين والأنظمة المعمول بها في الدولة عن طريق نشر معلومات، باستخدام الشبكة المعلوماتية او وسيلة تقنية، وجاءت العقوبة سالبة للحرية هي الحبس، ومالية وهي الغرامة، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وفي مكافحة جرائم الإتجار بالآثار أو التحف الفنية في غير الأحوال المصرح بها قانوناً، فقد عاقبت المادة (٣٣) بالحبس والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة الف درهم ولا تجاوز مليون درهم او بإحدى هاتين العقوبتين كل من أنشأ او أدار موقعا إلكترونيا او أشرف عليه او استخدم الشبكة المعلوماتية او وسيلة تقنية معلومات للإتجار بالآثار أو التحف الفنية في غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

وعن الانتفاع وتسهل للغير بغير وجه حق بخدمات الاتصالات أو قنوات البث المسموعة أو المرئية فقد نظمتها المادة (٣٤) من القانون.

وأفرد القانون نصاً خاصاً لجرائم الإساءة إلى أحد المقدسات أو الشعائر الإسلامية أو أحد الاديان السماوية المعترف بها، وذلك وفق المادة (٣٥) منه.

وعن مشكلة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية لما لها من آثار مدمرة على المجتمعات على الصعيد الإجتماعي والإقتصادي والصحي، دفعت الدولة إلى بذل جهود متميزة على الصعيد التشريعي والتنفيذي للقضاء عليها ومحاربة انتشارها، حيث عاقب القانون في المادة (٣٦) منه بالسجن المؤقت والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تجاوز مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أنشأ أو أدار موقعاً الكترونيا أو أشرف عليه أو نشر معلومات على الشبكة المعلوماتية، أو وسيلة تقنية معلومات وذلك لغرض الإتجار أو الترويج للمخدرات أو المؤثرات العقلية وما في حكمها أو كيفية تعاطيها أو لتسهيل التعامل فيها في غير الاحوال المصرح بها قانونا.

وحيث أن لجرائم الاموال الغير مشروعة أضرار وتبعات خطيرة، كاستنزاف الاقتصاد الوطني، وعدم استثمار الاموال في مشاريع تنموية الذي يساعد في ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية منها تفشي ظاهرة البطالة. كما ان جرائم الاموال الغير مشروعة ترتبط بأخطر الجرائم كجرائم الاتجار بالمخدرات. ومن أجل ذلك لم يغفل المشرع عن خطورة إستخدام تقنية المعلومات وتسخيرها في جرائم الأموال الغير المشروعة، حيث عاقبت المادة (٣٧) بالحبس مدة لا تزيد على سبع سنوات وبالغرامة التي لا تقل عن خمسمائة الف درهم ولا تجاوز مليوني درهم كل من أتى عمداً، باستخدام شبكة معلوماتية، أو نظام معلومات إلكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، اي من الأفعال الآتية:تحويل الأموال غير المشروعة او نقلها او إيداعها بقصد إخفاء او تمويه المصدر غير المشروع لها. إخفاء او تمويه حقيقة الأموال غير المشروعة او مصدرها او حركتها او الحقوق المتعلقة بها او ملكيتها. اكتساب او حيازة او استخدام الأموال غير المشروعة مع العلم بعدم مشروعية مصدرها.

ويعاقب بذات العقوبة كل من أنشأ او أدار موقعا إلكترونيا او أشرف عليه او نشر معلومات على الشبكة المعلوماتية او وسيلة تقنية معلومات لتسهيل ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المـــادة او للتحريض عليها.

وجاءت العقوبة بالسجن المؤقت وفق المادة (٣٨) على كل مـن قـدم إلـى أي منظمات أو مؤسسات أو هيئات أو أي كيانات أخرى معلومات غير صحيحة أو غير دقيقة أو مضللة، وكان من شأنها الاضرار بمصالح الدولة، أو الاساءة إلى سمعتها أو هيبتها أو مكانتها. بإستخدام الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات. ووفق نص المادة (٤٤) من هذا القانون تعتبر الجرائم الواردة في نص هذه المادة من الجرائم الماسة بأمن الدولة.

وعن التخزين والإتاحة المتعمدة من قبل مالك أو مشغل لموقع إلكتروني أو شبكة معلوماتية، أي محتوى غير قانوني مع علمه بذلك، أو لم يبادر بإزالة أو منع الدخول إلى هذا المحتوى غير القانوني خلال المهلة المحددة في الإشعار الخطي الموجه له من الجهات المختصة والذي يفيد بعدم قانونية المحتوى وأنه متاح على الموقع الالكتروني أو شبكة المعلوماتية. فقد جاءت العقوبة الحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين (٣٩). وعاقب القانون على الشروع في الجنح المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون بنصف العقوبة المقررة للجريمة التامة (المادة ٤٠).

ولدى قراءة نص المادة (٤١) [٤٢] يتضح أن القانون يشترط عدم الإخلال بحق حسني النية فإذا كان مالك جهاز الكمبيوتر أو البرنامج سواء بعلمه أو بدون علمه اخذت منه لا يعلم إنها أخذت لغرض ارتكاب جريمة، كما اشترط القانون للحكم بعقوبة المصادرة أن تكون الاشياء التي يحكم بمصادرتها قد استعملت في ارتكاب الجرائم أو الأموال المتحصلة منها. ويتبين من نص المادة أيضا أن القانون قرر فضلاً عن العقوبات الاصلية أوجد عقوبة تكميلية وهي مصادرة الاجهزة أو البرامج أو الوسائل المستخدمة في ارتكاب الجريمة، او بإغلاق محل إرتكاب الجريمة أما إغلاق كلي أو مدة تركها المشرع للمحكمة لتقديرها. وعن إبعاد الاجنبي الذي يحكم عليه بالإدانة لارتكاب أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم . فقد نظمته المادة (٤٢) من القانون.

ومع عدم الاخلال بالعقوبات المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون. أجاز القانون للمحكمة وفق المادة (٤٣) أن تأمر بوضع المحكوم عليه تحت الاشراف أو المراقبة أو حرمانه من استخدام أي شبكة معلوماتية، أو نظام المعلومات الالكتروني، أو أي وسيلة تقنية معلومات أخرى، أو وضعه في مأوى علاجي أو مركز تأهيل للمدة التي تراها المحكمة مناسبة.

وفي المادة (٤٤) اعتبر القانون الجرائم الواردة في المواد (٢٨،٢٦،٢٤،٤،٣٨،٣٠،٢٩) من الجرائم الماسة بأمن الدولة. كما أعتبر من الجرائم الماسة بأمن الدولة أي جريمة منصوص عليها في هذا المرسوم بقانون إذا ارتكبت لحساب أو لمصلحة دولة أجنبية أو أي جماعة إرهابية أو مجموعة أو جمعية أو منظمة أو هيئة غير مشروعة.

وعن تخفيف العقوبة أو الإعفاء منها لمن أدلى من الجناة إلى السلطات القضائية أو الادارية بمعلومات تتعلق بأي جريمة من الجرائم المتعلقة بأمن الدولة وفقا لاحكام هذا المرسوم بقانون...، فقد نظمتها المادة (٤٥) وفق شروط متى أدى ذلك إلى الكشف عن الجريمة ومرتكبيها أو إثباتها عليهم أو القبض على أحدهم.

ويعد ظرفا مشدداً استخدام شبكة المعلومات أو الانترنت أو أي نظام معلوماتي الكتروني أو موقع الكتروني أو وسيلة تقنية معلومات عند ارتكاب أي جريمة لم ينص عليها هذا المرسوم بقانون. كما يعد ظرفا مشدداً ارتكاب أي جريمة منصوص عليها في

[٤٢]- ينظر نص المادة (٤١) من القانون.

هـذا المرسـوم بقانون لحسـاب أو لمصلحة دولة أجنبيـة أو أي جماعة إرهابية أو مجموعة أو جمعية أو منظمة أو هيئة غير مشروعة (المادة ٤٦).

ومـع عدم الإخلال بأحـكام الفصل الثاني من البـاب الثاني من الكتـاب الاول مـن قانـون العقوبـات، تسـري أحـكام هذا المرسوم بقانـون على كل من ارتكب إحـدى الجرائم الواردة به خارج الدولة، إذا كان محلهـا نظـام معلوماتـي الكترونـي أو شـبكة معلوماتية أو موقع الكتروني أو وسيلة تقنية معلومات خاصة بالحكومة الاتحادية أو إحـدى الحكومـات المحلية لإمـارات الدولـة أو إحـدى الهيئـات أو المؤسسات العامة المملوكة لأي منهما (المادة٤٧).

وقضت المادة (٤٨) بأنه لا يخل تطبيق العقوبات المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات او اي قانون آخر. ويكـون للموظفين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل صفـة مأمـوري الضبط القضائـي في إثبات الأفعال التـي تقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون، وعلى السلطات المحلية بالإمارات تقديم التسهيلات اللازمة لهؤلاء الموظفين لتمكينهم من القيام بعملهم.

ونظمت (المادة ٤٩) للموظفين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل صفـة مأمـوري الضبط القضائـي في إثبات الافعال التـي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون، وعلى السلطات المحلية تقديم التسهيلات اللازمة لهؤلاء الموظفين لتمكينهم من القيام بعملهم. وتضمنت الأحكام الختامية للقانون المواد (٥٠ و ٥١) منه. [٤٣]

مما سبق يتضح أن القانون جاء موائماً لمعايير التشريعات والتنظيمات الدولية، وبشكل يتناسب ومتطلبات المجتمع، وغطى أغلب الجرائم المعلوماتية، كتنظيم جرائم الدخول للبرامج بغير تصريح، والجرائم المتعلقة بالتعدي على البيانات والمعلومات الشخصية، وجرائم إستغلال الاحداث، وجرائم البطاقات الائتمانية أو الالكترونية أو حسابات مصرفية، وجرائم الارهاب الالكتروني، والجرائم الماسة بأمن الدولة والنظام العام، وجرائم الإساءة للذات الالهية أو لذات الرسل والانبياء، وجرائم الإساءة إلى احد المقدسات أو الشعائر الإسلامية أو الإسـاءة إلى أحد المقدسـات أو الشـعائر المقـررة فـي الاديـان الاخـرى المصونـة وفقـا لاحكـام الشـريعة

[٤٣]- ينظر القانون رقم (٥) لسنة (٢٠١٢) في مكافحة جرائم تقنية المعلومات الإماراتي،٢٣,٢,٢٠١٧. متاح على الرابط
http://www.adjd.gov.ae/portal/binary/com.epicentric.contentmanagement.servlet.ContentDeliveryServlet/

الاسلامية، وجرائم الاتجار أو الترويج للمخدرات. وجاءت صياغة القواعد القانونية ملبية لمعايير الوضوح والدقة، وأوجد عقوبات تبعية كمصادرة الاجهزة أو البرامج أو الوسائل المستخدمة في ارتكاب الجريمة إضافة إلى العقوبات الأصلية. من حيث أن طبيعة الجريمة الالكترونية ذات طابع دولي عابرة للحدود، ورغم أن دولة الإمارات العربية المتحدة حققت مكانة دولية متقدمة في مجال التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، يلاحظ في القانون أنه خلا من أحكام تتعلق بالتعاون الدولي في هذا الجانب. كما أن القانون خلا من أحكام تنظم جرائم حقوق الملكية، حيث أصدر المشرع الإماراتي عدداً من القوانين الخاصة في حماية الملكية الفكرية وهي تطبق الان.[٤٤]

وتبقى المتابعة المستمرة في مكافحة هذه الجرائم وتحديث القواعد القانونية لها ضرورة ملزمة للنظم القانونية في ضوء التطور السريع في تقنية المعلومات، أحد أهم الحلول المثلى لمكافحة هذه الجرائم والحد منها.

المبحث الثالث

مكافحة الجرائم الالكترونية في إطار التشريعات والاتفاقيات الدولية

تم قبول مصطلح "جرائم الإنترنت" على نطاق واسع واعتمد من قبل مجلس أوروبا في اتفاقية الجرائم الحاسوبية (٢٠٠١م) [٤٥]، ومن الصعب قياس تكاليف الجريمة الالكترونية، ولكنها تنمو وتكثر بشكل متزايد.[٤٦] وقد حذر الخبير الروسي يوجين كاسبرسكي Eugene Kaspersky المدير العام لشركة كاسبرسكي لاب Kaspersky Lab المتخصصة في مجال أمن الحواسيب، خلال كلمته أمام مؤتمر الفضاء السيبراني السنوي عام ٢٠١٢،الذي نظمته ورشة عمل "يوفال نيئمان" بمركز بحوث الامن القومي الاسرائيلي، من أن استمرار تطوير الاسلحة السيبرانية وانتشارها Cyber Weapons من شأنه أن يغير

[٤٤]- ينظر نص قانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٧) لسنة ٢٠٠٢م في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

[45] - Oerlemans, Jan-Jaap, Investigating cybercrime,2017, Leiden University,HIOA bibliotik, norway ,p 20.

[46] - Sofaer and Goodman (Cyber Crime and Security The Transnational Dimension), page 4, available at http://media.hoover.org/sites/default/files/documents/0817999825_1.pdf. 11.1.2017

وجه العامل الذي نعرفه، وأن البنية التحتية للعالم ليسـت مستعدة بعد لحامية نفسها من مثل هذه الاسـلحة.[٤٧]

وضمن الجهود الدولية لمكافحة الجرائم الالكترونية، تم إطلاق برنامج اليوم العالمي للأنترنيت الأمن (Safer internet Day) [٤٨] الذي يحتفل العالم به خلال شهر شباط/فبراير من كل عام -لأول مرة عام ٢٠٠٤ كمبادرة من الاتحاد الأوروبي والمنظمة الأوروبية للتوعية بشبكة الإنترنت "إنسيف" المهتمة بالقضايا ذات الصلة بالإنترنت .ويهدف اليوم العالمي إلى رفع الوعي بالمخاطر الكامنة في الإنترنت وأهمية الحفاظ على الخصوصية لدى الآخرين من خلال رفع الوعي بحالات الخطر والاستخدام السيء وعواقبه القانونية إضافة إلى تطوير معايير وأنظمة أخلاقية وسلوكية لائقة عند استخدام الإنترنت، إلى جانب توفير أدوات وبرامج تقنية وعملية مفيدة وسهلة الاستخدام وصولًا إلى تعزيز العمل المشترك نحو إيجاد آليات مناسبة للعمل نحو استخدام آمن للإنترنت. [٤٩] ومن هذا المنطلق وفي محاولة للإحاطة بأهم جانب من البحث، ولتوضيح نطاق تطور الحماية الدولية على الصعيد العالمي من هذه الجرائم، سنعرض أهم وابرز هذه الجهود، وتم تناول البحث وفق السياق الآتي:

المطلب الأول: مجموعة الدول الثماني: G8

اعتمد وزراء العدل والداخلية التابعين لبلدان الـ G8 في اجتماعاتهم المختلفة سياسات لمكافحة العديد من جرائم الإنترنت تستند إلى المبادئ التالية: عدم إتاحة ملاذات آمنة للمعتدين على تكنولوجيا المعلومات، التنسيق بين جميع الدول المعنية في ملاحقة مرتكبي جرائم الإنترنت ومحاكمتهم بغض النظر عن مكان حدوث الضرر، تدريب الموظّفين المكلفين تنفيذ القوانين، وتجهيزهم بالمعدات الضرورية للتعامل مع الجرائم ذات التقنية العالية. بالإضافة الى ذلك، دعت دول الـ G8 إلى مواصلة العمل حتى التوصّل إلى حلول دولية ناجحة، من خلال عقد اتفاقات دولية، لمعالجة الجريمة ذات التقنية العالية والاستفادة من عمل المنظمات الدولية المختلفة ومن تثمير الدراسات العديدة التي وضعتها دول الـ G8 ومن بينها: مبادئ وخطة العمل بشأن الجريمة ذات التكنولوجيا العالية وجرائم الكمبيوتر (١٩٩٧) ومبادئ بشأن الحصول على المعلومات المخزّنة على الكمبيوتر خارج حدود الدول (١٩٩٩) وتوصيات لتعقّب الاتصالات

---

[٤٧]- أ. ربيع محمد يحيى، ص ٧٧،مصدر سابق.

[48] . UK Safer internet Day.4.2.2014. https://www.saferinternet.org.uk/safer-internet-day/safer-internet-day-2016.

[٤٩]. Ait news. Safer internet Day.4.2.2017. https://aitnews.com/2016/02/09/%D8%AF%D9%88

على الشبكة خارج الحدود الوطنية في التحقيقات الإرهابية والإجرامية (٢٠٠٢) ومبادئ توافر البيانات الأساسية لحماية السلامة العامة (٢٠٠٢) وإعلان بيان دول G8 على نظم حماية المعلومات (٢٠٠٢).

وترى دول الـ G8 أن الحماية الفعالة ضد الجرائم ذات التقنية العالية تتطلّب الاتصال والتنسيق والتعاون داخليًا ودوليًا بين جميع أصحاب المصلحة في القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات الحكومية. بناءً على ذلك، فإن دول الـ G8 التزمت تدريب جميع العاملين في مجال تطبيق القانون وتجهيزهم بالمعدات الضرورية لمكافحة جرائم الإنترنت. كما تعهّدت بمساعدة جميع البلدان الأعضاء على إقامة مراكز اتصال تعمل على مدار ٢٤ ساعة سبعة أيام في الأسبوع. إن وجود جرائم تعتمد التكنولوجيا المتقدّمة تطرح تحديات كبيرة على الأجهزة القضائية. فغالبًا ما يكون من الصعب على المحققين ذات المهارة العالية العمل بسرعة فائقة لحماية البيانات الالكترونية وتحديد المتهمين بخرق القانون. من هنا أهمية الشبكة التي طرحت دول الـ G8 إنشاءها لأنها ستمكّن من الاستجابة بسرعة كبيرة لطلبات السلطات الرسمية أو مستخدمي شبكات الانترنت. [٥٠]

المطلب الثاني: الاتفاقيات والمؤتمرات والبروتوكولات الدولية

لما كانت شبكة الانترنيت لا تخضع لأية حدود ولا لسيادة دولة وبالتالي للسيادة القانونية لدولة معينة ظهرت الجرائم الالكترونية على الصعيد الدولي فمرتكب الجريمة يكون في دولة مختلفة عن الدولة التي تقع فيها جريمته وأصبحت الجرائم منظمة organised crime الأمر الذي حدا بالمشرع الدولي للبحث عن إطار قانوني دولي يكون فيه التعاون بين الدول أمرا يكاد يكون ليس اختياريا لإيجاد حل لهذه الجرائم الحديثة. [٥١] وعلى طوال عقود من السنين، عقدت العديد من الإتفاقيات والمعاهدات والإعلانات والبروتوكولات الدولية المعنية بمكافحة الجرائم الالكترونية. وسنتناول في هذا المطلب هذه الجهود وفق السياق الآتي:

---

[٥٠]- د. جورج لبكي، مصدر سابق.

[٥١]. د. وليد طه – التنظيم التشريعي للجرائم الالكترونية في إتفاقية بودابست – بحث ألكتروني - ص ١٥ – ١١,١,٢٠١٧ - متاح على الرابط
http://www.lasportal.org/ar/legalnetwork/Documents/%D8%A7%D9%84%D8%AA

أولاً: الاتفاقيات الدولية

تعتبر الاتفاقية الدولية الأكثر أهمية في هذا المجال هي اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجريمة السيبرانية، التي اعتمدت في عام ٢٠٠١. [٥٢] وفي بحثنا هذا حرصنا على استعراض هذه الإتفاقية كونها نموذج للجهود الدولية لمعالجة هذه الجرائم والتصدي لها، ومن ثم نستعرض أهم الاتفاقيات الدولية في هذا الجانب، وتم تناول البحث وفق السياق الآتي:

أ : الإتفاقية الاوربية لمكافحة الإجرام المعلوماتي والمســـماة (بودابست) لعام ٢٠٠١م:

هو صك دولي ملزم بشأن هذه المسألة، وهو بمثابة المبدأ التوجيهي لأي بلد لوضع تشريع وطني شامل لمكافحة جرائم الإنترنت وكإطار للتعاون الدولي بين الدول الأطراف في هذه المعاهدة. [٥٣]

ونظرا لازدياد الجرائم المتعلقة بالكمبيوتر شرعت الدول المتمدينة بوضع تشريعات خاصة لمكافحة جرائم الكمبيوتر التي تعتبر ظاهرة مستحدثة على علم الإجرام ومن هذه الدول الولايات المتحدة وفرنسا وباقي دول الإتحاد الاوربي الذي وضع إتفاقية حول جرائم الكمبيوتر سنة ٢٠٠١م، والتي أوصت فيها الدول الأعضاء بإتخاذ كافة الإجراءات التشريعية وغيرها حسب الضرورة لجعل الدخول إلى جميع نظم الكمبيوتر أو أي من أجزائه بدون وجه حق جريمة جنائية بحسب القانون المحلي، كما أوصت هذه الاتفاقية على مجموعة من المبادئ العامة المتعلقة بالتعاون الدولي في مجال الشئون الجنائية، وحددت كذلك الإجراءات المتعلقة بطلبات المساعدة المتبادلة بين الدول في غياب الاتفاقيات الدولية. [٥٤] وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي التشريع على غرار اتفاقية بودابست. [٥٥] ويهدف واضعوا هذه الإتفاقية حث الدول الأعضاء على المواءمة بين القوانين الوطنية ونصوص الإتفاقية علاوةً على ضرورة استكمال

---

[٥٢] . How can we combat cyber crime?. A group of researchers are aiming to shed new light on how legislation can be used to stop these criminals. Article from university of oslo. 2017.1.17. available at http://sciencenordic.com/how-can-we-combat-cyber-crime.

[53] . Cypercrime-Budapest Convention and related standards-council of europe. 2017.1.17. availble at http://www.coe.int/en/web/cybercrime/the-budapest-convention.

[٥٤]. د. عبد العال الديبري الاستاذ محمد صادق إسماعيل ـ كتاب الجرائم الالكترونية . ص ٨. مصدر سابق.

55 . Cybercrime. EU Regulatory Framework on Cybercrime.norway.university of oslo. 2017.1.17. available at http://www.jus.uio.no/ifp/english/research/projects/nrccl/signal/research-prongs/cybercrime/.

الادوات القانونية لهذه الدول في المسائل الإجرائية وذلك بُغية تحسين الإتفاقية قدرات النيابات العامة على إجراء التحقيقات وجمع الادلة.[٥٦]

وقّعت على هذه الاتفاقية ٣٠ دولة، ولأهمية هذه الاتفاقية انضمَّ إليها العديد من الدول من خارج المجلس الأوروبي، وأبرز هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، التي صادقت عليها في ٢٢ سبتمبر (٢٠٠٦ م). ودخلت حيز النفاذ في الأول من يناير (٢٠٠٧م).[٥٧] اما جمهورية المانيا الفدرالية فقد صادقت على الاتفاقية عام ٢٠٠٩، وصادقت فرنسا على الاتفاقية في ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٦. أما مملكة النرويج فقد صادقت على هذه الاتفاقية سنة ٢٠٠٦.[٥٨] واشتملت على عدة جوانب من جرائم الإنترنت، بينها الإرهاب وعمليات تزوير بطاقات الائتمان ودعارة الأطفال.[٥٩] وتهدف الاتفاقية إلى:

١. توحيد عناصر القانون الجزائي المحلي مع الأحكام المتعلقة بالجرائم الإلكترونية.
٢. توفير الاجراءات القانونية اللازمة للتحري وملاحقة الجرائم المرتكبة الكترونيًا بواسطة الكمبيوتر.
٣. تعيين نظام سريع وفعال للتعاون الدولي.
٤. الحفاظ بشكل سريع على البيانات المخزّنة على أجهزة الكمبيوتر وحفظها والإفصاح الجزئي عن حركة هذه البيانات المخزنة على الكمبيوتر.
٥. جمع معلومات عن حركة البيانات وعن إمكان وجود تدخّل في محتواها .[٦٠]

واستنادا إلى المواد المشار إليها (٢- ١٣) فإن الاتفاقية تلزم الدول الاعضاء فيها (دول الاتحاد الاوربي وأية دولة توقع عليها أو تريد أن تنضم إليها) باتخاذ الاجراءات والتدابير التشريعية الملائمة لتجريم تسع جرائم في ميدان الجرائم المعلوماتية وهي:

١. الدخول غير القانوني المتعمد illegal access .
٢. الاعتراض غير القانوني illegal interception .

---

[٥٦]. أ. وسيم حرب - كتاب برنامج تعزيزحكم القانون في بعض الدول العربية- ص٧.
[٥٧]. «دعاوى الجرائم الإلكترونية وأدلة إثباتها في التشريعات العربية بين الواقع والمأمول»، ضمن فعاليات المؤتمر الثالث لرؤساء المحاكم العليا (النقض، التمييز، التعقيب) في الدول العربية المنعقد في جمهورية السودان الشقيقة خلال الفترة ٢٣-٢٥/٩م الموافق ٧-٩/١١/١٤٣٣هـ.ص ١٠.
[58] . Avner Levin and Daria Ilkina – p 20- 27.
[٥٩]. «دعاوى الجرائم الإلكترونية وأدلة إثباتها في التشريعات العربية بين الواقع والمأمول»، مصدر سابق .ص ١٠.
[٦٠]. د. جورج لبكي- المعاهدات الدولية للأنترنيت – مصدر سابق.

٣. التـدخل المتعمـد أو الارادي فـي المعطيـات data interference بالتـدمير damagin أو الحذف deletion أو التشويه والافساد deterioration أو تبديلها أو تغيرهـــا أو تعـــديلها alteration أو تعطيلهـــا أو كبتهـــا أو إخمادهـــا supperession.

٤. التدخل المتعمد في الانظمة system interference .

٥. التزوير المتعمد باستخدام جهاز الكمبيوتر computer-related forgery .

٦. إساءة استخدام الاجهزة Misuse of devices .

٧. الاحتيال المتعمد باستخدام الكمبيوتر computer-related fraud .

٨. الجـرائم المرتبطـة بـدعارة الأطفـال offences related to child pornography.

٩. الجرائم المرتبطة بحق المؤلف copyright and related offences .

وتناولت المادة (١١) من الاتفاقية القواعد العامة المتعلقة بالمساهمة الجنائية والعقوبة بشأن الجرائم المشار في المواد من (٢- ١٠)، وقد أوجبت الاتفاقية على الدول الاعضاء اتخاذ تدابير تشريعية للنص على المسؤولية عن الشروع والتدخل والتحريض في ارتكاب هذه الجرائم أو ما تختاره الدولة منها وذلك بغرض وجود رادع عام لما لهذه الجرائم من تأثير شديد على إقتصاديات الدول، وكذلك النص على مسؤولية الاشخاص المعنوية عن الافعال التي ترتكب لمصلحة الشخص المعنوي من قبل أي شخص يتصرف لمصلحته سواء كان إستنادا الى تمثيل قانوني أو باعتباره مناطاً به إتخاذ قرار عن الشخص القانوني أو لأنه خاضع لسلطته بما في ذلك افعال التحريض والتدخل والمساعدة الجنائية، وكذلك مسؤولية الرؤساء عن غياب أو تخلف الرقابة والإشراف والتحكم بتصرفات الاشخاص المعنيين بالعمل . يلاحظ هنا وفقاً للإتفاقية إمتداد نطاق المساءلة الجنائية للشخصين الطبيعي والمعنوي. أما بالنسبة للعقوبات والتدابير فقد أوجبت الاتفاقية على الدول الاعضاء في الإتفاقية إقرار العقوبات الملائمة والفعالة لهذه الجرائم بما فيها العقوبات المانعة للحرية بالنسبة للأشخاص الطبيعيين مثلما هو الحال في القانون الامريكي والغرامات المالية بالنسبة للأشخاص المعنوية. [٦١]

[٦١]. وليد طه – ص ١٥ - نقل بتصرف – مصدر سابق.

ومن أهداف الاتفاقية حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي، فقد صاغت الإتفاقية في إطار دولي قواعد قانونية لمكافحة هذا الاستغلال الغير قانوني وهذا ما نظمته المادة (٩) من الإتفاقية.[٦٢]

وفي احترام حقوق الانسان، تؤكد ديباجتها وكذلك المادة رقم (١٥) أنه يجب الاخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى ضمان وجود توازن مناسب بين المصالح المتحصلة من إجراء عملية قمعية واحترام حقوق الانسان الاساسية، ونص على ذلك أيضا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التابع للأمم المتحدة. [٦٣]

ونظمت الاتفاقية تسليم المتهمين، حيث تنص المادة ٢٤ على وجوب تسليم المتهمين بين الاطراف فيما يتعلق بالجرائم الملحوظة في المواد من (٢ – ١١) من الإتفاقية، شرط أن تكون تلك الجرائم معاقبا عليها بموجب القوانين المرعية الإجراء في بلد كل من الطرفين المعنيين بحرمان من الحرية لفترة أقصاها سنة على الاقل، أو بعقوبة أشد في غياب اتفاق آخر جاري على أساس التشريعات المتبادلة الموحدة أو معاهدة نافذة حول موضوع تسليم المتهمين . [٦٤] وحول التنسيق التقني، تفرض المادة (٢٥/ ٣) من الاتفاقية، في حالة الاتصالات المتعلقة بطلبات التعاون المشترك » أن تتم هذه الاتصالات عبر قنوات توفر القدر الكافي من الامان والتوثيق بما في ذلك التشفير إذا تطلب الامر ذلك.

وعن التعاون الدولي، تنص المادة (٣٥) من الاتفاقية "كل دولة نقطة اتصال يمكن الاتصال بها على مدار 24 ساعة وكذا على مدار الاسبوع لضمان تقديم المساعدة الفورية أثناء التحقيق في الإنتهاكات القانونية المتعلقة بنظم وبيانات إلكترونية، أو بهدف جمع أدلة ذات طابع إلكتروني عن إنتهاكات قانونية.[٦٥] وقد طبقت كثير من البلدان الإتفاقية في إطار قوانينها الوطنية. ويتضح ذلك على سبيل المثال في تشريع رومانيا الذي يلتزم بنص الإتفاقية بشكل كبير. ويعتبر التشريع الروماني كاملاً وسهل الفهم وفعالاً في الوقت نفسه.[٦٦]

---

[٦٢]. أنظر المادة (٩) من الإتفاقية .

[٦٣]. جان فرنسوا هنرت – أهمية التعاون الدولي والتجربة البلجيكية في تبادل المعلومات بين عناصر الشرطة والتعاون القضائي- نقل بتصرف- مصدر سابق – ص ١٠٦- ١٠٩ .

[٦٤]. كرستينا سكولمان - كتاب برنامج تعزيزحكم القانون في بعض الدول العربية- مصدر سابق ص ١٢٠.

[٦٥]. جان فرنسوا هنرت – أهمية التعاون الدولي والتجربة البلجيكية في تبادل المعلومات بين عناصر الشرطة والتعاون القضائي- نقل بتصرف- مصدر سابق – ص ١٠٦- ١٠٩ .

[٦٦]. كرستينا سكولمان- مصدر سابق. ص ٦٤.

وبالتالي يمكن القول ان الاتفاقية ضمت مجموعة كبيرة من الجرائم الجنائية، وأنها تميزت بأهمية قانونية من حيث ركزت على اتخاذ التدابير التشريعية الموضوعية لمكافحة هذه الجريمة، وألزمت الدول إضافةً للقواعد الموضوعية الاهتمام بالقواعد الإجرائية، وعن أهمية المسؤولية الجنائية جاهد المشرع لتقنين قواعدها، وألزم الدول الاعضاء اتخاذ تدابير تشريعية ووضع القواعد القانونية لتنظيمها، وأوجب تعزيز أطر التعاون الدولي والإقليمي لاسيما توقيع معاهدات لتسليم المجرمين بين الدول حتى يفوت الفرصة على المجرمين الهروب من هذه الجرائم.

ب: أهم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية:

بعد أن أيقنت الدول هناك حاجة ملحة لعقد اتفاقيات من أجل مكافحة الجرائم السيبرانية لذا تم عقد العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي ساهمت في مكافحة الجرائم الالكترونية، منها:

١. إتفاقية حماية الأفراد في مجال المعالجة الالية للبيانات الشخصية (١٩٨١م).[٦٧]
٢. الاتفاقية الامريكية المتعلقة بجرائم الحاسب الالي والانترنيت لسنة ١٩٩٩: عقد في جامعة ستانفورد في ولاية كال فيورنيا في الولايات المتحدة مؤتمر للفترة من ٦ــ٧ ديسمبر ١٩٩٩ بمشاركة العديد من الهيئات والمنظمات الدولية والممثلين القانونيين وتم اقتراح هذه الاتفاقية لتعزيز الحماية من الارهاب وجرائم الحاسب الالي[٦٨].
٣. إتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تم التوقيع عليها في مدينة باليرمو عام ٢٠٠٠ م.
٤. الإتفاقية الاوربية لمكافحة الإجرام المعلوماتي (بودابست)عام ٢٠٠١م.
٥. أتفاقية الامم المتحدة بشأن استخدام الخطابات الالكترونية في العقود الدولية (نيويورك، ٢٠٠٥).

---

67 . Council of Europe. Convention for the Protection of Individuals with regard to Automatic
Processing of Personal Data.
4.2.2017.https://rm.coe.int/CoERMPublicCommonSearchServices/DisplayDCTMContent?documentId.

٦٨. د. محروس نصار غايب- الجريمة المعلوماتية- بحث منشور- ص ٢١.

ثانياً: المؤتمرات الدولية

لأبراز الجهود التي قطعتها الدول لمكافحة الجرائم السيبرانية في إطار المؤتمرات الدولية، سنحاول استعراض أهم وابرز هذه المؤتمرات التي ساهمت في مكافحة الجرائم الالكترونية، منها:

١. المؤتمر الدولي الاول لحقوق الإنسان الخاص بأثر التقدم التكنولوجي على حقوق الإنسان "مؤتمر طهران 1968" التي تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة توصياته، حيث تم الاعتراف بحق الخصوصية وبأن من حق الانسان أن يعيش لوحده بعيدا عن كشف أسراره، فسنت بعض دول العالم في أوربا وآسيا وأمريكا واليابان تشريعاتها في مجال حماية الخصوصية من الاعتداء عليها ألزمت من خلالها مواقع الانترنت المعنية بجمع المعلومات بتسجيل أغراضها وإخضاع عملياتها لرقابة مفوض الخصوصية في الدولة باعتباره جهة قضائية معنية بحماية الافراد من أي اعتداء عليها. [٦٩]
٢. مؤتمر الامم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين والذي عقد في هافانا عام ١٩٩٠.
٣. مؤتمر الامم المتحدة العاشر الذي عقد في فيينا عام ٢٠٠٠م .
٤. القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي عقدت في جنيف،١٠-١٢ ديسمبر ٢٠٠٣.
٥. أجندة تونس ٢٠٠٥ [٧٠]. الفقرة (١٥) من مبادىء المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات تحت رعاية الامم المتحدة. [٧١]
٦. توصيات مؤتمر ورشة العمل على «التدابير الرامية إلى مكافحة الجريمة المتصلة بأجهزة الكمبيوتر»، الذي عقد في بانكوك في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ كجزء من مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. [٧٢]
٧. ورشتا عمل حول مكافحة استخدام الإرهابيين للإنترنت (١٨-٢٠٠٩/١٠/١٩) ومنع الإرهابيين من حيازة واستخدام أسلحة الدمار الشامل أو مكوناتها (٢٠-٢٠٠٩/١٠/٢١)، وقد عقدتا بمشاركة الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية

---

[٦٩] .السيدة سيناء عبد هلال محسن - المواجهة التشريعية للجرائم المتصلة بالكمبيوتر في ضوء التشريعات الدولية والوطنية- أعمال الندوة الاقليمية حول« :الجرائم المتصلة بالكمبيوتر» - مصدر سابق – ص ٥٤.
[٧٠]. أجندة تونس، التي تم تبنيها في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥،متاح على الموقع pdf.fr_agenda_tunis/pdf.fr_agenda_11327544873tunis/20687/files/fr/ci/org
[٧١]. الاتحاد الدولي للاتصالات،القمة العالمية لمجتمع المعلومات،الوثائق الصادرة عن القمة، جنيف ٢٠٠٣ وتونس ٢٠٠٥م،مصدر سابق،ص ٥٩- ٧٧.
[٧٢]- د. جورج لبكي- المعاهدات الدولية للأنترنيت، نقل بتصرف – مصدر سابق.

العرب وخبراء من الدول العربية والأمم المتحدة والمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية وصدر عن كل منهما مجموعة من التوصيات. [٧٣]

٨. المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات في حيدر آباد، الهند، (WTDC-10)، في يونيو ٢٠١٠م . و كان من بين المقررات أن الاتحاد ينبغي أن يساعد الدول الأعضاء، وخصوصاً البلدان النامية، في وضع التدابير القانونية المناسبة والعملية المتصلة بالحماية من التهديدات السيبرانية. [٧٤]

٩. مؤتمر الامم المتحدة الثاني عشر- البرازيل – سلفادور عقد عام ٢٠١٠م، غطى ثمان مسائل منها مشاكل جرائم الانترنت او الشبكة العنكبوتية. [٧٥]

١٠. مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (٢-١٢ نيسان/ابريل لسنة ٢٠١٥) المنعقد في الدوحة.[٧٦]

١١. مؤتمر قمة الأمن السيبراني - مملكة البحرين ٢٢- ٢٠ أكتوبر ٢٠١٤: ناقشت هذه القمة الموضوعات التالية: بحث سبل إعادة الأمن واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات، وإعادة تعريف المخاطر، وتنفيذ أفضل الممارسات لتحقيق مدونه التهديدات، وتخفيف مخاطر أدوات التواصل الاجتماعي الجديدة، واستراتيجية مواجهة التهديدات المتنقلة، والاستغلال الجنسي للأطفال.

١٢. مؤتمر قمة الأمن السيبراني مينابولس، مينيسوتا، الولايات المتحدة الامريكية ٢٢-٢١اكتوبر ٢٠١٤. شارك فيه ممثلون من القطاعين العام والخاص لمناقشة التدابر المضادة للتهديدات الالكترونية وتعزيز أمن القطاع العام والخاص في مواجهة الجرمية الالكترونية وقياس مدى تأمين برامج الحاسب الالي ضد الهجمات

---

[٧٣]. أ. عبد الله حامد الكيلاني، بحث ألكتروني منشوربعنوان جهود مكافحة الإرهاب النووي على الصعيد العربي،قطاع الشؤون القانونية جامعة الدول العربية،الرياض،٢٠١٣،ص ١٠.

[٧٤]. الاتحاد الدولي للإتصالات (ITU)، الأمن السيبراني ص٢١، متاح على الرابط https://www.itu.int/net/itunews/issues/2010/09/pdf/201009ar.pdf.١١,١,٢٠١٧

[٧٥]- wikipedia. - مؤتمرات الجريمة ومؤتمر ٢٠١٥. ٢٣,١,٢٠١٧.نقل بتصرف، متاح على https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D

[٧٦]- UN. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الدوحة ٢٠١٥م، الفقرة ج من حلقة العمل بشأن تعزيز تدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية للتصدِّي للأشكالالمتطوِّرة للجريمة، مثل الجرائم الإلكترونية (السيبرانية) والاتِّجار بالممتلكات الثقافية، بما في ذلك الدروس المستفادة والتعاون الدولي،ص٨٨. ٨,٢,٢٠١٧ . متاح على الرابط https://www.unodc.org/documents/congress//Documentation/Report/ACO

وتطوير تحقيقات الشرطة ومهارات التحقيق التقنية والادلة العلمية والاستراتيجيات الشاملة لمواجهة الجريمة الالكترونية.

١٣. مؤتمر الاتنربول واليورو بول الثاني للجريمة الإلكترونية سنغافورة ٣-١ أكتوبر ٢٠١٤م. INTERPOL/EUROPOL Cybercrime Conference 2014 ،1-3 October 2014

دعمت عقد هذا المؤتمر أحد الجهات الاعتبارية الدولية الفاعلة في مكافحة الجريمة الالكترونية وتعرف بـ "الجهود الدولية في الجريمة الالكترونية " وتسمى اختصارا "١٢٠" (GLACy) وقد أسهمت بدعمها بتمكين خبراء في الجريمة الإلكترونية من أكثر عشرين دولة من المشاركة في المؤتمر الذي يهدف الى تسهيل مهمة الوحدات المتخصصة في مكافحة الجريمة الإلكترونية في الاتصال بين بعضها البعض من خلال الشبكة الدولية International Networking.

١٤. مؤتمر الامن السيبراني/ جامعة نيويورك للتكنولوجيا ١٨سبتمرب ٢٠١٤: شارك في هذا المؤتمر خبراء الانترنيت والشركات والحكومات وناقش المؤتمر الموضوعات التالية: الخصوصية - الابتكارات في المؤسسة الاجنبية - أنظمة الأمن والأنترنت حماية البنية التحتية الحساسة والمنظمات والأفراد من الهجمات الإلكترونية.

١٥. مؤتمر (GLACY) لبناء القدرات في بور لويس عاصمة جزر موريشيوس ١٤ - ١١أغسطس٢٠١٤:

- GLACY :Capacity Building in Mauritius – Conference and workshops عقد هذا المؤتمر تحت رعاية "الجهود الدولية في الجريمة الالكرتونية GLACY" وقام مجلس أوربا للجرمية الالكرتونية بدعم سلسله من نشاطات بناء القدرات في الفترة من ١٤-١١ أغسطس ٢٠١٤ وناقشت ورش العمل والمؤتمر الموضوعات التالية: اتفاقية مجلس أوربا للجريمة الالكترونية. ومدى إمكانية حصول سلطات انفاذ القانون على المعلومات،
- (Law enforcement access to data)، واستراتيجيات تدريب منسوبي سلطات انفاذ القانون ومنسوبي السلطات القضائية. وحماية الطفل. وإعادة النظر في القانون الجنائي لمواكبة مقتضيات مكافحة الجريمة الإلكترونية. والتعاون الدولي.[٧٧]

[٧٧]- الجريمة الالكرتونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها، ص ٧١- ٧٢ – مصدر سابق.

١٦. المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الجرائم المعلوماتية الذي نظمته جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة في كلية علوم الحاسب والمعلومات وذلك في الفترة من ١٠ إلى ١٢ نوفمبر ٢٠١٥ م .[٧٨]

١٧. المؤتمر العالمي الرابع للفضاء الإلكتروني" الذي إنعقد في مدينة لاهاي بهولندا خلال الفترة ١٦-١٧ أبريل لعام ٢٠١٥م.

ثالثاً: البروتوكولات والإعلانات الدولية

من الجهود التي قطعتها الدول لمكافحة الجرائم السيبرانية في إطار البروتوكولات والإعلانات الدولية والتي ساهمت في مكافحة هذه الجرائم والتصدي لها:

١. إعلان فينا لعام ٢٠٠٠ م، حيث قررت الفقرة 18 من الإعـــــــلان (نقرر صوغ توصيات سياساتية ذات توجه عملي بشأن منع ومكافحة الجريمة المتعلقة بالحواسيب، وندعو لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية إلي الاضطلاع بعمل في هذا الشأن، آخذة في الاعتبار الأعمال الجارية في محافل أخرى. ونعلن التزامنا أيضا بالعمل على تعزيز قدرتنا على منع الجريمة المرتبطة بالتكنولوجيا الراقية والحواسيب والتحري عن تلك الجرائم وملاحقتها).[٧٩]

٢. إعلان بانكوك (18 to 25 April 2005) الفقرة ١٥، ١٦، حيث أكد على اهمية تعاون الدول في المسائل الجنائية لا سيما ضد جرائم الإنترنت. وملاحقة التكنولوجيا العالية والجرائم ذات الصلة بالحاسوب. [٨٠]

٣. بروتوكول ستراسبورغ تم وضعه سنة ٢٠٠٣، وهو إمتداد لإتفاقية بودابست لمكافحة الجرائم الالكترونية. [٨١]

٤. إعلان دوفيل لمجموعة دول G8 لعام ٢٠١١م، إتفقت الدول الأعضاء على إلتزامها على حماية حقوق الملكية الفكرية من الإنتهاكات التي تحصل على شبكة الأنترنيت. [٨٢]

---

78 - www.arabnews.com/saudi-arabia/news/778886. 25.2.2017.

79 . UN. Vienna Declaration on Crime and Justice. Article 18. 1.2.2017. available at https://www.unodc.org/documents/commissions/CCPCJ/Crime

80 .UN. BANGKOK DECLARATION. . Article 15-16. 1.2.2017. . available at http://www.un.org/events/11thcongress/declaration.

81 . Council of Europe- Details of Treaty No.189- 2017.1.18-available at https://www.coe.int/en/web/conventions/full-list/-/conventions/treaty/189

82 -For more information visit . university of Toronto. 2011 Deauville G8 Summit

رابعاً: القوانين والقرارات الدولية:

أهم القرارات والقوانين الدولية التي ساهمت في مكافحة الجرائم السيبرانية:

١. قانون الانسيترال بشأن التوقيعات الالكترونية عام ٢٠٠١م.[٨٣]
٢. قانون الانسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية لعام ١٩٩٦: تاريخ الاعتماد 12 :حزيران/ يونيه ١٩٩٦ (المادة الإضافية ٥ مكررا بصيغتها المعتمدة في عام ١٩٩٨(يهدف القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (القانون النموذجي) إلى التمكين من مزاولة التجارة باستخدام وسائل إلكترونية وتيسير تلك الأنشطة التجارية من خلال تزويد المشرعين الوطنيين بمجموعة قواعد مقبولة دوليا ترمي إلى تذليل العقبات القانونية وتعزيز القدرة على التنبّؤ بالتطورات القانونية في مجال التجارة الإلكترونية.[٨٤]
٣. القرار ١٢١/٤٥ العام ١٩٩٠، وكذلك نشر دليل منع الجرائم المتصلة بأجهزة الكمبيوتر ومكافحتها في العام ١٩٩٤.
٤. القرارات ٧٠/٥٣ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و٤٩/٥٤ في ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٩، ٢٨/٥٥ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ و١٩/٥٦ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ و٥٣/٥٧ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ و٣٢/٥٨ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ حول موضوع «التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي».
٥. القرارات ٦٣/٥٥ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و١٢١/٥٦ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بشأن «مكافحة إستخدام نظم المعلومات الإدارية الجنائية لتقنية المعلومات».
٦. القرار ٢٣٩/٥٧ في ٢٠ كانون الاول/ ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن «إنشاء ثقافة عالمية للأمن السيبراني».

Final Compliance Report.25.2.2017.p.238. http://www.g8live.org/wp-content/uploads/2014/09/2011g8finalcompliance.pdf.

[83].available.www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts/electronic_commerce/2001Model_23. 1.2017.

[84] . UNCITRAL Model Law on Electronic Commerce (1996). 9.1.2017.

http://www.uncitral.org/uncitral/en/uncitral_texts/electroni

٧. قرارات الجمعية العامة ٢٣٩/٥٧ في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ و١٩٩/٥٨ في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بشأن «إنشاء ثقافة عالمية للأمن السيبراني».

٨. القرار CCPCJ 16/2/2007 من نيسان/أبريل ٢٠٠٧ «المنع الفعال للجريمة والعدالة الجنائية لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال» (الفقرات ٧، ١٦).

٩. قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/2007/20 بتاريخ ٢٦ تموز/يوليو ٢٠٠٧ بعنوان «التعاون الدولي من أجل منع وتحري ومقاضاة ومعاقبة جرائم الاحتيال الاقتصادي والجرائم المتصلة بالهوية» (E/2007/30 وE/2007/SR.45).

١٠. قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦/٢٠٠٤ بتاريخ ٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٤ بعنوان «التعاون الدولي لمنع التحقيق والمقاضاة والمعاقبة على الاحتيال، وإساءة استعمال الهوية وتزييفها والجرائم ذات الصلة».

١١. قرار لجنة مكافحة المخدرات ٥/٤٨ حول «تعزيز التعاون الدولي من أجل منع استخدام شبكة الإنترنت لارتكاب الجرائم المتصلة بالمخدرات».

١٢. الفقرة ١٧ من قرار الجمعية العامة ١٧٨/٦٠ المؤرخ ١٦ كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٥ بخصوص «التعاون الدولي لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية».

١٣. قرار لجنة مكافحة المخدرات ٨/٤٣ في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠ عبر الإنترنت.

١٤. قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٢/٢٠٠٤ بشأن «بيع المخدرات المشروعة الخاضعة للمراقبة الدولية إلى الأفراد عن طريق الإنترنت».

١٥. مختلف توصيات الهيئات الفرعية التابعة للجنة مكافحة المخدرات واللجنة الفرعية المعنية بالإتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل المتعلقة بالشرقين الأدنى والأوسط.

١٦. التوصيات والمبادئ التوجيهية للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات(INCB)التي نشرت العام ٢٠٠٥ وتوصيات للحد من انتشار المبيعات غير المشروعة من المواد الخاضعة للرقابة ولا سيما المستحضرات الصيدلانية، عبر الإنترنت. [٨٥]

١٧. ووفقاً للقرار56/183 للجمعية العامة للأمم المتحدة تم تنظيم القمة العالمية من مرحلتين- جنيف، 10-12 ديسمبر 2003 وتونس 16-18 نوفمبر 2005.[٨٦]

---

[٨٥]. د. جورج لبكي- المعاهدات الدولية للأنترنيت، نقل بتصرف – مصدر سابق.

[٨٦]. القمة العالمية لمجتمع المعلومات، جنيف ٢٠٠٣ وتونس ٢٠٠٥م،٢٩,١,٢٠١٧. متاح على الرابط http://www.itu.int/net/wsis/index-ar.html

المطلب الثالث: التشريعات الدولية الإقليمية التي اهتمت بمعالجة هذه المشكلة والتصدي لها:

لإبراز الجهود الإقليمية للدول في مكافحة الجرائم السيبرانية، سنحاول استعراض أهم وابرز هذه الجهود على صعيد التشريعات العربية والاجنبية منها:

١. الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات في عام ٢٠١٠. (League of Arab States Convention) .
٢. الإتحاد الاوربي.[٨٧] قرار اتخذه المجلس يحث فيه الدول الاعضاء على تكثيف وتعزيز التعاون الدولي بين أجهزة الشرطة لمكافحة استغلال الاطفال في إنتاج المواد الاباحية على الانترنت.[٨٨]
٣. قرار مجلس الاتحاد الاوروبي رقم ٦٨ لعام ٢٠٠٤ بشأن مكافحة تعرض الاطفال للفساد الجنسي وإباحية الاطفال. [٨٩]
٤. قانون الإمارات العربي الإسترشادي لمكافحة جرائم تقنية المعلومات وما في حكمها، اعتمده مجلس وزراء العدل العرب في دورته التاسعة عشرة بالقرار رقم ٤٩٥ - د ١٩ – ٨,١٠,٢٠٠٣ ومجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الحادية والعشرين بالقرار رقم ٤١٧ - د ٢١. ٢٠٠٤.
٥. عام ٢٠٠٦ تم في بوخارست، تنظيم المؤتمر الاقليمي لدول شرق أوروبا وأسيا الوسطى بشأن مكافحة التزييف والقرصنة في ١١ و١٢ يوليو ٢٠٠٦. [٩٠]
٦. المؤتمر الاقليمي للدول العربية حول جرائم الانترنت والذي عقد في القاهرة بتاريخ ٢٦ و٢٧ نوفمبر 2007 م.
٧. القانون العربي الإسترشادي للإثبات بالتقنيات الحديثة (٢٠٠٨م): إعتمده مجلس وزراء العدل العرب بقرار رقم (٧٧١/ د٢٤ – ٢٠٠٨/١١/٢٧).
٨. إتفاقية الإتحاد الافريقي الخاصة بمجال الامن السيبراني لعام ٢٠١٤م.
٩. إتفاقية كومنولث الدول المستقلة The Commonwealth of Independent States.

---

[٨٧]. قرار المجلس بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠٠٠،متعلق بمكافحة استغلال الاطفال في إنتاج المواد الاباحية على الانترنت (JAI/٣٧٥/٢٠٠٠) الجريدة الرسمية للاتحاد الاوروبي، ٩ يونيو ٢٠٠٠،سطر ١/١٣٨.
[٨٨]. جان فرنسوا هنرت – مصدر سابق - ص ١٠٧.
[٨٩]. أ. خالد محي الدين احمد – الجرائم المتعلقة بالرغبة الأشباعية باستخدام الكمبيوتر- اعمال الندوة الاقليمية حول الجرائم المتصلة بالكمبيوتر- الدار البيضاء- ٢٠٠٧- ص ٣٧.
[٩٠]- السيدة كريستينا سكولمان- مصدر سابق- ص ٤٧.

١٠. المؤتمر الإقليمي العربي التحضيري للقمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام ٢٠٠٣م، والذي استضافته جمهورية مصر العربية، بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبحضور وزراء الاتصالات العرب.

١١. المؤتمر الإقليمي للأمن السيبراني الثالث، خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢١ مارس ٢٠١٤ الذي نظمه المركز الاقليمي العربي للأمن السيبراني للاتحاد الدولي للاتصالات في سلطنة عمان ،الذي تستضيفه السلطنة ممثلة في هيئة تقنية المعلومات.

١٢. المؤتمر الإقليمي للأمن السيبراني ،خلال الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ مارس ٢٠١٥ الذي نظمه المركز الاقليمي العربي للأمن السيبراني للاتحاد الدولي للاتصالات في سلطنة عمان ، وبالتعاون مع المكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات.[٩١]

النتائج: خرجت الدراسة بجملة من النتائج منها:

١. عدم الإجماع الدولي في تعريف الجريمة الالكترونية لغاية إعداد هذا البحث.

٢. تستهدف جرائم نظم المعلومات في المقام الأول المؤسسات المالية.

٣. عدم توافر إحصاءات دولية دقيقة حول حجم هذه الجرائم، إلا أن التقارير والوقائع، تشير إلى ظاهرة إتساعها.

٤. عدم كفاية الإتفاقيات الدولية في مجال تسليم المجرمين، وهناك حاجة إلى تشريعات أكثر فاعلية كعقد الإتفاقيات الثنائية أو متعددة الاطراف لتفعيل التعاون الدولي لمكافحة هذه الجرائم، وتضمين بنودها بموضوع التعاون الدولي القانوني والقضائي والأمني نظراً لطابع الجريمة الدولي.

٥. رغم تنامي التشريعات التي نظمت مكافحة الجرائم الإلكترونية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. هناك حاجة في التنفيذ والتطبيق الأمثل وبمهنيـــة لهذه التشريعات والقوانين.

٦. ترى الباحثة من أخطر صور إرتكاب الجرائم الالكترونية جرائم الإنتحار، ولم يحظى بإهتمام المختصين في الجرائم الالكترونية باعتباره أحد أخطر صور إرتكاب الجرائم الالكترونية.

٧. بعض الدول ليس لديها قانون خاص مستقل يعاقب كل تلك الجرائم ويتصدى لها واكتفت بالإعتماد على قانون العقوبات وغيره من القوانين.

---

[٩١]- شبكة الهيئات العربية لتنظيم الاتصالات. http://www.aregnet.org/ar/%D9%85%D9%. ٢٦,٢,٢٠٢٧

التوصيات: خرجت الدراسة بجملة من التوصيات منها:

١. إصدار القوانين الخاصة المستقلة في مكافحة الجرائم السيبرانية، لتلبية الحاجة للنصوص القانونية العقابية والإجرائية.
٢. تضمين النصوص القانونية الوطنية والدولية بقواعد تنظم جرائم الانتحار عن طريق الأنترنيت بإعتبارها من أخطر صور إرتكاب الجرائم الالكترونية.
٣. مواكبة تطورات هذه الجريمة وأساليبها وهذا يستوجب تحديث القواعد القانونية لهذه الجرائم، هي أحد أهم الحلول المثلى لمكافحة هذه الجرائم .
٤. التنفيذ والتطبيق الأمثل وبمهنيـــة للتشريعات والقوانين الخاصة بمكافحة هذه الجرائم.
٥. تفعيل نصوص القوانين الوطنية والدولية الخاصة بالتعاون الدولي في مجال الامان السيبراني والعمل القضائي كالملاحقات القضائية وسرعة محاكمة مرتكبي هذه الجرائم، ذلك ان جهود مكافحة هذه الجرائم لا يمكن أن تكون فعالة إلا بتعاون جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، على سبيل المثال . وتشجيع الدول الإنضمام إلى الصكوك الدولية لمحاربة هذه الجرائم العابرة للحدود.
٦. رفع ثقافة القائمين على إنفاذ القانون وتدريبهم سواء من السلطة القضائية أم من السلطة التنفيذية وإيلاء إهتمام بالخبراء وتأهيلهم على مستوى عال من المعرفة بتقنية المعلومات.
٧. أحد اهم الحلول نشر الثقافة المجتمعية في كيفية إستخدام تقنية المعلومات بالصورة التي تجنب مخاطر القرصنة hacking والاختراق cracking وغيرها من صور الجرائم الإلكترونية، وذلك بتضمين المناهج الدراسية عموماً والجامعية خصوصاً بهذه الثقافة. وعقد الندوات للتوعية والتركيز على فئة الشباب والأطفال من كلا الجنسين وبمشاركة واسعة من المجتمع المدني.

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

١. أ .د. علي علي فهمي، دور الشبكات الاجتماعية في تمويل وتجنيد الارهابيين، كتاب إستعمال الانترنيت في تمويل الارهاب وتجنيد الارهابيين، مكتبة جامعة نايف، الطبعة الاولى، الرياض، ٢٠١٢.

٢. . د. عبد العال الديبري، الاستاذ محمد صادق إسماعيل، كتاب الجرائم الالكترونية، المركز القومي للإصدارات القانونية. الطبعة الاولى ٢٠١٢.
٣. أ. وسيم حرب – كتاب برنامج تعزيز حكم القانون في بعض الدول العربية – مشروع تحديث النيابات العامة- كتاب أعمال الندوة حول الجرائم المتصلة بالكمبيوتر. المملكة المغربية ٢٠٠٧.

ثانياً: المجلات العلمية

١. أ . عادل يوسف عبد النبي الشكري، الجريمة المعلوماتية وأزمة الشرعية الجزائية، مجلة ـ العراق ـ جامعة الكوفة ـ العدد السابع ٢٠٠٨.
٢. د. جورج لبكي- المعاهدات الدولية للأنترنيت – مجلة الدفاع الوطني.

ثالثاً: المراجع من المواقع الكترونية

١. ذياب موسى البداينةـ ورقة علمية بعنوان الجرائم الالكترونية المفهوم والأسباب - الملتقى العلمي الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية- ٢٠١٤- عمان . المملكة الاردنية الهاشمية.
٢. ويكيبيديا – الجريمة الالكترونية.
٣. «دعاوى الجرائم الإلكترونية وأدلة إثباتها في التشريعات العربية بين الواقع والمأمول»، ضمن فعاليات المؤتمر الثالث لرؤساء المحاكم العليا (النقض، التمييز، التعقيب) في الدول العربية المنعقد في جمهورية السودان الشقيقة خلال الفترة ٢٣-٩/٢٥/م الموافق ٧-١٤٣٣/١١/٩هـ.
٤. د. يونس حرب - جرائم الكمبيوتر والانترنت- ايجاز في المفهوم والنطاق والخصائص والصور والقواعد الاجرائية للملاحقة والاثبات- ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر الامن العربي ٢٠٠٢ – تنظيم المركز العربي للدراسات والبحوث الجنائية - ابو ظبي ١٠- ١٢ /٢٠٠٢/٢.
٥. . القاضي كاظم عبد كاظم الزيديـ بحث بعنوان مكافحة الجرائم المعلوماتية في التشريع العراقي موقع السلطة القضائية الإتحاديةـ ٢٠١٢/١٠/١٥.
٦. أ . جان فرنسوا هنروت - أهمية التعاون الدولي والتجربة البلجيكية في تبادل المعلومات بين عناصر الشرطة والتعاون القضائي- أعمال الندوة الاقليمية حول : «الجرائم المتصلة بالكمبيوتر- برنامج تعزيز حكم القانون في بعض الدول العربية.

٧. وكالة سكاي برس، لعبة تؤدي بحياة عشرات المراهقين الروس.
٨. الجريمة الالكرتونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها.اعداد مجمع البحوث والدراسات أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة،٢٠١٦.
٩. دليل الامن السيبراني للدول النامية،الإتحاد الدولي للإتصالات.
١٠. د. نبال إدلبي و السيدة هانيا ديماسي، مذكرة سياساتية تطوير وتنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية،(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا).
١١. د. وليد طه – التنظيم التشريعي للجرائم الالكترونية في إتفاقية بودابست.
١٢. د. ناصر بن محمد البقمي، مكافحة الجرائم المعلوماتية وتطبيقاتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ١١٦ سلسة محاضرات الامارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الاولى ٢٠٠٨م .
١٣. كرستينا سكولمان، اعمال الندوة الاقليمية، برنامج تعزيزحكم القانون في بعض الدول العربية.
١٤. د. محروس نصار غايب- الجريمة المعلوماتية.
١٥. السيدة سيناء عبد هلال محسن،أعمال الندوة الاقليمية حول«الجرائم المتصلة بالكمبيوتر» .
١٦. أجندة تونس، التي تم تبنيها في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥ .
١٧. . الاتحاد الدولي للاتصالات،القمة العالمية لمجتمع المعلومات،الوثائق الصادرة عن القمة، جنيف ٢٠٠٣ وتونس ٢٠٠٥م.
١٨. أ. عبد الله حامد الكيلاني، بحث ألكتروني منشوربعنوان جهود مكافحة الإرهاب النووي على الصعيد العربي،قطاع الشؤون القانونية جامعة الدول العربية،الرياض .
١٩. الاتحاد الدولي للإتصالات (ITU)، الأمن السيبراني .
٢٠. - wikipedia. - مؤتمرات الجريمة.
٢١. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الدوحة ٢٠١٥م.
٢٢. أ. خالد محي الدين احمد،الجرائم المتعلقة بالرغبة الأشباعية باستخدام الكمبيوتر، اعمال الندوة الاقليمية حول الجرائم المتصلة بالكمبيوتر- الدار البيضاء- ٢٠٠٧.

in English and Norwegian:

1. Petter Gottschalk,datakriminalitet i Norge, 2011, fylkesbiblioteket i Akershus.
2. UN conference weighs efforts to combat cybercrime, create safer digital world- UN news centre.
3. Oerlemans, Jan-Jaap, Investigating cybercrime,2017, Leiden University,HIOA bibliotik, norway.
4. Shipley , Todd G. Bowker, Art, Investigating internet Crimes, HIOA bibliotik, Norway.
5. Template.http://isper.escwa.un.org/FocusAreas/CyberLegislation/Template/tabid/201/language/en-US/Default.aspx.
6. http://isper.escwa.un.org/FocusAreas/CyberLegislation/Projects/tabid/161/language/en-US/Default.aspx. .
7. The Computer Emergency Response Team. About (aeCERT) .. https://www.tra.gov.ae/aecert/en/about-us/our-story-and-goals.aspx
8. Oerlemans, Jan-Jaap, Investigating cybercrime,2017, Leiden University,HIOA bibliotik, norway.
9. Sofaer and Goodman (Cyber Crime and Security The Transnational Dimension), page 4, available at http://media.hoover.org/sites/default/files/documents/0817999825_1.pdf.
10. UK Safer internet Day.4.2.2014. https://www.saferinternet.org.uk/safer-internet-day/safer-internet-day-2016.
11. Ait news. Safer internet Day.4.2.2017. https://aitnews.com/2016/02/09/%D8%AF%D9%88

12. How can we combat cyber crime?. A group of researchers are aiming to shed new light on how legislation can be used to stop these criminals. Article from university of oslo. 2017.1.17. available at http://sciencenordic.com/how-can-we-combat-cyber-crime.
13. Cypercrime-Budapest Convention and related standards-council of europe. 2017.1.17. availble at http://www.coe.int/en/web/cybercrime/the-budapest-convention.
14. Cybercrime. EU Regulatory Framework on Cybercrime.norway.university of oslo. 2017.1.17. available at http://www.jus.uio.no/ifp/english/research/projects/nrccl/signal/research-prongs/cybercrime/.
15. Avner Levin and Daria Ilkina.
16. Council of Europe. Convention for the Protection of Individuals with regard to Automatic Processing of Personal Data.
17. https://rm.coe.int/CoERMPublicCommonSearchServices/DisplayDCTMContent?documentId.
18. UN. Vienna Declaration on Crime and Justice. Article 18. 1.2.2017. available at https://www.unodc.org/documents/commissions/CCPCJ/Crime
19. UN. BANGKOK DECLARATION. . Article 15-16. 1.2.2017. available at http://www.un.org/events/11thcongress/declaration.
20. Council of Europe- Details of Treaty No.189- 2017.1.18- available at https://www.coe.int/en/web/conventions/full-lis

21. For more information visit . university of Toronto. 2011 Deauville G8 SummitFinal Compliance Report.25.2.2017. http://www.g8live.org/wp-content/uploads/2014/09/2011g8finalcompliance.pdf.
22. .available.www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts/electronic_commerce/2001Model_23. 1.2017.
23. UNCITRAL Model Law on Electronic Commerce (1996). 9.1.2017.http://www.uncitral.org/uncitral/en/uncitral_texts/electroni

الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية

Referral to the International Criminal Court

د. عمار بجبوج استاذ زائر في جامعة كنجز كوليج لندن

مدرس القانون الجنائي/ قسم القانون في الاكاديمية العربية في الدنمارك

الملخص:

تعتبر المحكمة الجنائية الدولية جزء من الجهود الدولية لمنع افلات المجرمين من العقاب من خلال العدالة الجنائية الدولية، وتهدف المحكمة إلى محاسبة المسؤولين عن جرائمهم والمساعدة في منع هذه الجرائم من الحدوث مرة أخرى.

المحكمة لا يمكن أن تصل إلى هذه الأهداف وحدها. فهي تعتبر كمحكمة الملاذ الأخير، في حال تعثر عمل المحاكم الوطنية، فهي تسعى إلى استكمال، وليس استبدال المحاكم الوطنية.

تحكم المحكمة الجنائية الدولية معاهدة دولية تسمى نظام روما الأساسي، وهي أول محكمة جنائية دولية دائمة في العالم.

ويمكن للمحكمة ان تمارس اختصاصها من خلال ثلاث طرق، وهي أن تتم الاحالة من دولة طرف أو أن يقوم المدعي العام للمحكمة بالتحقيقات بنفسه بعد الحصول على اذن الدولة التي وقعت الجريمة على أراضيها، كما يمكن للمحكمة العمل بعد الإحالة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

Abstract:

The International Criminal Court (ICC) is participating in a global fight to end impunity, and through international criminal justice, the Court aims to hold those responsible accountable for their crimes and to help prevent these crimes from happening again.

The Court cannot reach these goals alone. As a court of last resort, it seeks to complement, not replace, national Courts. Governed by an international treaty called the Rome Statute, the ICC is the world's first permanent international criminal court.

The Court may automatically exercise jurisdiction. Other communications concerned conduct outside the jurisdiction of states parties: in these cases, the Court can only act if it has received a referral by the United Nations Security Council or a declaration by the relevant state allowing the Court to exercise jurisdiction.

الإحالة الى المحكمة الجنائية الدولية

تشكل الجريمة الدولية أحد العوامل التي تثير قلق المجتمع الدولي برمته، حيث ازدادت في الفترة الأخيرة الخطورة الناشئة عن الجرائم الدولية والجرائم ذات الطابع الدولي، حيث أصبحت تهدد الأمن والسلام والاستقرار لجميع شعوب العالم بشكل عام كما أضحت تستلزم ملاحقة فاعليها والحكم عليهم بأشد العقوبات.

ولعل اول اقتراح جدي لإنشاء محكمة جنائية دولية يعود إلى الفقيه السويسري غوستاف مونييه Gustave MONNIER، إذ اقترح في سنة ١٨٧٢ تنظيم قضاء دولي لمعاقبة الجرائم التي ترتكب ضد قانون الشعوب ومخالفة أحكام اتفاقية جنيف لعام ١٨٦٤ المتعلقة بتحسين وضعية المرضى والجرحى العسكريين، غير أن هذا الاقتراح لم يحظ بقبول الدول التي كانت ترى وقتئذ أن القضاء الوطني هو المختص بنظر هذه الجرائم[1].

ومع بدء الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ -١٩١٨ والتي انتهت بهزيمة ألمانيا، بدأ الرأي العام العالمي المطالبة بمحاكمة المتسببين فيها وإنزال العقاب عليهم عن طريق محكمة جنائية دولية كي يعود الأمن والسلم إلى المجتمع الدولي، حيث أكد الحلفاء بعد الحرب عزمهم على إنشاء محكمة جنائية دولية، فانعقد في فرنسا المؤتمر التمهيدي للسلام بتاريخ ١٩١٩، وأوصى المؤتمرون بتشكيل لجنة أطلق عليها (لجنة المسؤوليات) لتقصي الحقائق.

انتهت اللجنة إلى توصية مفادها إنزال العقاب على كل من يخالف قواعد الحرب المعروفة في المعاهدات الدولية ودونما تمييز بين المسؤولين عن هذه المخالفات، وبغض النظر عن الصفة الرسمية التي يحملها المسؤول عن هذه الجرائم بمن فيهم رؤساء الدول والحكومات

[1] Murungi, Phoebe, 10 Years of the International Criminal Court (ICC): The Court, Africa, The United Nations Security Council (UNSC) and Article 16 of the Rome Statute (September 10, 2012). Politicization of the International Criminal Court? - A Study of the UN Security Council's Power of Intervention in the ICC's Jurisdiction under the Rome Statute - Article 16 (2012).

إذا ما تم التأكد من مخالفتهم لقواعد الحرب وأعرافها. وتم خلال المؤتمر مناقشة استسلام ألمانيا والتوصل إلى اتفاقية تتضمن محاكمة قيصر ألمانيا غليوم الثاني وغيره من مجرمي الحرب الألمان والمسؤولين الأتراك عن جرائمهم ضد الانسانية، آخذين في الاعتبار تحفظات كل من الولايات المتحدة واليابان. توصل المؤتمرون الى معاهدة فرساي للسلام التي تم إبرامها بتاريخ ٢٨ / يونيو/ ١٩١٩ تناولت المعاهدة مسألة محاكمة المتسببين للحرب والمرتكبين للجرائم ضد الانسانية في المواد (٢٢٧ – ٢٢٩). فقد قضت المادة ٢٢٧ بأنشاء محكمة جنائية تتكون من خمسة قضاة تعينهم الدول الكبرى (المنتصرة) لمحاكمة الامبراطور الذي كان قد هرب إلى هولندا وطلب اللجوء السياسي فيها، وضمنت له حقه في الدفاع عن نفسه، إلا أن هولندا رفضت تسليمه رغم النداءات التي وجهت اليها متذرعةً بحجة عدم وجود محكمة جنائية دولية محايدة تتولى محاكمة القيصر.

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية عرفت الإنسانية أبشع الجرائم والفظائع، والدمار والتخريب الذي لحق بالمدن الأوروبية فرضت على دول الحلفاء ضرورة إنشاء محاكم دولية جنائية لمحاكمة مجرمي الحرب، وقبل نهاية الحرب قام الحلفاء بإصدار إعلان موسكو بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٤٣ الذي حضره الرئيس روزفلت وتشرشل وستالين، حيث كان يقضي هذا القرار بتقديم مجرمي الحرب النازيين للمحاكمة. وبالفعل كانت المرة الأولى التي عملت فيها فكرة الولاية الجنائية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تم إنشاء محكمتين دوليتين أحدهما محكمة نورمبرغ لمحاكمة ومعاقبة مجرمي الحرب من دول المحور، والثانية محكمة طوكيو لمحاكمة ومعاقبة مجرمي الحرب من اليابانيين. وفي عام ١٩٥٠ قامت لجنة القانون الدولي، وفقاً لتوجيه من الجمعية العامة بوضع مبادئ القانون الدولي المعترف بها في ميثاق محكمة نورمبرغ وفي الحكم الذي أصدرته تلك المحكمة، وقد قننت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه المبادئ في قرارها رقم ٤٨٨ المؤرخ في ١٢ كانون الأول ١٩٥٠م[٢]. وتنفيذا لدعوة الجمعية العامة، فقد أجرت لجنة القانون الدولي دراسات حول مسألة إنشاء جهاز جنائي دولي حيث قررت عام ١٩٥٠ أن إنشاء محكمة جنائية دولية أمر ممكن ومرغوب فيه. وطيلة أكثر من ٤٥ سنة ظل المجتمع الدولي ممثلاً في منظمة الأمم المتحدة يسعى جاهداً إلى استخلاص دروس نورمبرغ من أجل إقامة قضاء جنائي دولي وإقرار مدونة خاصة بالجرائم المخلة بسلم الإنسانية

[2] Ambos, Kai, The First Judgment of the International Criminal Court (Prosecutor v. Lubanga): A Comprehensive Analysis of the Legal Issues (2012). International Criminal Law Review, Vol. 12, No. 2, 2012.

وأمنها. وقد أعدت لجنة القانون الدولي في عام ١٩٩٦ النص النهائي لمشروع المدونة الذي جاء في عشرين مادة.

وكان من الضروري انتظار صدمة الأحداث التي أعقبت اختفاء يوغسلافيا السابقة حتى يتقبل المجتمع الدولي فكرة إقامة محكمة جنائية دولية خاصة بهذا البلد. وقد أقيمت المحكمة فعلاً بموجب قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (٨٠٨) و(٨٢٧) اللذين اعتمدا في ٢٢ شباط و٢٧ أيار ١٩٩٣، عهد إلى المحكمة و(مقرها لاهاي) محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا السابقة ابتداء من الأول من كانون الثاني ١٩٩١م). كما ظهرت أيضا محكمة ثانية لمحاكمة انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في رواندا، وقد أنشئت هذه المحكمة بقرار من مجلس الأمن رقم ٩٥٥ الصادر في ٨ تشرين الثاني ١٩٩٤. وعمد إلى المحكمة محاكمة الأشخاص المسؤولين في جرائم الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني المرتكبة في إقليم رواندا وفي أراضي الدول المجاورة[٣].

ورغم أن هاتين المحكمتين مستقلتان لكنهما تكشفان عن الكثير من أوجه الشبه، فهما حتى هذه اللحظة المثلان الوحيدان للقضاء الجنائي الذي أقامه المجتمع الدولي في مجموعة ولم يفرضه الغالبون على المغلوبين في نزاع دولي. ولكن هاتين المحكمتين ذات طبيعة مؤقتة أو خاصة وهما لا تختصان سوى بالجرائم التي ارتكبت في يوغسلافيا السابقة وروندا، وهما لا يغنيان عن محكمة جنائية دولية عالمية الاختصاص.

لذا فقد واصل المجتمع الدولي جهوده لإنشاء مثل هذه المحكمة، ولم تكن هاتان المحكمتان المحاولة الوحيدة من حيث المبادرات والاقتراحات المقترحة لإنشاء مثل هذه المحاكم ولكنها تحققت على أرض الواقع وأصبحت حقيقة ملموسة، فكثير من الاقتراحات لم تنجح مثل اقتراح إقامة محكمة جنائية دولية لمحاكمة أمريكا لما اقترفته من جرائم في فيتنام أو لمحاكمة مجرمي الحرب في زائير أو الشيشان أو عن جرائم الإبادة في كمبوديا أو عن الجرائم في سيراليون.

[3] Posner, Eric A. and Yoo, John, A Theory of International Adjudication (February 2004). U Chicago Law & Economics, Olin Working Paper No. 206; UC Berkeley Public Law Research Paper No. 146.

لذا فقد واصل المجتمع الدولي جهوده لإنشاء محكمة جنائية دولية تكون جاهزة دائماً لمحاكمة مجرمي الحرب وتوصلوا إلى إعداد مشروع للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الذي أعده فريق عمل تابع للجنة القانون الدولي.

وفي عام ١٩٩٨ طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من لجنة القانون الدولي مواصلة جهدها لإنشاء هذه المحكمة، وجاءت ظروف تأسيس المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغسلافيا ورواندا مساهمة في تفعيل هذا الجهد فقدمت لجنة القانون الدولي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٤ مسودة النظام الاساسي لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

وقد عقد مؤتمر في الفترة من ١٥ حزيران وحتى ١٧ تموز ١٩٩٨ في روما بإيطاليا وشارك في أعماله مفوضون من ١٦٠ دولة من دول العالم بما فيها كافة الدول العربية. واعتبرت مشاركة الدول العربية جميعاً بوصفها دولاً باستثناء فلسطين التي شاركت ضمن قائمة المنظمات والكيانات المراقبة وشارك في المؤتمر ممثلون عن ٣١ منظمة وكياناً دولياً، وممثلون عن ١٣٣ منظمة غير حكومية. وقد تم تبني "نظام روما الأساسي" في الـ١٧ من شهر تموز/يوليو ١٩٩٨، ودخل حيز التنفيذ اعتبارا من الأول من تموز/يوليو ٢٠٠٢(٤). ومنذ الـ١٥ من حزيران/يونيو ٢٠١٠ كانت هناك ١١١ دولة طرف في "إعلان روما الأساسي"(٥)، من بين هذه الدول الـ١١١(٦) هناك ٣٠ دولة إفريقية، و١٥ دولة آسيوية(٧)، و١٧ دولة من أوروبا الشرقية، و٢٤ دولة من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، و٢٥ دولة من أوروبا الغربية، إضافة إلى دول أخرى. إن المحكمة الجنائية الدولية هي مؤسسة دائمة ومستقلة وليست جزءا من منظمة الأمم المتحدة(٨). وعلى الرغم من أن المحكمة تتلقى القسم الأعظم من

---

[٤] السجلات الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين حول تأسيس محكمة جنائية دولية، روما، ١٥ حزيران/يونيو – ١٧ تموز/يوليو ١٩٩٨، الجزء الأول: الوثائق النهائية (منشورات الأمم المتحدة، رقم E. 902.15 القسم A.

[٥] انظر موقع المحكمة : https://www.icc-cpi.int/en_menus/icc/about

[٦] المعلومات مأخوذة من الموقع الإلكتروني للمحكمة الجنائية الدولية ICC

[٧] فيجي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، جزر مارشال ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، نورو ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، قبرص آذار/مارس ٢٠٠٢، كامبيوديا ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، مونغوليا ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، الأردن ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، طاجكستان ٥ أيار/مايو ٢٠٠٢، تيمور الشرقية ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، ساموا ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، جمهورية كوريا ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أفغانستان ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٣، اليابان ١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٧، جزر كوك ١٨ تموز/يوليو ٢٠٠٨، بنغلاديش ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٠. لمزيد من المعلومات انظر https://www.icc-cpi.int/en_menus/icc/about .

[٨] من موقع المحكمة الجنائية الدولية على الانترنت:
http://www.icc-cpi.int/library/about/ataglance/ICC-Ataglance_en.pdf

التمويل من الدول الأطراف، إلا أنها تتلقى كذلك تبرعات طوعية من حكومات ومنظمات دولية وأشخاص وشركات وهيئات أخرى(٩). ولقد قامت ٥٢ دولة – من بينها دولة واحدة ليست من الدول الأطراف- بالمصادقة أو الموافقة على الاتفاق بخصوص الامتيازات والحصانات التي تتمتع بها المحكمة الجنائية الدولية١٠.

مشكلة البحث:

جاء النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية كحل وسط ومرضي الى حد ما للأطراف الدولية بعد مفاوضات مضنية بين الدول استمرت أعواما، حيث سعت القوى الكبرى والمعارضة تحديدا لإنشاء هذه المحكمة الى تضمين النظام الأساسي بعض المواد التي تمكنها من التأثير في سير الدعوى وإجراءات التقاضي امام المحكمة الجنائية الدولية، وذلك بغية منع او عرقلة قيام محاكمات قد تطال الافراد التابعين لتلك الدول أو بعض مسؤوليها. وقد كان الخلاف الأكبر حول كيفية إحالة الدعوى إلى المحكمة ومن يحق له ذلك وهل يستطيع مجلس الامن تعطيل عمل المحكمة. وفي النهاية تم- كما أشرنا سالفا- الوصول إلى صيغة مرضية بشكل نسبي لجميع الأطراف المتفاوضة وأن أثبتت التجربة بعد مرور عقد ونيف ان مسألة الإحالة تحتاج إلى تعديل في بعض نصوصها مما يتيح عدم استغلال بعض الثغرات التي تمنع محاكمة الأشخاص المطلوبين والمسؤولية عن جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية.

أهداف البحث:

بعد ان اتخذت النزاعات المسلحة والحروب إشكالات عديدة وجديدة ومع تطور الزمن، بدا واضحا الحاجة إلى مؤسسة قضائية دولية تساير التسارع المستمر للإجرام الدولي مع ازدياد وتيرة العنف والنزاعات والاحتكام للميدان لحل الخلافات. فالقوانين التي تنظم إدارة الحروب موجودة منذ زمن وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح ولكن لا يمكن مواجهة المنازعات والجرائم بفرض قوانين تجرمها وتنص على عقابها فقط ، بل لا بد من تمكين هذا الجهاز القائي الدولي من محاسبة وملاحقة ومحاكمة مرتكبي الجرائم أيا كانوا، ولهذا الغرض أنشئت المحكمة الجنائية الدولية، وقد رتب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية مواده مبينا كافة المسائل

---

٩ من موقع المحكمة الجنائية الدوليةعلى الانترنت:
http://www.icc-cpi.int/library/about/ataglance/ICC-Ataglance_en.pdf

١٠ أنظر: أبو الخير احمد عطية: المحكمة الجنائية الدولية ـ دراسة للنظام الأساسي للمحكمة وللجرائم التي تختص بالنظر فيها ـ، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٧، ص ١٢٢.

الموضوعية والإجرائية من تبيان الجرائم التي يشملها الميثاق وكيفية إقامة الدعوى الجزائية أمام المحكمة والأطراف الذين يحق لهم ذلك.

وبحثنا المتواضع هذا يهدف إلى محاولة إلقاء الضوء على آلية تحريك الدعوى الجزائية فيما يتعلق بالجرائم التي تختص بها المحكمة الجنائية الدولية وفق ميثاق روما المنظم لذلك.

منهجية البحث:

سوف يتم الأخذ في هذا البحث بمنهج مركب يعتمد الوصف والتحليل من حيث ما هو قائم وتحليله مع تقديم الاستنتاجات والمقترحات المناسبة في نهاية البحث. وسيتم تقسيم البحث على النحو الآتي: المبحث التمهيدي بعنوان (الطبيعة القانونية للمحكمة الجنائية الدولية)، المبحث الأول بعنوان (الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية)، والمبحث الثاني بعنوان (تحريك الدعوى الجزائية لدى المحكمة الجنائية الدولية).

المبحث التمهيدي

الطبيعة القانونية للمحكمة الجنائية الدولية

فيما يتعلق بتحديد الطبيعة القانونية للنظام الأساسي للمحكمة، لا بد من الإشارة إلى أن هذا النظام هو معاهدة دولية .ذلك أنه من المعلوم وفقًا لاتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الدولية، أن الاتفاق يعد معاهدة دولية أيًا كانت تسميته على اعتبار أن التسمية لا تؤدي دورًا مهمًا في هذا الخصوص[١١]. فقد يسمى اتفاقا أو معاهدة أو برتوكولا أو إعلانًا أو ميثاقًا أو عهدًا أو صكًا أو نظامًا أساسيًا أو تسوية مؤقتة أو تبادلا للمذكرات أو الخطابات أو محضرًا حرفيًا تمت الموافقة عليه... ويترتب على هذه الطبيعة التعاهدية للنظام الأساسي عدة أمور منها:

- أن الدول ليست ملزمة بالارتباط به رغمًا عنها .
- أن النظام الأساسي هو وليد مفاوضات جرت بشأنه إلى أن اتخذ شكله ومضمونه الماثل الآن.
- أن النظام الأساسي للمحكمة تسري عليه تقريبًا كل القواعد التي تطبق على المعاهدات الدولية،

[١١] انظر انتفاقية فينا للمعاهدات على الرابط التالي:
http://legal.un.org/avl/pdf/ha/vclt/vclt-a.pdf

ووفقًا لهذا المفهوم، فإن المحكمة الجنائية الدولية هي مؤسسة دولية دائمة أنشئت بموجب معاهدة بغرض التحقيق ومحاكمة الأشخاص الذين يرتكبون أشد الجرائم خطورةً والتي يوليها القانون الدول اهتمامًا كبيرًا (وهي جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان) وتعد هذه المحكمة مؤسسة قائمة على معاهدة ملزمة للدول الأعضاء فيها ولابد من الإشارة إلى أن المحكمة الجنائية الدولية تختلف عن محكمة العدل الدولية التي لا تفصل إلا في خصومات الدول، ولا يمكن أن تحاكم الأفراد كما أنها تختلف أيضًا عن محكمتي رواندا ويوغسلافيا بالنظر لكونها محكمة عالمية دائمة لا تنشأ بمناسبة حادثة واحدة تختص بها وتزول بعدها .ولهذا فقد لقي إنشاؤها تأييدًا كبيرًا، وتعلقت بها آمالا عريضة[١٢].

ومن المهم التركيز على نقطة مهمة وهي ان الدول حين تتعامل مع المحكمة الجنائية الدولية فإنها لا تتعامل مع محكمة أجنبية أو ولاية قضاء أجنبية، وإنما تتعامل مع جهاز قضائي دولي شاركت في إنشائه كدولة طرف، وتسهم في الإجراءات الخاصة بتسييره باعتبارها أحد أعضاء جمعية الدول الأطراف، كتعيين القضاة مثلا... ومن هنا فلا يمكن القول إن الدولة تتنازل عن الاختصاص لولاية قضاء أجنبي، وإنما تعد المحكمة الجنائية الدولية امتدادًا لولاية القضاء الوطني ومن ثمَّ فإنَّ هذه المحكمة ليست كيانًا فوق الدول، وإنما هي كيان مماثل لغيره من الكيانات القائمة فالمحكمة الجنائية الدولية ليست بديلا عن القضاء الجنائي الوطني، وإنما هي مكمل له حيث ينص النظام الأساسي للمحكمة على وجود ما يعرف بمبدأ تكامل النظامين القضائي للمحكمة والدولة الطرف. فالمحكمة الجنائية الدولية هي امتداد للاختصاص الجنائي الوطني، منشأة بموجب معاهدة تصبح عند التصديق عليها من قبل السلطة البرلمانية الوطنية، جزءًا من القانون الوطني.

التعريف بالمحكمة الجنائية الدولية:

المحكمة الجنائية الدولية هيئة قضائية جنائية دائمة مستقلة أوجدها المجتمع الدولي لمقاضاة مرتكبي أشد الجرائم المحتملة جسامة بمقتضى القانون الدولي، بحيث تتولى اجراءات

[١٢] فيدا نجيب حمد، المحكمة الجنائية الدولية نحو العدالة الدولية، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠٠٦، ص٣٧.

التحقيق والمحاكمة في جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، عندما تكون السلطات المحلية على المستوى الوطني عاجزة أو عازفة عن القيام بذلك .[١٣]

وتم اعتماد النظام الأساسي لهذه المحكمة، وهو نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية عام ١٩٩٨، وبدأ نفاذه في الأول من يوليو عام ٢٠٠٢ بتصديق الدولة الستين. وقد نص النظام الأساسي للمحكمة في المادة على أن المحكمة تتمتع بشخصية قانونية دولية، وبالتفويض القانوني اللازم لممارسة مهامها وتحقيق أهدافها، ويمكن للمحكمة أن تمارس اختصاصها وسلطتها على أراضي الدول الأعضاء، وعلى أراضي دولة أخرى بموجب اتفاقية خاصة تعقدها مع الدول المعنية.

وهكذا أضحت المحكمة الجنائية الدولية أول محكمة قادرة على محاكمة الإفراد المتهمين بارتكاب اشد الانتهاكات ضد الإنسانية التي تعتبر خرقاً لقانون حقوق الإنسان الدولي، وبالتحديد جرائم الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، وجرائمِ الحرب وقد صممت هذه المحكمة لتكمل الأنظمة القضائية الوطنية، ولكنها تمارس اختصاصها فقط عندما تكون الأنظمة القضائية الوطنية غير قادرة او متقاعسة عن التحقيق ومحاكمة مرتكبي مثل هذه الجرائمِ. تختص المحكمة الجنائية الدولية بالجرائم المرتكبة بعد دخول نظام روما حيز النفاذ. وقد صادق على معاهدة المحكمة الجنائية الدولية حتى الآن ١٠٠ دولة. وتقوم جمعية الدول الأطراف بتمثيل من كل إقليم في العالم بإدارة شؤون المحكمة الجنائية الدولية التي مقرها في لاهاي- هولندا. واستنادا لما تقدم يتضح بان المحكمة الجنائية الدولية .منظمة دولية دائمة، يتمثل الهدف من إنشاءها في منحها اختصاصاً بالنظر في بالجرائم الأشد خطورة التي تهم المجتمع الدولي وتثير قلقه، وكذلك في وضع حد للثقافة العالمية المتمثلة في الإفلات من العقوبة – وهي ثقافة يكون فيها تقديم شخص ما للعدالة لقتله شخصا واحدا أسهل من تقديمه لها لقتله مئة ألف شخص، فالمحكمة الجنائية الدولية هي أول هيئة قضائية دولية تحظى بولاية عالمية، وبزمن غير محدد، لمحاكمة مجرمي الحرب ومرتكبي الفظائع بحق الإنسانية وجرائم إبادة الجنس البشري.

[13] Murphy, Sean D., The Crime of Aggression at the ICC (June 12, 2012). CHAPTER IN Oxford Handbook on the Use of Force, Marc Weller, ed., Oxford University Press, 2013 (Forthcoming) ; GWU Legal Studies Research Paper No. 2012-50; GWU Law School Public Law Research Paper No. 2012-50.

وبعد ان انتهينا من المبحث التمهيدي سنقوم بالبحث في مسألتين مهمتين، الأولى هي تسليط الضوء على الجرائم التي تنظر بها المحكمة الجنائية الدولية وفقاً لميثاق روما التأسيسي، والثانية هي آليه احالة تلك الجرائم اليها وفق النظام الأساسي لها وذلك من خلال الفصلين التاليين:

المبحث الأول

الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية

سنقوم باستعراض مختصر للجرائم التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة، وفق النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وعملا بأحكام المادة (٥) منه فإن المحكمة تختص بالبت في الجرائم الأشد وهي جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجريمة العدوان، ولقد تم استثناء العدوان ريثما يتم التوصل الى تعريف مشترك للعدوان، لذلك سنبحث في الجرائم الثلاث الأولى[١٤]. حيث ورد في (المواد ٦،٧،٨) من نظام روما تعريفاً مفصلاً لأركان هذه الجرائم. وفي هذا المبحث سوف نسلط الضوء على الاختصاص القضائي لمحكمة الجنايات الدولية في هذه الجرائم في ثلاثة فروع على النحو التالي:

أولا: جريمة الإبادة الجماعية

ثانياً: الجرائم ضد الإنسانية

ثالثاً: جرائم الحرب

المطلب الأول- جريمة الإبادة الجماعية

عرفت المادة (٦) من النظام الأساسي هذه الجريمة بأنها " أي فعل من الأفعال التالية يرتكب بقصد إهلاك جماعة قومية أو أثنية أو عرقية أو دينية، بصفتها هذه، إهلاكا كلياً أو جزئياً ومن ذلك:

- قتل أفراد الجماعة.
- إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة.

[١٤] الأصل في الجرائم التي يشملها النظام الأساسي والتي تقع في إقليم دولة ما أنها تخضع للولاية القضائية للمحاكم الوطنية في تلك الدولة، ولا يبدأ اختصاص المحكمة إلا بعد إخفاق أو عدم قدرة الدولة أو تقاعسها عن مقاضاة المسئولين عن الجرائم . إلى ذلك يقضي النظام الأساسي للمحكمة في ديباجته بأن " من واجب كل دولة أن تمارس ولايتها القضائية الجنائية على أولئك المسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية " كما أن " المحكمة الجنائية الدولية المنشأة بموجب هذا النظام الأساسي ستكون مكملة للولايات القضائية الجنائية الدولية. أنظر: أبو الخير احمد عطية: المحكمة الجنائية الدولية ـ دراسة للنظام الأساسي للمحكمة وللجرائم التي تختص بالنظر فيها ـ، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٧، ص . ٣٩

- إخضاع الجماعة عمداً لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكها الفعلي كلياً أو جزئياً.
- فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة.
- نقل أطفال الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى.

ولجريمة الإبادة الجماعية مسميات عديدة منها: جرائم إبادة الجنس البشري أو جرائم إبادة الجنس، كلها تعبيرات عن معنى واحد أو مجموعة أفعال واحدة هدفها القضاء على الجنس البشري واستئصاله من بقعة معينة أو لصنف معين من البشر أو شعب من الشعوب. ينحصر جوهر الإبادة الجماعية في إنكار حق البقاء لمجموعات بشرية بإجماعها نظراً لما ينطوي عليه من مجافاة للضمير العام ومن إصابة الإنسانية كلها بأضرار بالغة، فضلاً عن مجافاته الأخلاق ومبادئ الأمم المتحدة[١٥].

فيما يتعلق بأركان هذه الجريمة فإنها تستلزم وجود القصد الخاص "الإهلاك"؛ باعتبار أن ارتكاب أي فعل من الأفعال المنصوص عليها بدون توفر نية الإهلاك ينفي الركن المعنوي لهذه الجريمة؛ وعليه تثور إشكالية إثبات القصد الخاص الذي غالباً ما لا يتوفر عليه دليل مكتوب[١٦].

أما فيما يتعلق بالركن المادي فقد حدده النظام الأساسي بارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في المادة (٦) والتي تم ذكرها. و لقد وجدت أمثلة كثيرة على جرائم إبادة الجنس، إذا أبيدت كلياً أو جزئياً جماعات إنسانية لصفتها العنصرية أو الدينية أو السياسية أو غيرها، ومن ذلك ما شهدته حرب البوسنة في السنوات العشر الأخيرة، فوفق تقرير وكالة الغوث للاجئين التابعة للأمم المتحدة ٣٨٠ ألف شخص من مسلمي البوسنة تعرضوا لخطر المجاعة والأمراض المسرطنة في مدينة سراييفو، كما أن رحلات المساعدة الجوية والقوافل البرية أعيقت وهوجمت من قبل القوات الصربية [١٧].

[١٥] عبد الفتاح بيومي حجازي، قواعد أساسية في نظام محكمة الجزاء الدولية، دار الكتب القانونية، ٢٠٠٨، ص١٦.
[١٦] فيدا نجيب حمد، المحكمة الجنائية الدولية نحو العدالة الدولية، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٤٥.
[١٧] .عبد الفتاح بيومي حجازي، المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ٤٠٧-٤٠٨.

المطلب الثاني- الجرائم ضد الإنسانية

وفق المادة (٦) من النظام الأساسي المذكور تعتبر جرائم ضد الإنسانية تلك الأفعال التي ترتكب ضد أية مجموعة من السكان المدنيين وتتضمن مثل هذه الأَفعال القتل العمد، والإبادة، والاغتصاب، والعبودية الجنسية، والإبعاد أو النقل القسري للسكان وجريمةِ التفرقة العنصرية وغيرها. الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية عرضة للعقاب بصرف النظر عن ارتكابها وقت "السلامِ" أَو الحرب [١٨].

وقد نصت المادة (٧) من النظام الأساسي على الأفعال اللاإنسانية التي تدخل في اختصاص المحكمة وهي: القتل، الإبادة، الاسترقاق، إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان، السجن أو الحرمان الشديد على نحو آخر من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي، والتعذيب، والاغتصاب أو الاستعباد الجنسي، أو الإكراه على البغاء أو الحمل ألقسري أو التعقيم ألقسري أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة والاختفاء القسري للأشخاص وجريمة الفصل العنصري، والأفعال اللاإنسانية الأخرى ذات الطابع المماثل التي تسببت عمداً في معاناة شديدة أو أي أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية. اضطهاد أية جماعة محددة أو مجموع محدد من السكان لأسباب سياسية أو عرقية أو قومية أو أثنية أو ثقافية أو دينية متعلقة بنوع الجنس أو لأسباب أخرى، ومن المعروف عالمياً أن القانون لا يجيزها[١٩].

المطلب الثالث- جرائم الحرب

تعرف المادة (٢/٨) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية جرائم الحرب بأنها انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف الأربعة، أي الأفعال المرتكبة ضد الأشخاص أو الممتلكات الذين تحميهم اتفاقيات جنيف ذات الصلة، وأيضاً الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقوانين والأعراف السارية على المنازعات الدولية المسلحة في النطاق الثابت للقانون الدولي.

---

[١٨] . المادة (٦) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

[19] Guzman, Margaret M., Crimes Against Humanity (January 21, 2011). RESEARCH HANDBOOK ON INTERNATIONAL CRIMINAL LAW, Bartram S. Brown, ed., Edgar Elgar Publishing, 2011; Temple University Legal Studies Research Paper No. 2010-9.

ومن بين الانتهاكات قيام دولة الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر بنقل بعض سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها، أو إبعاد جميع سكان الأرض المحتلة أو نقلهم جميعهم أو بعضهم داخل هذه الأرض أو خارجها[٢٠].

وبدراسة المادة (٨) من نظام روما نجدها حصرت جرائم الحرب في ثلاث فئات، الفئة الأولى تشمل الجرائم التي تمثل انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩، وتتمثل الفئة الثانية في الجرائم تمثل انتهاكات خطيرة للقوانين والأعراف السارية على المنازعات الدولية المسلحة في النطق الثابت للقانون الدولي مثل تعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين أو مواقع مدنية، كذلك تعمد توجيه هجمات ضد موظفين مستخدمين أو منشئات أو وحدات أو مركبات في مهام للمساعدة الإنسانية.

أما الفئة الثالثة فهي الجرائم التي تقع في حالة نزاع مسلح غير ذي طابع دولي، وهي أفعال تقع ضد أشخاص غير مشتركين اشتراك فعلي في الأعمال الحربية، بما في ذلك القوات المسلحة الذين ألقوا سلاحهم وأولئك الذين أصبحوا عاجزين عن القتل بسبب المرض أو الإصابة أو الاحتجاز لأي سبب آخر، ومن هؤلاء الأشخاص متعهدي التوريد للمؤن ومواد التموين، ومقاولي البناء والممرضين والأطباء والمراسلين الحربين وغير هذه الفئات.

أما الفئة الرابعة، فهي الجرائم التي تقع في نزاع مسلح غير ذي طابع دولي على فئات، مثل الفئات المنصوص عليها في الفئة الثالثة، وذلك في حالات الاضطرابات والتوترات الداخلية [٢١].

أما الفقرة الأولى من المادة الثامنة فقد نصت على انه: يكون للمحكمة اختصاص فيما يتعلق بجرائم الحرب، ولا سيما عندما ترتكب في إطار خطة سياسية عامة أو في إطار عملية ارتكاب واسعة النطاق لهذه الجرائم." ويجد عدد من الدول وجود حاجة لشرح هذه الفقرة؛ وذلك للتحقق من التزام المحكمة بالتركيز على حالات جرائم الحرب الخطيرة والتي تثير قلق المجتمع الدولي، حيث أنه يخشى من انشغال المحكمة بحوادث الحرب الأقل خطورة نسبياً، أو أن تلجأ لممارسة السلطة القضائية بالنسبة لهذه الجرائم حتى في الحالات التي تكون فيها الدول نفسها على أتم استعداد لممارسة السلطة القضائية تجاهها، وفي النهاية تم التوصل إلى حل وسط،

---

[٢٠] أبو الخير احمد عطية: المحكمة الجنائية الدولية ـ دراسة للنظام الأساسي للمحكمة وللجرائم التي تختص بالنظر فيها ، مرجع سابق، المادة (٨-٢-ب٨)، ص١٢٣.

[٢١] عبد الفتاح بيومي حجازي، قواعد أساسية في نظام محكمة الجزاء الدولية، مرجع سابق،ص ١٠٨

يتلخص في أن المحكمة يمكنها ممارسة السلطة القانونية في الحالات الفردية من ارتكاب جرائم الحرب، ولكن في ذات الوقت يجب أن توفر المحكمة الحافز لإعطاء الأولوية لأكثر الجرائم انتهاكاً للمادة (٨) من النظام الأساسي للمحكمة[٢٢].

المبحث الثاني

تحريك الدعوى الجزائية لدى المحكمة الجنائية الدولية

قبل الخوض في كيفية إحالة الدعوى الى المحكمة الجنائية الدولية لابد لنا من ان نعرج على اعداد ملف الدعوى، ثم نبين طرق احالة الدعوى الى المحكمة الجنائية الدولية:

المطلب الأول- إعداد ملف الدعوى

لا يمكن رفع دعوى دون إعداد ملف لها، على أن يكون متضمناً وثائق وبينات مقنعة؛ لهذا يجب تدوين الانتهاكات، وإرفاق ما يثبت هوية المعتدى عليه، بالإضافة إلى التحقيقات أو الإفادات التي تؤيد الاعتداء الحاصل، وتحديد المرجعية القانونية الوطنية والدولية التي تنص على الحق الذي انتهكه المعتدي.

إضافة إلى تحديد هوية المعتدي، ومكان وجوده، ويلزم تضمين الملف الوثائق الطبية والتقارير ذات الصلة بموضوع الاعتداء؛ التي من شأنها إثبات حصول الاعتداء حقيقة، فيجب عدم رفع أي دعوى أمام القضاء إلا بعد التأكد من استيفائها لكافة شروطها، بحيث أنها تكون مستندة إلى أسس صحيحة من الوقائع والقانون[٢٣].

إذا لكي يكون ملف الدعوى مقنعا، من المفروض أن يتضمن تدوين الانتهاك، بالإضافة إلى إثبات هوية الضحية، توثيقا مدعوما بتفاصيل تشمل: إفادات بموضوع الانتهاك الذي تعرض له الضحية. المرجعية القانونية الدولية والوطنية التي تنص على الحق الذي أهدره ذلك الانتهاك. إفادات بهوية فاعل الانتهاك أو فاعليه، وبأماكن تواجدهم وعناوينهم إن أمكن ذلك، صور للموقع وللأشخاص (في حالات القتل، مثلا) إن أمكن ذلك. ايضا من المهم الاضطلاع على التقارير أو الشواهد الطبية أو أية وثيقة أخرى ذات صلة بالموضوع والتي تؤكد أن الحدث هو واقعة

---

[٢٢] .هرمان فون هيبل، تعريف جرائم الحرب في نظام روما الأساسي- المحكمة الجنائية الدولية- تحدي الحصانة- مجلة الأمن والقانون، ٢٠٠٢، ص٢٤٨.

[٢٣] محمد صبحي نجم، الوجيز في قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني، دار الثقافة، عمان، ط١، ١٩٩١،ص٢٠٧.

حقيقية بالإمكان الاستناد في إثباتها إلى عدد من البراهين التي لا تترك أي مجال للشك في حدوثها، والمسار الذي اتخذه مجرى الدعوى القضائية الوطنية إذا كانت قد رفعت فعلا. ولهذه الغاية توفر كل من اللجان الحقوقية الأممية وكذلك المنظمات ذات الصلة جداول وشبكات تسهل للموثقين تدوين المعلومات التي يجمعونها بحسب كل نوع من أنواع الانتهاكات المرصودة[٢٤].

وتمر الدعوى بمراحل متعددة أمام المدعي العام والدائرة التمهيدية أثناء مباشرة إجراءات التحقيق، وتتبع في ذلك القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات وكذا لائحة المحكمة التي يعتمدها القضاة بالأغلبية المطلقة طبقا للمادة ٥٢ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. حيث تتكون المحكمة من عدة شعب ومنها الشعبة الابتدائية التي تتكون من ستة قضاة، وتمارس وظائفها القضائية للمحكمة بواسطة دوائر[٢٥]، ويقوم ثلاثة قضاة من الشعبة الابتدائية بمهام الدائرة الابتدائية، ويتولى مهام الدائرة الابتدائية إما ثلاثة قضاة من الشعبة التمهيدية أو قاض واحد من تلك الشعبة وفقا للنظام الاساسي وقواعد الإجراءات وقواعد الإثبات[٢٦].

المطلب الثاني- طرق الإحالة الى المحكمة الجنائية الدولية

تحت عنوان ممارسة الاختصاص حددت المادة (١٣) من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية طرق الاحالة اليها ، حيث تتم إحالة الدعوى أو الشكوى الجنائية إلى المحكمة من إحدى الجهات الثلاث التالية:

١- الإحالة من قبل دولة طرف، فيجوز لأي دولة طرف أن تُحيل للمدعي العام أية حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة قد أُرتكبت.
٢- إذا احال مجلس الامن ، متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، حالة إلى المدعي العام يبدو فيها أن جريمة أو أوكثر من هذه الجرائم قد وقعت
٣- إذا كان المدعي العام قد بدأ بمباشرة تحقيق فيما يتعلق بجريمة من هذه الجرائم وفقا للمادة ١٥.

---

[٢٤] : د. خالد سلمان الجود و مرشد أحمد السيد، القضاء الدولي الإقليمي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ٢٠٠٤ ،ص ٦٤.

[٢٥] لقد تبنى القضاء الدولي عموما نظام الدوائر وكان للنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية الريادة في ذلك، والذي أثر بشكل مباشر على جميع النظم الأساسية للمحاكمة الجنائية الدولية الدائمة والمؤقتة، حيث يلعب نظام الدوائر دورا فعالا في تسوية العديد من النزاعات ذات الطابع الخاص. أنظر: د. خالد سلمان الجود و مرشد أحمد السيد، القضاء الدولي الإقليمي، المرجع السابق، ص ٧٩.

[٢٦] عادل عثمان حمزة، المحكمة الجنائية الدولية بين الشرعية الدولية والهيمنة الامريكية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، العدد السابع، نوفمبر ٢٠١٠، ص ٦٨-٨٧.

يلاحظ هنا مصطلح "الاحالة " قد استخدم فقط في الفقرتين (أ) و (ب) من المادة ١٣، يتعلق الامر بإحالة الدعوى من دولة طرف في نظام روما أو من مجلس الأمن ، وهذا طبيعي لأن المدعي العام لا يمكن أن يحيل لنفسه قضية ما.

لكن ما المقصود بالإحالة؟

لم تتضمن اي مادة من مواد النظام تعريفا واضحا للإحالة وإنما فقط اكتفت بالإشارة إليه كتدبير إجرائي، فالإحالة اصطلاحا هو "نقل أمر ما إلى صاحب الاختصاص"[٢٧]، وبإسقاط هذا التعريف على نص المادة ١٣ من الميثاق يمكن القول أن الإحالة الى محكمة الجنايات الدولية هي" " تصرف قانوني يصدر من دولة طرف في الميثاق أو عن مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بشان قضية ما، قد يبدو للدولة أو للمجلس بان جريمة أو أكثر من الجرائم الواردة في ميثاق روما قد ارتكبت، فيؤدي هذا التصرف إلى عقد الاختصاص إلى المحكمة الجنائية الدولية، والتي تقوم بدورها في البحث في القضية المحالة إليها".

استنادا الى ما سبق سوف نعرض طرق إحالة الدعاوى إلى المحكمة الجنائية الدولية على النحو التالي:

الفرع الاول: الإحالة من دولة طرف في النظام الأساسي للمحكمة

لقد عبرت المحكمة الجنائية عن أولوية المحاكم الوطنية في مجال التحقيق والمقاضاة في الفقرة ١٠ من ديباجة المعاهدة التي تنص على ما يلي: " وإذ تؤكد أن المحكمة الجنائية المنشأة بموجب هذا النظام الأساسي ستكون مكملة للولايات القضائية الجنائية الوطنية..." وكذا في المادة الأولى من ميثاق روما إذ نصت هذه المادة على أن اختصاص المحكمة يكون مكمل للولايات القضائية الجنائية الوطنية، كما نصت الديباجة في الفقرة السادسة إن من واجب الدول متابعة مرتكبي الجرائم الدولية. لذلك منح النظام الأساسي للمحكمة إلى الدول الأطراف فيه سلطة الإحالة استناداً إلى الفقرة (أ) من المادة (١٣) منه بقولها (إذا أحالت دولة طرف إلى المدعي العام وفقاً للمادة (١٤) حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت).

[٢٧] عصام بارة، سلطة مجلس الامن في الاحالة المحكمة الجنائية الدولية،مجلة التواصل في الاقتصاد والقانون، جامعة باجي مختار، عدد ٣٩،سبتمبر ٢٠١٤، ص ٢٢٨.

إن منح الدول الأطراف هذه السلطة يعتبر تطبيقاً لقاعدة نسبية آثار المعاهدات الدولية، والمتضمنة انصراف الحقوق والالتزامات المثبتة في المعاهدة إلى أطرافها[٢٨]. وذلك من خلال مفهوم المخالفة لنص المادة (٣٤) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩، إذ نصت على (لا تُنشئ المعاهدات التزامات وحقوقاً للدولة الغير موقعة دون رضاها).

وللإحالة من الدولة الطرف يجب أن تتوافر أحد الشروط التالية[٢٩]:

١- أن تكون هناك جريمة أو أكثر من الجرائم التي تختص بنظرها المحكمة قد وقعت في إقليمها.
٢- إذا كانت الجريمة قد ارتكبت على متن سفينة أو طائرة مسجلة لديها.
٣- إذا كان المتهم بالجريمة أحد رعاياها.

أما إذا كانت الدولة غير طرف في النظام الأساسي للمحكمة وترغب بإحالة حالة إلى المحكمة، فيشترط لذلك قبولها لاختصاص الأخيرة استناداً إلى الفقرة (٣) من المادة (١٢) من نظامها الأساسي.

ويقتصر اختصاص المحكمة على الجرائم التي ترتكب بعد بدء نفاذ النظام الأساسي الذي دخل حيز النفاذ كما ذكرنا مسبقاً في ٢٠٠٢/٧/١، وهذا الحكم خاص بالدول التي قامت بالتصديق على النظام الأساسي قبل بدء نفاذه[٣٠]. فإذا أصبحت دولة ما طرفاً في النظام الأساسي بعد بدء نفاذه أو لم تكن طرفاً وأعلنت قبولها لاختصاص المحكمة وفقاً للفقرة (٣) من المادة (١٢) المذكورة آنفاً، فلا يمكن للمحكمة أن تمارس اختصاصها إلا فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب بعد اليوم الأول من الشهر الذي أعقب اليوم الستين من تأريخ إيداع تلك الدولة لوثيقة تصديقها[٣١]. إلا أن اختصاص المحكمة يمكن أن يمتد إلى الجرائم التي وقعت قبل نفاذ نظامها الأساسي بالنسبة للدولة غير طرف فيه عبر إعلان الأخيرة قبولها لاختصاص المحكمة اعتباراً من تاريخ نفاذ النظام الأساسي وليس من تاريخ إعلان القبول باختصاص المحكمة[٣٢].

---

[٢٨] د. حازم محمد عتلم: نظم الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ع (١)، السنة (٤٥)، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١١٧.

[٢٩] الفقرة (٢) من المادة (١٢) من النظام الأساسي للمحكمة.

[٣٠] الفقرة (١) من المادة (١٢٦) من النظام الأساسي للمحكمة.

[٣١] الفقرة (٢) من المادة (١٢٦) من النظام الأساسي للمحكمة.

[٣٢] نصت الفقرة (٢) من المادة (١١) من النظام الأساسي للمحكمة على (إذا أصبحت دولة من الدول طرفا في هذا النظام الأساسي بعد بدء نفاذه، لا يجوز للمحكمة أن تمارس اختصاصها إلا فيما يتعلق بالجرائم التي تُرتكب بعد بدء نفاذ هذا النظام بالنسبة لتلك الدولة، ما لم تكن الدولة قد أصدرت إعلانا بموجب الفقرة

ويجب على الدولة التي ترغب بالإحالة أن تقدم طلب الإحالة بصورة مكتوبة إلى المدعي العام للمحكمة[٣٣]. فالإحالة الشفهية لا يُعتد بها؛ لأن الكتابة تضمن جدية الإحالة[٣٤]. ويجب على تلك الدولة أن تقدم ما يتوافر لديها من مستندات مؤيدة للادعاء حتى يتمكن المدعي العام من التحقيق وفق ما يتجمع لديه من مستندات ومن أقوال الشهود وباقي الأدلة الأخرى[٣٥].

الفرع الثاني: تحريك الدعوى من قبل مجلس الأمن

إن مسألة العلاقة بين مجلس الأمن والمحكمة إحدى أهم جوانب المفاوضات أثناء الأعمال المتعلقة بإنشاء المحكمة، فكل الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن كان موقفهم يؤيد منح مجلس الأمن سلطة الرقابة على المحكمة بخصوص إمكانية هذه الأخيرة النظر في بعض الحالات، لأن الطبيعة الحساسة لتهديد الأمن الدولي تتطلب أن يكون لمجلس الأمن دور في تقرير ما إذا يجب على المحكمة أن تنظر في هذه الحالات، مع العلم أن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يتعلق بحالات التهديد أو المساس بالسلم والأمن الدوليين، وكذا حالات العدوان (Aggression)، لهذا ساندت هذه الدول إدراج فقرة تقضي بضرورة الموافقة المسبقة لمجلس الأمن الدولي لكي تتمكن المحكمة من النظر في حالة تكون مطروحة على جدول أعمال مجلس الأمن[٣٦]. وعارضت الرأي السابق الدول المؤيدة لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية والمنظمات غير الحكومية، باعتبار أن منح مجلس الأمن دور اختيار الحالات التي ستعرض على المحكمة سيؤدي إلى تسييس هيئة قضائية، في حين ذهب البعض الآخر للقول بأنه في حالة اشتراط تلك

---

(٣) من المادة (١٢)، ونصت الفقرة (٣) من المادة (١٢) من النظام الأساسي على (إذا كان قبول دولة غير طرف في هذا النظام الأساسي لازما بموجب الفقرة (٢)، جاز لتلك الدولة، موجب إعلان يودع لدى مسجل المحكمة، أن تقبل ممارسة المحكمة اختصاصها فيما يتعلق بالجريمة قيد البحث . وتتعاون الدولة القابلة مع المحكمة دون أي تأخير أو استثناء وفقا للباب ٩).

[٣٣] نصت المادة (٤٥) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات لعام ٢٠٠٢ الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية على أن (تُحال أي حالة إلى المدعي العام خطياً).

[٣٤] د. حمدي رجب عطية: المحكمة الجنائية الدولية وعلاقتها بالقضاء الوطني، مطابع جامعة المنوفية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٩٨.

[٣٥] د. سوسن تمر خان بكة: الجرائم ضد الإنسانية، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٦، ص١١٢.

[36] van den Herik, Larissa, U.N. Peace-Enforcement Missions and International Criminal Law: Disentangling the Turf War Between the Security Council and the International Criminal Court (June 5, 2013). Grotius Centre Working Paper 2013/005-PSL.

الموافقة المسبقة، فإنها يجب أن تصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وليس مجلس الأمن، لأن الجمعية العامة تعد جهاز ذا تمثيل ديموقراطي[٣٧].

وبالفعل فقد اثبتت الوقائع ان مجلس الامن بات يعرقل احالة اي ملف الى المحكمة الجنائية الدولية طالما كانت هذه الاحالة لا تتفق ومصالح اي دولة دائمة العضوية فيه، ولعل استخدام كل من روسيا والصين حق النقض الفيتو ضد مشروع الإحالة الفرنسي المتعلق بالجرائم المرتكبة في سوريا خير مثال[٣٨].

ولقد نص ميثاق روما أن لمجلس الأمن أن يحيل أي حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من الجرائم الواردة في الميثاق إلى المدعي العام وذلك بموجب الفصل السابع ويقدم في ذلك توصياته، أو يقرر ما يجب اتخاذه من تدابير لحفظ السلم والأمن الدوليين[٣٩].

اذاً يمكن لمجلس الأمن إحالة حالة إلى المحكمة الجنائية الدولية يبدو فيها ارتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم المحددة في المادة (٥) من النظام الأساسي للمحكمة قد وقعت وذلك استناداً إلى الفقرة (ب) من المادة (١٣) من النظام الأساسي للمحكمة؛ نتيجة اختصاص المجلس في اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة[٤٠]. وقد يرى المجلس في إحالة حالة إلى المحكمة من شأنه أن يساهم في حفظ ذلك[٤١].

---

[٣٧] أمينة حمدان، حماية المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية،٢٠٠٩، ص٩٥.

[٣٨] استخدمت روسيا والصين حق النقض "الفيتو" ضد مشروع قرار فرنسي في مجلس الامن الدولي لاحالة سوريا الى المحكمة الجنائية الدولية في مايو ٢٠١٤، وصوتت الدول الاعضاء الـ١٣ الاخرى في مجلس الامن لصالح مشروع القرار: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2014/05/un-russian-chinese-vetoes-syria-icc-resolution-callous/

[٣٩]. في الواقع أن العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن تتبدى في ضوء أحكام النظام الأساسي من عدة وجوه وهي

- حق مجلس الأمن في حالة (تقديم شكوى) للمحكمة الجنائية الدولية، تتعلق بوقائع يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من الجرائم الواردة في نظام روما الأساسي قد ارتكب.
- سلطة مجلس الأمن في أن يطلب إلى المحكمة الجنائية وقف إجراءات التحقيق أو المحاكمة أمامها لمدة ١٢ شهراً قابلة للتجديد بناء على قرار يتخذه المجلس بالخصوص (م ١٦ من نظام روما الأساسي)
- دور مجلس الأمن في حالة امتناع دولة طرف، أو عدم امتثال دولة غير طرف لطلبات التعاون المقدمة من المحكمة إذا كان المجلس هو الذي أحال الحالة إلى المحكمة (م ٨٧ من نظام روما الأساسي).

[٤٠] نصت المادة (٣٩) من ميثاق الأمم المتحدة على (يقرِّر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان أو يقرِّر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين(٤١) و (٤٢) لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه).

[٤١] يرىّ بعض الفقهاء أن قرار مجلس الأمن بالإحالة على المحكمة يعد مسألة موضوعية ويتطلب بذلك موافقة تسعة أعضاء من مجلس الأمن من بينهم الخمسة الأعضاء الدائمين، وهذا ما سيؤدي إلى طرح صعوبات عملية

ويشترط للإحالة من مجلس الأمن توافر الشروط التالية:

١- أن تكون الإحالة محصورة فيما تختص به المحكمة الجنائية الدولية من جرائم والمحددة بموجب المادة (٥) من نظامها الأساسي، ويفهم هذا بوضوح عبر ما أكدته المادة (١٣) من نظامها الأساسي التي جاء فيها (للمحكمة أن تمارس اختصاصها فيما يتعلق بجريمة مشار إليها في المادة (٥) وفقاً لأحكام هذا النظام الأساسي)، ومن ثم لا يجوز لمجلس الأمن أن يحيل، على سبيل المثال حالة تتعلق بجرائم الإرهاب أو الاتجار غير المشروع في المخدرات أو الاتجار في البشر[٤٢].

٢- يجب أن تكون الجرائم قد وقعت في وقت لاحق لنفاذ النظام الأساسي للمحكمة وذلك وفقاً للمادة (١١) منه، ويعني ذلك أن مجلس الأمن قد قصر الإحالة على الوقائع اللاحقة على تاريخ بدء نفاذ النظام الأساسي للمحكمة، ومن ذلك قرار المجلس رقم (١٩٧٠) لسنة ٢٠١١ بشأن الوضع في ليبيا، إذ نص في الفقرة (٤) منه على إحالة الوضع القائم في ليبيا منذ ٢٠١١ /٢/١٥ إلى المدعي العام للمحكمة.

٣- يجب أن تكون الإحالة بصورة قرار صادر من المجلس وفقاً للإجراءات المعمول بها بموجب المادة (٢٧) من ميثاق الأمم المتحدة، ولما كانت الإحالة إلى المحكمة تعد ضمن المسائل الموضوعية، لذا فإن قرار الإحالة يصدر بموافقة تسعة من أعضاء المجلس دون اعتراض إحدى الدول دائمة العضوية فيه، إذ يمكن لأي دولة دائمة العضوية في المجلس نقض القرار، الأمر الذي يعد ضعفاً في دور مجلس الأمن في إحالة مرتكبي أشد الجرائم خطورة إلى المحكمة، في الوقت الذي تكون فيه الحاجة إلى قدرات دولية رصينة لوقف الجرائم ومعاقبة مرتكبيها[٤٣]. ويقع على عاتق المحكمة أن تتأكد من أن قرار المجلس قد استكمل إجراءات صدوره وفق ميثاق الأمم المتحدة، إذ أن القرارات في المسائل الإجرائية تصدر بموافقة ٠٩ من ١٥ عضوا في المجلس، في حين تصدر في المسائل الموضوعية بموافقة ٩ أعضاء من أصل ١٥ عضوا يكون من بينها لزاما أصوات الدول الدائمة العضوية، غير أن الميثاق لم يضع معيارا واضحا للتمييز بينها وباعتبار أن قرار الإحالة

بالنسبة للإحالة من مجلس الأمن لأن عضوين من الأعضاء الدائمين (الصين والولايات المتحدة الأمريكية) قد أبدوا معارضتهم لنظام روما، وبالتالي بإمكانهم معارضة أي إحالة للمحكمة من قبل مجلس الأمن. أنظر: عبد الفتاح بيومي حجازي، المحكمة الجنائية الدولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص٩٧.

[٤٢] د. احمد محمد المهتدي بالله: النظرية العامة للقضاء الدولي الجنائي، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص٥٧٤.

[٤٣] د. عصام عبد الفتاح مطر: القضاء الجنائي الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص٣٣١

من المسائل الموضوعية، فإن تغيب دولة دائمة العضوية عن التصويت أو امتناعها قد يؤثر في تكوين القناعة لدى المحكمة بإمكانية ممارسة اختصاصها وفق المادة١٣ / ب من النظام الأساسي، على أساس أن اشتراك العضو الدائم في التصويت توجبه من جهة مسؤوليته في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين ومن جهة أخرى. يمنح القرار شرعية ومصداقية[٤٤].

٤- يجب أن يصدر قرار الإحالة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ولتحقيق ذلك يجب أن يكون هناك تهديد حقيقي للسلم والأمن الدوليين جرّاء ارتكاب شخص أو مجموعة أشخاص جرائم تختص بها المحكمة[٤٥]، ولا شك أن تحديد ما إذا كانت الوقائع موضوع الإحالة تهدد السلم والأمن الدوليين من عدمه مسألة تندرج ضمن صلاحيات المجلس، الذي تكون له سلطة تقديرية واسعة في ذلك بموجب المادة (٣٩) من ميثاق الأمم المتحدة.

يلاحظ مما تقدم، أن سلطة المجلس في الإحالة إلى المحكمة أوسع نطاقاً من سلطة الدول الأطراف في نظامها الأساسي، وكذلك أقوى من سلطة مدعيها العام في تحريك الدعوى من تلقاء نفسه؛ لأن الإحالة من المجلس تخوّل المحكمة من النظر في جرائم وقعت في أقاليم دول غير أطراف في نظامها الأساسي.

الفرع الثالث: الإحالة من قبل المدعي العام للمحكمة

تباينت الآراء حول دور المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في إثارة الدعوى، وكان الخلاف بشأن إعطاء هذا الدور للمدعي العام من عدمه . ولكن غالبية الدول اتجهت إلى ضرورة وجود دور للمدعي العام رغم أنها انقسمت إلى ثلاثة اتجاهات حول مركزه القانوني. فقد ذهب الرأي الأول وتتزعمه الدول الغربية، إلى أن المدعي العام يباشر التحقيق من تلقاء نفسه، وبحكم منصبه على أساس المعلومات المقدمة له والتي يستقيها من أي مصدر كان. في حين ذهب الرأي الثاني إلى إلغاء دور المدعي العام لأنهم يخشون تعرضه لتأثيرات سياسية. وذهب الرأي الثالث إلى انه لا يمكن استبعاد دور المدعي العام ولكن يجب الحد من سلطاته فلا يجوز أن يباشر التحقيق من تلقاء نفسه، أو بحكم منصبه، إنما بناء على شكوى مقدمه من دولة

[44] van den Herik, Larissa, U.N. Peace-Enforcement Missions and International Criminal Law: Disentangling the Turf War Between the Security Council and the International Criminal Court (June 5, 2013). Grotius Centre Working Paper 2013/005-PSL.

[٤٥] د. خالد حسين محمد خير الله: السيادة في القانون الدولي بين الأبعاد القانونية والأبعاد السياسية، ط١، مطبعة إيمان، الخرطوم، ٢٠٠٦، ص١٩٥

أو إذن من الدائرة التمهيدية، وموافقة الدول التي سيباشر فيها التحقيق، وأن يقتصر مصدر معلوماته على الدول أو أجهزة الأمم المتحدة [٤٦].

وبالعودة إلى النظام الأساسي، نجد أن المادة ١٥ منحت المدعي العام الحق بحكم منصبه أن يباشر التحقيقات من تلقاء نفسه على أساس معلومات متعلقة بجرائم تدخل في اختصاص المحكمة، ولم يكتفي النظام الأساسي بذلك بل ذهب إلى أوسع من ذلك إذ أعطاه في الفقرة الثانية من المادة ١٥ سلطات واختصاصات واسعة في مخاطبة الدول وأجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية للحصول على المعلومات والإيضاحات التي يطلبها.

إذاً للمدعي العام صلاحيات مباشرة الدعوى الجزائية من تلقاء نفسه أذا ما وصل الى علمه من مصادر موثوقة .هذا وتعتبر المتابعة الجزائية كقاعدة عامة، إجراءا مستقلا عن التحقيق، إلا أن هذه القاعدة مستثناة أمام المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، لأن المسائل المتعلقة بفتح التحقيق وكذلك آليات الإخطار وشروط قبول الدعوى، جاءت في النظام الأساسي مرتبطة ببعضها البعض، بحيث نجد أن الجهة المكلفة بالمتابعة " المدعي العام " والجهة التي تعطي الأذن بالمتابعة " الدائرة التمهيدية "، لهما صلاحيات التحقيق أيضا.

ونشير هنا إلى أنه و قبل بدء المدعي العام في التحقيق فأنه يشرع قبل ذلك بتقدير مدى ملائمة قيام التحقيق من عدمه وهو ما نصت عليه المادة { ٥٣ } والتي تقتضي بشروع المدعي العام عند تلقيه الدعوى في التحقيق بعد تقييم المعلومات المتاحة له، ما لم يقرر بعد القيام بهذا الإجراء عدم وجود أساس معقول لمباشرة الدعوى . جاء نص المادة ١٥ على إعطاء دور مستقل للمدعي العام بمباشرته التحقيق من تلقاء نفسه، وعلى أساس المعلومات التي يحصل عليها عن الجرائم في إطار السلطة القضائية للمحكمة، أو التماس معلومات إضافية من أي مصدر كان، في إطار السلطة القضائية و للحد من السلطة المطلقة لدور المدعي العام، جاء و نص المادة ١٥ ف على إنشاء دائرة تمهيدية تمنح الإذن للمدعي العام بإجراء التحقيق بناء على طلبه. اذا يمكن للمدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية ان يبادر بمباشرة التحقيق من تلقاء نفسه، كما هو الأمر في النظم القانونية الداخلية، ولكن فيما يتعلق بجريمة من الجرائم التي

[٤٦] ميس فايز احمد صبيح، سلطات المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية(دراسة مقارنة مع سلطات المدعي العام في القانون الوطني) ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، ص ٤٨، عمان ، ٢٠٠٩.

تختص بها المحكمة وفقا للفقرة ج من المادة ١٣. ولغرض القيام بتلك السلطة يجوز للمدعي العام للمحكمة طلب معلومات إضافية من أي دولة أو أجهزة الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الحكومية أو غير الحكومية أو أية مصادر أخرى موثوق بها يراها ملائمة، ويجوز له تلقي الشهادة التحريرية أو الشفوية[٤٧].

وعند اتخاذ المدعي العام القرار في الشروع في التحقيق يتوجب عليه التحقق من توفر الدواعي المثيرة لوجود جريمة تدخل في اختصاص المحكمة، والتأكد من مقبولية الدعوى إعمالا لأحكام المادة { ١٧ } من النظام الأساسي وتحيد ما إذا كان التحقيق من شأنه أن يخدم مصالح العدالة أم لا، آخذا في اعتباره خطورة الجريمة ومصلحة المجني عليه، بالإضافة إلى وجود أسباب جوهرية تدعو للاعتقاد بأن إجراء التحقيق لن يكون في صالح العدالة. وإذا تبين له عدم وجود أسباب مبررة للتحقيق أو أن هذا التحقيق لا يخدم مصالح العدالة وجب عليه أن يعلم الدائرة التمهيدية بذلك وهو ما نصت عليه المادة { ١/٥٣}، لذلك جاءت الفقرة الفرعية "٣" من الفقرة " ١ " من المادة { ٥٣ } لتمنح المدعي العام سلطة تقديرية ما إذا كان التحقيق لا يخدم مصالح العدالة، حيث يتوجب عليه الترجيح بين تحقيق مصالح العدالة وتحقيق السلم . وقد يتبين للمدعي العام بناءا على التحقيق الذي أجراه عدم وجود أساس كاف للمقاضاة، كأن تكون الجرائم الواردة في قرار الإحالة غير تلك التي تختص المحكمة بالنظر فيها، أو أن تكون الدعوى المرفوعة غير مقبولة لأي من الأسباب التي أوردتها المادة " ١٧ "، أو أذا رأى المدعي العام، أخذا في اعتباره خطورة الجريمة، مصالح المجني عليهم وسن وصحة الشخص المنسوب إليه الجريمة، أو دوره في الجريمة المطروحة، أن هناك أسباب جوهرية تدعو للاعتقاد بأن إجراء تحقيق لا يخدم مصالح العدالة . ولما يتخذ المدعي العام قراره بعدم وجود أساس كاف للمؤاخذة وأن المحاكمة لا تحقق الغاية المنشودة، وجب عليه إبلاغ الدائرة التمهيدية والدولة المقدمة للحالة أو مجلس الأمن بالنتيجة التي انتهى إليها والأسباب التي بنيت عليها النتيجة، ومن ثم يجوز لهذه الدائرة وبمبادرة منها أو بناءا على طلب مقدم من الدولة التي قامت بالإحالة أو بطلب من مجلس الأمن إذا كان هو من أحال القضية، أن ترجع القرار الذي اتخذه المدعي العام بعدم بدء التحقيق، ولها أن تطلب منه إعادة النظر في ذلك القرار، المادة { ٢،٣/٥٣ } من النظام الأساسي . كما يجوز للدائرة التمهيدية بالإضافة إلى ما سبق وبمبادرة منها، مراجعة قرار المدعي العام بعدم إجراء التحقيق إذا استند في ذلك القرار إلى سلطته التقديرية في تقدير مدى خطورة الجريمة

[47] Ambos, Kai, The First Judgment of the International Criminal Court (Prosecutor v. Lubanga): A Comprehensive Analysis of the Legal Issues (2012). International Criminal Law Review, Vol. 12, No. 2, 2012.

ومصالح المجني عليهم ووجود أسباب جوهرية تحول دون تحقيق مصالح العدالة، ففي هذه الحالة لا يكون قرار المدعي العام نافذا إلا إذا تم اعتماده من طرف هذه الدائرة . أن المتمعن في هاتين الحالتين، يتبين له أن هذه المعايير غير كافيه ليسمح للمدعي العام بتغليب اعتبارات العدالة على اعتبارات السلم والمصالحة، لأنه في هذه الحالة ألقيت على عاتقه مسئولية سياسية أكثر منها قضائية، ولذلك يخضع قراره في هاتين الحالتين للرقابة القضائية التي تمارسها عليه الدائرة التمهيدية. ويمكن للمدعي العام في أي وقت العدول عن قراره بأن يعيد النظر فيه ويباشر التحقيق أو المتابعة إذا توصل إلى معلومات أو وقائع جديدة المادة { ٤/٥٣ } من النظام الأساسي، وبهذا يكون النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قد أخذ في هذه الفقرة بما هو معمول به في التشريعات الوطنية التي تجيز استئناف الدعوى العمومية بعد أن يصدر قاضي التحقيق قرار حفظ مادي والذي يسمح بإعادة فتح التحقيق لظهور أدلة جديدة . بحيث يسمح له بذلك من ممارسة سلطاته في التحقيق.

وتجدر الإشارة إلى أن المدعي العام لا يستطيع أن يضطلع بسلطته هذه إلا بخصوص إحدى الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة المحددة بموجب المادة (٥) من النظام الأساسي، والتي تكون ارتكبت على إقليم إحدى الدول الأطراف فيه، أو قبلت باختصاص المحكمة، أو كانت على متن سفينة أو طائرة مسجلة في هذه الدولة، أو حالة كون المتهم بارتكاب هذه الجريمة أحد رعاياها[٤٨].

وأخيرا من المهم أن نشير هنا الى أن الدول ارتأت عند إنشاء المحكمة الجنائية الدولية أن هذه المحكمة يجب أن لا يؤدي وجودها إلى التأثير على اختصاص القضاء الوطني أو الاعتداء عليه وفي الوقت ذاته يجب أن لا يؤدي ترك هذا الاختصاص حصراً للقضاء الوطني إلى إفلات مرتكبي الجرائم الدولية من المحاكمة أو المعاقبة، وتوفيقاً بين هذين الاعتبارين استقر الرأي على أن يكون اختصاص المحكمة الجنائية الدولية مكملاً لاختصاص القضاء الوطني وليس بديلاً عنه، وبالتالي لا ينعقد اختصاص المحكمة الجنائية الدولية إلا إذا كان القضاء الوطني غير قادر أو غير راغب في محاكمة مرتكبي الجرائم الدولية وهو ما تم التعبير عنه في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من خلال مبدأ التكامل [٤٩].

[48] Dimitrakos, D., The Principle of Universal Jurisdiction & the International Criminal Court (January 22, 2014). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2383587

[٤٩] د. طلعت جياد لجي الحديدي، أثر مبدأ التكامل في تحديد مفهوم الجريمة الدولية، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد ١١، العدد ٣٩، السنة ٢٠٠٩.

ومبدأ التكامل القضائي الذي يقوم عليه اختصاص المحكمة الجنائية الدولية أثار الكثير من الجدل القانوني نظرياً خلال المناقشات المنشأة للمحكمة وعملياً عند دخول النظام الأساسي حيز النفاذ ومباشرة المحكمة لأداء مهامها.

المطلب الثالث: المحكمة الجنائية الدولية وبعض القضايا المعاصرة

فتحت المحكمة الجنائية تحقيقات في أربع قضايا هي أوغندة الشمالية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى ودارفور. كما أنها أصدرت ٩ مذكرات اعتقال، لكننا سوف نقوم في هذا المطلب في الاشارة الى قضيتين مهمتين ، الاولى تمت الإحالة فعلا إلى المحكمة والتي نظرت بها وأصدرت فيها مذكرات اعتقال وهي قضية دارفور، والثانية هي قضية مازالت لم تحرك بشأنها اي دعاوي قضائية وترقى الجرائم المرتكبة فيها– حسب مراقبون- الى مصاف الجرائم الواردة في ميثاق روما ، وهي القضية السورية.

الفرع الأول- الإحالة الى المحكمة الجنائية الدولية في قضية (دارفور)

في سبتمبر من العام ٢٠٠٤ تم تكوين لجنة دولية لتقصى الحقائق حول مزاعم الابادة الجماعية او التطهير العرقي في إقليم دار فور ، وبالفعل تم تكوين اللجنة والتي كانت برئاسة – السكرتير السابق للام المتحدة السيد – كوفي انان، حيث خلصت اللجنة وقوع جرائم خطيرة في الاقليم ترقى الى مستوى الجرائم الدولية الواردة في ميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية. كما خلصت الى أن القضاء السوداني يفتقد الى القدرة، والرغبة معا في محاكمة المجرمين ، وأن المجرمين سيئو السمعة في دارفور يتطلعون الى الإفلات من العقاب. واستنادا الى التقرير المقدم من تلك اللجنة ، وبعد مناقشات مستفيضة، قرر مجلس الأمن وفى خطوة غير مسبوقة ، احالة الوضع الخطير والمتأزم في اقليم دارفور (المنطقة الواقعة فى غرب السودان الذى يشهد اضطرابات خطيرة) إلى مدعى عام المحكمة الجنائية الدولية ، وذلك ابتداء في مايوا عام ٢٠٠٢ م ، وبالفعل باشر السيد / لويس مورينوا أو كامبوا أعماله تجاه الوضع الخطير في دارفور ، والذي مثل واحدة من أكبر الأزمات الانسانية في الفترة الاخيرة. وفى ٢/ يونيو من العام ٢٠٠٥ م ، أعلن مدعى عام المحكمة الجنائية الدولية مباشرة التحقيق ، أي فتح التحقيق في الحالة (اقليم دارفور)، استناداً الى نصوص مواد المحكمة الجنائية الدولية.[٥٠]

[٥٠] أنظر موقع المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بقضية دارفور على الرابط التالي:
https://www.icc-cpi.int/darfur

الحالة السورية ومدى امكانية احالة الجرائم المرتكبة الى المحكمة:

أشرنا إلى أن المحكمة الجنائية الدولي هي الملاذ الأخير والتي تعمل في حال غياب إجراءات محلية حقيقية لمحاسبة مرتكبي الجرائم. لذلك تعتبر المحكمة الجنائية الدولية المكان المناسب للتحقيق والمحاكمة عن الجرائم المرتكبة في سوريا. لكن هناك العديد من الصعوبات التي تواجه إحالة الملف السوري الى المحكمة، نستطيع أن نجملها بالنقاط التالية:

- على اعتبار أن سوريا ليست دولة طرفا في ميثاق روما الأساسي المنظم لعمل المحكمة، فان الإحالة عن طريق مجلس الأمن وتحت الفصل السابع يعتبر شرطا أساسيا للسماح للمحكمة بممارسة اختصاصها على الجرائم التي إرتكبتها اطراف الحرب السورية.
- لا تستطيع دولة طرف في المحكمة إحالة ملف دولة أخرى، كما لا يستطيع المدعي العام للمحكمة أن يشرع في إجراءات التحقيق من تلقاء نفسه، دون موافقة صريحة من الدولة السورية.
- بعض أعضاء مجلس الأمن ومن ضمنهم فرنسا وبريطانيا، دعموا إحالة القضية السورية الى المحكمة الجنائية الدولية لكنهم اصطدموا بالفيتو الروسي والصيني، واللتان لم تدعما أي تحرك في هذا الشأن، حيث ادعت روسيا أن التحرك في هذا الشأن قد يأتي بنتائج عكسية، وقد يقوض جهود السلام في سوريا، فضلا من الخشية لاستثمار عمل المحكمة لتحقيق مكاسب سياسية غير بريئة.
- سيكون من الممكن طبعاً بالنسبة لأي حكومة سورية قادمة، بعد نهاية الصراع، أن تصدق على ميثاق روما المؤسس لعمل المحكمة، وأن تقوم بإحالة الحالة السورية الى المحكمة الجنائية الدولية، أو أن تسمح للمدعي العام في ممارسة اختصاصه من تلقاء نفسه في التحقيق في الجرائم المرتكبة خلال الحرب السورية، وذلك استناداً لنص الفقرة ٣ من المادة ١٢ من ميثاق روما.

النتائج والتوصيات:

- المحكمة الجنائية الدولية جاءت نتاجاً لتجارب المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة، حيث أبدت غالبية الدول في المجتمع الدولي رغبتها بأن تنشأ محكمة جنائية دولية دائمة ذات اختصاص عام شبه عالمي وإلى أنه يجب أن تكون هناك شرعية عامة وغير انتقائية

في تطبيق فكرة المسؤولية الجنائية الدولية، وهو ما تم فعلاً بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

- المحكمة الجنائية الدولية تمهد الطريق للتحقيق والمحاكمة في الجرائم الدولية الاشد خطورة والتي يعجز القانون الداخلي على المحاكمة فيها.
- يدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية نوعياً أربعة أنواع من الجرائم الدولية والتي استقر العرف الدولي على أنها أشد الجرائم خطورة على النظام العام الدولي وهي : (جرائم الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، جرائم العدوان)
- تمارس المحكمة اختصاصها فقط على الأشخاص الطبيعيين ولا يشمل اختصاصها الأشخاص المعنويين أو الدول.
- الأولوية في محاكمة مرتكبي الجرائم الواردة في ميثاق المحكمة للمحاكم الوطنية وهذا وارد في الفقرة ١٠ من ديباجة المعاهدة.
- إحالة الدعوى أمام المحمة الجنائية الدولية من قبل كل من (دولة طرف – مجلس الامن – المدعي العام للمحكمة) يعد أفضل واقرب للعدالة من حصرها في مجلس الأمن التي تحكمه الإعتبارات السياسية في هذا الشأن.
- هناك محاولات من الدول الكبرى للسطوة على إحالة الجرائم الدولية وذلك من خلال حصرها في يد مجلس الأمن ، وهذا من شأنه أن يقوض مصداقية المحكمة.
- الإجراءات المقررة في التحقيق وجمع الأدلة لا تسمح بخضوع أي شخص لأي شكل من أشكال الإرهاب أو التهديد أو الضغط أو التعذيب أو المعاملة القاسية أو الاحتجاز التعسفي ما يكفل تحقيق العدالة واحترام حقوق الإنسان.
- بعد أن تعذر على مجلس الأمن أن يلعب دورا إيجابيا في موضوع إحالة الجرائم إلى المحكمة كما هو الشأن للجرائم المرتكبة في سوريا والعراق، نقترح أن يتم إيجاد آلية بديلة، كالسماح بإحالة الجرائم إلى المحكمة عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة.

قائمة المراجع

١. أبو الخير احمد عطية: المحكمة الجنائية الدولية ـ دراسة للنظام الأساسي للمحكمة وللجرائم التي تختص بالنظر فيها ـ، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٧، ص ١٢٢ .

٢. احمد محمد المهتدي بالله: النظرية العامة للقضاء الدولي الجنائي، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠

٣. أمينة حمدان، حماية المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية،٢٠٠٩
٤. انتفاقية فينا للمعاهدات : http://legal.un.org/avl/pdf/ha/vclt/vclt-a.pdf
٥. حازم محمد عتلم: نظم الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ع (١)، السنة (٤٥)، القاهرة، ٢٠٠٣،
٦. حمدي رجب عطية: المحكمة الجنائية الدولية وعلاقتها بالقضاء الوطني، مطابع جامعة المنوفية، القاهرة، ٢٠٠٩،
٧. خالد حسين محمد خير الله: السيادة في القانون الدولي بين الأبعاد القانونية والأبعاد السياسية، ط١، مطبعة إيمان، الخرطوم، ٢٠٠٦،
٨. خالد سلمان الجود و مرشد أحمد السيد، القضاء الدولي الإقليمي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ٢٠٠٤،
٩. السجلات الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين حول تأسيس محكمة جنائية دولية، روما، ١٥ حزيران/يونيو ١٧ تموز/يوليو ١٩٩٨ ، الجزء الأول : الوثائق النهائية (منشورات الأمم المتحدة، رقم ٩E. 02.15 القسم A.
١٠. سوسن تمر خان بكة: الجرائم ضد الإنسانية، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٦،
١١. عادل عثمان حمزة، المحكمة الجنائية الدولية بين الشرعية الدولية والهيمنة الامريكية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، العدد السابع، نوفمبر ٢٠١٠،
١٢. عبد الفتاح بيومي حجازي، قواعد أساسية في نظام محكمة الجزاء الدولية، دار الكتب القانونية، ٢٠٠٨،
١٣. عصام بارة، سلطة مجلس الأمن في الإحالة للمحكمة الجنائية الدولية،مجلة التواصل في الاقتصاد والقانون، جامعة باجي مختار، عدد ٣٩،سبتمبر ٢٠١٤،
١٤. عصام عبد الفتاح مطر: القضاء الجنائي الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٨
١٥. فيدا نجيب حمد، المحكمة الجنائية الدولية نحو العدالة الدولية، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠٠٦،
١٦. محمد صبحي نجم، الوجيز في قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني، دار الثقافة، عمان، ط١، ١٩٩١،

١٧. ميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية.
١٨. ميس فايز احمد صبيح، سلطات المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية(دراسة مقارنة مع سلطات المدعي العام في القانون الوطني) ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، ص ٤٨، عمان ، ٢٠٠٩.
١٩. هرمان فون هيبل، تعريف جرائم الحرب في نظام روما الأساسي- المحكمة الجنائية الدولية- تحدي الحصانة- مجلة الأمن والقانون، ٢٠٠٢،
٢٠. طلعت جياد لجي الحديدي، أثر مبدأ التكامل في تحديد مفهوم الجريمة الدولية، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد ١١، العدد ٣٩،

21. Ambos, Kai, The First Judgment of the International Criminal Court (Prosecutor v. Lubanga): A Comprehensive Analysis of the Legal Issues (2012). International Criminal Law Review, Vol. 12, No. 2, 2012.
22. Dimitrakos, D., The Principle of Universal Jurisdiction & the International Criminal Court (January 22, 2014). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2383587
23. Guzman, Margaret M., Crimes Against Humanity (January 21, 2011). RESEARCH HANDBOOK ON INTERNATIONAL CRIMINAL LAW, Bartram S. Brown, ed., Edgar Elgar Publishing, 2011; Temple University Legal Studies Research Paper No. 2010-9.
24. Murphy, Sean D., The Crime of Aggression at the ICC (June 12, 2012). CHAPTER IN Oxford Handbook on the Use of Force, Marc Weller, ed., Oxford University Press, 2013 (Forthcoming) ; GWU Legal Studies Research Paper No. 2012-50; GWU Law School Public Law Research Paper No. 2012-50.
25. Murungi, Phoebe, 10 Years of the International Criminal Court (ICC): The Court, Africa, The United Nations Security

Council (UNSC) and Article 16 of the Rome Statute (September 10, 2012). Politicization of the International Criminal Court? - A Study of the UN Security Council's Power of Intervention in the ICC's Jurisdiction under the Rome Statute - Article 16 (2012).

26. Posner, Eric A. and Yoo, John, A Theory of International Adjudication (February 2004). U Chicago Law & Economics, Olin Working Paper No. 206; UC Berkeley Public Law Research Paper No. 146.
27. van den Herik, Larissa, U.N. Peace-Enforcement Missions and International Criminal Law: Disentangling the Turf War Between the Security Council and the International Criminal Court (June 5, 2013). Grotius Centre Working Paper 2013/005-PSL.

ثالثاً

البحوث السياسية

الأُسُس النظرية لمفهوم الدَّولة في الفكر السّياسي الإسلامي الحَديث والمُعاصر

The theoretical basis of the concept of the state in the political Islamic modern ideology

الأستاذ المساعد الدكتور محمّد باقر البهادلي
كلية العلوم السياسية الاكاديمية العربية في الدنمارك

الملخص

تعد العلاقة بين الفكر السياسي بعامة والمبادئ والنظريات التي تخص حياة وأهداف المسلمين السياسية بخاصة؛ علاقة لها دلالات معرفية تساهم في صياغة نظرية سياسية فكرية اسلامية. وان اختلفت أو تعددت استنادا الى طبيعة الترابط بين مفهومي الشرع والفقه، وبين مفهوم الفكر عامة والفكر السياسي خاصة، لما في ذلك الاثر في اغناء الفكر السياسي الإسلامي.

من هذا المفهوم تنطلق فكرة البحث الذي كان بمقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة ومن ثم قائمة بأهم المصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث.

فالمبحث الأول تناول مفهوم الدولة، وتوزع على ثلاثة مطالب؛ الأول منها بحث في ذلك المفهوم لغة، وما ورد مما يقاربه في القران الكريم والتراث الإسلامي. اذ ان مفهوم الدولة الحديث لم يرد بشكل مباشر فيه. لكنه يدلل عليه ويشير الى مفاهيم مرتبطة بالدولة كالسلطان والسلطة والسياسة والحكم والامارة وما شابه. والثاني كان في مفهوم الدولة في الفكر الغربي وما أشير الى تفسير للمفهوم وفق واقع الدولة الحديثة، التي تطابقت وأركانها. فيما اختلفت المدارس السياسية في تحديدها؛ نتيجة التباين في الاسس التي تعتمد عليها، وصولا الى صورة الدولة القومية التي تمثل اليوم الشكل المعياري للدولة في القانون الدولي والعلوم السياسية. أما المطلب الثالث من المبحث فكان في تفسير قيام الدولة؛ والتي صنفت الى صنفين هما: النظريات العقدية، وأخرى نظريات غير عقدية. والتي اختلفت تبعا الى تحديد وتفسير الأساس الكامن وراء نشوء الدولة، مع بيان أهم منظريها وأوجه الاختلاف والانسجام بين طروحاتهم.

أما المبحث الثاني فهو يتناول مفهوم الدولة واشكالها في الفكر السياسي الإسلامي والذي كان بثلاثة مطالب أيضا. فالأول منه كان في مفهوم الدولة في الفكر السياسي الإسلامي وما تعنيه استنادا الى رأي المفكرين الاسلاميين الذين تناولوا المفهوم في كتاباتهم ونظرياتهم، سواء منهم المتصدين للعمل السياسي أو المنظرين في الفكر الإسلامي باختلاف مذاهبهم. والثاني منه كان في أشكال الدولة وموقف الفكر السياسي الإسلامي منها، والذي انطلق من اعتبارين مختلفين؛ أولهما بحسب الفكر الفلسفي السياسي، وثانيهما بحسب القانون الدستوري والاداري، مع بيان موقف الفكر الإسلامي من كل التقسيمات الواردة؛ وفقا لمعانيها واعتباراتها السياسية والفلسفية. كل ذلك لنصل الى المطلب الثالث من المبحث والذي يوضح شكل الدولة ونظام الحكم وفق المنظور الإسلامي، بالاعتماد على ما يستنبطه العلماء والفقهاء من نصوص في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والروايات المتواترة عن أهل البيت (ع). فضلاً عن اضافات التطور التاريخي التي تناولت شرعية الحكم.

المبحث الثالث والاخير تناول نظريات بناء الدولة التي تناولت شرعية الحكم، وأسس مبادئ السلطة، التي اختلفت وفقا للفهم الفقهي الذي استند على رأي العلماء والمفكرين. وكان أبرزها أربعة نظريات وهي: نظرية ولاية أهل الحل والعقد، نظرية ولاية الأُمّة، نظرية ولاية الفقيه العامة، وتسمية نظرية رابعة يعتقد الباحث انها نظرية واقعية في المجتمع الإسلامي؛ وهي التي تقول بالولاية الخاصة أو الجزئية، وهي التي تعتمد على سيادة الشعب بإشراف فقهي مباشر أو غير مباشر؛ لتحديد الاخطاء وتقويم مسار العملية الديمقراطية. دون الدخول في العمل التنفيذي والاداري، وذلك لتخصص الفقيه في الفتوى وعدم تخصصه في الادارة والتنفيذ، لكن بإمكانه تشخيص أخطاء المسار الاداري والتنفيذي وابداء الرأي في ذلك؛ لما يتمتع به من مقبولية شعبية عامة في المجتمع الإسلامي، استنادا الى الحفاظ على المصلحة العامة للمجتمع.

ختام البحث كان في تحديد أهم النتائج وتسليط الضوء على أهم المفاصل في البحث. ومن ثم ذكر أهم المصادر والمراجع، والتي تنوعت بين مصادر في اللغة والفقه والحديث والتفسير لما لها علاقة بالفكر الإسلامي، ومصادر أخرى في التاريخ والقانون وعلم السياسة؛ بما له علاقة بمفهوم الدولة الحديث، فضلا عن المصادر التي عالجت الفكر السياسي الإسلامي نفسه.

الامل يحدونا في تحقيق اضاءات وبصمات في تحديد المفهوم بشكل علمي، نتوسم فيه و نرجو منه التفريق بين النظرة الإسلامية الحقيقية لمفهوم الدولة وما يحاول البعض اتخاذ الدين

الإسلامي وسيلة لتحقيق ما يسمى دولة بغطاء الدين بخلاف ما يذهب اليه الدين بأصوله وفروعه ومذاهبه المختلفة.

Research Summary

The relationship between the political thoughts in general and the principles and theories involving Muslims' lives and political aims in particular is a relationship of knowledge indications that take part in forming an intellectual political Islamic theory and may be numbered or differentiated depending on the nature of the bond between Sharia' and Fiqh and the concept of idea in general and the political ideology in particular، for the enriching effect it has on the political Islamic ideology.

Out of this concept، this research comes out with an introduction، three chapters، a conclusion and a list of the sources and references this research was based on.

The first chapter speaks about the concept of the state; it is divided into three topics: the first discusses the concept linguistically and similarly mentions the concept in Quran and Islamic traditions. For that the modern meaning of the state was not mentioned directly in Quran but refers to it and points out related terms to the state، such as sultan، power، politics، governance and the emirate. The second was on the concept of the state in the Western ideology and what's referred to as explanations to the modern state's reality that best matches its foundations while political schools have disagreed in identifying them due to the dissimilarity in the foundations that it counts on. Down to the image of the nation-state which represents today's standard form of the state in international law and political science. The third topic in this chapter was on explaining the establishment

of the state as classified into two categories namely: the nodosity theories and the non-dogmatic theories which varied depending on the identification and interpretation of the foundation behind emergence of the state، with an indication of the most important theoreticians and the similarities and differences among their proposals.

The second chapter discusses the concept of the state and its phases in the Islamic politics which was also within three topics. The first topic includes the concept of the state in Islamic politics and what it means according to Islamic ideologists who discussed the concept in their writings and theories، whether those whom are against the political movements or the theorists in Islamic thought in different denominations. The second topic is about the forms of the state and the Islamic policy's attitude towards it. This was launched from two different considerations; first according to the political philosophical thought، and secondly، according to the constitutional and administrative law، with a statement of the Islamic attitude from the divisions mentioned according to its meanings and political and philosophical considerations. Yet، the third topic illustrates the form of the state and the system of the state in accordance with the Islamic perspective، according to what scientists and scholars understand from scripts of Quran and Sunnah and the stories mentioned from ahl albait (pbut) in addition to the additional historical development that dealt with the legitimacy of the governance.

The third and last chapter talks about the theories of building the state ; they deal with legitimacy of the governance، and the foundations power's principles which varied according to the

religious understanding based on the opinions of scientists and ideologists. The four theories out of them are: the theory of the mandate of solution and issues، theory of the state of the nation، the theory of the mandate of a public leader. As far as the fourth theory، the researcher thinks that it is most realistic in the Islamic society that believes in the individual or partial mandate; it depends on the sovereignty of the people under the supervision of a religious leader directly or indirectly; to identify errors and evaluate the democratic process without taking part in executive and administrative work، and that’s because the religious leader is specialized in preaching and not in administration and excision; he rather can diagnose the administrative and executive track errors and express his opinion about it، for his general acceptability in the Muslim community، based on the preservation of public community interest.

As a conclusion، the research was to identify the most important results and highlighting the important points in the research، in the end, the sources and references are mentioned, which varied between sources in language، religion، religious quotes and interpreting what's related to Islamic ideology. And other sources are history، law and politics for its relationship to the country's modern concept، as well as the sources that addressed the Islamic political ideology itself.

It is hoped that the research achieves its goals in identifying the concept scientifically and that it helps differentiate the true Islamic perception of the concept of the state and understand attempts of using Islam as a fake-cover for the state regardless of the branches and origins of the religion.

المقدمة:

يعد مفهوم الدولة أحد أبرز الأُسس النظرية في تركيبة الفكر السياسي، أذ طاف في جنباته المفكرون، واختلف في مشاربه المفسرون؛ وذلك لطبيعة الفهم الفلسفي والفكري لكل مفكر، والذي ينعكس على أسس بناء وتركيب الدولة.

ولعل الفكر الإسلامي الذي اقترن برأي الفقهاء والعلماء المتقدمين والمتأخرين لم يدخر جهداً في معالجة مفهوم الدولة بكافة مذاهبه وطوائفه. بذات الوقت ينبغي أن لا نكيّف الفكر الإسلامي وفق المصطلحات السياسية الحديثة والمعاصرة بشكل جامد وغير متحرك . وذلك بالاستناد الى نظرية ومفهوم منطقة الفراغ التشريعي التي يقرّها اغلب الفقهاء. مما يستلزم أن نبحث عن موقف الفكر السياسي الإسلامي بالاستناد الى ثوابته واصوله في كل المفاهيم المستحدثة والتي تكون الدولة والبرلمان والديمقراطية أهم دعائمها في نظريات الحكم.

مشكلة البحث:

ان تفسير مفهوم الدولة وفق الموروث الإسلامي حصرا يظهر بروز مشكلة عدم التطابق بين النظرية والواقع، فطبيعة الدولة الإسلامية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، والخلفاء الراشدين وما بعدهم تختلف اختلافا جذريا عن واقع الدولة الحديث والمعاصر. فعندما يكون التطبيق والممارسة حرفية جامدة غير متحركة، فان ذلك يشير الى فشل الفكر الإسلامي في معالجة المفاهيم الحديثة.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في التفسير المتحرك للنصوص القرآنية والاحاديث الشريفة في نظام الادارة والحكم والخروج من النص الحرفي الى التطبيق العملي بالاستناد الى الاجتهاد في تفسير النص، كل ذلك يبيّن لنا حركية النصوص الإسلامية وحيويّة الفكر السياسي الإسلامي الواقعي، والبعيد عن الطوباوية والتقوقع في أطار التراث الإسلامي دون مواكبة الحداثة الفكرية التي لا تؤثر على طبيعة الفكر نفسه.

اطار البحث:

تكوّن البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وقائمة بأهم المصادر. فالمبحث الأول تناول مفهوم الدولة بثلاثة مطالب، كان الأول منها في مفهوم الدولة في اللغة والقرآن والتراث

الإسلامي، والثاني منه كان في مفهوم الدولة في الفكر الغربي، أما المطلب الثالث فكان في تفسير قيام الدولة.

المبحث الثاني كان في أشكال الدولة في الفكر السياسي الإسلامي وهو في ثلاثة مطالب أيضاً؛ الأول كان في الدولة في الفكر الإسلامي، والثاني كان في أشكال الدولة وموقف الفكر السياسي الإسلامي منها والمطلب الثالث خصص لشكل الدولة ونظام الحكم في المنظور الإسلامي.

المبحث الثالث كان في نظريات بناء الدولة وهو في أربعة مطالب؛ الأول منها كان في نظرية ولاية أهل الحل والعقد، والثاني كان في نظرية ولاية الأُمّة، والثالث منها كان في نظرية ولاية الفقيه العامة. أما المطلب الرابع فانه يبحث في نظرية الولاية الخاصة او الجزئية والتي تعد بمثابة نظرية سيادة الشعب بإشراف فقهي. ومن ثم كانت الخاتمة التي فيها أهم النتائج في البحث.

منهج البحث:

أعتمد البحث على المنهج التاريخي والمنهج الاستدلالي وذلك كون النظرية الإسلامية تعتمد على العلوم الشرعية المختلفة والتي تستوجب الاستقراء والاطلاع على ماورد من فهم وتفسير لكثير من النصوص الواردة بهذا الخصوص، فضلا عن الموروث التاريخي لكثير من الاحداث التي لامست الاسس النظرية والفكرية الإسلامية.

مصادر البحث:

يقتضي البحث في مسألة نظرية وفكرية ودينية الرجوع الى مصادر عديدة ومتنوعة كما في بحثنا هذا، اذ اعتمد البحث على مصادر في الفقه والتفسير واللغة والحديث والقانون والسياسة والتاريخ ومصادر أخرى وذلك للإحاطة ببعض جوانب الموضوع.

اتمنى أن أكون قد وفقت في طرح الموضوع بشكل علمي دون الميل الى أصول مذهبية او توجهات دينية في معالجة مفهوم معاصر ومحل ابتلاء لبعض المتصدين، فضلا عن الذين يتخذون من الدين مبرراً لإقامة انظمة سياسية معينة دون الاعتماد على ثوابت الدين الإسلامي نفسه.

المبحث الأول

مفهـــــــوم الـدولـــة

المطلب الاول: الدولة في اللغة والقرآن والتراث الإسلامي:

جاءت كلمة الدولة في اللغة بشكلين، حيث وردت (بضم الدال) في الدولة؛ فالدُولة كلمة تستخدم في مجال المال ويراد بها الاستيلاء، كما تفيد معنى شيء متداول من مال ونحوه، يقال صار الفيء دولة بينهم يتداولونه، مرة لهذا ومرة لهذا... والدولة الفعل والانتقال من حال الى حال[١].

والدولة (بفتح الدال) كلمة تستخدم في مجال الحرب، ويراد بها الغلبة، أي أن تدال أحدى الفئتين على الاخرى يقال (كانت لنا عليهم الدولة) [٢].

وقد ورد أستعمال (الدولة) في مفهوم صالح للإطلاق على المعاني المتأخرة لها أيضاً في الكتاب الكريم ونصوص في التاريخ الإسلامي.

ففي القرآن الكريم جاءت كلمة (الدولة) في قوله تعالى: **(كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاء مِنكُمْ)**[٣] أي لا يتداوله الاغنياء بينهم، وهنا من مجموع الآية الكريمة تأتي لبيان توزيع الثروة وعدم حصرها في الطبقات العليا في المجتمع.

وفي آية أخرى وردت في بيان سُنة النصر أو الانكسار في الصراع بين البشر في قوله تعالى: **(إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الأيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ)**[٤] وهنا تأتي بمعنى التداول أي النقل والتبدل.

وردت هذه اللفظة في كلام الامام علي عليه السلام حول حقوق الراعي والرعية عند قوله : (فاذا أدّت الرعية الى الوالي حقه وأدى الوالي اليها حقها... فصلح بذلك الزمان وطمع في بقاء الدولة...) [٥] وهنا تأتي بمعنى السلطة.

---

[١] ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ج١١، دار صادر، بيروت، ص٢٥٢.
[٢] الرازي، محمد بن أبي بكر عبد القادر، مختار الصحاح، دار الكتاب، العربي، ١٩٨٣م، ص٢١٦.
(٣)سورة الحشر، الآية 7.
[٤] سورة آل عمران، الآية ١١٠.
[٥] الامام علي بن أبي طالب، نهج البلاغة، تحقيق د. صبحي الصالح، مؤسسة دار الهجرة، قم، ١٤١٤هـ، الخطبة ٢١٦ - ٩.

وكما وردت في عهد الامام علي عليه السلام الى عامله على مصر مالك بن الاشتر النخعي حينما قال: (**يا مالك أني قد وجهتك الى بلاد قد جرت عليها دُول قبلك...**)[٦] والظاهر هنا من النص أنه يعني سلطات.

كما نجد ورود الاستعمال التاريخي لهذه الكلمة لدى الحكام المسلمين، فقد ورد عن مؤسس الدولة العباسية أبي العباس السفاح في مسجد الكوفة بعد سقوط الامويين في الاشارة الى أن الخلافة حق شرعي لأُسرته حين قال (يا أهل الكوفة، وأنتم محل محبتنا ومنزل مودتنا، أنتم الذي لم تتغيروا عن ذلك.. حتى ادركتم زماننا وأتاكم الله بدولتنا)[٧].

لكننا لم نلاحظ وجود لفظ دولة كاستخدام مشاع في النصوص الدينية المتداولة لتعريف السلطة، كما أن الاستقراء والتتبع في حدود ما تيسّر فهما يدلان على أن التعابير الاخرى المتعلقة بالموضوع لم ترد هي الاخرى في القرآن الكريم الاّ نادراً مثل تعبير السلطات، السلطة، السياسة، الحكم، الامارة. في حين ورد تكرار تعبير (مَلِك وملك) في وصف أوضاع وحالات، معظمها تتعلق بالسلطة في الازمان السابقة على الرسالة المحمدية[٨].

المطلب الثاني: الدولة في الفكر الغربي.

تنحدر كلمة (دولة) والتي هي ترجمة (state) من أصل لاتيني، ومشتقة من كلمة (status) التي تعني (أن يقوم) وبعد ذلك تحولت في الانجليزية القديمة الى (Estate) ثم تم اختصارها الى (state) بعد حذف الحرف الأول (E) [٩] الذي يسبق الكلمة، وهي كلمة حديثة نسبياً لدى الاوربين، أذ استخدمت في عصر النهضة، في القرن السابع عشر، للدلالة على ذلك الاطار المنظم للسلطة السياسية.

ويبدد ان ميكافيلي (١٤٢٩ ـ ١٥٢٧م) هو أول من استخدم كلمة الدولة بالمعنى الحديث في كتابه (الامير سنة ١٥١٥م) [١٠].

وقدم علماء القانون الدستوري عدة تعريفات للدولة منها:

---

[٦] المصدر نفسه، الخطبة ٥٣ ـ ٥.
[٧] الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري، ط١، ج٣، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٣.
[٨] السيف، توفيق، نظرية السلطة في الفقه الشيعي، ط١، بيروت، ٢٠٠٢م، ص٣٢.
[٩] فنست، اندرو، نظريات الدولة ، ترجمة مالك أبو شهيوة، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٧م، ص٣٤.
[١٠] شكر، زهير، الوسيط في القانون الدستوري، ج١، المجد للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٤م، ص١٨.

١- الفقيه اندريه هوريو حين قال: أن الدولة هي مجتمع منظم قائم على أرض محدودة يستأثر بسلطة إصدار القواعد القانونية ومعاقبة مخالفتها[١١].

٢- الفقيه الفرنسي كاريه دي مالبرك: الدولة مجموعة من الافراد مستقرة على إقليم معين ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة في مواجهة الافراد سلطة عليا آمرة وقاهرة[١٢].

٣- الفقيه السويسري بلنسشلي: الدولة جماعة مستقلة من الافراد يعيشون بصفة مستمرة على أرض معينة بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة.

٤- الفقيه بونا: الدولة وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية في مواجهة أمة مستقرة على أقليم محدد، وتباشر الدولة حقوق السيادة بأرادتها المنفردة عن طريق أستخدام القوة المادية التي تحتكرها[١٣].

ومن خلال ذلك وغيره يمكننا اعتبار الدولة على أنها:

مؤسسة قانونية تتكون في مجموعة من أفراد الشعب الذين يقيمون في منطقة جغرافية معينة، تنضمها سلطة سياسية نافذة وحاكمة على تلك الجماعة وذلك الاقليم وتكون ذات سيادة.

وقد ورد في المادة الاولى من الاتفاقية الخاصة بحقوق الدول التي عقدتها الدول الامريكية في مونتفديو سنة ١٩٣٣م: (يجب أن تتوفر فيها (أي الدولة) الاركان التالية:

١ـ شعب الدولة: يتمثل شعب الدولة في الافراد الذين يشكلون سكان الدولة.

٢ـ أقليم الدولة: وهو عبارة عن الارض التي يعيش الشعب فوقها.

٣ـ سلطة الدولة: وهي التنظيم السياسي الذي يخضع له الشعب ويطبق على أقليم الدولة.

٤ـ سيادة الدولة: تتجلى في نفاذ حكمها وسلطانها في الداخل وأستقلالها الكامل في الخارج)[١٤].

وتختلف المدارس السياسية في تحديد أركان الدولة نتيجة الاختلاف في الاسس والمبادئ التي تعتمد عليها.

---

[١١] هوريو، اندريه، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ج١، ط٢، نقله الى العربية علي مقلد وآخرون، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٧، ص٥٠.

[١٢] النبهان، محمد فاروق، نظام الحكم في الإسلام، جامعة الكويت، ١٩٧٤م، ص٣٨.

[١٣] قربان، ملحم، المنهجية السياسية، دار العلم للملايين، ط٣، بيروت، ١٩٧٧م، ص٣٢٨.

[١٤] رباط، أدمون، الوسيط في القانون الدستوري العام، ج٢ الدولة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧١م، ص١٩ - ٢٠.

ويرى جورج بالانديه؛ أن مفهوم الدولة أرتبط بالبدايات الاولى لتكون الاجتماع الانساني وهي أحدى الضرورات التي توصل اليها الانسان في بواكير أيامه على هذه الأرض، وهو يرى انها أحد الاشكال التاريخية التي أستعملتها الجماعة لتأكيد وحدتها السياسية[١٥].

وبالتالي فأن نشوء السلطة وما يرتبط بها فهي تدلل على علاقة سيطرة وخضوع ترافقت على الارجح مع بدايات تكون الحياة الاجتماعية وما ترتب على وجودها من حاجة الى تنظيم العلاقة وتبادل المنافع وترتب المصالح بين الافراد[١٦].

وقد تطور مفهوم الدولة مع التسلسل الزمني حتى وصل الى صورة الدولة القومية التي تمثل اليوم الشكل المعياري للدولة في القانون الدولي والعلوم السياسية.

وقد جاء التشكل القانوني للدولة القومية في شمال وغرب أوربا كثمرة لمعاهدة وستفاليا في عام ١٦٤٨م، التي أقرت مبدأ سيادة الدول المشاركة فيها على المناطق التي تخضع فعلياً لسيطرتها، وبالتالي فقد أصبح سكان تلك المناطق أتباعاً للدول المسيطرة بغض النظر عن أعرافهم أو ثقافتهم[١٧].

المطلب الثالث: تفسير قيام الدولة.

ظهرت عدة نظريات تحاول تفسير قيام الدولة وهي تصنّف الى صنفين:

١ـ النظريات العقدية.

٢ـ النظريات غير العقدية.

فالنظريات العقدية أو ما يسمى بنظرية العقد الاجتماعي أو العقد السياسي، تعود جذورها الى الفكر الكنسي الوسيطي والفكر الإسلامي على تصور بعضهم، وخاصة في قيام الدولة الإسلامية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة، اذ أن مفهوم البيعة يعد نوعاً من أنواع العقد.

---

[١٥] بالانديه، جورج، الانثرويولوجيا السياسية، ترجمة علي المصري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٧م، ص١٥٣.

[١٦] كيتل، رايموند، العلوم السياسية، ترجمة د.فاضل زكي، ج١، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٠م، - ص٩٢.

[١٧] السيف، نظرية السلطة، مصدر سابق، ص١٣.

وقد ارتبطت هذه النظريات في تاريخ الفكر السياسي بأسماء ثلاثة مفكرين هم؛ توماس هوبز، جون لوك، جان جاك روسو[١٨].

على أن القائلين بهذه النظرية يستخدمونها في أغراض مختلفة:

فان هوبز يستخدمها ليبرر الحكم الملكي، ويستخدمها لوك ليؤيد الحكومة الدستورية أو الملكية المقيدة، أما روسو فيستخدمها ليؤيد نظرية السيادة الشعبية. وعلى وجه العموم فأن هذه النظرية أستعملت لتمرر فكرة أنَّ السلطة الحكومية لتكون شرعية يجب أن تقوم في النهاية على رضى المحكومين[١٩].

أما النظريات غير العقدية فهي تختلف في تحديد وتفسير الأساس الكامن وراء نشوء الدولة بين قائل أن الأساس هو القوة، والاخر يقول أن الأساس هو التطور الاجتماعي، وثالث يقول أن الأساس هو التطور التاريخي.

ويعد أبن خلدون من منظري نظرية القوة في الفكر السياسي؛ لكن بمعناها الاوسع من القوة المادية. حيث يرى في كتابه (المقدمة) أن نشوء الملك (الدولة) وانهياره وسقوطه يتصل بالعصبيّة المولدة للثورة. ويفسّر أبن خلدون العصبية بالحميّة والشعور الجامع بين أفراد الأُمّة المؤدية الى التماسك والمولدة للقوة[٢٠].

ومن أهم المفكرين الاوربيين الذين نادوا بنظرية القوة هم : تريشكه، نيتشه، نيكس، أوبنهيمر، والترباجوت.

ومن نتائج نظرية القوة، التأكيد على سيادة الدولة المطلقة التي لا يحدها أي قانون أو أعتبار، والتاكيد على السعة الجغرافية وعدد سكان الدولة، لان الدولة تستخدم قوتها واعتبارها من سكانها ومواردها وامكانياتها.

وهناك انسجام بين نظرية التطور التاريخي والعديد من النظريات المفسرة للدولة من منطلقات فلسفية وقيمية، كنظرية الحق الالهي، والنظرية التعددية والنظرية البنيوية، والنظرية الطبقية، وحتى نظرية القوة.

---

[١٨] شكر، الوسيط في القانون الدستوري، مصدر سابق، ص٢٣.
[١٩] نصر، محمد عبد المعز، في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣، ص٦٨.
[٢٠] أبن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة أبن خلدون، تحقيق عبد الله محمد الدرويش ج٢، ط١، دمشق ٢٠٠٤م، ص٤٧ ـ ٤٨.

المبحث الثاني

الدولة وأشكالها في الفكر الإسلامي

المطلب الاول: الدولة في الفكر السياسي الإسلامي:

تناول الفكر الإسلامي مفهوم الدولة بطرق مختلفة، وذلك تبعاً لما يؤمن به كل مفكر، وما يصبو اليه، بالاستناد الى أدلته العلمية ومرجعيت الفقهية التي تستند الى أصوله المذهبية. وبحسب التفسيرات التي يؤمن بها لنصوص الكتاب والسنة وروايات أهل البيت (عليهم السلام)، والقواعد الفقهية المبتنية على الكتاب المجيد والسنة الشريفة.

ونحن هنا لسنا بصدد التقسيم المذهبي للفكر السياسي الإسلامي لكننا سنتطرق الى أهم الآراء في هذا الموضوع.

فحين نبحث عن مفهوم الدولة في فكر السيد حسن البنا مثلاً، نجده يستخدمها في خطاباته ورسائله ومحاضراته، لكنه لم ينطلق من مفهوم محدد لهذه العبارة، لذا يتعين علينا أن نلجأ الى المنهج الاستقرائي لاستخراج دلالة مفهوم الدولة عنده.

فتحت عنوان.. الدولة الإسلامية الاولى.. كتب البنا: (على قواعد هذا النظام الاجتماعي القرآني الفاضل قامت الدولة الإسلامية الاولى، تؤمن به ايماناً عميقاً وتطبقه تطبيقا دقيقاً وتنشره في العالمين)[٢١].

فالدولة تعني النظام الاجتماعي الذي تحرسه سلطة سياسية، والخلافة هي الوحدة الاجتماعية والسياسية للامة، أي وحدة التعاليم في ظل الخلافة. فالدولة هي السلطان القائم على القوة والدولة والمركزية هي سلطة الخلافة على أمبراطورية مترامية الاطراف، والدويلات الصغيرة هي سلطة الأمراء الخارجين على سلطة الخليفة.

ومن مجمل هذه العناصر الأُمّة أو الجماعة، النظام الاجتماعي، السلطان، القوة أو الجيش، الوحدة السياسية، ممكن أن نطلق صياغة مفهوم الدولة الإسلامية في- نظر البنا- على هذا النحو:

---

[٢١] البنا، حسن، بين الامس واليوم، مؤسسة أقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ٢٠١٣، ص١٩.

الدولة الإسلامية هي السلطة القائمة بتطبيق نظام الشريعة في المجتمع الإسلامي .فالدولة اذاً هي شكل أنتظام الأُمّة في سلطة، لها دستورها وشكل نظام للحكم خاص بها، والدستور هو القانون الأساس للدولة، وأمم الإسلام تستمد دستورها من القرآن الكريم.

لذا يقول: (يجب أن تستمد مواد دستورها العام من أحكام القرآن الكريم، وأن الأُمّة التي تقول في أول مادة من مواد دستورها؛ أن دينها الرسمي الإسلام: يجب أن تضع بقية المواد على أساس هذه القاعدة، وكل مادة لا يسيغها الإسلام ولا تجيزها أحكامه يجب أن تحذف حتى لا يظهر التناقص في القانون الاساسي للدولة)[٢٢].

أما السيد قطب، فلم يخصص للدولة مبحثاً في كتاباته، لكننا نجد الحديث عنها في ثنايا الكتابات التي تناولت موضوع الحكم ومقوماته في الإسلام. ولا يخرج تعريفه عن روح منهجه وتصوره الاعتقادي أذ يقول:(... فالدولة في الإسلام ليست سوى أفراز طبيعي للجماعة وخصائصها الذاتية. والجماعة تتضمن الدولة وتنهض وأياها لتحقيق المنهج الإسلامي. وهيمنته على الحياة الفردية والجماعية)[٢٣].

فالدولة بهذا المعنى هي الجماعة الساعية الى هدف؛ هو تطبيق الإسلام واخضاع الحياة للعقيدة والتصور المنبثق منها.

وهذا التعريف يختلف عن المفهوم الدستوري والقانوني الحديث للدولة بما هي حكومة وأرض وشعب وسيادة.

وهو يرى أن دستور الدولة المسلمة لا يضعه البشر ويتوافقون عليه، أنه دستور الهي، هو القرآن الكريم، والحاكم قد يكون بشراً، لكنّ الله هو الحاكم الحقيقي.

الا أنه يعقد فصلاً حول نظرية الحكم في الإسلام في كتابة العدالة الاجتماعية في الإسلام يتحدث فيه عن نظرية الحكم ومقوماته وقواعده[٢٤].

أن أهم مقومات وقواعد نظرية الحكم في الإسلام لديه هي:

١ـ الحاكمية لله وحده.

---

[٢٢] البنا، حسن، الى أي شيء ندعو الناس، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط١، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٢٦.
[٢٣] سيد قطب، تفسير سورة الشورى، دار الشروق، ط٤، القاهرة، ١٩٩٢م، ص٨٣.
[٢٤] سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، دار الشروق، القاهرة، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م، ص٧٥.

٢ـ عدل الحكام.

٣ـ طاعة المحكومين.

٤ـ المشورة بين الحكام والمحكومين.

وهو يرى أن الدين في المفهوم الإسلامي هو المرادف لكلمة (النظام)، في الاصطلاحات الحديثة مع شمول المدلول للعقيدة، في الضمير، والخلق في السلوك، والشريعة في المجتمع فكلها داخلة في مفهوم الدين في الإسلام[٢٥].

وبذلك نرى أن السيد قطب لم ينح منحى البنا في معالجة مسألة الدولة ونظام الحكم، فالبنا أراد استنباط حكم اسلامي يحاكي النظم الديمقراطية الليبرالية القائمة في الغرب الرأسمالي، والذي باشرته مصر على غرار محاولات التوفقيين النهضويين العرب بداية القرن العشرين، أما السيد قطب فانه يسعى لإحياء نظام الحكم في المدينة الإسلامية الاولى أبان عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم الممتد الى جيل الصحابة الأول، انطلاقا من الإسلام الالهي والجاهلية الجديدة.

ويمكننا أعتبار آراء السيد حسن البنا والسيد قطب هي: الدعامة الرئيسة التي أستند اليها الفكر السياسي الإسلامي ـ السني ـ في تفسير الدولة وذلك طبقا للمتبنيات المذهبية.

وان كنا نبحث عن مفهوم الدولة في الفكر السياسي الإسلامي ـ الشيعي ـ تحديداً فيتجلى ذلك بشكل واضح في تفسير السيد محمد باقر الصدر الى مفهوم الدولة أذ يقول أن الدولة: (هي المظهر الاعلى للوحدة السياسية التي توجد بين جماعة من الناس والتي ترتكز على الوحدة الفكرية) [٢٦]. ومن طبيعة الدولة الفكرية أنها تحمل رسالة فكرية، ولا تعترف لنفسها بحدود ألاّ حدود ذلك الفكر.

ويتفق السيد الصدر مع أبن خلدون على أن الدولة ظاهرة اجتماعية مرتبطة بالاجتماع[٢٧]، توجد حيث يوجد، لكنه يختلف في نظرته الى نشأة الدولة ووظيفتها فهو يرى أن الدولة: نشأت على يد الانبياء ورسالات السماء، وأتخذت صيغتها السوية، ومارست دورها السليم في قيادة المجتمع الانساني، وتوجيهه من خلال ما حققه الانبياء في هذا المجال، من تنظيم

---

[٢٥] المصدر نفسه، ص٧٩.

[٢٦] الصدر، محمد باقر، الإسلام يقود الحياة، نشر دار الارشاد الإسلامي، ط٢، طهران، ١٤٠٢هـ، ص١٧.

[٢٧] الملاط، شبلي، تجديد الفقه الإسلامي، محمد باقر الصدر بين النجف وشيعة العالم، دار النهار للنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ص٣٨.

اجتماعي قائم على أساس الحق والعدل، ويستهدف الحفاظ على وحدة البشرية أو تطور نموها في مسارها الصحيح[٢٨].

لكنه يختلف مع الكثير في تفسير نظريات نشوء الدولة فيقول: (فمن ناحية تكون الدولة ونشوءها تاريخياً نرفض أسلامياً نظرية القوة والتغلب ونظرية التفويض الالهي الاجباري ونظرية العقد الاجتماعي ونظرية تطور الدولة عن العائلة، ونؤمن بأن الدولة ظاهرة نبوية وهي تصعيد للعمل النبوي بدأت في مرحلة معينة من حياة البشرية[٢٩].

وقد استدل بالنص القرآني ـ على هذه الرؤية ـ بقول تعالى: **(كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ)**[٣٠].

المطلب الثاني: أشكال الدولة وموقف الفكر السياسي الإسلامي منها:

اتخذت الدولة ـ ككيان ومفهوم ـ أشكالاً مختلفة في الممارسة التاريخية في الفكر الفلسفي لعلماء القانون والادارة والسياسة، ويمكن طرح أشكال الدولة انطلاقاً من اعتبارين مختلفين:

الأول: بحسب الفكر الفلسفي السياسي.

الثاني: بحسب القانون الدستوري والاداري.

ووفق الاعتبار الأول تقسم أشكال الدول الى عدة أقسام منها:

١ـ الدولة القومية: وهي الدولة القائمة على الوحدة القومية في كيانها القانوني والملتزمة بمبدأ القومية كأتجاه سياسي فلسفي في الممارسة السياسية[٣١].

وبما أن السيد الصدر يعتقد أن الوحدة التي يدعو اليها الإسلام هي الوحدة الفكرية[٣٢] فهو لا يميل الى الوحدة القومية والوحدة الاقليمية وما الى ذلك، أنطلاقاً من رؤيته التي تقول.. أن المفهوم القومي للامة متخلف لانه يرجع بنا الى مرحلة الدولة القومية والتجمعات القومية وهو مفهوم جامد، يجمد الأُمّة في مرحلة من مراحل تطورها التاريخي ويحول دون تطورها

---

[٢٨] المصدر نفسه، ص٢٧.
[٢٩] المصدر نفسه، ص١٧.
[٣٠] سورة البقرة، الآية ٢١٣.
[٣١] رباط، أدمون، الوسيط في القانون الدستوري العام، مصدر سابق، ص٩٢.
[٣٢] الملاط، تجديد الفقه الإسلامي، مصدر سابق، ص١٨.

المتحرك في أتجاه التقاء عدة قوميات وشعوب على ثوابت عقائدية مشتركة كما هو الواقع في تطور البشرية[٣٣].

وبذلك فالفكر الإسلامي يتبنى دولة ذات قوميات متعددة على خلفية عقائدية وفكرية موحدة مع الحفاظ على الانتماءات القومية والعرقية المختلفة دون السعي لالغائها أو تحجيمها، بل الدعوة الى توجيهها وترشيدها وتقويمها على قاعدة التعارف والتعاون الانساني البناء... **(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ)**[٣٤].

٢- **الدولة العلمانية:** وهي الدولة التي ترمي فصل الدولة ومؤسساتها عن الكنيسة وأحكامها في التراث المسيحي بهدف جعل السلطة الزمنية مستقلة عن السلطة الروحية وبعيدة عن نفوذها وتدخلاتها، كما أن الدولة العلمانية هي تلك الدولة التي يتولى قيادتها رجال زمنيون لا يستخدمون خططهم واساليبهم في الحكم والادارة والتشريع من الدين، وأنما يستخدمون ذلك من خبرتهم البشرية فقط[٣٥].

وهنا يرى شمس الدين أن جميع الاعتبارات المبدئية التي أستنبطها الفكر الاوربي من تجربته، ليبرر بها أتجاهه الى العلمانية في مؤسسته السياسية، ليس لها في الفكر الإسلامي ولا في التجربة الإسلامية أي منشأ يجعلها تصدق على الإسلام ومن ثم تكون مبررات للعلمانية في العالم الإسلامي[٣٦].

ويرى القرضاوي أن الاختلاف القائم بين العلمانيين المتشددين الذين ينادون بحصر الدين في ضمير الفرد والدولة وعزله عن المجتمع، والاتجاه الذي يتبناه الإسلامي لا يقتصر على أمر فرعي وجزئي بل أمر جوهري، ويعتبر من القضايا الاساسية في التصور الإسلامي، الا وهي قضية (حاكمية الله تعالى في خلقه)[٣٧].

٣- **الدولة الدينية:** هي الدولة التي تدعو الى التوافق بين الأمر الديني والدنيوي ولا ترى الفصل بينهما، أو هي الدولة التي ترى ان السلطة السياسية تتسم بـ(الشرعية) حينما تستمد قدرتها من السماء وعليه فسلطة القيادة في المجتمعات السياسية ليست نظاماً بشرياً، أنها من صنع الله.

---

[٣٣] مصطفوي، محمد، نظريات الحكم والدولة، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط٢، بيروت، ٢٠٠٢م، ص١٠٠.
[٣٤] سورة الحجرات، الآية ١٣.
[٣٥] شمس الدين، محمد مهدي، العلمانية، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ط٣، بيروت، ١٩٩٦م، ص١٢٧.
[٣٦] المصدر نفسه ص١٧٢ ـ ١٧٣.
[٣٧] القرضاوي، يوسف، السياسة الشرعية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ٢٠٠٠م، ص١٠٥.

وبذلك فأن الفكر الإسلامي يلتقي مع التوجه المسيحي الداعي الى المصدر الالهي للحكم والسلطة، لكنه يختلف مع التوجه السائد في المسيحية الداعي الى الفصل بين الدين والدولة، فالفكر الإسلامي يؤيد التوجه المسيحي الداعي الى تبرير السلطة تبريراً الهياً لكنه يخالفها في تطبيقه للمبدأ. وقد كرس الإسلام - عبر الممارسة التاريخية - المفاهيم الاساسية له عن الدولة والحكم وقضاياها في هذا المجال[٣٨].

٤- الدولة الاخلاقية: ظهرت على خلفية الفكر المثالي الذي ساد في أوربا، وقد أرسى دعائم هذه الاطروحة المفكر المثالي الالماني هيغل، حين أسبغ على الدولة صبغة القداسة وأدعى أنها تنتمي مباشرة الى عالم الروح والفكر والإرادة اللانهائية المطلقة[٣٩].

وهو يطرح ثلاثة معاني للدولة هي:

أ ـ الدولة في أطار المجتمع المدني والتي يسميها الدولة الخارجية.

ب ـ الدولة كبنية سياسية تعكس مصالح مجتمعية أي الدولة السياسية.

جـ ـ الدولة كمؤسسة اخلاقية تتضمن في قوانينها وبنيتها السياسية، المصالح الاخلاقية لأعضائها (والتي يسميها هيغل الدولة الاخلاقية).

ومن هنا فهو يمجد البطل او الزعيم الذي يؤسس دولة من الدول لأن مصلحة العقل المطلقة تقوم على أنشاء هذا البطل الاخلاقي كما أنه يدعو الى التغاضي عن كل ما يبدو شائنا من الناحية الاخلاقية العادية أو من الناحية السايكولوجية ويصدر عن الزعيم[٤٠].

وهنا يختلف الفكر الإسلامي عن هذه النظرة في محاور متعددة منها:

أن هيغل عظّم حتى العبادة بناء الدولة حين جعلها دولة القوة، ومع أنه انطلق في أطروحته هذه من مفردات اخلاقيات المسيحية البروتستانتية، الا أنه من الصعب التوفيق بين الاخلاقية بمفهومها الهيغلي وما تدعو اليه الاديان بما فيها الديانة البروتستانتية فضلا عن الإسلام.

---

[٣٨] لمزيد من التفصيل أنظر:مصطفوي، نظريات الحكم، مصدر سابق، ص١٠٧.
[٣٩] فنست، أندرو، نظريات الدولة مصدر سابق، ص١٧٦ ـ ١٨٧.
[٤٠] نصر، النظريات والنظم السياسية، مصدر سابق، ص١٤٢.

٥ـ الدولة التعددية: وهي التي تنطلق من أعتبارات سياسية وفلسفية قيمية وتكون أطروحة مقابل دولة الفرد وتستند الى التعددية السياسية التي تعتمد على ركنين اساسيين هما:

أـ الحرية وعدم الاعتراف بالسيادة المركزية.

ب ـ الدعوة الى توزيع السلطة والقوة على الجماعات.

وأصحاب هذه النظرة يرفضون فكرة السيادة القانونية ويعتبرون أن القانون أساسه جماعية الجماعات وفكرتهم هذه ترتبط غالباً بالنسبية[٤١].

أن التعددية السياسية بمعنى نفي الاحتكار والاستبداد على مستوى السلطة والقوة من دون الالتزام بالمفاهيم المرتبطة بالليبرالية الغربية. فهي تتوافق وجوهر الفكر الديني بشكل عام والفكر الإسلامي بشكل خاص؛ المرتبط بمركزية الفكر التوحيدي ولا مركزية الفكر الانساني والبشري، لكنه لا يدعو لأن تتحول هذه اللامركزية الى الفوضى واللانظام، وأن لا تتعارض مع المصالح العام للأمة وأن لا تخل بوحدة الأُمّة وقوتها وعزتها وأن لا تصطدم مع المبادئ والقيم الدينية. كما أن الليبرالية التي تعتمد عليها النظرية تدعو الى حرية مفرطة على حساب القيم والأعتبارات الدينية وهذا ما لا يسمح الفكر الإسلامي به[٤٢].

الاعتبار الثاني: أقسام وأشكال الدولة بحسب القانون الدستوري والاداري.

تقسم أشكال الدولة وفق هذا الاعتبار الى:

أـ دولة موحدة.

ب ـ دولة مركبة.

فالدولة الموحدة تقسم أيضاً الى اللاحصرية واللامركزية السياسية. أما الدولة المركبة فتتكون أما اتحاد الدولة الذي يأخذ شكلين، اما أتحاد شخصي أو أتحاد حقيقي. أو يأخذ الاشكال الجديدة للدولة كالكونفدرالية والفدرالية.

فالدولة الموحدة هي الدولة التي تمارس فيها أجهزة الحكم المركزية كل خصائص السيادة[٤٣]، أو أنها السلطة السياسية التي تمارس على أرض وشعب واحد[٤٤].

---

[٤١] فنست، نظريات الدولة، مصدر سابق، ص١٨٨.
[٤٢] مصطفوي، نظريات الحكم والدولة، مصدر سابق، ص١١٤.
[٤٣] شكر، الوسيط في القانون الدستوري، مصدر سابق، ص٤٨.

وتسمى الدولة البسيطة أيضاً. ولعل تسميتها بالبسيطة ناشئ عن بساطة الصورة التي تبدو فيها. فهي كتلة واحدة سيادتها موحدة ومستقرة في يد الحكومة المركزية[٤٥].

ومن سمات الدولة الموحدة وجود دستور دائم ونظام قانوني واحد ومجموعة واحدة من المؤسسات وتنظيم اداري وقضائي وحكومي واحد في جميع أنحاء الدولة وقد عرفت الدولة الموحدة أشكالا عدة وهي:

١ـ **اللاحصرية:** وهي وسيلة الهدف منها الحد من مركزية السلطة من خلال توزيع سلطة القرار بين الحكومة المركزية وممثليها في الأقاليم والمحافظات.

٢ـ **اللامركزية:** وهي تعني توزيع سلطة القرار بين الحكومة المركزية من جهة والإدارية المحلية من جهة ثانية والتي تؤدي الى تمتع الإدارة المحلية ببعض الاستقلال عن السلطة المركزية، وقد تكون اللامركزية ادارية أو سياسية[٤٦].

أما الدولة المركبة:

فهي تتكون بخلاف الدولة الموحدة من عدة مجموعات من المؤسسات الدستورية، والسمة الأساسية للدولة المركبة هي التقييد من سيادة الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وعلى أساسه تنقسم الدولة المركبة الى نوعين:

أـ أتحاد الدول.

ب ـ الدولة المتحدة.

فأتحاد الدول كما في الاشكال القديمة، قد يكون أتحاد شخصي بوجود ملك على دولتين أو أكثر، أو أتحاد حقيقي. وهو الذي تحتفظ فيه كل دولة بدستورها وتشريعاتها وأدارتها، لكنها تتوحد في السيادة على الصعيدين الدبلوماسي وأحيانا الدفاعي والمالي.

أما الاشكال الجديدة لاتحاد الدول فهي تتجلى في:

---

(٤٤) الغزال، اسماعيل، القانون الدستوري والنظم السياسية، مجد، بيروت، ١٩٨٩م، ص٦٧.
(٤٥) الخطيب، أنور، الدولة والنظم السياسية، ط١، بيروت، ١٩٧٠م، ص٤٧.
(٤٦) الغزال،، القانون الدستوري والنظم السياسية، مصدر سابق، ص٦٨.

١. الكونفدرالية أو الاتحاد الكونفدرالي: وهو أتحاد تعاهدي (تعاقدي) وأستقلالي بين عدد من الدول تتنازل بموجبه كل دولة عن جزء من سيادتها لصالح هيئة أتحادية (دبلوماسية أو حكومية) تدير شؤون الاتحاد الكونفدرالي كما في الولايات المتحدة الامريكية والامارات العربية المتحدة.

٢. التحالفات المعاصرة: تشترك الدول في الاشكال المعاصرة من الاتحاد بالاحتفاظ بكامل سيادتها واستقلالها مع الاتفاق على التعاون في المجالات الحيوية فيما بينها كالمجال الاقتصادي أو الامني أو الثقافي أو الدفاعي، ومثال ذلك السوق الاوربية المشتركة، وهذا أتحاد يقوم على مبدأ التعاون الاقتصادي والتجاري والمصرفي بين أعضاء الاتحاد . والحلف الاطلسي (الناتو) القائم بين العديد من الدول الاوربية على مبدأ التعاون الدفاعي.

أما الدولة الاتحادية (الفدرالية): فهي تجمّع دول تتنازل عن بعض سلطاتها الى سلطة مركزية موحدة (السلطة الاتحادية)، وتحتفظ بالمقابل بأستقلال ذاتي دستوري وقانوني أداري واسع[٤٧].

ففي الدولة الاتحادية تفقد الدول الاعضاء جزءاً من صلاحياتها لصالح السلطة المركزية، وتستقل بالجزء الاخر، فهي تحتفظ بأدارة شؤونها الداخلية وخصوصاً الامور التشريعية والقضائية والتنفيذية ولهذا تبقى هذه الدول دولاً بكل ما في الكلمة من معنى، وتتميز عن المحافظات والاقاليم في الدولة الموحدة (البسيطة) التي تعمل بنظام اللامركزية[٤٨].

المطلب الثالث: شكل الدولة ونظام الحكم وفق المنظور الإسلامي.

يختلف التنظير لشكل الدولة ونظام الحكم في الفكر الإسلامي بين مذهب وآخر، وفق ما يستنبطه العلماء والمفكرون من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية والروايات المتواترة من أهل البيت (عليهم السلام) فضلاً عن أضافات التطور التاريخي لهذا المفهوم.

ولكنهم يجمعون على أن الدولة يجب أن تقوم بمهمات ووظائف دينية وهي التي تشمل الطابع النظري الذي تمتد جذوره في الفكر الديني الإسلامي. وهي أما مهمات قانونية أو سياسية.

---

[٤٧] شكر، الوسيط، في القانون الدستوري، مصدر سابق، ص٦١.
[٤٨] الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، ص٢٨.

وهناك وظائف ومهمات دنيوية؛ وهي تلك المهمات الراجعة الى القضايا التدبيرية والشؤون الاجرائية والوسائل والاليات التي تعمل على تجسيد الاتجاهات النظرية الزمنية والدينية فضلاً عن تقدير المصلحة العامة والمفسدة العامة الموكول تحصيلها ودفعها الى الدولة وأجهزتها ومؤسساتها.

وكما بيّنا سابقاً فان أركان الدولة في القانون الدستوري الحديث ترتكز على الشعب وإقليم الدولة وسلطة الدولة وسيادة الدولة، ولا نجد اختلافا كبيراً بين هذه الاركان وما يورد في الفكر السياسي الإسلامي من تسميات ألاّ أنها تختلف في بعض المقاصد.

فمثلاً الأساس الذي يعتمد في تحديد مفهوم الشعب في الفكر والفقه الإسلامي، يختلف تماماً عن ما هو المعتمد في القانون الدستوري؛ حيث أن الوحدة الفكرية (الرابطة المعتقدية) هي الأساس في تحديد مفهوم الشعب (أي الأُمّة في المصطلح الإسلامي) [٤٩].

أما الأجانب في المفهوم الإسلامي فهم غير المسلمين. وهم بدورهم ينقسمون الى قسمين:

الأول: غير المسلمين المقيمين في دولة الإسلام أقامة دائمة، وهوما يعبر عنه في التعبير الفقهي (الذميين) [٥٠].

الثاني: القسم الثاني من الاجانب فهم (المستأمنون) وهم الذين يقيمون في دولة الإسلام أقامة مؤقتة غير دائمة[٥١].

أما أقليم الدولة؛ فأن الاقليم في المفهوم الإسلامي يكون أما بلحاظ أستحقاق الملكية كالارض المفتوحة عنوة، والارض التي أسلم أهلها. والأرض المفتوحة بالصلح أو ما ينظر اليها لجهة السيادة المطلقة عليها[٥٢].

أو النوع الثالث الذي ينظر اليه لجهة الاستحقاق السياسي، أي اقامة الدولة الإسلامية وتطبيق الحكم الإسلامي عليها.

---

[٤٩] السيد، رضوان، الأُمّة والجماعة والسلطة، دار أقرأ، بيروت، ١٩٨٤م، ص٧١ ـ ٨٨.

[٥٠] زيدان، عبد الكريم، أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، ص٢٢ ـ ٤٥.

[٥١] المصدر نفسه، ص٤٦ ـ ٥٦.

[٥٢] شلبي، صلاح عبد البديع، اقليم الدولة في الفكر الإسلامي والقانوني الدولي، دار النهضة العربية، ط١، القاهرة، ١٩٩٥، ص٢٦.

أما الركن الثالث وهو سلطة الدولة، فقد وردت في الفكر الإسلامي بمصطلحات مختلفة منها السلطنة والحكم والخلافة والولاية والامامة والرعاية، كلها تفيد مفهوم السلطة في القانون الدستوري، وفي ذلك تفصيل سيأتي لاحقاً من حيث الأصل والتطبيق.

والركن الرابع فهو السيادة. والسيادة في الفقه الإسلامي تعني الولاية والحاكمية وحق الطاعة والامر والنهي وما يترتب على الطاعة والامر والنهي من لوازم[٥٣].

ويتفق فقهاء الإسلام على أن السيادة والحاكمية أساساً لله تعالى وذلك بالاستناد الى النصوص الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية المتفقان؛ على أن ممارسة السيادة ثابتة بالنص للنبي صلى الله عليه وسلم، ولكنهم يختلفون فيما بينهم في من يمارس السيادة والحكم بعد النبي صلى الله عليه وسلم، فمنهم من يقول بالنص أيضاً ويثبتونه، وقسم ينفيه ؛ ويرى أمر تعيين من يمارس السيادة الى المسلمين.

كما اختلف علماء المسلمين في أساس شرعية الحكم في الإسلام نظراً للاختلاف في تحديد الاسس والمبادئ العامة لمسألة السلطة من جهة ولضغط الوقائع التاريخية والمخزون الذهني لها في ذاكرة الأُمّة من جهة ثانية.

المبحث الثالث

نظـريات بنــاء الـدولـــة

برزت عدة نظريات في الفقه والفكر الاسلاميين بخصوص شرعية الحكم وأسس ومبادئ السلطة. وأختلفت وفقاً للفهم الفقهي الذي أستند الى رأي العلماء والمفكرين لكل مذهب من المذاهب الإسلامية وكان أبرزها:

المطلب الاول: نظرية ولاية أهل الحل والعقد.

أن المفهوم اللغوي لأهل الحل والعقد؛ هو من بيدهم وضع القيد أو رفعه، أو من بيدهم أبرام العهد أو نقضه أي أنهم بيدهم القرار.

---

[٥٣] عبد الكريم، فتحي، الدولة والسيادة في الفقه الإسلامي، مكتبة وهبه للطباعة والنشر، ط٢، عابدين، ١٩٨٤م، ص٨٨.

واختلف علماء السنة في تحديد المفهوم السياسي لأهل الحل والعقد، وبيان هويتهم الاجتماعية وتحديد أشخاصهم. حتى قال أحد مشايخ الازهر: (من هم أهل الحل والعقد؟ أهم ولاة الامصار، أم قادة الجيش، أم أعيان الأُمّة؟ كل ذلك لم يفصل)[٥٤].

من هنا يرى بعضهم أن أهل الحل والعقد هم الفقهاء المجتهدون، أصحاب الفتيا والاحكام، فيما أعتبر بعضهم الاخر أنهم أهل الخبرة في شؤون العامة وفي أحوال الأُمّة، بينما عدَّ جماعة ثالثة من لهم نوع قيادة أو رئاسة في الناس كزعماء البيوت والأسر وشيوخ القبائل أهلاً للحل والعقد[٥٥].

وعليه أعتبر بعضهم أن أهل الحل والعقد هم الجماعة التي تملك، بحكم مالها من مؤهلات ومعايير عقد وأبرام أمور الأُمّة وأحكامها وأنفاذها بما يعنيه ذلك من القدرة على التدبير والفهم لمصالح الأُمّة في ضوء مقاصد الشريعة[٥٦].

وقد أختلف علماء السنة في شروط ومواصفات أهل الحل والعقد، ففي حين ان أغلب الفقهاء لم يتعرضوا الى مواصفاتهم فأن بعض منهم تعرض لذلك وبادر الى تحديد ملامحهم وسماهم الماوردي بـ(أهل الاختيار) [٥٧].

وأورد عبد الملك الجويني شروط أهل الحل والعقد الأربعة وهي:

١ـ أن لا يكون من العوام.

٢ـ أن يكون من أهل الورع والثقة والتقوى.

٣ـ أن يكون رجلاً.

٤ـ أن لا يكون عبداً[٥٨].

---

[٥٤] الخضري، محمد، محاضرات تاريخ الامم الإسلامية، ج١، ط٤، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٣٥٤هـ، ص١٦٣.

[٥٥] عثمان، محمد فتحي، من أصول الفكر السياسي الإسلامي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، ص١٥.

[٥٦] خليل، فوزي، دور أهل الحل والعقد في النموذج الإسلامي لنظام الحكم، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٩٧.

[٥٧] الماوردي، أبو الحسن، الاحكام السلطانية، ط٣، مطبعة البابي الحلبي، نصر، ١٣٩٣هـ، ص٣ ـ ٤.

[٥٨] الجويني، عبد الملك، غياث الامم في التياث الظلم، تحقيق مصطفى حلمي وفؤاد عبد المنعم، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ١٩٧٩م، ص٤٨ ـ ٥٢.

وقد أضاف بعض الكتاب المعاصرين شروطا ومواصفات أخرى أضافية كعبد الأعلى المودودي[٥٩] وعبد الله الدميجي وفوزي خليل منها:

١ـ شروط الصلاحية: وهي القوة والامانة.

٢ـ شروط الأهلية: وهي الذكورة وشرط الإسلام والعقل والبلوغ.

وسميت الفئة التي تختار الامام أو رئيس الدولة تارة أهل الحل والعقد و تارة أخرى أهل الاجتهاد وثالثة أهل الاختيار[٦٠].

وذكر علماء أهل السنة أن الاختيار والترشيح للامام هو واجب الخاصة وليس العامة، وهؤلاء هم الذين يسموَّن في عرف الإسلام أهل الشورى وأهل الحل والعقد[٦١].

هذا هو الرأي الغالب لدى علماء السنة، وهناك من يخالف هذا الاتجاه في اختيار رئيس الدولة من المعاصرين؛ ويرى ان الإسلام عندما جعل أمرهم شورى بينهم (لم يرد أن يجعل أمر الشورى بين قلة أبنائها، حتى وأن كانوا أكثر الناس تخصصاً وثقافة في مجال عملهم، وهم أختلفوا أيضاً في عدد هؤلاء) -أهل الحل والعقد- أيضاً. ويرى آخرون أن هناك وظائف أخرى لأهل الحل والعقد غير ترشيح رئيس الدولة والامام وهذه الوظائف تشمل مجالات التشريع والتنظيم السياسي والتنظيم الاقتصادي[٦٢].

المطلب الثاني: نظرية ولاية الأُمّة.

أن نظرية ولاية الأُمّة لها تاريخ عريق في كتابات علماء السنة أنطلاقاً مما ورد في الآيات القرآنية والاحاديث النبوية الشريفة فمثلاً ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: **(لا تجتمع أمتي على ضلالة)**، وقوله: **(عليكم بالجماعة فان يد الله مع الجماعة)**، وقوله: **(عليكم بالسواد الاعظم ومن شذّ شذ الى النار)** [٦٣].

---

[٥٩] المودودي، عبد الاعلى، نظرية الإسلام وهداه في السياسة والقانون والدستور، مؤسسة الرسالة، بيروت، بلا تاريخ، ص٢٩٥.

[٦٠] المبارك، محمد، نظام الإسلام الحكم والدولة، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية طهران، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م، ص٩٧.

[٦١] عبده، محمد، ورضا، رشيد، تفسير المنار، ط٢، ج٣، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ، ص١١.

[٦٢] أبو زيد، مصطفى فهمي، فن الحكم في الإسلام، المكتب المصري الحديث، القاهرة، بلا تاريخ، ص٢١٣.

[٦٣] القزويني، محمد بن يزيد، سنن بن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ج٢، دار احياء التراث العربي، بيروت، ١٩٧٥م، الحديث ٣٩٥٠، ص١٣٣. وينظر أيضاً الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، نشر مصطفى الحلبي، ط٢، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م. كذلك البياتي،

ويعد الاتفاق الاجمالي حول (دور الأُمّة) في تقرير مصيرها الاجتماعي والسياسي، أختلف علماء وكتاب السنّة في تحديد المركز القانوني للخليفة ورئيس الدولة في الحكم الإسلامي على مذاهب ثلاث:

١ـ أن الحاكم الإسلامي يمارس الحكم في الدولة نيابة عن الله فهو خليفة في الأرض . وقد ذهب الى هذا الرأي جمع من علماء السنة ؛ كالفخر الرازي وأبن الجوزي والقرافي من القدماء، وأبو الاعلى المودودي من المحدثين[٦٤].

٢ـ ان الحاكم الإسلامي يمارس الحكم نيابة عن الأُمّة، وذهب الى هذا الرأي جمع آخر من علماء السنة القدامى والمحدثين مثل :الشافعي وأبن تيمية من القدامى، وعبد الكريم زيدان وضياء الدين الريس وثروت بدوي وغيرهم من المعاصرين[٦٥].

ويرى أغلب فقهاء الامامية ومفكروهم أن أساس الشرعية في الحكم تأتي من السماء وليس للامة أي دور في منح الشرعية أو سلبها عن الحاكم ويرون ـ وفق الخلفيات الدينية العقائدية ـ أن الشرعية أمر الهي ولكن ممارسة الحق المشروع منوط بالأمة[٦٦].

أن نظرية ولاية الأُمّة تربط بين الشرعية والامة، وترى أن المركز القانوني للحاكم في الإسلام هو النيابة عن الأُمّة في ممارسة الشأن العام.

فولاية الأُمّة العامة تعني أن للامة الولاية والصلاحية التامة في تحديد شكل الحكم في الدولة الإسلامية وتحديد سلطات الحكام وصلاحياتهم القانونية في مجال ممارسة السلطة شريطة التقيد بالحدود الشرعية.

ويمثل رأي السيد محمد باقر الصدر في شروط ممارسة أختيار شكل الحكم والجهاز الحاكم مصداقا لرأي الامامية في هذا الشأن أذ يذكر ثلاثة شروط وهي:

١ـ عدم التعارض مع الاحكام الإسلامية الثابتة.

٢ـ مراعاة مصلحة الإسلام.

منير حميد، النظام السياسي الإسلامي، دار البشير، عمان، الاردن، ١٩٩٤م، ص٢١٨.

[٦٤] المصدر نفسه، ص٢٣٠. القرافي، شهاب الدين، الاحكام في تمييز الفتاوى عن الاحكام وتصرفات القاضي عن الامام، المطبعة الإسلامية، حلب، ١٩٦٧، ص٨٤.

[٦٥] مصطفوي، نظريات الحكم والدولة، مصدر سابق، ص١٧٣.

[٦٦] النراقي، أحمد، عوائد الايام، طبعة حجرية، قم، ١٤٠٨هـ، ص١٨٥.

٣ـ مراعاة مصلحة المسلمين[٦٧].

وبناء على ذلك فان الحكم والحاكم يخضعان لرقابة الأُمّة التي اختارت الحكم والحاكم لغرض القيام بمهمة الرعاية لشؤون الأُمّة فان لم يستطع الحكم والحاكم القيام بهذه المهمة فان الأُمّة تستطيع أن تغير الحكم وتعزل الحاكم مما يعني أن الامامة والقيادة ليست مؤسسة الإسلام والامة الإسلامية التي تكونت بالإسلام عقيدة وشريعة حياة؛ وإنما هي مؤسسة المسلمين بما هم (مجتمع سياسي) [٦٨].

ولم يُلحظ الانسان المسلم باعتباره موجوداً دينياً مكلفاً بالشريعة وإنما لوحظ المسلم باعتباره موجوداً (سياسياً) يحتاج الى النظام في حياته في مجتمع سياسي.

وبذلك يختلف رأي الامامية هنا عن رأي أهل السنة في تصوير مؤسسة الحكم، أو مؤسسة الخلافة أو الذي يؤدي الى الفصل في قضية الخلافة في الشأن الديني وما يرتبط بالشريعة والشأن السياسي وما يرتبط بالشأن العام[٦٩].

المطلب الثالث: نظرية ولاية الفقيه العامة.

يعد الشيخ النراقي[٧٠]، أول فقيه يتعرض للبحث في ولاية الفقهاء، كما يعدّ كتابه (عوائد الايام) أول كتاب فقهي يتعرض بالبحث لهذه المسألة بشكل مستقل ومنهجي مع أن الشيخ كاشف الغطاء[٧١]، أشار اليها قبله، لكن النراقي كتب في مناقشة واستعراض الدولة بشأن ولاية الفقيه، وانتهى في كتابه الانف الذكر الى أثبات الولاية العامة للفقيه.

وبالتدريج أخذ عنوان (ولاية الفقيه) يستأثر باهتمام الفقهاء أكثر من عنوان النيابة، وأخذ الفقهاء يناقشون هذه الاطروحة بين مؤيد ومعارض. وهكذا دخلت النظرية السياسية الامامية حيز البرهنة والاستدلال الفقهي.

---

[٦٧] شمس الدين، محمد مهدي، نظام الحكم والادارة في الإسلام، المؤسسة الدولية، بيروت، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م، ص٤٤٥.
[٦٨] مغنية، محمد جواد، الخميني والدولة الإسلامية، بيروت، ١٩٧٩م، ص٦٥.
[٦٩] مصطفوي، نظريات الحكم والدولة، ص١٨٠.
[٧٠] الشيخ أحمد النراقي المولود في عام ١١٨٥هـ، والمتوفى في عام ١٢٤٥هـ.
[٧١] الشيخ جعفر كاشف الغطاء المولود في عام ١١٥٦هـ، والمتوفى في عام ١٢٢٨هـ .

وقد برزت بشكل واضح في الربع الأول من القرن الرابع عشر الهجري حيث كتب الشيخ محمد حسين النائيني كتابه (تنبيه الأُمّة وتنزيه الملة) كتنظير فقهي لنظام حكم دستوري يطبق أحكام الإسلام ويخضع لإشراف ستة من الفقهاء العدول[٧٢].

وقد سعى الشيخ النائيني الى أثبات عدم مشروعية الحكم الاستبدادي وأثبت حاجة الدولة الى دستور ومجلس شورى وأمضاء الفقيه الجامع للشرائط حتى تتصف قراراتها بالشرعية.

ويصف عمل المجلس النيابي حين يقول: (وأما مشروعية نظارة هذه الهيئة المبعوثة من الأُمّة وصحة تدخلها في الامور السياسية، فهي بناءا على أصول أهل السنة والجماعة حيث كان المعتبر عندهم أجماع أهل الحل والعقد لا غير، متحققة بنفس هذا الانتخاب فقط، وغير مشروطة بوجود شرط آخر أصلاً. وأما بناءً على مذهبنا ـ طائفة الامامية ـ حيث تعتقد أن هذه الوظائف النوعية وسياسة الامور، هي من وظائف النواب العمومين لعصر الغيبة، فيكفي لصحتها أشتمال هذه الهيئة المنتدبة على عدة من المجتهدين العدول أو المأذونين من قبلهم ومجرد تصحيحهم الآراء الصادرة وموافقتهم على تنفيذها كان لمشروعية هذه النظارة لا غير...)[٧٣].

وتعد نظرية ولاية الفقيه العامة نظرية سياسية دينية تعتمد على أسس وأعتبارات قيمية دينية وهي تعتمد على ركنين أساسيين هما الفقاهة والعدالة. وبفقد أحد الركنين تفقد النظرية معناها.

وقد نشأت حسب معطيات دينية وسياسية وتاريخية معينة، كما أنها نظرية أجتهادية تعتمد على جملة من المفاهيم والمتغيرات الاجتهادية. وتدعو الى مرجعية الولي الفقيه الشاملة لقضايا الدولة والحكم[٧٤].

واختلف فقهاء الامامية في نيابة الفقيه عن الامام في مسألة الصلاحيات التي يتولاها بموجب هذه النيابة، فبين القائلين بالنيابة أختلاف في حدود ما هو مقرر للفقيه من صلاحيات. وثمة من ينفي نيابة الفقيه في غير الوظائف التي ورد بشأنها دليل خاص، لكنه يقترح ولاية له

---

[٧٢] لمزيد من التفصيل ينظر الى النائيني، محمد حسين، تنبيه الأُمّة وتنريه الملة، تعليق السيد - محمود الطالقاني، الشركة المساهمة للنشر، طهران، بلا تاريخ ص٢٦.

[٧٣] المصدر السابق، ص٣٤.

[٧٤] مصطفوي، نظريات الحكم والدولة، مصدر سابق، ص٢٢٠ ـ ٢٢١.

على تكليفات معينة. مؤسساً على أدلة أخرى غير تلك التي أسست عليها الطائفة الاولى أدلة الولاية الناتجة عن نيابة الامام[٧٥].

ويرى السيد الخميني أن الحاكم، (أي الولي الفقيه): الذي يتولىّ إمامة الأُمّة، يملك من أمر الادارة والرعاية ما يملكه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأمير المؤمنين عليه السلام فهو يملك أمر الحكم والقضاء والفصل بين المنازعات وتعيين الولاة والعمال والجباية وتعمير البلاد وغيرها[٧٦].

لكن السيد الخوئي يرى خلاف ذلك في صلاحيات الفقيه وولايته العامة حيث يقول: (لم تثبت للفقيه في عهد الغيبة بدليل، وانما هي مختصة بالنبي والائمة (عليهم السلام) بل الثابت حسبما يُستفاد من الروايات أمران: نفوذ قضائه، وحجية فتواه)[٧٧].

في حين ذكر السيد الخميني أن ما دلَّ على ضرورة الامامة هو نفسه دليل الولاية للفقيه ولهذا فهو يرى أن ولاية المعصوم ثابتة بكليتها للفقيه باستثناء ما دل الدليل على اختصاصه بالامام[٧٨].

ومع أن السيد الخميني على المستوى العملي منح معظم الصلاحيات الى الهيئات الدستورية خلال تولّيه منصب القائد في الجمهورية الإسلامية في ايران، الا أنه على المستوى النظري تمسك بأن ولاية الفقيه المبسوط اليد (الحاكم) جارية في كل شأن ومنها جزء من ولاية الرسول (ص) ومن الاحكام الاصلية المقدمة على الفرعيات[٧٩].

ويقرن السيد الخميني دائماً بين ولاية الامام ـ وبالتالي ـ الفقيه في الشرعيات وولايته في السياسيات، ويرى أقامة الحكومة الإسلامية هي الوسيلة الضرورية لأقامة الشريعة، وأن هذا موكول الى الفقيه، وحتى أذا سعى فيه عامة الناس بأنه لا بد لهم من أذن الفقيه كي يكون المسعى مشروعاً نظراً لولايته عليه، أو لدخالة أذنه في صحته ومشروعيته[٨٠].

---

[٧٥] السيف، توفيق، نظرية السلطة في الفقه الشيعي، مصدر سابق ص١٦١.
[٧٦] الخميني، روح الله، الحكومة الإسلامية أو ولاية الفقيه، بيروت، بلا تاريخ، ص٤٩.
[٧٧] السيف، نظرية السلطة، مصدر سابق، ص١٧٧.
[٧٨] الخميني، روح الله، كتاب البيع، ج٢، مؤسسة أسماعليان للطباعة والنشر والتوزيع، قم، بلا تاريخ، ص٤٦١.
[٧٩] السيف، نظرية السلطة، مصدر سابق، ص٢٤٣.
[٨٠] وصفي، محمد رضا، الفكر الإسلامي المعاصر في ايران، دار الجديد، بيروت، ط٢، ٢٠٠١م، ص٢٢٥.

حيث يؤكد (ليس للاسلام شيئاً يهتم بجانب واحد من حياة الانسان بل يهتم بكل قضايا الانسان، وله حكم وقانون في كل قضية، كل قضايا الحياة الدنيوية، وكل قضايا السياسة والاجتماع والاقتصاد له فيها حكم)[٨١].

وهو يقارن بين نظام الحكم الإسلامي وغيره من الانظمة، ويصفه بحكومة العدل والقانون التي تختلف عن نظام الحكم الاستبدادي أو الدكتاتوري، كما أنه يختلف عن نظام الحكم الديمقراطي، لأنه يرى أن التشريع في الديمقراطية تشريع بشري، أما الحكومة الإسلامية فقانونها هو القانون الالهي[٨٢].

ويرى أن الشعب له الدور الكامل في قيام الحكومة واستمرارها، لكن هذا لا يعني أن مشروعية الحاكم الالهي مستمدة من آراء الناس لأن مشروعية الحاكم مستندة الى النص الالهي، لكنه لا يلغي دور الشعب اذ من حقه أن يقرر مصيره ويحدد نوع الحكم الذي يريد أن يحكمه[٨٣].

أما السيد محمد باقر الصدر فهو يرى أن لاولاية بالاصل الاّ لله تعالى، وأن النيابة العامة تكون للمجتهد المطلق الكفوء العادل عن الامام ويرى أن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع في الدستور، وأن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية تعود للأمة، فالأمة هي صاحبة الحق في ممارسة هاتين السلطتين بالطريقة التي يعينها الدستور.

ويعود للأمة انتخاب رئيس السلطة التنفيذية بعد أن يتم ترشيحه من المرجعية الدينية ويتولى الرئيس المنتخب بعد ذلك بنفسه تكوين أعضاء حكومته.

وينبثق عن الأُمّة بالانتخاب المباشر مجلس وهو مجلس أهل الحل والعقد ويقوم المجلس بالوظائف التالية[٨٤]:

١ـ أقرار أعضاء الحكومة التي يشكلها رئيس السلطة التنفيذية لمساعدته في ممارسة السلطة.

٢ـ ملء منطقة الفراغ بتشريع قوانين مناسبة.

---

[٨١] الأراكي، محسن، نظرية الحكم في الإسلام، مجمع الفكر الإسلامي، ط١، قم، ١٤٢٥هـ، ص٢٠٢.
[٨٢] المصدر السابق، ص٢١١.
[٨٣] المصدر السابق، ص٢١٥.
[٨٤] المصدر نفسه، ص٢٢٥ ـ ٢٢٧.

٣ـ الأشراف على سير تطبيق الدستور والقوانين ومراقبة السلطة التنفيذية ومناقشتها.

ويرى السيد الصدر أن المرجعية الرشيدة هي المعبر الشرعي عن الإسلام والمرجع هو النائب العام عن الامام من الناحية الشرعية وعلى هذا الأساس يتولى ما يلي[٨٥]:

١ـ المرجع هو الممثل الأعلى للدولة والقائد الأعلى للجيش.

٢ـ المرجع هو الذي يرشح أو يمضي ترشيح الفرد أو الافراد الذين يتقدمون لمنصب رئاسة السلطة التنفيذية ويعتبر الترشيح من المرجع تأكيداً على أنسجام تولي المرشح للرئاسة مع الدستور وتوكيلاً له على تقدير فوزه في الانتخابات لاسباغ مزيد من القدسية والشرعية عليه كحاكم.

٣ـ على المرجعية تعيين الموقف الدستوري للشريعة الإسلامية (أي الاطار الشرعي للدستور).

٤ـ عليها البت في دستورية القوانين التي يضعها المجلس لملىء منطقة الفراغ.

٥ـ انشاء محكمة عليا للمحاسبة في كل مخالفة محتملة في المجالات السابقة وتسمى المحكمة العليا الدستورية.

٦ـ انشاء ديوان للمظالم في كل البلاد لدراسة لوائح الشكاوى والمتظلمين وأجراء المناسب بشأنها[٨٦].

وبذلك فان السيد الصدر يرى أن القضايا الاساسية في الحكومة تتم صياغتها ودعمها من قبل الشعب والمرجع يتحدد دوره بدور الشاهد؛ أي مراقبة تطبيق الإسلام من قبل الأُمّة وصيانه الشريعة من الفساد ويقول: (أن الأُمّة ومن خلال ممارستها لنشاطاتها السياسية عليها أن تعي رسالتها كخليفة لله في الأرض وأن تتحمل كامل المسؤوليات تجاه سلوكها، لان الأُمّة ليست فقط هي مصدر السلطات وإنما هي مسؤولة أيضاً أمام الله جلّ وعلا لتحمل الامانة وتطبيق أستحقاقاتها)[٨٧].

---

[٨٥] الحمداني، طالب، النظرية السياسية عند محمد باقر الصدر، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، ط١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م، ص٣٠٢.

[٨٦] الصدر، محمد باقر، الإسلام يقود الحياة، مصدر سابق، ص١٢ ـ ١٣.

[٨٧] الحمداني، النظرية السياسية عند محمد باقر الصدر، مصدر سابق، ص٣٠٤.

المطلب الرابع: نظرية الولاية الخاصة او الجزئية.

يرى بعض فقهاء الامامية أن ولاية الفقيه الجامع للشرائط غير مطلقة دائما. وأنما مقيدة في الامور الحسبية والتنظيمية. وليس للفقيه ولاية عامة ومطلقة وأنما ذلك يختص به النبي صلى الله عليه وسلم، والأئمة عليهم السلام.

وقد ذهب الى هذا الرأي السيد الخوئي حين قال:(أما الولاية على الامور الحسبية فهي تابعة للفقيه الجامع الشرائط؛ فأن فصل الخصومات بيد الفقيه)[٨٨].

ويبدو أنه يرى تدخل الفقيه في هذا المجال من باب التصرف دون الولاية، أنما الثابت أن له التصرف في الامور التي لا بد من تحققها في الخارج[٨٩].

ويرى السيد الخوئي أنه: يُعدّ الفقيه القدر المتيقّن من الذين يحق لهم التصرف في الامور الحسبية، ويمكن للامور الحسبية أن تشمل بعض الأمور السياسية والاجتماعية أيضاً.

ويبدو أنه يحصر ولاية أو تصرف الفقيه بالأمور الحسبية ويحددها بهذا المقدار ويبتعد عن نظرية ولاية الفقيه المطلقة.

وطبقا لرأيه أنما يتمكن الفقيه من القيام بالأحكام الإسلامية لدليلين:

الأول: أن أجراء الاحكام التنظيمية أنما شُرّع في أطار المصلحة العامة، والحفاظ على النظم والحيلولة دون وقوع الظلم والفساد، وعليه لا يمكن اقتصاره على برهة خاصة.

الثاني: أن أدلة الاحكام التنظيمية تحتوي على اطلاق زماني وأحوالي، ولا شك في أن هذا التكليف غير موجه الى آحاد الناس، والاّ أختلّ النظام. مضافاً الى ان هناك روايات عديدة أرجعت الناس الى الفقهاء[٩٠].

لكن السيد السيستاني يرى أن الولاية فيما يعبّر عنها في كلمات الفقهاء بالأمور الحسبية تثبت لكل فقيه جامع لشروط التقليد، وأما الولاية فيما هو أوسع منها في الأمور العامة التي

---

[٨٨] الخوئي، أبو القاسم، صراط النجاة في أجوبة الاستفتاءات، ج١، ط١، قم، ١٤١٦هـ، ص١٠.
[٨٩] الغروي، على ، التنقيح في شرح العروة الوثقى، ج١ (الاجتهاد والتقليد)، تقريرا لبحث السيد أبو القاسم الخوئي، قم، ١٤١٠هـ، ص٤٢٣ ـ ٤٢٤.
[٩٠] الخوئي، أبو القاسم، مباني تكملة المنهاج، ج١، ط٢، قم، ١٣٩٦هـ، ص٢٢٤ ـ ٢٢٦.

يتوقف عليها نظام المجتمع الإسلامي فلمن تثبت له من الفقهاء ولظروف أعمالها شروط اضافية ومنها أن يكون للفقيه مقبولية عامة لدى المؤمنين.[٩١]

ويرى أن حكم المجتهد الجامع للشرائط المقبول لدى عامة الناس نافذ مطلقاً في ما يتوقف عليه نظام المجتمع، الا اذا تبين خطؤه وكان مخالفاً لما ثبت قطعاً من الكتاب والسنة.

وكان ذلك واضحاً في الرد على ما طرح في تشكيل مجلس لصياغة الدستور وتعيين أعضاء المجلس بالتشاور مع الجهات السياسية في العراق، ثم طرح الدستور لاستفتاء شعبي، اذ رفض ذلك بقوله: (أن تلك السلطات لا تتمتع بأية صلاحية في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور، فالمشروع المذكور غير مقبول من أساسه، ولا بد أولاً من اجراء انتخابات عامة، لكي يختار كل عراقي مؤهل للانتخاب من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يجري التصويت العام على الدستور الذي يقره المجلس)[٩٢].

ويحدد السيد السيستاني أهم المرتكزات والاسس للنظام السياسي اذ يقول: انها تقوم على مبدأ الشورى والتعددية والتداول السلمي للسلطة في جنب مبدأ العدالة والمساواة بين أبناء البلد في الحقوق والواجبات[٩٣].

ويؤكد على احترام الأقليات الدينية حين يذكر: (أن أغلبية الشعب العراقي من المسلمين، فمن المؤكد أنهم سيختارن نظاماً يحترم ثوابت الشريعة الإسلامية مع حماية الاقليات الدينية)[٩٤].

ويؤكد على ضرورة احترام أرادة واختيارالشعب ولا يحدده بطائفة أو قومية أو مذهب أو دين معين، ويعتقد أن آلية ذلك هي الانتخابات الحرة المباشرة[٩٥].

ويرى أن مشروعية السلطة تستند الى الشعب، أو ما يقرره من رأي عبر صناديق الاقتراع، أي أن المشروعية- حسب ما يرى- شعبية، وأنه لا يفكر بحكومة دينية لأنها تتعارض

---

[٩١] جواب استفتاء ورد الى مكتب السيد السيستاني منشور في رابط: www.sitani.org,arabic موقع مكتب سماحة السيد السيستاني. (الاستفتاءات).

[٩٢] الخفاف، حامد، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٧م، ص٢٢٢.

[٩٣] المصدر نفسه، ص٩٨.

[٩٤] المصدر نفسه، ص٩٨.

[٩٥] المصدر نفسه، ص١٩٢.

ومبناه الفقهي في موضوع ولاية الفقيه المطلقة اذ يقول: (وأما تشكيل حكومة دينية على أساس فكرة ولاية الفقيه المطلقة فليس وارداً مطلقاً)[٩٦].

لكنه لا يُبعد رجال الدين مطلقا عن الشؤون السياسية . فبينما هو لا يرى ضرورة في قيام رجال الدين ممارسة السلطة ؛ يؤكد على دورهم في التوجيه والارشاد والتقويم بقوله: (لا يصح أن يُزج برجال الدين في الجوانب الادارية والتنفيذية، بل يقتصر دورهم على التوجيه والارشاد والاشراف على اللجان التي تتشكل لإدارة أمور المدينة وتوفير الامن والخدمات)[٩٧].

ومن خلال ذلك نرى أن مدرسة النجف الفقهية المعاصرة لا تدعو الى دولة دينية وانما الى حكومة شعبية تستمد شرعيتها من الانتخابات العامة المباشرة وفق الأطر الديمقراطية المعروفة، ويكون لرجال الدين مهمة الاشراف والتوجيه والتقويم لعملها.

تعقيب

نعتقد أن هذه النظرية أقرب الى الواقعية في التطبيق والعملية في الاداء والتنفيذ؛ فهي تعتمد على سيادة الشعب بإشراف فقهي مباشر أو غير مباشر لتحديد الأخطاء في الأداء وتشخيص الهنات في الممارسة . دون الدخول المباشر في العمل التنفيذي أو الاداري، وذلك لأن الفقيه بسبب تخصصه في علم الفقه لا يعدّ هو القدر المتيقن من المخولين في التصدي للأمور التنفيذية والادارية، فلا بد من التمييز بين التخصّص في الفتوى والتخصّص في الادارة والتنفيذ. فقد يكون الفقيه أعلم في الافتاء، الا أن هذا لا يعني بالضرورة أن يكون مختصاً في الادارة والتنفيذ.

الخاتمة

من خلال بحث طبيعة مفهوم الدولة وفق الأسس النظرية في الفكر السياسي الإسلامي يمكن استخلاص النتائج الاتية:

١ـ لم نجد كلمة الدولة بمفهومها المعاصر ما يشير اليها بوضوح في اللغة والقرآن والتراث الإسلامي الاّ ما يقترن منها كمفهوم السلطة أو التداول في الحكم أو السلطان أو الامارة.

٢ـ يعدّ مفهوم الدولة في الفكر الغربي مفهوماً حديثاً ظهر في منتصف القرن السادس عشر ولم نجد ايضاً قبل هذا التاريخ ما يشير الى هذا المفهوم صراحة. وخضع هذا المفهوم لكثير من

---

[٩٦] الخفاف، مصدر سابق، ص٢٢٩ ـ ٢٣٠.
[٩٧] المصدر نفسه، ص٣٠٧ ـ ٣١٠.

التفسيرات والتعريفات التي اشار اليها العلماء والمفكرين، كما ظهرت العديد من النظريات تفسر قيام الدولة والتي تختلف في متبنياتها، وتنسجم في منطلقاتها الفلسفية الاخرى.

٣ـ أن تفسير الدولة وفق الفكر السياسي الإسلامي الحديث لا يعدو أن يكون نظريا بحتا يستند الى الفهم السياسي لبعض العلماء الذين سعوا الى تشكيلات وتنظيمات اسلامية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ومن ثم تطور هذا الفهم، لكنه بقي نظريا الى الربع الاخير من القرن العشرين . وذلك بفعل نشوء التنظيمات الإسلامية المختلفة التي تنظّر لبناء الدولة الإسلامية، لكنها عاجزة عن بلوغها.

٤ـ تتخذ الدولة الحديثة أشكالا مختلفة، وكل شكل منها في الفكر السياسي الإسلامي يختلف بحسب المباني الفقهية والجذور التاريخية للمفكرين الاسلاميين، ووفق ما يستنبطه العلماء من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية والروايات المتواترة فضلاً عن اضافات التطور التاريخي للمفهوم . لكنه يتوافق بالمعنى العام للمفهوم السائد الذي يشترط بوجود الدولة ؛ توفر العناصر الاربعة من أركانها ؛ الا وهي الشعب وإقليم الدولة وسلطتها وسيادتها ولكن بتفسير اسلامي بحت.

٥ـ اختلفت نظريات بناء الدولة تبعاً لرأي العلماء والمفكرين وغالباً ما كان هذا الاختلاف يعود الى الجذر المذهبي الإسلامي في فهم النص. مع وجود تطابق في بعض التفسيرات لكن الاختلاف بين المذاهب في مسألة الاجتهاد وحدوده جعل من التقسيم النظري واضحاً في التوجه بين مذهب وآخر.

٦ـ يمكن اعتبار أن نظرية الولاية الخاصة أو الجزئية والتي برزت بأوضح مصاديقها في المدرسة الفقهية في النجف الاشرف بعد عام ٢٠٠٣م ؛ انها الاقرب التى تلامس طبيعة المجتمعات الإسلامية. وهي النظرية التوفيقية التي تجمع بين سيادة الشعب وممارسة حقوقه في الاختيار بواسطة الأطر الديمقراطية الحديثة، وبين الاشراف الفقهي لتقويم الادارة والتنظيم، دون الوغول والدخول في تفاصيل الحكم وذلك عبر التوجيه والنصح والأرشاد. وبذلك فهي نظرية لا تستبعد الديمقراطية كمبدأ وتحد من الاستبداد والتسلط، وتتطابق مع التوجه الإسلامي الذي تميل اليه الغالبية الشعبية.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- نهج البلاغة، الامام علي بن أبي طالب (ع)، تحقيق د. صبحي الصالح، مؤسسة دار الهجرة، قم، ١٤١٤هـ.

١ـ ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، ط١، دمشق، ٢٠٠٤م.

٢ـ ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ج١١، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.

٣ـ الأراكي، محسن، نظرية الحكم في الإسلام، مجمع الفكر الإسلامي، ط١، قم، ١٤٢٥هـ.

٤ـ بالانديه، جورج، الأنثرويولوجيا السياسية، ترجمة علي المصري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٧م.

٥ـ البنا، حسن، الى أي شيء ندعو الناس، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط١، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٦ـ البنا، حسن، بين الأمس اليوم، مؤسسة أقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ٢٠١٣م.

٧ـ البياتي، منير حميد، النظام السياسي الإسلامي، دار البشير، عمان، ١٩٩٤م.

٨ـ الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، نشر مصطفى الحلبي، ط٢، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

٩ـ الجويني، عبد الملك، غياث الامم في التياث الظلم، تحقيق مصطفى حلمي، فؤاد عبد المنعم، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ١٩٧٩م.

١٠ـ الحمداني، طالب، النظرية السياسية عند محمد باقر الصدر، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، ط١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

١١ـ الخضري، محمد، محاضرات في تاريخ الامم الإسلامية، ج١، ط٤، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٣٥٤هـ.

١٢ـ الخطيب، أنور، الدولة والنظم السياسية، ط١، بيروت، ١٩٧٠م.

١٣ـ الخفاف، حامد، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٧م.

١٤ـ خليل، فوزي، دور أهل الحل والعقد في النموذج الإسلامي لنظام الحكم، القاهرة ١٩٩٦م.

١٥ـ الخميني، روح الله، الحكومة الإسلامية او ولاية الفقيه، بيروت، بلا تاريخ.

١٦ـ الخميني، روح الله، كتاب البيع، ج٢، مؤسسة اسماعليان للطباعة والنشر والتوزيع، قم، بلا تاريخ.

١٧- الخوئي، أبو القاسم ، صراط النجاة في أجوبة الاستفتاءات. ج١، ط١،قم، ١٤١٦ هـ.

١٨-الخوئي،أبو القاسم، مباني تكملة المنهاج، ج١، ط٢، قم،١٣٩٦ هـ.

١٩ـ الرازي، محمد بن أبي بكر عبد القادر، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، ١٩٨٣م.

٢٠-رباط، أدمون، الوسيط في القانون الدستوري العام، ج٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧١م.

٢١ـ زيدان، عبد الكريم، أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٢٢ـ السيد، رضوان، الأُمّة والجماعة والسلطة، دار أقرأ، بيروت، ١٩٨٤م.

٢٣ـ سيد قطب، تفسير سورة الشورى، ط ٤، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣م.

٢٤ـ سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، دار الشروق، القاهرة، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٥ـ السيف، توفيق، نظرية السلطة في الفقه الشيعي، ط١، بيروت، ٢٠٠٢م.

٢٦ـ شكر، زهير، الوسيط في القانون الدستوري، ج١، المجد للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٤م.

٢٧ـ شلبي، صلاح عبد البديع، اقليم الدولة في الفكر الإسلامي والقانون الدولي، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥م.

٢٨ـ شمس الدين، محمد مهدي، العلمانية، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ط٣، بيروت، ١٩٩٦م.

٢٩ـ شمس الدين، محمد مهدي، نظام الحكم والادارة في الإسلام، المؤسسة الدولية، بيروت، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

٣٠ـ الصدر، محمد باقر، الإسلام يقود الحياة، نشر وزارة الارشاد الإسلامي، ط٢، طهران، ١٤٠٣هـ.

٣١ـ الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري، ج٣، ط١، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٥م.

٣٢ـ عبد الكريم، فتحي، الدولة والسيادة في الفقه الإسلامي، ط٢، مكتبة وهبة للطباعة والنشر، عابدين، ١٩٨٤م.

٣٣ـ عبده، محمد، ورضا، رشيد، تفسير المنار، ط٢، ج٣، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ.

٣٤ـ عثمان، محمد فتحي، من أصول الفكر السياسي الإسلامي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٣٥ـ الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، مجد، بيروت، ١٩٨٩م.

٣٦ـالغروي، علي، التنقيح في شرح العروة الوثقى، ج١، الاجتهاد والتقليد، تقرير أبحاث السيد أبو القاسم الخوئي، قم، ١٤١٠ هـ.

٣٧ـ فنست، اندرو، نظريات الدولة، ترجمة مالك شهيوة، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٧م.

٣٨ـ القرافي، شهاب الدين، الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي عن الامام، المطبعة الإسلامية، حلب، ١٩٦٧م.

٣٩ـ قربان، ملحم، المنهجية السياسية، دار العلم للملايين، ط ٣، بيروت، ١٩٧٧م.

٤٠ـ القرضاوي، يوسف، السياسة الشرعية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ٢٠٠٠م.

٤١ـ القزويني، محمد بن يزيد، سنن بن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبد القافي، ج٢، دار احياء التراث العربي، بيروت، ١٩٧٥م.

٤٢ـ كيتل، رايموند، العلوم السياسية، ترجمة فاضل زكي، ج١، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٠م.

٤٣ـ المبارك، محمد، نظام الإسلام الحكم والدولة، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، طهران، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٤٤ـ مصطفوي، محمد، نظريات الحكم والدولة، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط٢، بيروت، ٢٠٠٢م.

٤٥ـ مغنية، محمد جواد، الخميني والدولة الإسلامية، بيروت، ١٩٧٩م .

٤٦ـ الملاط، شبلي، تجديد الفقه الإسلامي، محمد باقر الصدر بين النجف وشيعة العالم، دار النهار للنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٤٧ـ المودودي، عبد الأعلى، نظرية الإسلام وهداه في السياسة والقانون والدستور مؤسسة الرسالة، بيروت، بلا تاريخ.

٤٨ـ النائيني، محمد حسين، تنبيه الأُمّة وتنزيه المله، تعليق السيد محمود الطالقاني، الشركة المساهمة للنشر، طهران، بلا تاريخ.

٤٩ـ النبهان، محمد فاروق، نظام الحكم في الإسلام، جامعة الكويت، ١٩٧٤م.

٥٠ـ النراقي، أحمد، عوائد الايام، طبعة حجرية، قم، ١٤٠٨هـ.

٥١ـ نصر، محمد عبد المعز، في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣م.

٥٢ـ هوريو، أندريه، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ج١، ط٢، نقله الى العربية علي مقلد وآخرون، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٧م.

٥٣ـ وصفي، محمد رضا، الفكر الإسلامي المعاصر في ايران، ط٢، دار الجديد، بيروت، ٢٠٠١م.

الجيوسياسة الأميركية بين الانعزالية والتدخلية

American geopolitics between isolationism and interventionism

الدكتور صلاح نيوف

دكتوراه في الفكر السياسي والاجتماعي، جامعة السوربون، باريس ٢٠٠٧.

محاضر في قسم العلوم السياسية في الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك

كلمات مفتاح للبحث: الجيوسياسة، التدخلية، الانعزالية، مذهب مونرو، الجيوسياسيين الأميركيين. Geopolitics, interventionism, isolationism, the Monroe Doctrine, Geopolitic Americans.

ملخص الدراسة:

رَكَّزَت الولايات المتحدة الأميركية في الفترة الممتدة بين عامي ١٧٨٣ و١٨٩٠ على الاستيلاء وتوسيع الحدود لتشمل كل أراضيها الحالية، أعلنت خلالها حروبا متعددة وطويلة على الهنود الحمر. لقد كان لها موقف انعزالي، لم تهتم أو تنشغل بالشؤون الأوربية ورفضت في نفس الوقت التدخل الأوربي في النصف الشمال من القارة الأميركية. أُطْلِقَ على هذه العقيدة الانعزالية التي نُشِرت في عام ١٨٢٣ "مذهب/مبدأ مونرو"، ومونرو هو الرئيس الخامس للولايات المتحدة الأميركية بين عامي ١٨١٧ ـ ١٨٢٥. مع ذلك، وعلى الرغم من خطاب الانعزالية إلاّ أن الولايات المتحدة طردت إسبانيا من كوبا والفلبين بالقوة، وحصلت أول قطيعة واضحة مع هذا المذهب في عام ١٩١٧ عندما أَعْلَنَت الحرب على الإمبراطورية الألمانية. ومع عام ١٩٤١ التزمت الولايات المتحدة بشكل نهائي بسياسة خارجية تدخلية. كيف انتقلت الولايات المتحدة من الانعزالية إلى التدخلية؟ وماذا تبقى من انعزاليتها؟ هذا ما يحاول البحث الإجابة عنه.

Research Summary

At the beginning of the First World War, the United States settled in the Pacific by successive conquests which enabled it to

occupy both the Pacific islands such as Hawaii (1898) or Samoa (1900) Southeast Asia like the Philippines (1898). They also have control over protectorates such as Haiti, Puerto Rico, the Dominican Republic or Cuba. They also protect the passage of the Panama Canal in Central America as shown by their interventions in the region. The Caribbean Sea is transformed into a lake in the United States. However, outside this area of close influence which essentially affects their interests, the United States intervenes little in the world, as shown by their late intervention in the 1GM. They are therefore isolationists. On the other hand, interventions today are planetary as much from the economic as from the military point of view, diplomatic or even cultural. The expansion mode is soft power as well as hard power. The United States is therefore a superpower with global leadership despite the competition of newcomers on the economic scene and on the diplomatic and military scene. Problematic, how did the United States transform and shape the notion of power throughout the twentieth century, alternating between an isolationism tinged with Monroe doctrine and a Wilsonian view of the role of the United States in the world, Of "manifest destiny"?

مدخل

لا يمكن النظر إلى الحرب ضد العراق عام ٢٠٠٣ كحالة من الاستمرار البسيط لحرب عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١. فإذا كان النظام السياسي الأميركي قد تنظم حول فكرٍ إمبريالي قاده إلى التدخلية العسكرية، إلاّ أن هذا الفكر فرض على النظام system أيضا منطقا سياسيا يتعلق بظروف وشروط التدخل العسكري وبنتائجه أيضا. إذن، يوجد ومنذ ١١ أيلول عام ٢٠٠١ تراكم للأدلة والقرائن التي تذهب باتجاه التخلي عن المشروع الإمبريالي.

استند جورج بوش الابن على التوفيق/الجمع بين تيار "المحافظين الجدد" والأصوليين المسيحيين. إن الإيديولوجية التي أنتجها هذا الحلف بسرعة تركزت حول موضوع قديم ودائم في الثقافة السياسية الأميركية وهو "*Manifest Destiny* " (مذهب المصير الحتمي أو قَدَرُنا)، أي الإيديولوجية التي تقول بأن للأمة الأميركية مهمة سماوية لنشر الديمقراطية والحضارة باتجاه الغرب الأميركي، وهو مصطلح أطلقه الصحافي الأميركي "جون سوليفان" عام ١٨٤٥ في مقال له في "مجلة الولايات المتحدة والديمقراطية" بعد أن تمّ ضمّ تكساس.

يوجد رفض شعبي لهذه الإيديولوجية، في جنوب الولايات المتحدة والسهول الكبرى، ومن نُخَب الساحل الشرقي وكاليفورنيا. رفض من قبل الأمم المتحدة، ومن منظمات معادية لأمركة العالم. كذلك هناك أشكال من الرفض المتطرف الذي ظهر عبر ميليشيات مسلحة قامت بأعمال وهجمات في أوكلاهوما وكانت دموية. ترافق ذلك من خطاب المؤامرة الذي اتهم الحكومة الأميركية بكل "سوء ومكروه"، وقد أخذ هذا الخطاب شرعية جديدة بعد ٢٠٠١. إن الإيديولوجية التي أصبحت نظام التصور المهيمن داخل فريق جورج بوش الابن بدأت تدريجيا بتهميش الخطاب الإمبريالي التقليدي.

يمكننا أن نطلق على هذا النظام system "الانعزالية التدخلية ذات النزعة الإلهية". هي جزء من التيار الانعزالي الأميركي القديم الذي يعتبر كل ما هو خارج أميركا سيئا بطبيعته إلاّ إذا أخذ "بالقيم الأميركية". تظهر هذه الاستمرارية في الرفض الأميركي لعصبة الأمم عام ١٩٢٠. كما يتجسد في "العقيدة الجديد للأمن الوطني" التي نُشِرَت عام ٢٠٠٢ وكذلك في المكانة التي أعطيت لأدوات تهدف إلى تحويل الأراضي الأميركية إلى "أرض محرمة" (مثل التسارع المفاجئ لتطوير أنظمة الصواريخ). إن التدخلية لا تبحث عن إعادة تنظيم العالم من جديد بل "تدمير كل الأخطار التي تمنع من الانطواء والانعزالية" [١]. تقوم هذه التدخلية بتعريف الخصوم ضمن لغة (الخير والشر) وليس داخل تحليل تعقيدات العلاقات المتبادلة.

أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث من حيث أنه يطرح مقاربة جديدة لقراءة تاريخ نشوء وتطور مفهومي الانعزالية والتدخلية الأميركيين، هي مقاربة أولية/مفاهيمية التزمت المساحة المخصصة للبحث وبالتالي تحتاج للتوسع والتعمق أكثر ولضرورة ربطها مع تطور الأفكار الجيوسياسية التي نشأت في الولايات المتحدة منذ القرن التاسع عشر.

أهداف البحث

تقديم إطار نظري/تاريخي عام للرؤى والأسباب والأهداف التي حكمت السياسية الخارجية الأميركية خلال قرنين من الزمان.

إشكالية البحث

كيف حوّلت الولايات المتحدة وشكّلت مفهوم القوة خلال القرن العشرين من خلال التنقل بين محاولة "مذهب أو عقيدة مونرو" الانعزالية ورؤية ويلسون لدور الولايات المتحدة الأميركية في العالم، وما علاقة ذلك بالرؤية الأميركية للعالم التي تأسست على مفهوم "مصيرنا/قدرنا"؟

أسئلة البحث

تُقْسَم أسئلة البحث إلى ثلاث مجموعات، تضم المجموعة الأولى ثلاثة أسئلة: الأول، ما هو الإرث الذي استطاعت الولايات المتحدة تكوينه في مجال السياسة الخارجية حتى لحظة دخولها "المتأخر" في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٧؟ الثاني، ما هي الأسس الدبلوماسية لهذه السياسة الخارجية؟ الثالث، لماذا الدخول في الحرب العالمية الأولى رغم الاتجاه الانعزالي في السياسة الخارجية؟

المجموعة الثانية من الأسئلة: ما هي رؤية ويلسون للانعزال والتدخل؟ لماذا رفضت الولايات المتحدة مشروع ويلسون؟ ماذا يعني الانعزال السياسي والتدخل الاقتصادي؟ وكيف كان الاقتصاد الأداة القوية للتدخلية الأميركية؟

المجموعة الثالثة من الأسئلة: من هم الانعزاليون المحافظون والانعزاليون الليبراليون الأميركيون بعد نهاية الحرب الباردة؟

أولا ـ لمحة عامة عن الجيوسياسة الأميركية

الجيوسياسة هي "سمّ فكري" كما قال الجغرافي الأميركي "ريتشارد هارتشون" عام ١٩٥٤. هذا المصطلح الذي كان ميدانا لنقاشات كبيرة في العالم الأنكلو ـ سكسوني في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وقد تمّ تجنبه من قبل الكثير من المنظرين، إلاّ أنه عاد إلى الاستخدام في الأدبيات السياسية الأميركية منذ سبعينات القرن الماضي.

في الواقع، ومنذ القرن السابع عشر، اعترف الجغرافيون الأميركيون أنهم غير متآلفين مع المفاهيم الجغرافية التي يطرحها الأوربيون. إن أوائل أستاذة الجغرافية في الجامعات الأميركية كانوا قد عملوا وتتلمذوا على أيدي جغرافيين أوربيين، ونشير هنا إلى "إلين تشرشل سيمبل"

(١٨٦٣ ـ ١٩٣٢)، وهي أول رئيسة لجمعية الجغرافيين الأميركيين، أول من بَشَّر بمفاهيم فريدريك راتزل حول الأنثروبولوجية الجغرافية في الولايات المتحدة ولمدة ربع قرن وظلت دروسها مؤثرة على الجغرافية البشرية في هذا البلد لزمن طويل. حصلت تغيرات كبيرة في الجغرافية الأميركية في بدايات القرن العشرين، حيث ظهر تأثرها الواضح بالجغرافية الألمانية وبدأ التفكير بالجغرافية كمشهد محلي وإقليمي وعالمي.

لم يُسْتَخدم مصطلح الجيوسياسة كثيرا خارج حقل الجغرافية إن كان في الولايات المتحدة أو العالم الأنكلو ـ سكسوني. لكن دراسة الصراع من أجل السيطرة على الأقاليم وفي مستويات متعددة لم تكن غائبة عن الأدبيات العلمية على المستوى المحلي والعالمي. لا يمكننا تحديد تعريف توافقي للجيوسياسة في الأدبيات الأميركية، يرى "كلوس دودس" أنها حقل من الدراسات يهتم بجغرافية الحدود، الموارد، الأقاليم والهويات والشكل الذي تؤثر فيه هذه المسائل على السياسة على المستوى العالمي" [٢]. أما " جون أولوغلين" فقد عرف الجيوسياسة في عمله "قاموس الجيوسياسة":" بالعلاقات بين البلدان والشكل الذي تدير فيه الدول أقاليمها لا سيما مستعمراتها" [٣]. يقترح "جون أغنيو" تفسيرا أكثر اتساعا للجيوسياسة حيث يعرفها أنها:" تحليل الافتراضات، التسميات والمعارف الجغرافية والتي ترتبط بالسياسة العالمية" [٤].

يوجد أربعة أنواع للجيوسياسة في الولايات المتحدة: **النقدية** والتي ظهرت في السبعينات، **الرسمية** والتي تُمَارس في الجامعات ومراكز البحث، "الجيوسياسة **العملية**" أي التي تقوم بتنفيذ الأفكار ويكون ذلك غالبا عن طريق الحكومات وأيضا عبر فاعلين آخرين، "**الجيوسياسة الشعبية**" أي الشكل الذي تنتشر فيه التصورات والخيالات الجيوسياسية في الوعي الشعبي من خلال مختلف وسائل الاتصال والإعلام.

ثانيا ـ أهم الجيوسياسيين الأميركيين

ألفرد ماهان (١٨٤٠ ـ ١٩١٤)

أهم أعماله: "تاريخ للقوة البحرية لخمسة وعشرين قرنا" لكنه أيضا يركز على المرحلة الممتدة بين عامي ١٦٦٠ و١٧٨٣. لم يكن كتاب "ماهان" تحليلا تاريخيا بسيطا بل دراسة للقدرة على التدخل من خلال البحار وأثر ذلك على المستقبل السياسي للأمم وازدهارها الاقتصادي.

كان ماهان أول من أراد القطيعة مع مذهب الرئيس الأميركي جيمس مونرو (١٧٥٨-١٨٣١) الذي أدان كل تدخل أوربي في شؤون القارة الأمريكية وتدخل الولايات المتحدة في الشؤون الأوربية. بدأ الأميركيون وبعد هذا الرفض الاهتمام الخاص بالجغرافية وعلاقتها مع السياسة. لقد قدَّم المؤرخ الأميركي "فريدريك جاكسون تورنر" في عمله "نظرية الحدود" مثالا واقعيا على هذا الاهتمام، كذلك ظهور مفهوم "المصير الحتمي" الذي يعتقد بأن التوسع هو قدر الولايات المتحدة وأن للأميركيين مهمة سماوية من أجل نشر الديمقراطية والحضارة في الغرب الأميركي. أيضا، العمل الذي قدمه "آيسايا بومان" بعنوان "التحقيق" وهو مجموعة دراسية تشكلت في أيلول عام ١٩١٧ من قبل الرئيس وودرو ويلسون لتحضير مواد لمفاوضات السلام بعد الحرب العالمية الأولى حيث تألف المجموعة من ١٥٠ جامعيا بإشراف "بومان". بعد ذلك، وأثناء الحرب العالمية الثانية، كان الجغرافيون الأميركيون في خدمة حكومتهم بشكل أكثر تنظيما مما كان عليه الألمان أنفسهم في الحرب.

الجغرافي "درونت ويتلسي" (١٨٩٠ ـ ١٩٥٦)

كان أول من علَّم الجغرافية السياسية في الجامعة وكان مسؤولا عن تحليل الآداب الجغرافية الألمانية وتقديم تقرير حول الموضوع.

"ريتشارد هارتشورن" (١٨٩٩ ـ ١٩٩٢)

أحد أهم المتخصصين بالآداب الجغرافية، وقبل العمل الذي قدمه "درونت ويتلسي"، كان قد اشتغل على أعمال الجيوسياسي والجنرال الألماني "هوسوفر" وزملائه. أظهر "هارتشورن" اهتمامه في مقال نشره بمجلة العلوم السياسية الأميركية عام ١٩٣٥ وتحدث فيه عن أن "أعمال هوسوفر تشكل جزء لا يتجزأ من الجغرافية السياسية" [٥]. مع ذلك، حذَّر من أن التمدد الواسع في دراسة هوسوفر وزملائه سينتهي بالخروج وبشكل كبير عن مجال العلوم السياسية.

آيسايا بومان (١٨٧٨ ـ ١٩٥٠)

عمل بشكل خاص على الإيديولوجية والجيوسياسة ونقد الإشكالية الابستمولوجية للجغرافية السياسية. كان "بومان" [٦] واحدا من أهم المفكرين تأثيرا في الولايات المتحدة في القرن العشرين وذلك من خلال الدور الذي لعبه كمدير للجمعية الجغرافية الأميركية وقد بدأ نشاطه فيها منذ عام ١٩١٧، وكذلك دوره البارز في "لجنة التحقيق" أو المجموعة التي تقدم الاستشارة للحكومة الأميركية ثم عضوا متخصصا في الوفد الأميركي إلى محادثات السلام في باريس.

نيكولاس سبيكمان (١٨٩٣ ـ ١٩٤٣)

يُعْتَبَرُ كتاب نيكولاس سبيكمان "جغرافية السلام" الذي صدر في ٢٠ نيسان عام ١٩٤٤ من أهم الكتابات التي تشكل مرجعا في الجيوسياسة المعاصرة. ويمكن القول إن المرجع الوحيد الذي ينافسه في هذا المجال هو مقال الجغرافي والجيوسياسي البريطاني "هالفورد ماكيندر" (١٨٦١ ـ ١٩٤٧) الذي ظهر عام ١٩٠٤ بعنوان "الأساس الجغرافي للتاريخ" حيث يعرض فيه الأسس الجيو ـ تاريخية لمفهومه "قلب العالم الأوراسي".

"هانز ويغرت" (١٨٩٦ ـ ١٩٦٧)

كَتَبَ "ويغرت" في مقدمة كتابه " الجنرالات والجغرافيون":" هنا، نحن في القرن العشرين مع انقلابات هائلة. ينظر رجل الشارع وكذلك الزعيم السياسي كل يوم إلى الخريطة بمشاعر من العجز المتزايد والذهول. ومن أجل جعل الأمور بشكل أسوأ، يوجد ستار من الشعارات السياسية والذي يخفي الحقائق الجغرافية تحت كلمات مثل "العزلة"، "التدخل"، "الفضاء الجغرافي الحيوي"، "تقرير المصير"، "نصف الكرة الغربي"، "الشيوعية"، " القومية الاشتراكية"، " آسيا للآسيويين" وغيرها الكثير" [٧]. رأى "ويغرت" أن الخريطة تفرض قوانينها، حيث أن الناس يواجهون يوميا أهمية الأسماء الجغرافية والتي لم تكن تعني لهم شيئا عندما كانوا أطفالا.

روبيرت ستروسز هوبي (١٩٠٣ ـ ٢٠٠٢)

لم يتم الاطلاع على هذه الشخصية بشكل جيد أو الكتابة عنها بما يكفي في تاريخ المدرسة الجيوسياسية الأميركية. هاجر من النمسا إلى الولايات المتحدة عام ١٩٤٠ وكان من بين الكُتَّاب القلائل الذين قدَّموا "الجيوسياسة" إلى الأميركيين ودافع عن "المقاربة الجيوسياسية" للسياسة الدولية في عمله مع الحكومة الأميركية خلال الحرب العالمية الثانية. أنشأ "ستروسز" بمساعدة المحافظين الأميركيين (معهد أبحاث السياسة الخارجية) في جامعة بنسلفانيا مع مجلته المؤثرة. عَمِل في التحليل وإنتاج الدعاية للجيوسياسة بين عامي ١٩٤٠ و١٩٨٠ من خلال سيرته المهنية وكتابته حول الهيمنة الجيوسياسية الأميركية.

ثالثا ـ الانعزالية الأميركية

أولا ـ التاريخ

رَكَّزَت الولايات المتحدة الأميركية في الفترة الممتدة بين عامي ١٧٨٣ و١٨٩٠ على الاستيلاء وتوسيع الحدود لتشمل كل أراضيها الحالية، أعلنت خلالها حروبا متعددة وطويلة على الهنود الحمر. لقد كان لها موقف انعزالي، لم تهتم أو تنشغل بالشؤون الأوربية ورفضت في نفس الوقت التدخل الأوربي في النصف الشمال من القارة الأميركية. أُطْلِقَ على هذه العقيدة الانعزالية التي نُشِرت في عام ١٨٢٣ "مذهب/مبدأ مونور"، ومونرو هو الرئيس الخامس للولايات المتحدة الأميركية بين عامي ١٨١٧ ـ ١٨٢٥. مع ذلك، وعلى الرغم من خطاب الانعزالية إلاّ أن الولايات المتحدة طردت إسبانيا من كوبا والفلبين بالقوة، وحصلت أول قطيعة واضحة مع هذا المذهب في عام ١٩١٧ عندما أَعْلَنَت الحرب على الإمبراطورية الألمانية. ومع عام ١٩٤١ التزمت الولايات المتحدة بشكل نهائي بسياسة خارجية تدخلية.

الانعزالية والحرب العالمية الأولى

ظل الولايات المتحدة بعيدة عن الصراع في هذه الحرب، وبالمقابل استفاد اقتصادها كثيرا منها. أصبحت الولايات المتحدة موردة للسلاح إلى فرنسا وبريطانيا، ليصبح توريد السلاح وكذلك الغذاء من العوامل المهمة لنمو الاقتصاد الأميركي. تمت التوريد تحت قانون "ادفع واحمل"، أي كان على الزبون أن يأتي ويبحث عن بضاعته بنفسه. وفي عام ١٩١٧، أعلنت ألمانيا حرب الغواصات ودفعت بذلك الولايات المتحدة إلى الدخول بالحرب إلى جانب فرنسا وبريطانيا.

انطلق مليونا جندي أميركي إلى الحرب في أوربا وشكل عاملا من عوامل الانتصار بالحرب بالنسبة لفرنسا وبريطانيا. وصل الرئيس ويلسون إلى باريس في كانون الثاني عام ١٩١٩ مع برنامج من "١٤ نقطة"، جوهرها نشر السلام الدائم داعيا إلى "حقوق الشعوب في تقرير مصيرها" وإنشاء عصبة الأمم المتحدة. ضمّ "مؤتمر السلام" في باريس حوالي ٢٠٠٠ مندوب لكن القرارات اتُخِذت من قبل "مجلس الأربعة": ويلسون (الولايات المتحدة)، كليمنصو (فرنسا)، لليود جورج (بريطانيا) وأورلاندو (إيطاليا).

تم التوقيع على معاهدة فيرساي في ٢٨ أيار ١٩١٩ وكانت ألمانيا في موقع صعب جدا. تم إنشاء عصبة الأمم بهدف حل الصراعات الدولية المستقبلية من خلال التفاوض والتحكيم، ولكن ويلسون وبعد عودته إلى واشنطن لحقت به خسارة كبيرة. حيث أصبح الجمهوريون الأغلبية في الكونغرس في آذار عام ١٩٢٠ ورفضوا تعديل اتفاقية فيرساي وضمان تطبيقها. عادت الولايات المتحدة إلى سياسة الانعزال خلال سنوات العشرينات، وعرفت البلاد ازدهارا لم يسبق له مثيل. تضاعفت المصانع، اكتشف الأميركيون نظام القروض، الإعلانات والتحول إلى المجتمع الاستهلاكي. استثمرت الشركات الأميركية بشكل ضخم في أوربا لا سيما ألمانيا. وفي عامي ١٩٢١ و١٩٢٤ صوّت "الأنكلو ـ ساكسون البيض البروتستانت" على قانونين للحد من الهجرة.

إذا انسحبت الولايات المتحدة سياسيا إلاّ أن وجودها كان قويا في أوربا لا سيما على الصعيد المالي. أصبحوا دائنين لفرنسا وبريطانيا، وأغاثوا ألمانيا في أزمتها المالية في عام ١٩٢٣. لقد أنشأت الولايات المتحدة دبلوماسية جديدة: إنها دبلوماسية الدولار. انهارت بورصة "وول ستريت" في ٢٤ تشرين الأول عام ١٩٢٩ ودخل الاقتصاد الأميركي في أزمة كبيرة. وصلت الأزمة بسرعة إلى أوربا وبدأ الأميركيون بسحل الأموال من القارة الأوربية وإرجاعها إلى بلادهم.

نهاية الانعزالية

كان على الرئيس فرانكلين روزفلت، الديمقراطي، مواجهة الحالة الاقتصادية الكارثية في عام ١٩٣٢، حيث اقترح ما سمّي آنذاك "الصفقة الجديدة" وهي السياسات التدخلية للدولة في الاقتصاد. امتد هذا البرنامج بين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٨ وهدف إلى مساعدة الطبقات الأكثر فقرا، إصلاح الأسواق المالية وإعادة الديناميكية إلى الاقتصاد الأميركي. لم يشارك روزفلت في الجهود العالمية لحل الأزمة الاقتصادية العالمية فقد انسحب من مؤتمر لندن وقاد سياسة وطنية.

اتجه الرأي العام بشكل واضح نحو الانعزالية وكان على الحكومة أن تأخذ هذا الاتجاه الجديد بعين الاعتبار. انطلاقا من ذلك صوّت الكونغرس على مجموعة من القوانين من أجل الحيادية. مَنَع مجلس الشيوخ بيع السلاح في عام ١٩٣٦ لأي بلد طرف في الحرب، كذلك منع القروض المالية. كما أصدر مجلس الشيوخ تقريرا أكد فيه أن شركات التسليح هي التي دفعت البلاد إلى الدخول في الحرب عام ١٩١٧. وصدر في عام ١٩٣٧ قانون يسمح ببيع المنتجات غير العسكرية للمتحاربين إذا دفعت نقدا وقمت بنفسها بتوفير عمليات الشحن كما أشرنا سابقا.

كان الرئيس روزفلت يراقب السياسات النازية واليابانية وبدأت سياسته بالتغير، حيث أصبحت قوانين الحيادية أقل صرامة ومع عام ١٩٣٩ أصبح بإمكان الولايات المتحدة الأميركية بيع الأسلحة للدول التي في حالة حرب ومنها فرنسا وبريطانيا. وبعد الهزيمة الفرنسية في عام ١٩٤٠ أعادت الولايات المتحدة الخدمة العسكرية الإجبارية. أعلن الرئيس روزفلت بعد انتخابه للمرة الثالثة بين عامي ١٩٤٠ و١٩٤٤ أن الولايات المتحدة ستقف مع جميع الديمقراطيات وتساندها. تم التصويت على قانون "الإعارة والتأجير" في عام ١٩٤١ والذي سمح بإعارة الأسلحة التي سيتم دفع ثمنها أو إعادتها بعد الحرب. كما وقَّع روزفلت في عام ١٩٤١ اتفاقية مع ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا تحت اسم "ميثاق الأطلسي" الذي يؤكد أن الحرب ستكون باسم الحق والقانون. قصفت القوات اليابانية القاعدة البحرية الأميركية "بيل هاربور" في السابع من كانون الأول عام ١٩٤١، ليعلن روزفلت الحرب على دول المحور (ألمانيا، اليابان، إيطاليا). ثم أطلق برنامج "برنامج النصر" الذي جيّش كل القدرات الإنتاجية للاقتصاد الأميركي.

ثانيا ـ التحليل

١ـ بناء القوة داخل الحدود فقط

١ـ١ بين " مصيرنا" و "السلام الأميركي"

النص الأول: الرئيس جيمس مونرو ١٨٢٣

" لقد كنَّا دائما متفرجين قلقين [...] أحداثٌ تجري في هذا الجزء من العالم والذي لدينا معه ارتباطات نستمد منها أصلنا. يفرح مواطنو الولايات المتحدة بالحرية والسعادة للآخرين في الضفة الأخرى من الأطلسي. إننا لم نتدخل نهائيا في الحروب [...] الأوربية والتدخل لا يتفق مع سياستنا. [...] فقط عندما تتضرر حقوقنا ونكون مهددين بشكل خطير نشعر بأهمية الاستعداد للدفاع عن أنفسنا. إن الأحداث في هذا الجزء الغربي من العالم تؤثر علينا أكثر من ذلك بكثير. [...] وفيما يتعلق بالمستعمرات الأوربية الحالية للقوى الأوربية نحن لا نتدخل. ولكن فيما يتعلق بالحكومات التي أعلنت استقلالها [...] لا يمكننا اعتبار أي تدخل لقوة أوربية [...] كمظهر غير وديّ تجاه الولايات المتحدة". (المصدر: النص الأصلي عن موقع البيت الأبيض، ترجمة الباحث).

١-٢ "مصيرنا": أسباب تشكل الإمبريالية الأميركية

النص الثاني

إن مفهوم "مصيرنا/قدرنا" يرتبط بكل إشكالية لها علاقة بالتوسع الأميركي وغزو كافة الأراضي الأميركية. ظهر هذا المفهوم في مقال صدر عام ١٨٤٥ بمجلة " Democratic Review" بقلم الصحافي جون أوسولفيان، وقد أصبح المفهوم مرجعا لحقوق أميركية مقدسة بالاستيلاء على أراضي السكان الأصليين. إن جوهر معنى "مصيرنا" هو إعطاء السكان البيض مهمة احتلال ونشر الأرض الأميركية بملايين من الأفراد. هنا يتم استخدام الكتاب المقدس بشكل واضح وثابت في عملية غزو القارة "الأميركية"، أي هي خطة محددة مسبقا من قبل الذات الإلهية، وبالتالي يفترض "مصيرنا" أن الله انتخب الشعب الأميركي من أجل تحقيق أغراضه. إن هذا الرؤية للاستثناء الأميركي له أصول في "المذهب الطهراني/البروتستانتي" الذي أنشأ أول المستعمرات ونظر إليها "كمجلس لقديسين مختارين من قبل الله من أجل بناء (المدينة الفاضلة) في الصحراء الأميركية" [٨]. حاول هذا الخطاب أن يتميز عن الخطاب الاستعماري الأوربي بادعائه أنه سيعزز الرفاه من خلال تقاسم الفوائد مع الشعوب التي تم غزوها بناء على مفهوم حقوق الإنسان، وقد ارتبط مفهوم غزو القارة الأميركية بمفهوم (افتخر كوني أميركيا) والذي جاء بعد التوسع داخل الأرض.

١-٣ سياسة العصا الغليظة والباب المفتوح

النص الثالث

استطاعت الولايات المتحدة الأميركية أن تجمع كل أدوات التوسع مع بداية القرن العشرين. وجدت التدخلات العسكرية المحتملة من خلال القوات البحرية ارتباطا لها بمذهب مونرو، حيث أعاد الرئيس تيودور روزفلت بين عامي ١٩١٠ و١٩٠٩ صياغتها بشكل موسع على أساس وحجج إنسانية. احتفظ الأميركيون بالحق الحصري في حماية سلامة وممتلكات الأجانب في البلدان التي تكون فيها الأنظمة غير مستقرة وبطلب من هذه الأنظمة. أطلق تيودور روزفلت في نيسان عام ١٩٠٣ صيغة ستخدم في توصيفٍ مستمر لسياسة واشنطن في أمريكا الوسطى مستخدما مثلا أفريقيا:" تحدثوا بلطف واحملوا عصا غليظة، ستذهبون بعيدا".

لكن، وفيما يتعلق بالصين، كان لروزفلت مذهبا آخر صاغه عام ١٩٠٠ والذي سيتسمر لعقود طويلة وهو مذهب "الباب المفتوح". أرادت الولايات المتحدة القول إنها ضد الاستعمار

وهي حكم بين المصالح المتنافسة للدول التي تعتزم الاحتفاظ بحدود مفتوحة أمام الاستثمارات التجارية. لقد كانت هذه السياسة متوافقة كليا مع قوة وديناميكية وازدهار الاقتصاد الأميركي في تلك الفترة في ظل غياب حواجز جمركية وامتلاك مميزات كبيرة مقابل المنافسين الأوربيين.

كانت الولايات المتحدة حتى بداية الحرب العالمية الأولى قد امتلكت العناصر التي ستحدد سياساتها الخارجية: رفض الاستعمار، احترام السيادة الوطنية، رفض طل طموح إقليمي ونشر التكنولوجية الأميركية المتقدمة وكذلك النموذج الأميركي. أي تعزيز النموذج الأميركي من خلال تقديم أميركا كمثال وليس من خلال الانخراط المباشر بالشؤون العالمية. إن اندلاع الحرب في عام ١٩١٤ وضع هذه الرؤى الأميركية بشكل مفاجئ في حالة من التحدي.

خلاصة أولى: الجواب على المجموعة الأولى من أسئلة البحث

اعتمدت الولايات المتحدة على ثلاثة أسس فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وحتى عام ١٩١٧: ١) مذهب مونرو الذي وضعها الرئيس جيمس مونرو ويمكن أن نقرأه على أساس (أمريكا للأمريكيين). أُضيف لهذا المبدأ سياسات الرئيس روزفلت ابتداء من عام ١٩٠٣. ٢) مفهوم "مصيرنا/قدرنا" الذي جاء في أواسط القرن التاسع عشر والذي يعيد اكتشاف الدور الأميركي في العالم. ٣) سياسة "الباب المفتوح" أو المذهب الاقتصادي والدعوة للتجارة الحرة.

أما فيما يتعلق بالأسس الدبلوماسية للقوة فهي: رفض الولايات المتحدة التدخل في الشؤون الأوربية إلاّ في حالة تعرض مصالحها للتهديد أو إذا تعلق الأمر بأمريكا اللاتينية. إذن هي دول انعزالية على الصعيد السياسي. وأخيرا فيما يتعلق بسبب دخولها الحرب العالمية الأولى: دخلت الولايات المتحدة الحرب وفق مبدأ مونرو نفسه حيث كانت مصالحها مهددة. حصلت ثلاثة أحداث دفعت الرئيس ويلسون لدخول الحرب: رفض ألمانيا احترام "حرية البحار" حيث أغرقت سفنا تحمل بضائعا للحلفاء، كشف مخطط ألماني يحاول تحريض المكسيك للقيام بحرب ضد جارها الشمالي، والثورة الروسية عام ١٩١٧ [٩].

٢ـ دبلوماسية الرئيس ويلسون والمواجهة الانعزالية

استندت دبلوماسية ويلسون على أهمية سيادة الأفراد على المستوى المحلي والعالمي. أيضا، استندت على مبدأ الأمن الجماعي المؤسس على القانون وحرية الشعوب. لقد كان على أعضاء عصبة الأمم احترام أراضي الشعوب الأخرى وسيادتها والاستقلال السياسي لجميع

الأعضاء. كما استندت على فكرة وضع منظمة تهدف إلى إدارة السلام في العالم. ولكن السؤال الأهم هنا: لماذا لم تطبق الولايات المتحدة الأميركية سياسة الرئيس ويلسون؟

إن السبب الرئيسي الذي يوضح عدم تطبيق سياسة ويلسون بعد عام ١٩١٩ هو أن مجلس الشيوخ الأميركي، وكانت غالبيته من الجمهوريين، رفض التدخل أكثر في الشؤون الأوربية. وقد رفض المجلس في عام ١٩٢٠ تعديل المعاهدة التي أنشأت عصبة الأمم وهذا ما أدى إلى ضعفها، فضلت الولايات المتحدة الانطلاق من مبادئ الرئيس مونرو ورغبت في إغلاق كل ما يتعلق بالتدخل الأوربي فيها.

استمرت السياسة الانعزالية الأميركية منذ ١٩٢٠ وحتى فترة الرئيس روزفلت [١٠]. لم يغير صعود الدول الشمولية في أوربا من موقفه وظل يعتبر الأمر شأنا أوربيا مع وعيّ بما يجري في هذه القارة. وضع الكونغرس العديد من الحواجز حتى، وعلى حد تعبيره، " يمنع وقوع الولايات المتحدة مرة أخرى في فخ التدخل في أوربا". (المرجع السابق، ص٢٢٣). كما طلب الكونغرس عدم تقديم قروض إلاّ للبلدان التي أوفت جميع ديونها مسبقا. أما قوانين الحيادية بدورها بين عامي ١٩٣٥ و١٩٣٧ فقد أسست لمنع بيع الأسلحة والمواد العسكرية للدول المتحاربة. وقد رأينا سابقا أن هذه القوانين أضيف إليها قانون "ادفع واحمل" في عام ١٩٣٧ حيث على الدول المستوردة أن تدفع نقدا وتكون مسؤول بنفسها عن الشحن والنقل انطلاقا من الموانئ الأميركية.

١-٢ انعزالية سياسية أم انعزالية اقتصادية؟

لم تتراجع التوسعية الاقتصادية الأميركية إلى مواقف انعزالية في العشرينات من القرن الماضي. لقد انتقل الموقف الاقتصادي الأميركي من مُدِين إلى دائن بفضل الحرب العالمية الأولى، حيث شاركوا في المفاوضات الدولية التي حاولت إيجاد حلّ ناجع لقضية ديون الحلفاء والتعويضات الألمانية عن الحرب الأولى. لجأت واشنطن، ومن أجل تخفيف التوتر، إلى المصارف الخاصة التي كانت مسؤولة عن إدارة القروض كوسيط في الأزمة، وبشكل عام، يسَّرت الاستثمارات والقروض الأميركية قصيرة الأجل السير الجيد للأسواق المالية والنقدية بين عامي ١٩٢٤ و١٩٢٩. لقد أصبحت كبرى الشركات الأميركية تعمل في المناجم، المزارع، المصانع وذلك في جميع القارات بما في ذلك الدول الصناعية والمناطق المتخلفة وحتى في الاتحاد السوفييتي نفسه [١١].

خلاصة ثانية: الجواب على المجموعة الثانية من أسئلة البحث

لم تكن الولايات المتحدة انعزالية على المستوى الاقتصادي. باعوا منتجاتهم في كافة دول العالم وصدروا التكنولوجية تحت شعار إرادة التقدم. أيضا، تدخلوا في الاقتصاد الأوربي مما قاد إلى وصول رساميل كبيرة إلى الولايات المتحدة، استثمروا في أوربا وسمحوا للأوربيين بالاستثمار في الولايات المتحدة. لقد سمح هذا التوجه الاقتصادي بنمو القوة الأميركية على الصعيد العالمي وشكل قاعدة أساسية للاقتصاد الأميركي لما بعد الحرب، أي أن الاقتصاد كان العامل المحرك للقوة أكثر مما كانت الجغرافية.

٣ـ الولايات المتحدة وأوروبا: انعزالية أم تدخلية؟

سببان رئيسيان دفعا الرئيس روزفلت للتخلي تدريجيا عن الانعزالية: الأول، هو الهزيمة السريعة للجيش الفرنسي والتي تركت بريطانيا وحيدة في مواجهة الألمان، الثاني هو دخول السوفييت في الحرب الذي ساعد في إعطاء دفع إضافي لمواجهة النازية. اتُخِذت خطوة أخرى هامة وجديدة وهي توقيع "ميثاق الأطلسي" في ١٩٤١/١٢/٩ حيث التزمت الولايات المتحدة في حلف مع الأوربيين، وأخيرا الهجوم الياباني على "بيرل هاربر" في ٧ كانون الأول ١٩٤١ الذي أشعل ماكينة الحرب الأميركية وشكل الحدث الحاسم في وضع حد للانعزالية الأميركية.

انطلق الأميركيون من فرضية وأهداف واضحة ومحددة في إنهاء الانعزالية: وهي الانتصار في الحرب وأن يستمروا كقوة عظمى فيما بعدها. ارتكزت هذه الفرضية على عوامل محددة: ١) سوف تتحمل الولايات المتحدة مسؤولياتها كقوة عظمى، ٢) إن فرنسا التي خسرت الحرب في عام ١٩٤١ لن تعود كما كانت ٣) سيتم بناء ألمانيا واليابان على الطريقة الأميركية، ٤) سيكون للصين مكانة هامة، ٥) تبقى بريطانيا الحليف الأقرب والمميز، ٦) لن يكون باستطاعة أوربا أن تعود للحياة من غير بريطانيا قوية، ٧) الأخذ بعين الاعتبار الطموحات السوفييتية.

يرى العديد من المؤرخين أن مرحلة روزفلت هي التي تحولت فيها الولايات المتحدة إلى "قوة امبريالية" حيث وقَّع على العديد من القرارات الحاسمة انطلاقا من رؤيته الشخصية (ميثاق الأطلسي مع تشرشل ومن غير تعديل من قبل الكونغرس، اتفاقيات يالطا و بوتسدام).

٣-١ باتجاه الامبريالية: خطة مارشال وأسس التدخلية الجديدة

كان الهدف الأول من خطة جورج مارشال (وزير الخارجية الأميركي) هو إعادة صياغة العالم وفق المصالح الأميركية، حيث ومع العديد من مليارات الدولارات استطاعت الولايات المتحدة أن تتواجد بشكل دائما في القارة العجوز. قال مارشال في خطاب له في جامعة هارفرد في ٥ حزيران عام ١٩٤٧:" الحقيقة هي أن أوربا تحتاج في السنوات الثلاث القادمة غذاء ومنتجات أخرى أساسية قادمة من الخارج ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية، هذه الاحتياجات أكبر من الطاقات الأوربية الحالية حيث تعادي من الدمار الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي إلى حد كبير" [١٢].

رأى الأميركيون أنهم يدافعون عن العالم الحر، ولكن في الحقيقة لم تكن سوى علاقات من الهيمنة والقوة والتي تشكل البنية الجديدة للرؤى السياسية الخارجية للولايات المتحدة. عندما تحدث الرئيس هاري ترومان في آذار عام ١٩٤٧ عن حرية التفكير والحريات السياسية كان يتحدث أيضا عن الحريات التجارية أو "سياسة الباب المفتوح" والتي تعود أسسها إلى نهايات القرن التاسع عشر [١٣]. لقد كان للإمبريالية الأميركية وجوه متعددة ولم تكن خطة مارشال سوى وجها واحدا منها. لم يتردد ايزنهاور ولا جون كنيدي في تمويل الانقلابات ضد حكومات شرعية في غواتيمالا والدومنيكان مثلا، كذلك كانت سياسة الرئيس نيكسون في تشيلي عام ١٩٧٣ والتي ساهمت في تسليم السلطة لبنوشيت. أما في آسيا فقد كان للولايات المتحدة علاقات ثنائية مع اليابان، ومع تايوان عندما أصبحت الصين دولة شيوعية وكذلك مع باكستان...الخ.

٣-٢ أسباب التخلي عن الانعزالية بعد الحرب العالمية الثانية

السبب الأول: أن الولايات المتحدة تحولت إلى واحدة من القوى العظمى بعد الحرب الثانية، السبب الثاني، رفض الدعاية السوفييتية الشيوعية في القارة الأوربية. لم تكن الولايات المتحدة في عام ١٩٤٥ تفكر بحكم العالم وإدارته بشكل منفرد ومن هنا جاء اقتراح إنشاء منظمة دولية مهمتها الحفاظ على السلام وتقودها الدول المنتصرة بالحرب. كان الرؤية الأميركية حول التوسع السوفييتي منقسمة إلى وجهتي نظر:" الأولى، وترى أن السوفييت يدافعون عن مصالحهم الوطنية وليس عن إيديولوجيا وإذا كان النظام شموليا فهذا لا يعني انه يريد نشر الشمولية عبر العالم وأنه على أوربا الحفاظ على علاقات أمنية جيدة مع السوفييت. الثانية، أن الإيديولوجيا تقود الاتحاد السوفييتي وهو نظام شمولي يبحث عن التوسع وعلى الأوربيين أن يمونوا يقظين وحذرين وعليهم رفض كل تفاوض معه" [١٤].

اعتبرت الولايات المتحدة أن الثقافة جزء من التجارة وأنها منتج يباع ويشترى، لذلك جهدت من أجل تحرير كامل لهذا "القطاع" التجاري كما كان مع السينما الأميركية مثلا. استخدمت الثقافة من أجل نشر القيم الأميركية، مجتمع الاستهلاك، وأيضا الأفكار. إذن، سياسة خارجية تدخلية مبنية على الهيمنة الاقتصادية، التدخلات العسكرية، التجارية والثقافية والتي امتدت حتى اليوم.

٤ـ الانعزالية والتدخلية الأميركية اليوم

إن الانعزالية التي جعلت من الولايات المتحدة قوة عظمى ولكن على هامش النظام الدولي يبدو أنها اختفت مع نهاية الحرب العالمية الثانية أو أصبحت من الماضي أو ظلت تيارا هامشيا. يمكن تصنيف الانعزاليين اليوم في فئتين كبيرتين: المحافظون والليبراليون.

٤ـ١ الانعزاليون المحافظون اليوم

وهم الذين يرون في كل سياسة دولية مُنَاسَبَة للولايات المتحدة "لتصاب بالشر الخارجي" وإفساد الحضارة الأميركية بالمؤسسات العالمية والحضارات الأجنبية التي تخالف القيم والمصالح الأميركية. لدى المسيحيين الأصوليين، بشكل خاص، شعور بتفوقهم الأخلاقي ويعتقدون أن الولايات المتحدة وحدها تقدم إطارا مقبولا على قياس أخلاقها. نرى ذلك عند الكاهن "رات ربيرتسون" الذي يرى أن الأمم المتحدة تقوم بمؤامرة تهدف إلى خنق الولايات المتحدة، الأضرار بسيادتها، وإدخال سياسيات ليبرالية إليها، إباحية وضارة.

أيضا، نجد من بين هؤلاء المحافظين من اليمين المتشدد بعض من أبدى معارضة شديدة لليبرالية ولحرية التجارة التي تمت مأسستها باتفاقيات (مثل اتفاقية التبادل التجاري الحر في شمال أميركا). كذلك نجد مثلا "روس بيروت"، رجل الأعمال ومرشح الرئاسة لعام ١٩٩٢، والذي استطاع رفض والاعتراض على نمو التبادل التجاري مع المكسيك، ومشاركة الولايات المتحدة في المنظمات الدولية.

نجد، وبالإضافة لهؤلاء، "بات بوكانان"، مستشار نيكسون وفورد وريغان ومرشح رئاسي لعام ٢٠٠٠، والذي عارض التبادل الحر واقترح انطواءً على القيم الأميركية الخاصة وعودة القواعد العسكرية الأميركية في العالم إلى البلاد. أيضا، من بين المحافظين أولئك الذين يرون أن سيادة الولايات المتحدة يجب أن تكون خاضعة لصرامة كبيرة ويجسد هذا التيار السيناتور "جيس هيلمس". استطاع هذا السيناتور تجميد المساهمات الأميركية المالية للأمم المتحدة حيث

اعتبرها مؤسسة بيروقراطية جدا ومصدرا لسياسات مُهْلِكة مثل تشجيع تحيد النسل في بلدان العالم الثالث. يتصف هذا التيار "بالتمركز العرقي" Ethnocentrisme وشكَّه المنهجي تجاه كل ما هو ليس أميركيا ويطلق على هذا التيار اسم "السِّيادي".

نشير أيضا إلى وجود ما يسمى "جماعة القطب الواحد" والتي تستند على الانعزاليين ضمن معنى أو من خلال رفضهم المنهجي لكل تعاون دولي (رفضت حكومة جورج بوش الابن اتفاقية روما التي أنشأت المحكمة الجنائية الدولية، ورفضت اتفاقية بروتوكول كيوتو لحماية البيئة ودعمت تخفيض المساعدات إلى دول العالم الثالث)، رغم أنهم يدعمون ميزانية عسكرية أميركية هائلة جدا. تعتقد هذه الجماعة بضرورة التدخل إذا توجب ذلك من أجل إظهار قوة الولايات المتحدة. بالمقابل، ترفض مشاركة بلادهم في النظام الدولي. لن يترددوا في الدخول في حرب شاملة عندما يكون ذلك "مبررا" ولن يترددوا في الانطواء السريع على أنفسهم إذا كان النصر مضمونا.

٢-٤ الانعزاليون الليبراليون

يمكننا القول بوجود مدرسة انعزالية ليبرالية، حيث العديد من مواقف اليسار الأميركي تقول بسياسة خارجية في الحد الأدنى. لقد عارض التيار الشعبوي الذي قاده السياسي ووزير الخارجية في عام ١٩١٥ "وليام جيننغز بريان" (١٨٦٠ ـ ١٩٢٥) في القرن التاسع عشر، وباسم قيم الديمقراطية والاهتمامات الاجتماعية، السياسات الإمبريالية للرؤساء وليام ماكينلي، تيودور روزفلت ووليام هوارد تافت.

إن المدرسة التاريخية لليسار أو "الثورية" التي أسسها "وليام إبيلمان وليامز" (١٩٢١ ـ ١٩٩٠)، من أبرز المؤرخين للدبلوماسية الأميركية واليسار الأميركي الجديد، اقترحت أيضا انسحابا وترفض إقامة سياسة للقوة أو للقيادة [١٥]. رأى "وليامز" أن الولايات المتحدة بنت ازدهارها على ما سرقته من الشعوب الأخرى، كما رأى أنه من الممكن تصور بلدٍ عادلٍ، ديمقراطي وغني ضمن احترام الشعوب والسيادات الأخرى في العالم. اعتقدت هذه المدرسة بأن الولايات المتحدة، كما في البلدان الاسكندنافية، يمكنها أن تكرس نسبة كبيرة من إنتاجها الداخلي الصافي لمساعدة العامة في التنمية، ويمكنها الحد من تدخلها في التعاون على المستوى الدولي.

يوجد تيار آخر التزم الصراع ضد العولمة، اتفاقيات التبادل التجاري وسياسات أميركية قيَّمها هذا التيار أنها إمبريالية جدا. أيضا، رأى هذا التيار أنه على واشنطن تكريس أفضل

جهودها لإعادة توزيع الثروة في الداخل ولبرامج اجتماعية أكثر من الجهود لبرامج التسلح المكلفة جدا. لكن هذا التيار يرفض الدعوة إلى الانعزال حتى لا يتقاطع مع أفكار اليمين المتشدد بأي شكل من الأشكال.

٣-٤ أخيرا، دونالد ترمب: انعزالية أم تدخلية؟

نظريا، ووفق مشروع الرئيس الأميركي الجديد، على الولايات المتحدة أن تتوقف عن أن تكون "شرطي العالم"، إنه الشعار الذي رفعه دونالد ترمب "أميركا أولا" للإشارة إلى أوليات الولايات المتحدة في السياسة الخارجية في عصره والذي أقلق حلفاء أميركا بشكل كبير. لقد أبدى الرئيس الجديد ازدراءه للمعايير الليبرالية العالمية، أما شعاره "أميركا أولا" فيذكِّر باسم المنظمة الانعزالية التي تأسست عام ١٩٤١ (لجنة أميركا أولا) والتي حثت الولايات المتحدة على البقاء بعيدا عن الحرب العالمية الثانية. أيضا، أعرب رئيس هذه اللجنة آنذاك "تشارلز ليندبيرغر" عن حماسه الشديد لألمانيا النازية.

لكن هذا التاريخ الانعزالي لا يؤكد أو لا يثبت بشكل قاطع بأن الرئيس الأميركي الجديد هو "انعزالي" ضمن معنى الانسحاب من العالم والاختباء وراء الجدران التي يريد بناءها هنا وهناك. يرى العديد من المتخصصين الأميركيين أنه من الممكن أن يكون ترمب عكس ذلك تماما، لا سيما بعد تصريحاته التي تلت فوزه بالانتخابات حول الصين وتايوان وكذلك مواجهة التطرف الديني وعلاقته مع حلفاء الولايات المتحدة. [١٦]. لكن للأميركيين رغبة واضحة في الانعزالية والانسحاب من الكثير من القضايا عبر العالم، وهذا ما أكدته الدراسة التي أجراها "مركز بيو للأبحاث" حيث ستة من كل عشر أميركيين يريدون "أن تنتبه الولايات المتحدة إلى مشاكلها الخاصة". [١٧].

إن السياسة الخارجية التي على الرئيس الجديد بناءها هي أكثر تعقيدا بكثير من مرحلة الرئيس السابق باراك أوباما والتي ورثها بدوره عن جورج بوش الابن. روسيا التي تبحث عن تقويض بعض من قوة الولايات المتحدة ونفوذها في الشرق الأوسط، الصين التي تقدم للعالم نموذجا اقتصاديا مختلفا وبديلا لما هو سائد في الرأسماليات الغربية والتغيرات التكنولوجية الهائلة عبر العالم، كل هذا يزيد من تعقيد مهمة الرئيس الجديد وتجعله أمام قرار صعب وخطير جدا على مصالح واشنطن إذا أراد الانطواء والانعزال خلف جدرانه. قد تتحول الانعزالية الأميركية إلى مفهوم آخر ضمن هذه التعقيدات وهو "السياسة أحادية الجانب"، أي ستتفاوض الولايات المتحدة مع حلفاء وتبني علاقات مع كل طرف لوحده من أجل الحصول على شراكة

تلائم المصالح الأميركية بشكل أكبر وبالتالي ستتوقف عن لعب دور شرطي العالم أو مهندس التجارة العالمية وزعيم للقيم العالمية. قد يكون الدعم الأميركي لإسرائيل هو الوجه الأكثر ثباتا في السياسة الخارجية الأميركية مهما كان طابعها: انعزالي أو تدخلي.

ارتكبت الولايات المتحدة ومازالت أخطاء كبيرة جدا في سياستها الخارجية عبر العالم منذ الحرب العالمية الثانية، إن السياسة الخارجية المبنية على المصالح القومية فقط ستزيد من تعقيد العلاقات الدولية باتجاه الأسوأ ويمكنها أن تقود إلى حروب جديدة قبل أن تنتهي الحرب المستمرة. سيكون أمرا جيدا للسياسة الدولية إذا اتبع الرئيس الجديد سياسة انعزالية تهدف إلى تقوية الولايات المتحدة من الداخل وذلك على غرار السياسات في نهايات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

أخيرا، يمكننا، ومع تحفظات متعددة، القول بوجود خط أو اتجاه قديم في الولايات المتحدة نتعقب آثاره في الأفكار التي طرحها الرئيس الأميركي أندرو جاكسون الذي ترأس الولايات المتحدة بين عامي ١٨٢٩ ـ ١٨٣٧ والذي طوَّر رؤية حول عالَمٍ ديني ومتشائم حيث المجتمع الدولي هو مجتمع قائم على الفوضى، وهي رؤية نجدها عند توماس هوبز، ويجب عدم التدخل في هذا المجتمع ولكن لا بد من الدفاع عن النفس إذا تعرض المصالح للخطر وهي رؤية لا تغيب عن الخطابات والتصريحات التي نسمعها من الرئيس الأميركي الجديد. بمعنى آخر، الانعزالية هي القاعدة ولكن التدخل العسكري هو من أجل حماية المصالح الاقتصادية والأمنية الأميركية. هذا ما يمكن اختصاره أيضا في أحد تصريحات ترمب:" أميركيا، وليس العولمة"، أي إرادته بالانطواء بنبرة قومية ويبقى الغموض واضحا على هذه الإدارة حتى الآن ومن الصعب توقع أو رسم خطوط سياساتها الخارجية الانعزالية أو التدخلية على الأقل في عامها الأول.

المراجع:

1- Maurice Godelier, Jacques Sapir, « Les États-Unis ou le chaos », *Libération*, 4 avril 2003, p. 13.
2- DODDS Klaus, « Geopolitics: A Very Short Introduction", Oxford, Oxford University Press, 2007.
3- O'LOUGHLIN John, "*Dictionary of Geopolitics*", Westport, Greenwood Press, 1994.

4- AGNEW John, « Geopolitics: Re-Visioning World Politics", Londers, Routledge, 2003, p.6.
5- HARTSHORNE Richard, "Recent Developments in Political Geography", American Political Science Review, vol. XXIX, n° 5, 1935, part I, pp. 785-804.
٦- درس في جامعة هارفرد ثم قام بتدريس الجغرافية الفيزيائية والجغرافية الإقليمية في جامعة "يال" بين عامي ١٩٠٥ و١٩١٥. ترأس ثلاث بعثات علمية إلى أمريكا الجنوبية وجبال الأنديز، وعُيِّن الجمعية الجغرافية الأميركية عام ١٩١٥ في نيويورك وقد أصبحت الجمعية تحت إدارته واحدة من أكبر المؤسسات العلمية الأميركية مكرسا عمل الجمعية للأبحاث العلمية البحتة وتعريف العامة الأميركيين بمعنى الجغرافية. ترك الجمعية في عام ١٩٣٥ ليصبح رئيسا لواحدة من أهم الجامعات الأميركية وهي "جونز هوبكنز" وظل رئيسا لها حتى عام ١٩٤٨. أيضا، كان رئيسا للاتحاد الجغرافي الدولي بين عام ١٩٣١ و١٩٣٤، أما كتابه الأكثر أهمية هو "العالم الجديد" الذي نُشِر لأول مرة عام ١٩٢١ وأعيد نشره ثلاث مرات فيما بعد.
7- WEIGERT W. Hans, « Generals and Geographers: The Twilight of Geopolitics", New York, Oxford University Press, 1942, p. 4.
8- ROYOT Daniel, « Dictionnaire des Etats-Unis », Paris, Larousse (collection "à présent"), 2010. 606 pages.
9- TUCKER Robert, « Woodrow Wilson's "New Diplomacy", Duke University Press, World Policy Journal, Vol. 21, n°2, 2004, pp. 92-107.
10- KASPI André, « Le monde selon Roosevelt », Les collections de l'histoire n° 56, p. 38-41.
11- FOHLEN Claude, « Canada et États-Unis depuis 1780 », Paris, PUF, pp. 415-416.
12- MELANDRI Pierre, « le coup de génie du général Marshal », Les collections de l'histoire n° 56, p. 42.

13- HASSNER Pierre, « Un Empire pas comme les autres », Les collections de l'histoire n° 56, p. 49.
14- YERGIN Daniel, « La paix saccagée. Les origines de la guerre froide et la division de l'Europe », Politique étrangère, 1980, Volume 45, N° 2, pp. 514-516.
15- WILLIAM Appleman Williams, « Empire as a way of life », New York, Oxford university press, 1980, p.31.
16- LINKER Damon, « Donald Trump's frighteningly unbound foreign policy", The Week, 20 December, 2016.
17- WIKE Richard, « Where Americans and Europeans agree, disagree on foreign policy", Pew Research Center, 14 Juin, 2016.

نقد الديمقراطية: المضمون والمصطلحات

Criticism of democracy: content and terminology

الدكتور فاخر جاسم

رئيس قسم العلوم السياسية في الاكاديمية العربية بالدنمارك

الملخص:

تثير الديمقراطية في الوقت الراهن، إشكاليات عديدة ترجع إلى كثرة الكتابات التي تتناولها، وتقديم دراسات متباينة لمضمونها، تركز على آليات الديمقراطية، انتخابات، حريات سياسية، تكوين الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، حريات صحفية، وليس على مضمون الديمقراطية، الذي يعني تحقيق الإدارة العامة للمجتمع عبر المشاركة الفعالة في إدارة الدولة، بما يضمن تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الثروة وممارسة السلطة. يضاف إلى ذلك تبني كل الاحزاب والحركات السياسية للديمقراطية، حتى تلك التي لا تؤمن بها، كشعار سياسي. إن الاختلاف في مفهوم الديمقراطية، لا يقتصر على الباحثين والمفكرين والسياسين، بل ماذا تعني الديمقراطية لمختلف الفئات والشرائح الاجتماعية وما هي أهدافها من تبنيها ومدى إيمانها بها. كل ذلك بالإضافة إلى كثرة التشويهات التي تعرضت لها خلال التطبيق، أدى إلى خلق إلتباس لدى عامة المواطنين حول المعنى الحقيقي للديمقراطية.

وبناء على ذلك تحاول الدراسة القاء بعض الأضواء على أسباب تعثر تطبيق الديمقراطية في العديد من البلدان العربية ـ الإسلامية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وأين الخلل هل في مفهوم الديمقراطية نفسه او في البيئة الاجتماعية التي تطبق فيها؟.

Abstract:

Democracy which has been adopted by all of the political parties and movements, even those that do not believe in it, stimulates, nowadays, many problems due to the large number of studies that have dealt with it and provided many inconsistent definitions for this system.

The main problems which have been resulted from these conditions include the focusing only on democracy mechanisms such as election, political freedoms, freedom of the press, formation of political parties as well as the roles of various organizations **and not the real tenor of democracy** to the theme of democracy and the many difficulties that hinder the understanding and engagement of the people for the democracy.

However, the misunderstanding of democracy , is not limited to researchers, intellectuals and politicians, but even to different groups in the society, resulting in a great confusion about the real meaning of democracy.

The theme of democracy which means free and active association in the management of the society, can be achieved by active participation in the administration, to ensure the justices and equal dividing of the power and national funds.

This study aims to illustrate the reasons for **Faltering of democracy** in many Arab and Islamic countries during the last three decades by study the concept of applied democratic system and the social environment where it was applied.

مقدمة

اخذ الصراع حول مفهوم الديمقراطية، صبغة عالمية، بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، حيث حاولت الدول الغربية فرض النموذج الليبرالي، كشكل وحيد للتطبيق. لقد جوبه هذا التوجه بالرفض من قبل كثير من الدول النامية ودول شرق أوربا. وفي البلدان العربية، بدا الترويج لهذا النموذج من الديمقراطية من قبل كثير من المفكريين الغربيين، خاصة في الولايات المتحدة، في بداية تسعينيات القرن الماضي، مصر، تونس، الأردن، واليمن، فإدى تطبيق هذا النمط إلى صعود نخب سياسية ـ اجتماعية تتحكم

بالسلطة والثروة، اقامت شراكة استراتيجية مع قوى العولمة الخارجية، بسبب ضعف قاعدتها الاجتماعية في أوطانها، الامر الذي عمق من نهب ثروات هذه البلدان واتساع مستويات الفقر والحرمان الاجتماعي بين أغلبية الفئات الاجتماعية، وانتشار مظاهر الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة، اضافة إلى تحكم الاستبداد السياسي في العلاقة بين الدولة والمواطنين. لقد أدت هذه الحالة إلى تنامي مشاعر اليأس والإحباط لدى أعداد واسعة من السكان، خاصة فئات الشباب، مما دفعتهم للاشتراك بفعالية بالنشاط السياسي والاجتماعي، وشكلت الدافع الأساس للاحتجاجات الشعبية الاخيرة في بعض البلدان العربية.

مشكلة البحث

شهدت الفترة الأخيرة كثرة من الكتابات التي تتناول مفهوم الديمقراطية، دون أن تتمكن من الإجابة على سؤال: لماذا يصل الفاسدون إلى السلطة في النظم الديمقراطية؟

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في قلة الدراسات التي تتناول مفهوم الديمقراطية بشكل نقدي، حيث ركزت أغلبها على جوانبها الإيجابية دون النظر إلى سلبياتها التي تكمن في إمكانية العودة إلى الاستبداد بأشكال جديدة، من خلال استخدام آليات الديمقراطية، وأمل ان يكون البحث مساهمة في القاء الضوء على الأسباب التي أدت إلى هذه الظاهرة في عدد من البلدان العربية، حيث عادت النخب السابقة إلى السلطة بواسطة الإنتخابات.

أهداف البحث

ينصب هدف البحث على توضيح المفهوم الحقيقي للديمقراطية وامتلاك القدرة على التفسير السليم لهذه الموضوعة التي أصبحت تشغل بال كثرة من المفكرين والسياسيين العرب في الظروف الراهنة، لغرض تقييم التجارب الديمقراطية التي طبقت بالعديد من البلدان العربية بعد إنتهاء الحرب الباردة، وتحليل عجز آليات الديمقراطية العربية عن انتاج أنظمة سياسية مستقرة اجتماعياً وسياسياً، بالإرتباط بالاحتجاجات الشعبية العربية التي حدثت مؤخراً.

فرضية البحث

- هل يوجد نمط واحد للديمقراطية يمكن تطبيقه في كل البلدان؟

- من يمتلك السلطة في النظم الديمقراطية الحديثة، الشعب أم نخب متنفذة؟

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج التاريخي النقدي بهدف تحليل مفهوم الديمقراطية، استناداً على تحليل التجارب الديمقراطية، متناولا المفهوم ومصطلحاته على ضوء الوقائع الملموسة وليس على الجوانب النظرية فقط. ومن أجل التوصل إلى هدف البحث والإجابة على أسئلته، تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث، الاول، يتناول، مقدمات عامة وتعريف المصطلحات، ويتكون من مطلبين، الاول مقدمات عامة والثاني، تعريف المصطلحات. والمبحث الثاني، مفهوم الديمقراطية، يتكون من مطلبين، المطلب الاول، مبادئ الديمقراطية والثاني مستلزمات الديمقراطية. والمبحث الثالث، يتناول، نقد الديمقراطية، ويتكون من مطلبين، الاول، يتناول نقد المصطلحات، والثاني، نقد المفهوم.

المبحث الاول، مقدمات وتعريف المصطلحات

المطلب الأول، مقدمات عامة:

١. الديمقراطية ليست وصفة جاهزة قابلة للتطبيق متى شئنا، لا من الناحية النظرية/ المعرفية ولا من الجانب العملي، لذلك ينبغي أن لا نفتش عنها في الكتب والمراجع، ونقوم باستنساخ ما نريد، وهذا يتطلب عدم الاعتماد على الخطاب السياسي، سواء ما تطرحه القوى الوطنية أو الدول الأجنبية، بل نحلل نتائج تطبيقها في بلدان الديمقراطية العريقة من موقف نقدي وليس وصفي، يسمح للدارس أن يكتشف الإيجابيات والسلبيات في كل تجربة. أما فيما يخص منطقتنا العربية، ينبغي دراسة التجارب التي طبقت من قبل تيارات سياسية مختلفة، سواء كانت قومية، لبيرالية، يسارية، أو دينية، بالإرتباط بالظروف التي طبقت فيها، بمعنى آخر بالواقع الذي عاشته التجربة وليس قياسها على ضوء معارفنا الحالية عن الديمقراطية. إن دراسة كهذه، تكشف لنا وجود إيجابيات كثيرة في هذه التجارب، ينبغي الاستفادة منها في ظروفنا الحالية. بمعنى آخر لا نبدأ من جديد، فعلى سبيل المثال، نجد في التجربة الناصرية، في مصر، والجزائر في فترة، هواري بومدين، وتجربة عبد الكريم قاسم الثورية في العراق، كثير من الإيجابيات، التي لم تستطع تجارب الليبرالية الجديدة التي طبقت في عدد من البلدان العربية بعد إنتقالها من مرحلة الديمقراطية الثورية، إلى مرحلة الديمقراطية الليبرالية، من تحقيق جزء بسيط منها، نشير إلى أهمها على سبيل التذكير، تقديم الرعاية للمحتاجين، توفير سكن لائق للفئات الفقيرة، تحسين نظام الرعاية الصحية، توسع التعليم المجاني، الاصلاح

الزراعي، استثمار الثروات الوطنية لصالح تنمية الإقتصاد الوطني، التصنيع، وإثره على زيادة فرص العمل للمواطنين. وفي الجانب السياسي، تنشيط الفعالية السياسية للمواطنين، والمحافظة على الإستقلال الوطني.

٢. الديمقراطية، ظاهرة تاريخية لا ترتبط باديولوجية محددة. وبالتالي خطأ النظرة التي تربط هذه الظاهرة بنشوء الطبقة البرجوازية، حيث تؤكد تجربة التطور الاجتماعي على أن الطبقة البرجوازية ساعدت على تبلور المفهوم الليبرالي الديمقراطية، الذي فصلته ليخدم مصالحها ومصالح الفئات المرتبطة بها، وقد تطورت الديمقراطية الحديثة نتيجة نشاط الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى، كالعمال والفئات الكادحة الاخرى اضافة إلى الطبقة الوسطى، الذين اضافوا للديمقراطية، أفكارا جديدة، لتكون معبرة عن إرادة المجتع ككل، وليس لطبقة أو فئة اجتماعية بعينها.

وبناء على ذلك تعتبر الديمقراطية عملية متدرجة تحتاج لفترة طويلة من التجربة، لتصبح كاملة، بعد ان تاخذ شكلها الوطني من خلال الممارسة.

وبالإرتباط مع الفكرة السابقة، هناك اتجاهين في منهج دراسة الديمقراطية في البلدان النامية، ومنها البلدان العربية، الأول، لا يرى بإمكانية تطبيق الديمقراطية، بالاعتماد على البنية الثقافية والاجتماعية لهذه المجتمعات، باعتبارها لا ديمقراطية، والنهج الثاني، ينظر إلى الديمقراطية، باعتبارها وصفة جاهزة يمكن تطبيقها بحذافيرها على كافة المجمتعات، في أي لحظة لحل مشاكله، عصى سحرية، بدون النظر إلى الظروف الموضوعية والذاتية وطبيعتها المتدرجة، وأرى ان كلا من المنهجين لا يؤدي الغرض من دراسة الديمقراطية، لابتعادهما عن النظرة التاريخية لدراسة الظواهر الاجتماعية، التي تتطلب الجمع بين المنهجين.

٣. بعد التغييرات الكبيرة التي أطاحت بمعظم الأنظمة الشمولية بعد انهاء الحرب الباردة، برزت الديمقراطية ونظامها السياسي، باعتبارها النظام السياسي الأكثر رقياً واستقراراً. فظهرت أحزاب وكتل سياسية اعتمدت الديمقراطية، أغلبها تحاكي الديمقراطية الليبرالية باعتبارها النموذج الامثل([1])، متجاهلة ضرورة توفر الظروف الموضوعية والذاتية الداخلية، وهي الكثرة الغالبة، وتفاعلها مع العوامل الإقليمية والدولية التي تترك تأثيراتها على علمية البناء الديمقراطي سلباً وإيجاباً.

---

[1] من الجدير الإشارة إلى ان الفكر الليبرالي في البلدان العربية، ساهم برفع الوعي الديمقراطي بالمجتمع، على الرغم من محاصرة نشاطة، سواء من الدولة الوطنية أو من قبل التيارين القومي واليساري، لما يحمله من أفكار معتدلة، كالدعوة الصادقة للديمقراطية، العقلانية السياسية، الدعوة للحد من التفاوت الاجتماعي، الأيمان بالسيادة والاستقلال الوطني.

٤. ومع أن التطبيقات الديمقراطية عريقة تاريخياً مرت عليها ثلاثة قرون، وفرت ثقافة ووعي عاليين في البلدان التي اعتمدتها، إلا ان موضوع الديمقراطية، كفكر وثقافة وممارسة، مازال يثير تساؤلات عديدة لدى المفكرين والمنظرين لكثرة عيوب ومثالب تطبيق الديمقراطية الليبرالية، من أهمها الأنفصال بين بعديها السياسي والاجتماعي، والعلاقة بين الناخب والمنتخب النائب، وديكتاتورية الأغلبية.

٥. لكل ظاهرة في الحياة، خاصة تلك التي لها تأثير اجتماعي كالديمقراطية، لا بد من توفر أربع دلالات لفهمها، وهي: أ- نشأتها التاريخية. **ب**، جذورها السياسية. **ج**، مصادرها الفكرية، د، تربتها الاجتماعية. ويتم نقدنا لمفهوم الديمقراطية، بناء على الدلالات السابقة.

أولاً- النشأة التاريخية، ظهرت في مجتمع محدود العدد، لذلك كان كل سكان المدينة " الأحرار فقط من سكان أثينا" يساهمون بمناقشة أي قرار والتصويت علية بشكل مباشر من المجتمعين، أي بمعنى ديمقراطية مباشرة، ثم تطورت لاحقاً إلى ديمقرطية تمثيلية، بفعل توسع أعداد السكان وتنوع اهتمام الأفراد وحاجات الجماعة، إلى أن ظهرت الديمقراطية الحديثة إرتباطاً بنشوء الطبقة الوسطى وتطور دورها السياسي، بعد ان وجدت ان الحكم المطلق الذي كان مدعوماً من الطبقة البرجوازية، لا يلبي مصالحها، فتبنت الأفكار الليبرالية التي تدعو إلى الحريات الفردية والسياسية والاجتماعية، ثم تبنتها الطبقة البرجوازية لاحقا، بعد ان توسعت نشاطاتها الصناعية والإقتصادية وأفترقت مصلحتها السياسية عن الحكم الملكي المطلق، بهدف تحقيق السيادة السياسية في المجتمع، فأخذت الديمقراطية سمتها الليبرالية البرجوازية، وفي مجرى الصراع الاجتماعي وتطور مصالح الطبقة البرجوازية، أصبحت الديمقراطية الليبرالية علاقة تلازم بينها وبين الطبقة البرجوازية، بحيث لا يمكن وجود الاولى بدون وجود الثانية[٢].

ثانياً- جذورها السياسية، ظهرت تعبيرا عن الحاجة السياسية لإدارة مجتمع مدينة إثينا وغيرها من المدن المحيطة بها، من قبل فئة الأحرار، وبهذا فإنها تعبر عن المصالح السياسية لفئة الأحرار للتحكم بمصادر الثروة، التي كانت إنذاك متمثلة بالعبيد والأرض، وتكوين إدارة سياسية تضمن سيطرتهم على إدارة المدينة.

---

[٢] عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي في العراق ١٩١٤ ـ ١٩٣٩، دار الشؤون الثقافية، بغداد ٢٠٠٢، ص٤٦.

ثالثاً- المصادر الفكرية، نبعت من التفكير بإيجاد أسلوب ناجح لإدارة المجتمع" أي فلسفة الحكم بالمفهوم المعاصر"، بهدف السيطرة على النزاعات بين الأفراد، بما يضمن إقناع أكثرية السكان بأحقية فئة الاحرار بالتحكم بمصيرهم.

رابعاً- تربتها الاجتماعية، تستند على فئة " الأحرار فقط " باعتبارهم سادة القوم الذين لهم الحق في تمثيل مصالح الأغلبية التي تتكون من النساء والعبيد والمهاجرين. وبهذا المعنى أطلق على ديمقراطية أثنيا حكم الشعب.الذي اختزل مفهومه بفئة الأحرار.

المطلب الثاني، تعريف المصطلحات

الديمقراطية:

الديمقراطية تعني: توفر الحريات السياسية والاقتصادية، هذان المبدءان هما جوهر الديمقراطية منذ الاعلان الدستوري الأمريكي ١٧٨٨، وأعلان حقوق المواطن الفرنسي ١٧٨٩، ومرورا بكل الدساتير والمواثيق الدولية. وطبعا ضمان الحقوق من الناحية القانونية عامل مهم جدا للمحافظة على كرامة الإنسان من الانتهاك والحد من استبداد السلطات، بعد أصبحت مهمة الدولة حماية الحقوق السابقة وتوفير ضمانات ممارسة هذه الحقوق من خلال ضمان توزيع عادل للثروات الوطنية [٣].

بمعنى ان هدف الديمقراطية هو تلبية الحقوق الطبيعية للأفراد " حق الحياة، حق الحرية، حق البحث عن التطور والسعادة ". وأي تصور آخر عن الديمقراطية يفرغ المفهوم من محتواه. ولكن السؤال المهم الذي يواجه الباحث في الشأن الديمقراطي هو كيف يمكن تطبيق مبادئ الديمقراطية وبالتالي تحويل الحقوق الطبيعية إلى حقوق قانونية لا يمكن التلاعب بها؟

من الناحية الفلسفية تعتبر الديمقراطية، هي وسيلة لإصلاح النظام السياسي الذي فات أوانه، بدون اللجوء للعنف والإكراه، باستخدام الحوار المباشر بين أطراف البيئة السياسية والاجتماعية، بما يضمن المصالح السياسية والاجتماعية لكافة الأطراف المشاركة في الحوار.

---

[٣] هناك بعض الأمثلة على التفاوت الكبير في الدخل، ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال يوجد في مدينة نيويورك " ٦٠ ألف بدون مأوى، اضافة إلى ٢٥ ألف طفل و ٩ آلاف رجل أعزب و ٣٢٠٠ إمراة غير متزوجة. حسب تقرير الإئتلاف من أجل المشردين وهومنظمة غير حكومية. http://www.alyaum.com/article/4050580
على الرغم من وجود حوالى ٤٠٠ الف مليونير واكبر عدد من اصحاب المليارات في العالم، غير ان ٢١% من سكانها يعيشون دون عتبة الفقر . http://www.alyaum.com/article/3102117

أخيرا لا يمكن فهم المعنى الحقيقي للديمقراطية دون النظر إليها باعتبارها: نظام حكم وفلسفة وسياسة، هدفها الأساسي، إلغاء اغتراب المواطن عن الدولة والثروة الذي خلقته الأنظمة الاستبدادية بكل أنواعها على مر التاريخ.

أنواع الديمقراطية

تنقسم الديمقراطية سياسياُ وفكرياً إلى نوعين، ديمقراطية برجوازية وديمقراطية اشتراكية، تجسدت بنظم سياسية فعلية في القرن العشرين، الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية، وتفرع عن هذين النوعين، أشكال عديدة، نشير لها لاحقاً.

أظهرت التجربة أن تطبيق الديمقراطية اتخذ أشكالاً مختلفة خلال القرن العشرين، وخاصة بعد انقسام العالم إلى معسكرين، رأسمالي وإشتراكي، حيث كان للعامل الإيديولوجي تأثيراً مهما على تسييس كثير من المفاهيم، ومنها الديمقراطية، لذلك أطلقت تسميات مختلفة على مفهوم الديمقراطية منها:

أ ـ الديمقراطية الليبرالية [٤]

ظهرت الديمقراطية الليبرالية في القرن الثامن عشر، حين بشر بعض المفكرين الأوربيين، بفكرة المساواة، وحق الشعب باختيار الحكومة ومراقبتها، وحق المواطنين بالمساواة في حق الاقتراع السري[٥]، دون النظر إلى أصولهم وعروقهم. من مستلزمات الديمقراطية الليبرالية الكلاسيكية، تعدد الأحزاب وضمان حرية التعبير والمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة[٦]. وتعتبر الحرية، اهم مبادئ الديمقراطية الليبرالية التي ترى فيها" تأكيداً للاستقلال الذاتي للفرد، واستقلاله عن السلطة السياسية والاجتماعية"[٧]. وفي مجرى تطور الفكر

---

[٤] تقوم الليبرالية على ركيزتين فكريتين أساسيتين، أولها، الفردية التي تقوم على نزعتين، العقلانية السياسية والطبيعية " المادية" وثانيهما، الحرية، وما يتفرع منها من: حريات سياسية واقتصادية واجتماعية وشخصية/ فردية. لمزيد عن الركائز الفكرية لليبرالية، يراجع، عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي في العراق ١٩١٤ ـ ١٩٣٩، المبحث الأول، مصدر سابق صص ٣٠-٣٣ .

[٥] منذ نشوء الديمقراطية الإغريقة، كان حق التصويت مقيداً، خاصاً بالأحرار من الرجال فقط، واستمر كذلك خلال مسيرة تطبيق الديمقراطية الليبرالية، إلى ان أصبح هذا الحق عاما لكل المواطنين، بغض النظر عن الجنس والعرق والدين. أول دولة منحت حق التصويت للنساء نيوزلندا ١٨٩٣، وآخر دولة المملكة العربية السعودية ٢٠١١. https://ar.wikipedia.org

[٦] ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط١ عمان ٢٠٠٤، ص ١٩٧ ـ ١٩٨

[٧] عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي في العراق ١٩١٤ ـ ١٩٣٩، مصدر سابق، ص ٣٥.

الليبرالي، أصبحت وظيفة الديمقراطية الليبرالية تعني الحماية " أي حماية الأفراد وثرواتهم وتأمينهم مع ما يمتلكونه من أولئك الذين يمارسون السلطة"[٨].

شهد تطور الديمقراطية الليبرالية ظهور شكلين رئيسين لها، الكلاسيكية والجديدة.

الأول- الليبرالية الكلاسيكية: احتفظت الليبرالية الكلاسيكية بالسمات الأساسية للديمقراطية الليبرالية، ولكن مداها تقلص مع انتصار الرأسمالية كنظام اجتماعي في بداية القرن العشرين، واختزلت من الناحية السياسية، على التعددية الحزبية وتوسع منظمات المجتمع المدني، دون ضمان مشاركة حقيقية للشعب في الحكم الذي اقتصر دوره على المشاركة في الانتخابات. أي من الناحية الواقعية أصبحت الديمقراطية الليبرالية تعني المشاركة التي يقصد بها " تثقيف الشعب إلى الحد الذي تصل معه قدراته الثقافية، العاطفية، والأخلاقية إلى مداها الأقصى فيرتبطون بحرية وفعالية، ضمن عمل مشترك أصيل" حسب تعبيرLane Davis([٩]).

الثاني- الليبرالية الجديدة: أرتبط ظهور مفهوم الديمقراطية الليبرالية الجديدة، بصعود الدور السياسي للجناح الليبرالي المحافظ في بداية ثمانينيات القرن الماضي، الذي إقترن بفوز ممثلي هذا التيار بالسلطة في اكبر دولتين رأسماليتين، رونالد ريغان في الولايات المتحدة الامريكية، ومارغريت تاتشر في بريطانيا. أهم ما تدعو له الليبرالية الجديدة، تحرير الدولة من مسؤولياتها الإجتماعية تجاه مواطنيها، وحرية الأسواق والتجارة والخدمات.

بمعنى آخر إن مفهوم الديمقراطية الليبرالية الجديدة هو " حق كل المواطنين بأن يكون لهم قسم في الحياة السياسية، أي حق المواطنين في التصويت والمشاركة في الحياة السياسية" حسب تعريف، فرنسيس فوكاياما، احد أبرز فلاسفة الليبرالية الجديدة([١٠]). يعني هذا التعريف أن ديمقراطية الليبرالية الجديدة يكون مضمونها الحقوق السياسية فقط، ويعتبر ذلك عودة إلى المفهوم القديم الذي فات أوانه بسبب تطور مفهوم حقوق المواطن، نتيجة التطور الاقتصادي

---

[٨] المصدر نفسه، ص ٣٩.
[٩] رالف ميليباند، الإشتراكية لعصر شكاك، ت، نوال لايقه، دار المدى، دمشق ١٩٩٨، ص ١١٧.
[١٠] التعريف مأخوذ من، كتاب فوكاياما، نهاية التاريخ والرجل الأخير الصادر عام ١٩٩٢، نقلاً عن محمد عبد الجبار، مستقبل الديمقرطية في العراق، دار زيد للنشر لندن، ١٩٩٤ص ١٦.

والثقافي والاجتماعي وارتفاع مستوى الوعي، إضافة التضحيات التي قدمتها البشرية خلال القرون الثلاثة من تحسين تطبيق الديمقراطية([11]).

ب ـ الديمقراطية الإشتراكية

تعتبر الديمقراطية الإشتراكية، امتداد للديمقراطية البروليتارية التي ظهرت خلال كمونة باريس ١٨٧١([12]) وهي تعبر عن مصالح الجماهير الكادحة وتمثل الصيغة السياسية العامة للدولة الإشتراكية. وفي ظل الديمقراطية الإشتراكية يتمتع كافة المواطنين، بغض النظر عن الجنس والقومية والعرق، بحقوق متساوية في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية: الحق في العمل والراحة والصحة، والضمان عند الشيخوخة والعجز أو فقدان العمل، والحق في المسكن، والإنتفاع بمنجزات الثقافة وبحرية التعبير والنشر وحق الاجتماع وتنظيم المسيرات والمظاهرات وبحق الاقتراع العام ". وما يميز الديمقراطية الإشتراكية عدم الاكتفاء بإعلان حقوق المواطنين وحرياتهم، وإنما تضمنها مادياً أيضاً[13]. شهد الديمقراطية الإشتراكية في بداية تطبيقها مشاركة شعبية فعالة في إدارة شؤون الدولة والقطاعات الاقتصادية والخدمية، فأصبح نقيضاً إيجابياً، للديمقراطية السائدة آنذاك والتي كانت تعرف بالديمقراطية البرجوزية.

شهد تطور ممارسة الديمقراطية الإشتراكية في البلدان الاشتراكية الإفتراق بين الوجهين النظري والسياسي/العملي عندما طبقت الديمقراطية الإشتراكية، بعد ثورة أكتوبر الإشتراكية ١٩١٧، في الاتحاد السوفييتي وغيره من بلدان أوربا الشرقية، عندما اختزلت بجوانبها الاجتماعية فقط، وحاصرت الجانب السياسي، وما يتضمنه من حريات، لذلك توقفت عن النمو، وانتهت كمثال حي للديمقراطية، بعد انهيار التجربة الإشتراكية في الإتحاد السوفييتي. عموماً، يعتبر نموذج الديمقراطية الإشتراكية الذي طبق في الإتحاد السوفييتي وبعض الدول لإشتراكية سابقاً، ديمقراطية تعتمد على المجتمع المدني، دون السياسي، الذي أختزل بالحزب الشيوعي الحاكم، بالإضافة إلى مؤسسات الدولة، ممثلة بالبيروقراطية الإدارية

---

[11] للمزيد عن أيديولوجية وسياسة الليبرالية الجديدة وتأثيراتها على البلدان النامية، يراجع، لطفي حاتم، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، الأكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠١٠، ص ١٤ وما بعدها.

[12] ارتور روزنبرج، الديمقراطية الاوربية بين ١٨٤٥ ـ ١٩٣٣، ت/ ميشيل كيلو منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٤، ص ٢١٧

[13] المعجم الفلسفي المختصر، ت، توفيق سلوم، دار التقدم موسكو، ١٩٨٦، ص ٢٢٦.

لذلك تم الغاء المؤسسات التمثيلية الحقيقة وإستبدادلها بمؤسسات تتبع الحزب الحاكم وتخضع لسياسته، سميت بمجالس السوفييتات[١٤].

ج ـ الديمقراطية الاجتماعية:

ظهر مفهوم الديمقراطية الاجتماعية في ظل احتدام الصراع بين تياري الإشتراكية حول سبل التغيير الاجتماعي وتجاوز سلبيات النظام الرأسمالي، وهل يتم ذلك بالثورة العنفية، أم عن الطريق السلمي، بالاعتماد على الديمقراطية وآلياتها لتحقيق الإصلاح التدريجي لسلبيات الرأسمالية؟ وبعد إنتصار ثورة أكتوبر الإشتراكية في روسيا ١٩١٧، كون التيار الإصلاحي في الحركة الإشتراكية، ما عرف لاحقاً بالأحزاب الإشتراكية الديمقراطية. وقد حقق تيار الإشتراكية الديمقراطية الأوربية، بعد فوزه بالإنتخابات البرلمانية في عدد من البلدان الأوربية، نجاحات، سياسية واقتصادية واجتماعية حقيقية للمواطنين، وخاصة الفئات الكادحة والفقيرة، نشأت على إثرها ما يعرف بدولة الرفاه الاجتماعي في عدد من دول شمال أوربا. ومن اهم مبادئ الديمقراطية الإجتماعية، العدالة والحريات والمساواة أمام القانون وتكأفؤ الفرص بين المواطنين.

د ـ الديمقراطية الثورية

جوهر الديمقراطية الثورية، يقوم على مفهوم إرادة الشعب والثورة / الانقلاب التي تعبر عنها سلطة الثورة التي تتشكل بعد الإنقلابات العسكرية التي شهدها العديد من دول العالم الثالث (مصر، الجزائر، سوريا، ليبيا وبعض البلدان الأفريقية) في النصف الثاني من القرن العشرين، لاضفاء صبغة شرعية على سلطتها واستمرت بأشكال مختلفة حتى عصرنا الراهن. تستند الديمقراطية الثورية على منظمات شعبوية تقوم السلطات الثورية بتكوينها بدلا من منظمات المجتمع المدني، بهدف تأطير الفئات الاجتماعية لصالح مشروعها السياسي ـ الاجتماعي. كما تتميز بعدم وجود مؤسسات تمثيلية حقيقة، واحتكار السلطة من قبل نخب مدنية ـ عسكرية وتدخل كبير للدولة في الحياة الإقتصادية.

هـ ـ الديمقراطية الشعبية:

شكل من الديمقراطية جرى تطبيقه في بعض بلدان أوربا الشرقية الإشتراكية سابقاً، حيث تم السماح بتعددية حزبية وفكرية محدودة، تشترك بالسلطة التشريعية، البرلمان، وبالسلطة

[١٤] رالف ميليباند، الإشتراكية لعصر شكاك، مصدر سابق ص ٦٦ ـ ٦٧.

التنفيذية. كما توفرت بعض الحريات العامة، كحرية النشر والصحافة والتعبير. وكان الهدف من تطبيقها تمكين الشعب من ممارسة السلطة السياسية في الدولة الإشتراكية الوليدة من خلال سماح الحزب الشيوعي/ العمالي لبعض الاحزاب الأخرى التي ترغب ببناء الإشتراكية ولكن لها رؤية تختلف في بعض النواحي من رؤية الحزب الحاكم.

و- الشرعية الإنتخابية:

ظهر في الفترة الاخيرة مفهوم الشرعية الإنتخابية، وهي تسمية تطلق على السلطات التي تولت الحكم في بعض الدول العربية، بعد اسقاط الانظمة التسلطية في عدد من البلدان العربية، بفعل الغزو العسكري، العراق والاحتجاجات الشعبية، تونس، مصر، اليمن وليبيا، عن طريق آلية الديمقراطية" الإنتخابات، كدليل على شرعيتها دون أن تقترن بتطبيق مبادئ الديمقراطية المتعارف عليها. ويقترن هذا المفهوم عادة بتطبيق ديمقراطية شكلية [١٥].

ح - الشرعية الديمقراطية:

الفرق بين الشرعية الديمقراطية والشرعية الإنتخابية، إن الأولى تكتسب من خلال انتخابات حقيقية، تقوم على تكافؤ الفرص وفي ظروف طبيعية، إما الشرعية الإنتخابية، فإنها تضفى شرعية على الحكومات التي تتشكل بعد إجراء إنتخابات خلال الفترة الإنتقالية التي تلي إزاحة الأنظمة الإستبدادية، وفي أجواء لا تتوفر فيها ظروف متكافئة لكل القوى السياسية التي تشارك بالعملية الإنتخابية.

استنتاج

إن تطور الديمقراطية الحديثة، إدى إلى ظهور شكلين فقط، هما الديمقراطية الليبرالية، والديمقراطية الاجتماعية، فالديمقراطية الليبرالية ترتكز على آلية حرية السوق وتحرير الدولة من مهامها الاجتماعية كتقديم الخدمات ورعاية الفئات الاجتماعية محدودة الدخل، بمعنى تدخل محدود للدولة في الاقتصاد، وإذا تدخلت فأن هذا التدخل يكون لصالح الشركات الكبرى وكبار رجال الاعمال، وقت الأزمات الاقتصادية. أما الديمقراطية الاجتماعية، التي ترتكز على آلية السوق الاجتماعية التي فرضتها المساومة التاريخية بين أصحاب رؤوس الاموال والنقابات

[١٥] طرح مفهوم الشرعية الانتخابية لأول مرة من قبل الباحث لطفي حاتم، لتوصيف الأساس الذي تستمد منه السلطة التي تولت الحكم في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، شرعيتها. انظر، لطفي حاتم، الاحتلال الأمريكي وانهيار الدولة العراقية، منشورات الجمعية الثقافية العراقية، مالمو - السويد، ٢٠٠٧، ص ٦٥.

العمالية، فقد استفادت من أفضلية السوق الرأسمالية وتدخل الدولة في ضبط آلية السوق التي كانت تطبق في البلدان الإشتراكية سابقاً.

أما الاشكال الأخرى التي تمت الإشارة لها فأنها لا تمت بصلة للديمقراطية الحديثة، باستثناء تطبيق شكلي لبعض عناصرها، كالانتخابات، لأنها كانت تعبيرات عن إضفاء شرعية على السلطات الحاكمة، سواء في البلدان الإشتراكية او البلدان النامية، الهدف منها تعزيز شرعيتها وتبرير رفضها لتطبيق مبادئ الديمقراطية، التي سيتم تناولها في المبحث الثاني.

المبحث الثاني

مضمون الديمقراطية

يختلف الكثير من الباحثين حول مضمون الديمقراطية وجوهرها وذلك تبعا لمواقفهم الايديولوجية ومدارسهم الفكرية نقول ورغم ذلك الاختلاف في الرؤى الفكرية إلا ان التجربة التاريخية للنظم السياسية الديمقراطية افرزت مبادئ محددة لمضمون الديمقراطية السياسية نتناولها بمطلبين الاول، مبادئ الديمقراطية، والثاني، مستلزمات الديمقراطية.

المطلب الاول، مبادئ الديمقراطية

تعتبر المبادئ العامة للديمقراطية آلية ضامنة لإدارة نشاط النظم السياسية الديمقراطية وتمثل تلك المبادئ اسسا دستورية ـ حقوقية ساندة وموجهة للبناء الديمقراطي للدولة وبهذا الاطار نتعرض لتلك المبادئ ضمن المحددات الآتية.

أولا- التداول السلمي للسلطة: ان التداول السلمي للسلطة يشترط عدم احتكارها من قبل أحزاب سياسية او قوى اثنية او طائفية استناداً الى توفير الفرص المتساوية للقوى والحركات السياسية لتداولها عبر الاحتكام للشرعية الديمقراطية .وبهذا المعنى فان تداول السلطة من قبل المكونات السياسية للدولة يعني ادامة السلام الاجتماعي وفسح المجال للتطور الانساني والتنمية الاقتصادية.

ثانيا- فصل السلطات: يشكل فصل السلطات مبدأ جوهريا من مبادئ الديمقراطية حيث يتم من خلاله مراقبة عمل السلطات الثلاث التنفيذية ـ والتشريعية والقضائية الامر الذي يتيح لتلك السلطات ادارة عملها ضمن الاطر الدستورية للبلاد بما يضمن تحقيق الاهداف المرسومة لها والمتمثلة بمشاركة ومراقبة سياسة الدولة على المستويين الداخلي والخارجي.

ثالثاً- الحريات العامة والخاصة: حرية تكوين الأحزاب والمنظمات المهنية والاجتماعية، وحرية الصحافة والدعاية والنشر والتعبير، حرية التظاهر والتجمع. المهم أن يكون مبدأ الحريات هو السائد في تنظيم العلاقة بين القوى السياسية وبينها وبين الدولة.

رابعاً- الحريات الاجتماعية: تتضمن المساواة بين المواطنين في كافة الحقوق، من خلال ضمان حق التعليم والعمل والسكن والعلاج.

خامساً- التعددية الفكرية السياسية: تعني وجود أحزاب سياسية مختلفة البرامج والاهداف، وليس حزباً واحداً أو أحزاب شكلية تتبع الحزب الحاكم.

سادساً- الإنتخابات: تكون دورية وتشمل كل أطراف المجتمع السياسي، الحكومة، البرلمان، الانتخابات الدورية لاختيار قيادات الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني المختلفة. وتتتم من خلالها إدارة الصراع السياسي والفكري والاجتماعي بشكل سلمي بين أطراف البنية السياسية للمجتمع.

سابعاً- سيادة القانون: بما يضمن تطبيق القانون على كافة أفراد المجتمع بعدالة ونزاهة ومساواة. بمعنى آخر تكون للقانون أسبقية على العصبيات، الطائفية والمذهبية والقومية والعشائرية والإقليمية.

ثامناً- ضمان حق المعارضة السياسية: بما يضمن قبول الأغلبية الحاكمة لنقد المعارضة لسياستها.

باختصار، تتضمن مبادئ الديمقراطية، ثلاث محاور، ضمان الحريات الأساسية، تدوال سلمي للسلطة، سيادة القانون على الجميع" أحزاب، أفراد والحكومة ومؤسساتها".

المطلب الثاني، مستلزمات الديمقراطية

أولاً- نظام قانوني: يستند إلى دستور ديمقراطي، تتفرع من جملة من القوانين، قانون الأحزاب، قوانين تضمن حرية الصحافة والتعبير والتجمع والتظاهر. ويحتل قانون الإنتخاب، أهمية كبيرة، لانه يضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المشاركين في العملية الإنتخابية، لان وجود الحريات والتعددية يصبح لا معنى له بدون وجود قانون إنتخابي ديمقراطي لكي لا تصبح العملية الإنتخابية وسيلة لاحتكار السلطة من قبل النخب

المتنفذة أولاً، وعرضة لسيطرة وتدخل وتوجيه المنظمات الأهلية، عشائرية، مذهبية- طائفية، قومية- عرقية ثانياً.

ثانياً- وجود مجتمع مدني: مستقل عن الدولة، حيث يسمح الطابع الاستقلالي، لمختلف منظمات المجتمع المدني، المهنية والنقابية والأحزاب السياسية بأن تعمل وتضطلع بدور هام في التعبير عن مصالح الفئات الاجتماعية التي تمثلها في أي نظام ديمقراطي.

ثالثاً- تكافؤ الفرص: يجب ان يتوفر لكل المواطنين والأحزاب التي تشارك في العملية الديمقراطية، بمعنى أن المنظومة التي تنظم العملية الديمقراطية " قانون الإنتخابات، قانون الأحزاب، قانون الدعاية الإنتخابية والدعم المالي، الجهات التي تشرف على الإنتخابات" يجب أن يتوفر فيها مبدأ تكافؤ الفرص، بما يضمن المشاركة السياسية الفعالة للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في العملية السياسية ومخرجاتها وفق ضوابط قانونية محددة[١٦].

رابعاً- العدالة الاجتماعية: مضمون العدالة الاجتماعية في البلدان النامية، يتضمن توزيع عادل للثروة الوطنية، بما يؤدي لتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، للحد من التفاوت الكبير في توزيع الثروة الذي يولد احتدام الصراعات الاجتماعية وبالتالي عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، الذي هو الحاضنة الأساسية لبناء واستقرار العملية الديمقراطية.

خامساً- المواطنة: تعتبر المواطنة أحد مستلزمات الديمقراطية الأساسية، لأنها تقوم على المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين بغض النظر عن الجنس واللون والعرق والقومية والدين والمذهب، وهنا تلتقي مع احد أهم مستلزمات الديمقراطية، توفير الأجواء المناسبة لكافة المواطنين للمشاركة بإدارة المجتمع والدولة.

وبناءً على العلاقة الوثيقة بين المواطنة باعتبارها احد المستلزمات الأساسية للديمقراطية، تعتبر التوافقات الطائفية- القومية تشويهاً للديمقراطية. ولتوضيح هذه النقطة، نشير إلى هناك فرق بين الأنظمة الديمقراطية الحقيقية التي تعزز الهوية الوطنية في الدولة ذات التعدد المذهبي - القومي، كالنظام الديمقراطي في الهند وأنظمة الديمقراطية الشكلية كنظام الطوائف في لبنان أو نظام المحاصصة الطائفية - القومية الذي تكون بعد الغزو الأمريكي للعراق. والفارق هنا بين النظامين كبير، فالاول يعزز الهوية الوطنية لدى مكونات التعدد

---

[١٦] السيد ياسين، الليبرالية الجديدة أسطورة أم حقيقة، مجلة النهج العدد ٤٤، لسنة ١٩٩٦، ص ٥١.

المذهبي القومي، والثاني يقوم على تعزيز الهوية الفرعية، الطائفية القومية، على حساب الهوية الوطنية[١٧].

سادساً- الوعي الاجتماعي: تعتبر الثقافة السياسية، التي هي احد تجليات الوعي، رابطة حاسمة بين التطور الاقتصادي والديمقراطية والاستقرار الاجتماعي[١٨]. وبناء على ذلك يعتبر انتشار الوعي ورسوخ فكرة الحقوق والحريات الأساسية في وعي أفراد المجتمع، هو أحد أهم ضمانات تطبيق وتطور الديمقراطية لما لذلك من أثر في زيادة تأثير الرأي العام في مقاومة الإنحراف عن المسار الديمقراطي وكذلك يضعف من إمكانية القوى المتنفذة في استغلال التحشيد الطائفي والتأجيج المذهبي ـ القومي، لإن الوصول إلى حياة ديمقراطية صحيحة يحتاج إلى وعي اجتماعي وسياسي متقدم ومتطور لممارستها بشكل صحيح[١٩].

كما إن عدم توفر وعي ديمقراطي، يعرقل دور أغلبية المواطنين، في ممارسة دورها في الرقابة على سلوك السلطات والأحزاب السياسية، كذلك ينعكس على سلوكها الإنتخابي الذي يتميز بالامتناع عن ممارسة هذا الحق في أكثر البلدان الديمقراطية، فالوعي يدفع صاحبه إلى الاختيار المعقول في الانتخابات[٢٠].

سابعاً- طبيعة النظام الاجتماعي: تشير التجربة التاريخية إلى أن الظروف التاريخية للنظام الاجتماعي، التي تتضمن البنية السياسية، طبيعة الدولة ومؤسساتها، وطبيعتها الإدارية، مركزية أو لامركزية، علاقتها بالقوميات التي تتكون منها، أسلوب ممارستها للسلطة، علاقها بالمواطنين، مستوى سيادة القانون. كما تتضمن الأحزاب السياسية، وطبيعة العلاقة بها، وهل تقوم على الحوار وتؤمن بالتعدد الفكري والسياسي، وتقبل الاختلاف؟ بشكل مكثف، بقدر ما تكون مكونات النظام، مستقبلة للديمقراطية، بصورة معقولة، غير رافضة لها، فإنها تشكل أرضية مناسبة لبداية المسار الديمقراطي بسلاسة، إما العكس، فإنه يدل على خلل بأحد أهم مستلزمات الديمقراطية.

---

[١٧] جاد الكريم جباعي، الديمقراطية والماركسية، مجلة النهج عدد ٦٥ /٢٠٠٢ ص ١٦٦.

[١٨] رونالد انجلهارت، النقلة الصناعية في البلدان المتطورة، بالإنكليزية، ص ٤٥، نقلاً عن كمال مجيد، العولمة والديمقراطية، دار الحكمة، لندن،٢٠٠٠، ص ١٠٧.

[١٩] جعنيني، نعيم حبيب، الفلسفة وتطبيقاتها التربوية، دار وائل للنشر، عمان ٢٠٠٤، ص ٦٦.

[٢٠] إن غياب الوعي السياسي، أدى إلى عودة النخب السابقة للحكم، في بعض دول الاحتجاجات الشعبية، بعد فترة فوضى تلت إزاحة السلطات السابقة. إن ذلك ناتج بالاضافة إلى غياب الوعي السياسي لدى أغلبية المواطنين، ضعف التقاليد الديمقراطية

إن طبيعة النظام الاجتماعي لها تأثير بالغ الأهمية في حالة الانتقال من الحكم الاستبدادي إلى التحول نحو ممارسة الديمقراطية. ويمكن ملاحظة صحة هذا التصور من خلال بعض الامثلة الملموسة في الظروف المعاصرة، فعلى سبيل المثال عندما تم الانتقال من النظام الشمولي في العديد من البلدان الاشتراكية إلى النظام الديمقراطي كان لطبيعة النظام الاجتماعي تأثير بالغ الاهمية على صياغة النموذج الذي جرى تطبيقه، فقد لاحظنا ان النخب البيروقراطية في هذه الدول تصدر البنية السياسية الجديدة التي تشكلت فكان قادة الأحزاب الجديدة يتكون من النخب السابقة في المجالات الإدارية والسياسية والاقتصادية والعسكرية. يضاف إلى ذلك يعتبر التطور الاقتصادي، الذي يوفر مستوى معقول من حاجات الفرد، أحد مستلزمات الديمقراطية لوجود تلازم متين بين مستوى التطور الاقتصادي والديمقراطية السياسية[٢١].

وهناك أمثلة عديدة تتعلق بتطبيق الديمقراطية في بعض البلدان العربية، فعلى سبيل أخذ المسار الديمقراطي في العراق بعد اسقاط النظام الاستبدادي عام ٢٠٠٣، كثير من سمات النظام السياسي السابق، فسرعان ما تحول النخب التي تولت السلطة باسم الشرعية الإنتخابية إلى نخب استبدادية، تحكم باسم الطائفة والمذهب والقومية متخذة من الديمقراطية التوافقية نهجاً لتقاسم السلطة والثروة[٢٢]. وجرى تكرار التجربة العراقية بعد الاحتجاجات الشعبية، في مصر وتونس، حيث عادت نفس النخب السابقة للحكم مرة أخرى، عن طريق الشرعية الإنتخابية.

ثامناً- طبيعة النظام السياسي الدولي: الديمقراطية تحتاج إلى نظام دولي مناسب يوفر المناخ والإمكانيات لممارسة الديمقراطية وتطورها، فعلى سبيل المثال، ليس من السهولة اقامة نظام ديمقراطي في بلد تحيط به انظمة لا ديمقراطية، كما انه لا يقام بمساعدة دول لا ديمقراطية[٢٣]. وتشير التجربة إلى أن تأثيرات الوضع الدولي كانت رئيسية في مجال اقامة الديمقراطية في العالم، ففي ظل نظام تعدد الأقطاب، ظهرت ديمقراطيات مستقرة في دول كثيرة، بما فيها دول أوربية، كما جرت الإستفادة من أفضليات كلا النظامين الإشتراكي والرأسمالي في ظهور أشكال من الديمقراطية، كالديمقراطية الاجتماعية، في

---

[٢١] كمال مجيد، العولمة والديمقراطية، دار الحكمة، لندن،٢٠٠٠، ص ١٠٩.

[٢٢] لمزيد عن تجربة إعادة بناء الدولة في العراق بعد الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣، انظر: فاخر جاسم، النخب المتنفذة في العراق وإعاقة البناء الديمقراطي، مجلة الثقافة الجديدة العراقية، العدد ٣٤٣ ـ٣٤٤، ٢٠١١، ص ١٩ ولاحقاً.

[٢٣] تزعمت الدول الإستبدادية في منطقة الشرق الأوسط دعوات اسقاط الأنظمة الإستبدادية ودعم الديمقراطية خلال الاحتجاجات الشعبية العربية، فكانت النتيجة، كارثية، فلا الديقراطية تحققت فيها ولا استطاعت المحافظة على دولها من الإنهيار.

عدد من بلدان أوربا الشمالية. كذلك أثرت الظروف الدولية على الاهتمام بالجانب الاجتماعي في العديد من الدول النامية التي طبقت الديمقراطية الثورية.

أما في ظل نظام القطبية الواحدة، الذي ظهر بعد إنهيار التجربة الإشتراكية، نلاحظ إنحسار تطبيق الديمقراطية الاجتماعية في كثير من الدول الاوربية، من خلال العمل على تضييق حدودها في الخدمات الاجتماعية بشكل خاص. كما أصبحت الظروف أكثر صعوبة في اختيار طريق آخر للتطور الاجتماعي، فأصبحت الظروف ملائمة لتصدير نموذج الليبرالية الجديدة للديمقراطية[٢٤]، وهذا ما تم تطبيقه بعد الإنتقال من دولة الشرعية الثورية الإنقلابية، إلى الديمقراطية الليبرالية، في عدد من البلدان العربية، مصر، تونس، الأردن، وغيرها من بلدان العالم النامي. يضاف إلى ذلك، ربط تشجيع الديمقراطية، بالسماح بتطبيق الليبرالية الاقتصادية، وهذا يتعارض مع جوهر الديمقراطية، لما ينتج عنه من فرض نموذج للتطور الاقتصادي يؤدي إلى زيادة التفاوت الاجتماعي لصالح الفئات الغنية في المجتمع.

المبحث الثالث

نقد مفهوم الديمقراطية

إن نقد الديمقراطية، مفهوما ومصطلحات، يقوم على ركيزتين، الأولى، إن جوهر الديمقراطية باعتبارها نظام مفتوحاً يعلم مواطنيه بأن يعترفوا بأخطائهم كما يعترفون بصواب معارضيهم، في إطار مجتمع تعددي حر، يسمح بإمكانية تقييم الأفكار والتجربة تقيماً نقديا، والركيزة الثانية، إن الديمقراطية بوصفها عقلانية سياسية تقوم على ممارستين عقلانيتين، وهما :" المناقشة السياسية العقلانية والإصلاح السياسي العقلاني"[٢٥].

إن نقدنا للديمقراطية لا يعني وجود نظام سياسي أفضل منها، بل يقوم على أساس التشويه الذي تعرضت له من النخب الحاكمة باسم الديمقراطية، إضافة إلى اعطاء المضمون مصداقيته في التطبيق الفعلي، حسب مفهوم عامة الناس له.

بناء على الفهم السابق لمفهوم الديمقراطية، يتمحور نقدنا لها حول موضوعين، الأول، نقد المصطلحات، وهو محتوى المطلب الأول، والثاني، نقد المفهوم وهذا ما نتناوله في المطلب الثاني.

---

[٢٤] عن مساؤى تصدير، نموذج الليبرالية الجديدة للديمقراطية،أنظر، نعوم شومسكي، الدولة الفاشلة: إساءة استخدام القوة والتعدي على الديمقراطية، ت/ سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت ٢٠٠٧،ص ١٦٢ ولاحقاً.

[٢٥] خالد العبيوي الديمقراطية بوصفها "عقلانية سياسية" في فكر كارل بوبر -http://el abbioui.blogspot.se/2013/11/2_9.html

المطلب الاول، نقد المصطلحات

تطرقنا في مباحث الدراسة السابقة إلى كثرة من المصطلحات التي يتضمنها مفهوم الديمقراطية، سنحاول تناول هذه المصطلحات بشكل نقدي على ضوء الممارسة الديمقراطية.

- **حكم الشعب:** هذا المصطلح الذي عرفت به الديمقراطية ليس له تطبيق في الواقع العلمي منذ ظهور مفهوم الديمقراطية، باعتبارها تعني حكم العامة " عامة الشعب" وكما ذكرنا سابقاً أن ظهور مفهوم الديمقراطية أرتبط بحق الاحرار دون غيرهم من السكان كالنساء والعبيد والمهاجرين والذين كانو يشكلون أغلبية سكان أثينا، بممارسة الحكم. وقد استمرت هذه المغالطة التي تعني ان الديمقراطية هي حكم الشعب، في التطبيقات الفعلية للديمقراطية، نظراً للمساواة بين الحكم وبين حق عامة الناس إبداء رأيهم بالحكم والحاكمين. بمعنى آخر أن هناك مجموعة من الناس تضع الدساتير وتشرع القوانين والقرارات، أما عامة الناس فإن من حقهم إبداء الرأي بما شرعته هذه المجموعة، بمعنى " ان الشعب لا يمارس الحكم وإنما يحكم فقط أولئك الذين ينطقون باسمة" حسب رأي الباحث في شؤون الديمقراطية، آلان تورين[٢٦].

أما الملاحظة الثانية في هذا المجال، والتي نلمسها يومياً وفي كل الدول الديقراطية، إن من يمارس السيادة والسلطة هم المنتخبين/ المفوضيين الذين تنقطع صلتهم بمن انتخبهم بمجرد انتهاء الانتخابات، حيث أنهم لا يرجعون لمن انتخبهم في حالة تشريع القوانين التي تخص عامة الناس، كذلك لا يحق لمن انتخبهم سحب التفويض/ الثقة منهم. مثلا النخب التي تمارس السلطة في كافة مستوياتها في كثير من البلدان، تسلك سلوكاً معارضاً لإرادة ورغبة عامة الناس، ولكن العامة لا تستطيع ازاحتهم، على الرغم من وضوح انحرافهم وفشلهم في الحكم. وهذا يتعارض ما مع جوهر مفهوم الديمقراطية التي تعني " التخلص من الحكومات الجائرة دون إراقة دماء... عن طريق مثلا انتخابات عامة" [٢٧].

إن الالتباس السابق الناتج عن المساواة بين الديمقراطية وحكم الشعب يمكن ان يؤدي إلى إنشاء حكومات استبدادية شعبية " السلطة في إيران بعد اسقاط الشاه على سبيل المثال، السلطة في العراق بعد الاحتلال، بالإضافة إلى أمثلة أخرى، كالحكومات النازية والفاشية في

---

[٢٦] خالد العبيوي، الديمقراطية بين الوهم والعقلانية في الفكر السياسي لكارل بوبر، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٨، ٢٠١٣ ص ٨١.

[٢٧] كارل، بوبر، المجتمع المفتوح وأعداءه، ترجمة، السيد نفادي، دار التنوير للطباعة والنشر بيروت ١٩٩٨، ص ١٢٧.

ألمانيا وإيطاليا بعد الحرب العالمية الاولى. وقد عبر عن خطأ فكرة المساواة آلان تورين بالقول: بان الديمقراطية لا تعني سلطة الشعب، فهذه العبارة غامضة ويمكن تأويلها في كافة الاتجاهات، بل حتى لمنح الشرعية لأنظمة استبدادية قمعية"[٢٨]. وينتقد الباحث، كارك بوبر، تأويل مفهوم الديمقراطية بمعنى حكم الشعب بالقول: على الرغم من ان "الشعب" قدر يؤثر على أفعال الحكومة بالتهديد بالعزل، إلا أنه لن يحكم نفسه أبداً بأي معني عيني، عملي"[٢٩].

نستنتج من الأفكار السابقة إلى أن عبارة الديمقراطية هي حكم الشعب، عبارة غامضة، تساهم في تضليل وخداع عامة الشعب ولغرض تفكيك الغموض، ينبغي الإشارة إلى ان الديمقراطية هي فقط آلية من آليات اختيار الحكام ووسيلة للتداول السلمي للسلطة بين النخب السياسية.

- **الأغلبية:** يثير مفهوم الأغلبية إشكاليات عديدة، لكل من يبحث ويناضل من أجل إقامة ديمقراطية حقيقية[٣٠]، وهنا لابد من طرح مجموعة من التساؤلات التي من شأن الإجابة عليها توضيح الالتباس الذي يلف مفهوم الأغلبية، منها، هل الأغلبية تمثل أغلبية عددية من الشعب، أو من الناخبين؟ هل من حق الأغلبية التي تفوز بالانتخابات إهمال رأي الأقلية عند اتخاذ القرارات المصيرية التي تخص عامة الناس؟ هل من حقها تغيير طبيعة النظام السياسي، بمعنى أضفاء صبغة طائفية ـ مذهبية ـ قومية ـ عنصرية أو دينية على النظام السياسي خلال فترة حكمها؟ أو ماذا نفعل عندما تصوت الأغلبية لطاغية أو مستبد، كما حصل على سبيل المثال بحصول هتلر وحزبه على الأغلبية في انتخابات ألمانيا عام ١٩٣٣؟[٣١].

ويمكن الاجابة على التساؤلات السابقة، من خلال عدة نقاط، منها:

- لا توجد أغلبية ثابتة، فأقلية اليوم يمكن أن تصبح أغلبية غداً، فالأغلبية مهما كثر عددها لا تمثل عموم المواطنين في اللحظة الراهنة. أنها لا تمثل رأي وإرادة الشعب، وإذا اعتبرت كذلك فانها تؤدي إلى ما يعرف بالمفهوم السياسي " دكتاتورية الأغلبية الشعبية"

---

[٢٨] خالد العبيوي، الديمقراطية بين الوهم والعقلانية في الفكر السياسي لكارل بوبر، مصدر سابق، ص ٨٨.

[٢٩] كارل، بوبر، المجتمع المفتوح وأعداءه، مصدر سابق ص ١٢٨

[٣٠] ناقش الإشكاليات المتعلقة بمفهوم الأغلبية، كثير من الباحثين في مفهوم الديمقراطية، ومنهم، كارل، بوبر، أنظر كتابه السابق، الصفحات ١٢٦ ـ ١٢٩.

[٣١] هاري . و. ليدر، الحركات الإشتراكية ج٢، ت، محمد ماهر نور،الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ١٩٦٦، ص ٧٩٩

- عدم احتكار السلطة، على اعتبار أن جوهر النظام الديمقراطي هو احترام كل الآراء السياسية بما فيها المعارضة. بمعنى ان على السلطة التي تمثل الأغلبية البرلمانية، أخذ رأي الأقلية لدى اتخاذ القرارات الهامة، مثل قانون التقاعد، الضمان الصحي والاجتماعي، تغيير طبيعة النظام السياسي، تحوله من برلماني إلى رئاسي وبالعكس، المعاهدات والإتفاقيات التي تخص الثروات الوطنية.
- التقيد بالقانون، يعني أن السلطة التي فازت على أساس القوانين النافذة لا يحق لها تغيير البنية القانونية للعملية الإنتخابية، بهدف وضع القيود التي تحد من الانتقال السلمي للسلطة، وبما يسمح لها باعادة إنتاج نفسها وحرمان القوى المعارضة من الوصول للسلطة.

العلاقة بين السلطات

إن هدف مبدأ فصل السلطات هو منع تمركز السلطة بيد فرد أو نخبة أو سلطة واحدة منعاً لحصول الإستبداد. وإذا تصفحنا تطبيق هذا المبدأ في الواقع، نلاحظ أن مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث" التشريعية والتنفيذية، والقضائية" لا يتحقق بالواقع في دول ديمقراطية كثيرة، خاصة عندما تتشكل الحكومات، نتيجة التحالف بين الأحزاب الكبيرة التي تفوز في الإنتخابات، أما في الدول حديثة التجربة الديمقراطية، كالبلدان العربية، فإن السلطة التنفيذية غالباً ما تكون إئتلافية بين عدد من الأحزاب تسندها أغلبية برلمانية كبيرة، بمعنى أن سلطات هذه الحكومات تمتد إلى البرلمان/ السلطة التشريعية، وبالتالي فان قرارات السلطة التنفيذية تحصل على موافقة السلطة التشريعية التي تقوم بتنفيذها بقوة السلطة القضائية في حالة امتناع المواطنين عن تنفيذها.

- **تداول السلطة:** هل يوجد تداول حقيقي للسلطة، أم تداول بين النخب الحاكمة؟ الواقع الفعلي يشير إلى استحالة تداول للسلطة من خارج النخب الحاكمة التي تتكون: القيادات الحزبية، كبار الإداريين، كبار الرأسماليين، نخبة من الإعلاميين. هذا الأمر لا يختلف سواء حكم اليمين أو اليسار، حيث يكون الفارق بالدرجة وليس النوعية، بين الشكل وليس الجوهر.
- **العملية الانتخابية:** تهدف الانتخابات إلى اختيار الأحسن، تغيير جزئي أو كلي للسلطة، رفع فعالية المواطنين للنشاط السياسي والاجتماعي. لكن الواقع، غالبا ما يشهد العكس، حيث ان الانتخابات تؤدي إلى نتائج متقاربة للأحزاب الرئيسية، ففي النظام الأمريكي، الديمقراطي والجمهوري، العمال والمحافظين، في النظام البريطاني. وفي بعض الأحيان تتحالف

أحزاب تظهر انها تختلف في البرامج ولكنها تحكم بشكل مشترك، بعد الانتخابات، كما حصل في ألمانيا في الانتخابات الاخيرة، حيث شكل الحكومة الحزبين الرئيسيين، الديمقراطي المسيحي والإشتراكي الديمقراطي. يضاف إلى ان الأغنياء هم من تتوفر لهم فرصة الفوز بالانتخابات، نظرا لما تطلبه الانتخابات من أموال كبيرة لا تتوفر إلا لنخبة الأغنياء ومن يمثلهم من السياسيين[٣٢]. أما بالنسبة لزيادة الفعالية السياسية والاجتماعية، فإنها تنخفض باستمرار، بسبب تقارب برامج الاحزاب الرئيسية، واليأس من حدوث تغيير ملموس لصالح أغلبية السكان من خلال الانتخابات[٣٣]. اما في الدول النامية، فقد تميزت الانتخابات بالشكلية، والتزوير، الفوز بنسبة ٩٩%، انخفاض نسبة المشاركة، تمويل الانتخابات غير معروف المصدر[٣٤]، كما تشكل العصبيات القبلية والقومية، والطائفية والعرقية، أساس الانتخابات، الأمر الذي يؤدي إلى عدم حصول تداول حقيقي للسلطة، بل إعادة تقاسمها بين النخب الطائفية ـ القومية المتنفذة، كما هو حاصل في العراق[٣٥].

غالباً، ما تنتهز القوى اليمنية المحافظة، او تلك التي لا تؤمن بالديمقراطية، فتعمل على استغلال إلية الديمقراطية " الإنتخابات" للفوز بها وإقامة سلطة استبدادية، وتشهد التجربة الديمقراطية الليبرالية، كما مرة ذكره سابقاً، كيف وصلت القوى الفاشية في المانيا وإيطاليا إلى السلطة عن طرق الإنتخابات خلال فترة الثلاثينيات من القرن الماضي، وتكرر الأمر في فرنسا

---

[٣٢] كشف تقرير عن ثروات أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب في الانتخابات الأمريكية الاخيرة، أن ٢٦٨ على الأقل من بين السياسيين الـ ٥٣٤ في مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين تجاوزت ثرواتهم الصافية مبلغ المليون دولار أو أكثر في عام ٢٠١٢. وكان الأعضاء الديمقراطيون أكثر ثروة بقليل من الجمهوريين، حسب البيانات التي نشرها مركز "Center for Responsive Politics" في موقع " Open secrets.org". ونشر موقع "بوليتيكو" الأمريكي تقريرا قال فيه إن ثروة ٢٣ وزيرا من المحتمل أن يشاركوا حكم الولايات المتحدة، تبلغ نحو ٣٥ مليار دولار، من بينها ١٠ مليارات دولار ثروة ترامب وحده، بالإضافة إلى أموال عائلة بيتسي ديفوس، التي اختارها وزيرة للتعليم في إدارته المقبلة، والتي تقدر بـ ٥,١ مليارات دولار. أما ثروة المرشح لمنصب وزير الطاقة، هارولد هام، فتبلغ ١٥,٣ مليار دولار، وفيما تبلغ ثروة ويلبر روس وزير التجارة ٢,٩ مليار دولار. http://assabah.ma/163595.html

[٣٣] نسبة المشاركة في الانتخابات الأمريكية، بلغت ٦٨% عام ١٩٧٨، ثم اخفضت إلى ٣٧% في عام ٢٠٠٢، وبلغت ٥٦% عام ٢٠١٦

[٣٤] حصلت جماعة الأخوان المسلمين، إنتخابات ١٩٩٥، على ٥٠٠ ميلون دولار، رفعت السعيد، هل نسمح لها أن تتحول من حلم إلى هاجس؟ النهج، عدد ٤٤، ١٩٩٦،ص ١٣، كذلك تصرف الأحزاب العراقية الرئيسية، مبالغ طائلة، لا يعرف مصدرها، على الانتخابات التي جرت بعد عام ٢٠٠٣

[٣٥] عن تأثير القوى المتنفذة في بلدان الديمقراطية الغربية، على نتائج الإنتخابات، ينظر: تشارلز، تيلي، الديمقراطية، ت/ محمد فاضل طباخ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٠، ص ٦٢ ولاحقاً.

في سنة ١٩٤٠، عندما انتخب البرلمان المنتخب شعبياً، بيتان، رئيساً للحكومة ومنحه سلطات مطلقة[٣٦].

وفي الظروف الراهنة، استغلت كثير من قوى تيار الإسلام السياسي، التي كانت ترفض الديمقراطية وتعتبرها فكرة غربية/ معادية للإسلام من استغلال الظروف التي نتجت عن الاحتلال العسكري والتدخل العسكري، أو الظروف الإستثنائية التي ادت إلى إسقاط الأنظمة الأستبدادية نتيجة الاحتجاجات الشعبية، في بعض الدول العربية، فاستعجلت إجراء الانتخابات، وفي ظروف غير متكافأة، وفازت بالسلطة، عن طريق ما عرف بالشرعية الإنتخابية.

بمعنى آخر ان التعددية السياسية التي تفترضها الديمقراطية، توفر الأرضية لإعادة انتاج حكام فاسدين، باستمرار في ظل الحاجة للحكومات التوافقية/ الائتلافية، وقد عبر احد الباحثين عن هذه الإشكالية بقوله: "إن سائر ديمقراطياتنا ليست حكومات شعبية ولكلها حكومات حزبية، أي حكومة قائد الحزب"[٣٧].

- **المواطنة والمساواة**: كما معروف أن مبدأ المساواة، القائم على مفهوم المواطنة، ادى إلى تجذر مفهوم حقوق المواطن السياسية في الغرب، ولكن رغم ذلك لا توجد مساواة حقيقية في الجانب الاجتماعي ـ الاقتصادي بمعنى أن من يمتلك المال له تأثير أكبر من العامل والحرفي والموظف العادي، وهذه الفئات تشكل أغلبية في المجتمعات الغربية. إن ذلك يعني ان المساواة الحقيقية لاوجود لها، بسبب التفاوت الاجتماعي الكبير بين فئة قليلة تملك كل ثروات المجتمع وأغلبية الفئات الاجتماعية تحصل على جزء قليل من الثروة الاجتماعية. إن هذا المفهوم عن الديمقراطية ومبدأ المواطنة التي تقوم عليه، يجري تصديره إلى البلدان العربية، خاصة في الفترة الراهنة، بعد الانتفاضات العربية، التي تخلصت من الاستبداد، كما فرض هذا النموذج من الديمقراطية بعد انتقال العديد من البلدان من الشرعية الثورية إلى شرعية ديمقراطية شكلية في الربع الأخير من القرن العشرين. ماذا يعني ذلك؟ يعني تشجيع نشر مبدأ مواطنة قائم على الحقوق السياسية، ولكن على الرغم من اهمية ذلك في

---

[٣٦] رالف ميليباند، الإشتراكية لعصر شكاك، مصدر سابق، ١١٤.

[٣٧] أنظر، كارل، بور، الحياة باسرها مشاكل، ت، بهاء درويش، القاهرة، منشأة المعارف، الاسكندرية١٩٩٨ ص٢١٥ـ ٢١٦. كما يصف أحد الاقتصاديين، جوزيف، شومبتير " الديمقراطية التي تطبق في البلدان الأوربية " بوصفها " حكم السياسي" الذي يتم فيه السمسرة بالسلطة وتدويرها بين عدد من مجموعات المصالح الاجتماعية ـ السياسية للأقليات". طوني بينيت ـ لورانس غروسبيرع ـ ميغان موريس، مفاتيح إصطلاحية جديدة، ت، سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ٢٠١٠، ص ٣٦٦.

خلق بيئة سياسية ترفض الاستبداد، إلا ان هذه المواطنة تؤسس لنظام يؤدي إلى زيادة التفاوت الاجتماعي المنتشر أصلاً في المجتمعات العربية.

المطلب الثاني، نقد المفهوم

يثير مفهوم الديمقراطية، اشكاليات عديدة، منها، الالتباس الذي نشأ من اقتصار الديمقراطية على شكلها " آلية الديمقراطية" باعتبارها أداة للوصول للسلطة والتحكم بها من قبل الحزب والقوى التي تحصل على السلطة عن طريق الانتخابات، وهو ما يحصل الآن في العديد من الدول العربية، التي شهدت اجراء الانتخابات بعد اسقاط الانظمة الاستبدادية أثر الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية، ومنها ما يتعلق بإهمال مضمون الديمقراطية، وخاصة فيما يتعلق بالتلازم بين بعديها السياسي والاجتماعي، كذلك إنكار السمة الطبقية/ الاجتماعية " للمفهوم، الذي يعتبر أساس كل إشكاليات لأنه يجرد الديمقراطية من مضمونها الاجتماعي، من خلال الفصل بين المفهوم والمصلحة وهذا من الاخطاء الشائعة التي يجري تجاهلها بتعمد على مر تاريخ الممارسة التاريخية للديمقراطية.

إن الإشكاليات السابقة ليست جديدة فقد ظهرت مع بداية تطبيق الديمقراطية في أثينا، حين ظهرت أفكاراً متباينة حول اعتبارها شكلاً للدولة يحكم من قبل الأغلبية ومن هي الأغلبية؟ هل هي الأغلبية " الأحسن " أي القلة من الأثرياء والنبلاء أو أغلبية المواطنين؟ وقد أجاب على هذه الأسئلة أكبر مفكر سياسي في العصر القديم، أرسطو، حيث عرف الديمقراطية قائلاً " ليست الديمقراطية سوى سيطرة الفقراء في الدولة. أما الاوليجارشية فهي سيطرة الأغنياء عليها " [٣٨].

يعتبر روسو(١٧١٢ـ ١٧٧٨) من أوائل المفكرين الذي ناقشوا شرعية الحكم ومدى مطابقته للإرادة العامة للشعب، وينطلق من نقده لطبيعة أي حكم من شرعيته، مشيرا على أن الحكم، مهما كان الذي يمارس فيه السلطة، ينبغي ان يستند على الإرادة العامة، وينتقد المفكرين الليبراليين الذي سبقوه، خاصة جون لوك، الذي أشار إلى ان هدف العقد الاجتماعي هو المحافظة على الملكية الخاصة باعتبارها تجسيداً للحقوق الطبيعة للأفراد، بينما يرى روسو بأن العقد الاجتماعي هدفه " اقامة إرادة عامة مؤسسة على المصلحة الجماعية .. وليس مجموع

[٣٨] ارتور روزنبرج، الديمقراطية الأوربية بين عامي ١٨٤٥ و ١٩٣٣، ترجمة ميشيل كيلو مطبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي / دمشق ١٩٨٤، ص ١٣.

المصالح الفردية أو الخاصة، ولكن المصلحة المشتركة للشعب ككل"[٣٩]. وبناء على ذلك يمكن اعتبار العقد الاجتماعي لروسو هو تعبير عن جوهر الديمقراطية وهوحكم الشعب وليس مجموعة من الأفراد تفوز بالسلطة عن طريق الانتخابات، معتبراً ان تركيز السلطة بيد مجموعة من الأفراد، يؤدي بدوره إلى استحواذهم على أكبر قدر من الثروة. كما ان روسو يشير إلى ضرورة العدالة الاجتماعية باعتبارها أحد مظاهر السيادة العامة حيث يذكر روسو" لا يمكن لاحد أن يكون على درجة من الفقر تجبره على بيع نفسه" [٤٠].

كما تناول الاخطاء التي تنشأ من الممارسة الديمقراطية، كثرة من المفكرين الذين وضعوا أسس الديمقراطية المعاصرة، أو الذين كتبوا عن التجربة التاريخية لتطور الديمقراطية الأوربية الحديثة، ومن هؤلاء، توكفيل (١٨٠٥ـ ١٨٥٩) الذي أشار إلى خطورة مركزة السلطة وتنامي دورها في حياة المجتمع، سواء بهدف ضبط الصراعات الاجتماعية، للمحافظة على مصالح الفئات الحاكمة، كما حدث في الديمقراطيات الغربية خلال مسيرتها التاريخية، أو بهدف تحقيق المساواة بين المواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهو الهدف المعلن للأحزاب الحاكمة في الدول الاشتراكية سابقاً، فقامت باتخاذ اجراءات تحد من الحريات العامة، تحت ذريعة تحقيق العدالة الاجتماعية، الامر الذي نتج عنه حرمان المواطنين من الحريات السياسية والفكرية والتضييق على الحريات الشخصية، مما فسح المجال لنشوء فئات تتحكم بالحزب والدولة وتسخرهما، في نهاية المطاف، لصالح الشرائح البيروقراطية في أجهزة الدولة وقيادة الأحزاب الحاكمة في دول المعسكر الاشتراكي السابق، وبما يتعارض مع مصالح الطبقة العاملة وعموم الكادحين التي كانت تزعم بأنها تحكم باسمهم[٤١].

ولم يكن توكفيل المفكر الوحيد الذي عبر عن المخاوف السابقة، بل أشترك معه العديد من مفكري الليبرالية، منهم جون ستيوارت ميل (ت ١٨٧٣) الذي حذر من احتكار السلطة من قبل حزب الاغلبية النسبية، وتوجيها وفق الأفكار التي فازت بها وهي افكار أقلية مقارنة بالأغلبية الشعبية التي لم تصوت له، لذلك حسب رأيه فإن احتكار السلطة وتغليب الاعتبارات

---

[٣٩] كارلوس نيلسون كوتينهو، الإرادة العامة والديمقراطية عند روسو وهيغل، وغرامشي، ترجمة، معين الإمام، مجلة النهج العدد ٦٥، ٢٠٠٢، ص ٩٨.

[٤٠] المصدر نفسه ص ٩٩.

[٤١] انظر، الأفكار التي طرحها توكفيل، سلبيات الديمقراطية الأوربية، عبد الرضا الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث، ج٢، الاكاديمية العربية في الدنمارك، ص ٦٢٤.

الحزبية، يفقد الحزب الفائز الشرعية الشعبية التي تقوم على أغلبية عددية وليس على أغلبية انتخابية[٤٢].

لقد اثبتت التجربة التاريخية، صحة مخاوف ميل، فتجربة نظام الحزبين في النموذج الأمريكي للديمقراطية، أكدت احتكار الحزبين الجمهوري والديمقراطي للسلطة من خلال آلية للنظام الانتخابي، تمنع اختراق هذا النظام من قبل أحزاب أخرى. كما ان تجربة نظام الحزب الواحد الذي طبق في الدول الاشتراكية السابقة، واحتكاره للسلطة، أشارت ليس إلى انحراف الممارسة الديمقراطية نحو الاستبداد، بل الانحراف عن القيم الاشتراكية التي حكمت أحزاب الطبقة العاملة باسمها[٤٣].

لم يقتصر نقد الديمقراطية على المفكرين الليبراليين، بل تناولها بالنقد ممثلي التيار الاشتراكي، ومنهم كارل ماركس، الذي يقوم نقده للديمقراطية على ركيزتين أساسيتين، **الأولى**، إن الديمقراطية الليبرالية، تمثل راي ومصالح الأقلية، أي مصالح البرجوازية، الذين هم أقلية السكان، بالمقارنة مع الأغلبية التي تتكون من فئات العمال والكادحين والفلاحين والفئات الوسطى، ولكي تكون الديمقراطية، معبرة عن إرادة الأغلبية، أقترح ماركس نظام الإدارة الذاتية التي تتم عن طريق " إنتخاب موظفين ينتخبون على أساس الاقتراع العام؛ الغاء جميع السلطلت المحلية التي تعينها الدولة"[٤٤]. **والركيزة الثانية**، إهمال الجانب الاجتماعي للديمقراطية، فعلى الرغم من تأكيده على أهمية الاعتراف القانوني بالحقوق السياسية وما تتضمنه من حريات فردية وسياسية، إلا ان ماركس يرى ان ذلك لا يكفي فلا بد من توفير الشروط الاجتماعية التي تمكن المواطنين من التمتع بالحقوق السياسية، لذلك ركز على نقد الطابع الطبقي للديمقراطية الذي أعتبره محور الصراع الذي رافق تطور مفهوم الديمقراطية من الناحية النظرية والممارسة العملية على مر التاريخ.

إن تركيز الماركسية على الأهداف الاجتماعية، ينطلق من سعيها لتجاوز الإشكالية الرئيسية للديمقراطية الليبرالية المتمثلة بعدم توفر الظروف الاجتماعية التي تساعد على ممارسة الحقوق السياسية التي جرى تثبيتها في الدساتير الأوربية، بعد الثورات الديمقراطية في عام ١٨٤٨.

---

[٤٢] الطعان، مصدر سابق، ص ٦٥٦.

[٤٣] كانت السلطات الحاكمة في البلدان االشتراكية، تزعم انها تطبق شكلا من الديمقراطية، اطلقت عليه الديمقراطية الاشتراكية، في بعض البلدان وديمقراطية شعبية في بلدان آخرى، كما مر ذكره سابقاً.

[٤٤] لينين، فلاديمير ايليش، المختارات، مجلد ٢ج١، دار التقدم موسكو ١٩٧٦، ص ٤٥٠

ومن الشواهد التي تؤكد امكانية انحراف مسيرة الديمقراطية، نشوب حربين عالميتين في ظل حكومات ديمقراطية، كذلك صعود النازية في المانيا(١٩٣٣- ١٩٤٥) والفاشية في إيطاليا (١٩٢٢-١٩٤٣) عن طريق آليات الديمقراطية، وما سببه من ذلك من كوارث للبشرية، كمثال آخر لامكانية، أن تولد آلية الديقراطية الاستبداد.

كما إن الاستعمار الغربي، الذي نهب خيرات شعوب عديدة في العالم، هو نتاج الأنظمة الديمقراطية الأوربية، وساهم ببناء شكل مشوه للدولة، في البلدان التي استعمرها، يقوم على المؤسسات القمعية، وليس على المؤسسات الديمقراطية، لتحقيق مزيد من الارباح ونهب ثروات الشعوب لصالح الدولة الاستعمارية الاوربية وشركاتها.

يضاف إلى الأمثلة السابقة، نشير إلى ان الأزمات الاقتصادية، لا تدل فقط على أمكانية انحراف الديمقراطية نحو الاستبداد، بل تشكل أزمة حقيقية للفكر الليبرالي، ابتداء من أزمة ١٩٢٩ إلى أزمة ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩، فقد لاحظ ذلك توشيار، من خلال دراسته للازمة ١٩٢٩، بان الفكر الليبرالي الذي استندت عليه تجربة الديمقراطية الأوربية، يواجه أزمة عميقة بسبب عدم قدرة آليات ضبط الاقتصاد الليبرالية، على تلافي الأزمات التي تتضرر من نتائجها أغلبية المواطنين[٤٥].

ويشير أحد الباحثين، بيتر كوان، إلى هذا الخلل فيقول: " قبل كل شيء أن الديمقراطية الحديثة هي أسلوب للحكم يقوده أصحاب المؤسسات الرأسمالية الأقوياء الذين يمدون العملية السياسية بالمال ويهبون الناخبين حق الاختيار بين مجموعة من القادة الذين لهم نفس الآراء المشتركة حول معظم الأشياء ولكنهم يختلفون بينهم في أسلوب القيادة "[٤٦].

وفي الظروف الراهنة، تعبر الدعوات الغربية لاقامة الديمقراطية بنموذجها الليبرالي الجديد، أحد إشكال الهيمنة على البلدان الاخرى، بعد ان تم طرح الديقراطية كشعار عالمي من الدول الغربية ومؤسساتها الدولية، بناء على عدد من المعطيات منها:

- يتم اللجوء لها من قبل قوى الهيمنة الدولية، بديلاً عن التخويف من الشيوعية الذي فقد بريقه، بعد إنتهاء الحرب، وبهدف تقاسم الهيمنة على الثروات الوطنية للدول النامية

[٤٥] جان توشيار، وآخرون، تاريخ الفكر السياسي، ت /علي مقلد، الدار العالمية، بيروت ١٩٨٧، ص ٦٣٦.
[٤٦] نقلاً عن كمال مجيد، الديمقراطية والعولمة، مصدر سابق، ص١٢٧.

بالاشتراك مع النخب السياسية المتنفذة، وحالة العراق بعد الاحتلال، نموذجاً واضحاً، على الهيمنة باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

- فرض نموذج الليبرالية الجديدة للديقراطية، باعتباره الشكل الوحيد للتطور الاجتماعي وبناء دولة على أسس ديمقراطية في مرحلة القطبية الواحدة، الذي لا يأخذ بنظر الاعتبار اختلاف الظروف السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية، لهذه البلدان، عن البيئة التي نشا وطبق فيها نموذج الديمقراطية المذكورة. يضاف إلى ذلك أدى هذا النهج إلى تفكيك عدد من الدول تحت ذريعة دعم الديمقراطية، كما حدث ليوغسلافيا، أثيوبيا، العراق سوريا وليبيا[٤٧]. يعني ذلك أن تطبيق الديمقراطية يكون إنعكاساً لمؤثر خارجي وليس تعبيراً عن حاجات التطور الموضوعي والذاتي الداخلي للمجتمع.
- اشتراط دعم الديمقراطية في البلدان النامية، بالخضوع لوصفات المؤسسات المالية الدولية، البنك وصندوق النقد الدوليان ومنظمة التجارة الحرة، التي تشترط أحداث تغيير في الاقتصاد الوطني، من أهمها، تحرير الأسواق الوطنية امام البضائع والخدمات الاجنبية، الغاء إشراف الدولة الوطنية ورقابتها على الاقتصاد الوطني وسبل تطوره، اضعاف تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني الذي يعني رفع دعم الدولة للفئات الفقيرة، وهي احد المهام الرئيسية للدولة الوطنية المعاصرة منذ تأسيسها[٤٨].
- يؤدي تنفيذ الشروط السابقة على خلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، الذي يوفر الشروط المواتية للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية.

الخلاصة

إذا كانت التجربة الديمقراطية الأوربية العريقة، التي لها تاريخ عريق من الممارسة النظرية والعملية يمتد لقرنين من الزمن، أشرت إلى امكانية انحرافها نحو الاستبداد، فكيف يمكن أن نقتنع، بعدم الانحراف نحو الاستبداد في التجربة الديمقراطية الوليدة في البلدان العربية، خاصة وان فكرة الزعيم الاوحد والحزب الواحد القائد، متجذرة في الوعي الاجتماعي، اضافة إلى ضعف الوعي العام بمفهوم الديمقراطية الحقيقة، بعد ان استطاعت الدولة الاستبدادية العربية الحديثة، تشويه الديمقراطية بتطبيق ديمقراطية مزيفة.

---

[٤٧] سمير أمين، في مواجهة أزمة عصرنا، دار سينا للنشر، ط١ القاهرة ١٩٩٧، ص ٢٢١ وما بعد.

[٤٨] من الشواهد الحديثة، للدعم الخارجي المشروط، مثال مصر، حيث فرضت المنظمات المالية الدولية شروطاً لتقديم قرض بقيمة ٤,٥ مليار دولار، وكان من نتائجه الفورية انخفضت قيمة الجنية المصري إلى الثلث، وارتفاع كبير في أسعار البضائع والخدمات، الأمر الذي أدى إلى خلق حالة من القلق والخوف لدى الشعب، يمكن ان يؤدي إستمراره إلى التأثير على الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ختاماً، لم يقتصر نقد مضمون الديمقراطية على المفكرين الذين تمت الإشارة لبعض أفكارهم سابقاً، بل هناك مجموعة من الباحثين والمفكرين المعاصرين المحسوبين على الفكر الليبرالي، الذي وجهوا النقد للديمقراطية الليبرالية المعاصرة، من خلال دراستهم ومعايشتهم لتطبيقها على الواقع، ومن هؤلاء، المفكر، نعوم شومسكي، الذي أنتج عدة كتب ودراسات، وكذلك الباحث كارك بوبر، وجين ـ ماري جيو هو ننو، وغيرهم.

الاستنتاجات

١. الديمقراطية ليست عصا سحرية، تنقل المجتمع من حالة إلى أخرى، بل تحتاج إلى بيئة سياسية واجتماعية تتفاعل معها في ظروف تاريخية محددة وعكس ذلك يؤدي تطبيق آليات الديمقراطية إلى ظهور نوع آخر من الاستبداد يتقبله مستوى وعي المجتمع، بمعنى هناك علاقة مباشرة بين الديمقراطية والمجتمع الذي يراد تغييره والشعب الذي يراد تحريره من الاستبداد، مثلما جرى في العديد من البلدان العربية التي انتقلت من نظام الشرعية الثورية ـ الإنقلابية إلى الديمقراطية الليبرالية في بعد انهيار المعسكر الاشتراكي في بداية تسعينيات القرن الماضي، أو بعد الاحتجاجات الشعبية العربية.

٢. الديمقراطية، عملية متواصلة تتطور تاريخياً، حسب تطور الظروف المحيطة بالمجتمع الذي يطبق الديمقراطية، فالديمقراطية تصبح شكلية وتفقد المصداقية الاجتماعية، إذا لم تجدد نفسها من خلال الموقف النقدي من التجربة عبر النقاش السياسي الحر لمسيرة التجربة والصعوبات التي واجهتها وإجراء التغييرات المطلوبة، بما فيها آلياتها وقوانين الإنتخاب، حيث أكدت أكثر التجارب الديمقراطية عراقة، التجربة الأمريكية، إن عدم إجراء تغيير على النموذج المطبق أدى إلى ابتعادها عن هموم أغلبية المواطنين، وهذا ما يعبر عنه العزوف عن المشاركة في الإنتخابات، لأن المجتمع فقد قدرته على التأثير على السلطة السياسية التي تمكنت من إعادة إنتاج نفسها من خلال آليات ديمقراطية لم تتطور.

٣. إن تحقيق ديمقراطية حقيقية يتطلب، أن تكون الدولة مستقلة وذات سيادة على إقليمها الجغرافي والسياسي وشعبها وثرواتها وقادرة على منع التدخل بالشؤون الوطنية، بمعنى أن الديمقراطية غير قادرة على خلق الإستقرار السياسي والاجتماعي للمواطنين إذا تمت في ظل دولة ناقصة السيادة أو بدعم خارجي.

٤. إن من أهم شروط المسار الديمقراطي، توفر الظروف المناسبة التي تسهل مشاركة الجماعات السياسية والمذهبية والقومية والمحلية في مختلف مجريات العملية الديمقراطية،

وخاصة جانبها العملي، الانتخابات. حيث ان الاخلال بهذا الجانب يؤدي إلى إهمال الأساس الذي تقام عليه الانتخابات وهو : توافق كل الاطراف على المشاركة فيها والقبول بنتائجها.

٥. إن النضال السلمي ضد محاولات استغلال آلية الديمقراطية لاحتكار السلطة، من قبل تيار أو قوى سياسية معينة، وفرض رؤيتها الخاصة على المجتمع والدولة ومؤسساتها، تحث ذريعة امتلاكها للشرعية الانتخابية، يمتلك مشروعية لمنع فرض أنظمة استبدادية، باسم الديمقراطية.

المصادر والمراجع:

١. المعجم الفلسفي المختصر، ت، توفيق سلوم، دار التقدم موسكو، ١٩٨٦،
٢. ارتور، روزنبرج، الديمقراطية الاوربية بين ١٨٤٥ - ١٩٣٣، ت/ ميشيل كيلو منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٤.
٣. الجاسور، ناظم عبد الواحد، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتزيع، عمان ٢٠٠٤
٤. الطعان،عبد الرضا، تاريخ الفكر السياسي الحديث، ج٢، الاكاديمية العربية في الدنمارك، بدون سنة طبع.
٥. أمين، سمير، في مواجهة أزمة عصرنا، سينا للنشر، القاهرة ١٩٩٧.
٦. تشارلز، تيلي، الديمقراطية، ت/ محمد فاضل طباخ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٠.
٧. جان، توشيار، وآخرون، تاريخ الأفكار السياسية، ت علي مقلد، الدار العالمية، بيروت ١٩٨٧.
٨. جعنيني، نعيم حبيب، الفلسفة وتطبيقاتها التربوية، دار وائل للنشر، عمان ٢٠٠٤
٩. حاتم، لطفي، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، الأكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠١٠.
١٠. حاتم، لطفي، الاحتلال الأمريكي وانهيار الدولة العراقية، منشورات الجمعية الثقافية العراقية، مالمو ـ السويد، ٢٠٠٧.
١١. شومسكي، نعوم، الدولة الفاشلة: إساءة استخدام القوة والتعدي على الديمقراطية، ت/ سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت ٢٠٠٧.
١٢. رالف ميليباند، الإشتراكية لعصر شكاك، ت، نوال لايقه، دار المدى، دمشق ١٩٩٨.
١٣. طوني بينيت ـ لورانس غروسبيرع ـ ميغان موريس، مفاتيح إصطلاحية جديدة، ت، سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ٢٠١٠.
١٤. عبد الجبار، محمد، مستقبل الديمقرطية في العراق، دار زيد للنشر لندن، ١٩٩٤.
١٥. فياض، عامر حسن، جذور الفكر الديمقراطي في العراق ١٩١٤ ـ ١٩٣٩، دار الشؤون الثقافية، بغداد ٢٠٠٢.
١٦. كارل، بوبر، المجتمع المفتوح وأعداءه، ترجمة، السيد نفادي، دار التنوير للطباعة والنشر بيروت ١٩٩٨.

١٧. كـارل . بور،الحيـاة باسـرها مشـاكل، ت، بهـاء درويـش، القـاهرة، منشـأة المعـارف، الاسكندرية ١٩٩٨.
١٨. كمال مجيد، العولمة والديمقراطية، دار الحكمة، لندن،٢٠٠٠.
١٩. لينين، فلاديمير ايليش، المختارات، مجلد ٢ج١، دار التقدم موسكو ١٩٧٦.
٢٠. هـاري . و. ليـدر، الحركـات الإشـتراكية ج٢، ت، محمـد مـاهر نور،الـدار المصـرية للتأليف والترجمة، القاهرة ١٩٦٦.

المجلات

٢١. السعيد، رفعت، هل نسمح لها أن تتحول من حلم إلى هاجس؟ نهج، عدد ٤٤، ١٩٩٦.
٢٢. السيد ياسين، الليبرالية الجديدة أسطورة أم حقيقة، مجلة النهج العدد ٤٤، لسنة ١٩٩٦.
٢٣. جاد الكريم، جباعي، الديمقراطية والماركسية، مجلة نهج عدد ٦٥ /٢٠٠٢.
٢٤. جاسم، فاخر، النخب المتنفذة في العراق وإعاقة البناء الديمقراطي، مجلة الثقافة الجديدة العراقية، العدد ٣٤٣ ـ٣٤٤، ٢٠١١.
٢٥. خالد العبيوي، الديمقراطية بين الوهم والعقلانية في الفكر السياسي لكارل بوبر، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٨، ٢٠١٣.
٢٦. كارلوس، نيلسون كوتينهو، الإرادة العامة والديمقراطية عند روسو وهيغل، وغرامشي، ترجمة، معين الإمام، مجلة النهج العدد ٦٥، ٢٠٠٢.

مواقع الإنترنت

- http://www.alyaum.com/article/3102117
- https://ar.wikipedia.org
- http://www.iasj.net/iasj?fun
- http://el-abbioui.blogspot.se/2013/11/2_9.html
- http://assabah.ma/163595.html

رابعاً

بحوث الآداب والتربية

المعوقات التي يواجهها معلمو التربية الوطنية والمدنية في تنفيذ استراتيجيات إدارة الصف من وجهة نظرهم في محافظة المفرق

Obstacles Faced by the Teachers of National and Civil Education During Implementing the Classroom Management Strategies from their Perspective in Mafraq

د. هيفاء عبد الهادي حمدان الدلابيح
أستاذ مساعد- كلية العلوم التربوية
دكتوراة مناهج الدراسات الاجتماعية وأساليب تدريسها قسم المناهج والتدريس
جامعة آل البيت – الأردن

د. هيام عقله سالم المومني
أستاذ مساعد – كلية عجلون الجامعية قسم العلوم الإنسانية
جامعة البلقاء التطبيقية – الأردن

الكلمات المفتاحية: معوقات، معلمي التربية الوطنية والمدنية، إدارة الصف Obstacles, Teachers Of National And Civil Education, Classroom Management

الملخص:

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى المعوقات التي يواجهها معلمو ومعلمات التربية الوطنية والمدنية في المدارس التابعة لمحافظة المفرق في تنفيذ استراتيجيات إدارة الصف من وجهة نظرهم في ثلاث مجالات: إدارية، وتعليمية، واجتماعية.

تكون مجتمع الدراسة من جميع المعلمين والمعلمات اللذين يدرسون منهاج التربية الوطنية والمدنية في المديرات التابعة لمحافظة المفرق وهي "مديرية قصبة المفرق، مديرية البادية الشرقية، مديرية البادية الغربية" والبالغ عددهم (١٩٣) معلماً ومعلمة للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧م. تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية فبلغ حجمها (٥٨) معلماً ومعلمة، وقد

استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي، وطورتا استبانة لجمع البيانات، تم التحقق من صدقها وثباتها، حيث بلغت (٤٥) فقرة.

وأظهرت النتائج أن المعوقات الإدارية احتلت المرتبة الأولى واتصلت أكثر الفقرات ذات التقييم المرتفع بكثرة الأعمال الإدارية المطلوبة من المعلم، وعدد الطلبة الكبير في الصف، وتحد التعليمات المدرسية من حرية عمل المعلمين. وجاءت بالمرتبة الثانية المعوقات الاجتماعية حيث اتصلت بالمشكلات العائلية التي يعاني منها الطلبة، وإهمال دور المعلم في البناء الاجتماعي من قبل مؤسسات المجتمع، انعكاس الظروف الاقتصادية الصعبة للمعلم على أدائه التعليمي، كما اتصلت المعوقات التعليمية بقلة المدة الزمنية المخصصة للمنهاج المقرر، ويؤدي عدم فهم الطلبة للأنظمة والتعليمات الصفية إلى قلة الانضباط الذاتي داخل الصف. وعدم مراعاة المعلم للفروق الفردية بين الطلبة.

وأظهرت النتائج أيضا غياب الفروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النوع (ذكور– إناث) والخبرة التعليمية في تقديرات المعلمين والمعلمات للمعوقات التي يواجهونها في تنفيذ استراتيجيات إدارة الصف. وتوصي الدراسة بتبصر المسؤولين والإدارات المدرسية بأهم المعوقات التي يواجهها معلمين ومعلمات التربية الوطنية والمدنية في إدارة وضبط الصفوف لإشراكهم في تقديم الحلول والحد منها .

Abstract:

This study aimed to identify the obstacles faced by the male and female teachers of national and civil education in the schools of Mafraq during implementing the classroom management strategies from their perspective in the administrative, educational, and social fields.

The study population consisted of all the male and female teachers studying the national and civil education curriculum in the directorates of Mafraq, which are: "the directorate of the town of Mafraq, Eastern Badia Directorate and Western Badia Directorate," totaling 193 male and female teachers for the

academic year 2016/2017. The study sample was selected randomly by (٥٨) male and female teachers and the researchers have used the descriptive approach, and have prepared a questionnaire for data collection consisting of 45 items whose validity and reliability were checked

The results showed that the administrative obstacles were ranked first where the items with the highest evaluation were connected with the administrative work required from the teacher and the large number of students in class and that the school instructions decrease the freedom of teachers' work. However, in the second rank, came the social obstacles which were connected with the family problems experienced by students, negligence of the teacher's role in the social construction by the institutions of society, and a reflection of the teacher's difficult economic conditions on his educational performance; the educational obstacles were also connected with the less time allocated for the curricula in addition to the fact that the students' lack of understanding of the class regulations and systems leads to less self-discipline in the classroom and failure of teachers' commitment with the individual differences among students.

The results also showed the lack of statistically significant differences due to the variable of **Gender** and educational experience in the teachers' estimates of the obstacles they face in implementing classroom management strategies. The study recommends enlightening the officials and the school managements with the most important obstacles faced by the teachers of national and civil education in managing and

controlling classes to involve them in providing and reducing solutions .

مقدمة الدراسة:

رغم تطورات المعرفة الرقمية التي يشهدها العالم، والتي أدت إلى تحولات في العديد من أدوار الأفراد في المؤسسات المجتمعية، إلا أن دور المعلم في المؤسسة التربوية لا يزال المؤثر والفاعل والذي لا غنى عنه، فقد أصبح للمعلم أدوار جديدة غير نقل المعرفة، فهو مدير ومنظم التفاعلات الاجتماعية داخل الغرفة الصفية وخارجها، فالمعلم هو منظم المناخ النفسي والاجتماعي والتعليمي ولكي يتمكن المعلم من أداء دوره بيسر ونجاح ؛لا بد من أن تتوفر فيه مقومات أساسية يرتكز عليها في إدارة صفه لمواجهة مهماته المتشعبة والمتنوعة نتيجة تنوع حاجات طلبة القرن ٢١، الأمر الذي استدعى ظهور معوقات عديدة تتطلب مزيداً من الجهد والمهارة في ضبط سلوك طلبة يشهدون تناقضات فكرية وسلوكية واجتماعية والتي تنعكس على سلوكاتهم داخل الغرفة الصفية.

والإدارة الصفية الجيدة تعتبر من أهم عوامل نجاح وتحقيق الأهداف التربوية، حيث يقع على عاتقها توفير بيئة صفية ناجحة، وبما أن التعليم هو عملية مخططة ومقصودة، وبالتالي ترتيب وتنظيم الظروف المحيطة بالبيئة الصفية يجب أن تتم بطريقة مقصودة. (القرعان، الحراحشة، ٢٠٠٤)

حيث أشار الطراونة (٢٠٠٤) إلى إدارة الصف بأنها كل ما يقوم به المعلم داخل غرفة الصف من ممارسات لفظية أو عملية مباشرة أو غير مباشرة، بحيث يتم بلوغ الأهداف التربوية المحددة، مما يؤدي في النهاية إلى أحداث تغيرات مرغوب فيها في سلوك الطلبة . ومن هذا المنطلق فإن إدارة الصفوف وتوفير المناخ النفسي والاجتماعي يقع على عاتق المعلم ويعتبر من الأدوار الأساسية الواجب ممارستها، لما لذلك من تأثير واضح في بناء وتكوين شخصية الطالب.

وتواجه الإدارة الصفية الكثير من المشكلات والسلوكيات غير مرغوب فيها والتي توصف بأنها مشكلات عادية أو مألوفة، إلا أن هذه السلوكيات تعمل على إعاقة المعلم والمتعلم من إنجاز المهام بشكل فاعل كما أشارت لذلك دراسة (أبو حجر، ٢٠٠٢).

ويمكننا اعتبار معلم التربية الوطنية والمدنية الأكثر صلة بالنواحي الاجتماعية والأحداث الجارية والذي يقع على عاتقه أدوار اجتماعية وعلى رأسها قدرته على إدارة التفاعلات الصفية والاجتماعية بطرق منظمة وهادفة، الأمر الذي يستدعي منه امتلاك معرفة ومهارات تتعلق باستراتيجيات إدارة الصفوف كسائر المعلمين، حيث أشارت أغلب الدراسات والأدبيات التربوية مثل (الجابر، ٢٠٠٠) و (العاجز، ٢٠٠٧)، بأن أغلب مصادر المشكلات الصفية والتي تؤثر على ضبط وإدارة الصفوف هي مشكلات من خارج المدرسة، كالافتقار لبيئة صفية آمنة، والعنف المجتمعي، وتأثر وسائل الإعلام، والظروف الاقتصادية والأحداث الجارية.

ومن خلال هذا السياق جاءت هذه الدراسة للتعرف إلى المعوقات التي يواجهها معلمو ومعلمات التربية الوطنية والمدنية في تنفيذ استراتيجيات إدارة الصف من وجهة نظرهم في محافظة المفرق.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعد العملية التعليمية عملية إنسانية تسودها أنماط متشعبة من التفاعلات الاجتماعية، حيث تشكل الخصائص النمائية للطلبة أحد المدخلات الأساسية في طبيعة هذه التفاعلات، كما وتشكل معرفة المعلم بهذه الخصائص أساساً في نجاحه في إدارة وضبط الصفوف. حيث ينظر إلى إدارة الصف على أنه فن له علم وأصول ويتعدى دور المعلم فيه بالضبط وحفظ النظام والالتزام بالتعليمات إنما يستلزم منه ممارسات ومهارات علمية لجعل عملية التعلم ذات معنى.

ولكن الملاحظ على المعلمين في الآونة الأخيرة كثر الأعباء والمهام المدرسية الصفية والكتابية والتي أثقلت على كاهله، وهذا ما أشارت إليه دراسة المقيد (٢٠٠٩) إضافة للمعوقات التي تواجهه سواء كانت داخل الصف أو خارجه والتي أثرت وبشكل سلبي على قدرته على إدارة وضبط الصف حيث أشارت لذلك كل من دارسة عايش وعباس (٢٠١٦) ودراسة العبادي (٢٠٠١).

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتختص بمعلم التربية الوطنية والمدنية والبحث في تحديد أكثر المعوقات تأثيراً على تنفيذه لاستراتيجيات إدارة الصف، وبهذا جاءت مشكلة الدراسة متمثلة في السؤال الرئيسي التالي: "ما هي المعوقات التي يواجهها معلمي التربية الوطنية والمدنية في تنفيذ استراتيجيات إدارة الصف من وجهة نظرهم في محافظة المفرق؟".

وتحديداً طرحت الدراسة للإجابة عن سؤالها الرئيسي السابق الأسئلة الثلاثة التالية:

السؤال الأول: ما المعوقات الإدارية والتعليمية والاجتماعية التي يواجهها معلمو ومعلمات التربية الوطنية والمدنية في تنفيذ استراتيجيات إدارة الصف من وجهة نظرهم في محافظة المفرق؟

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ ٠,٠٥) في درجة المعوقات التي يواجهها معلمو ومعلمات التربية الوطنية والمدنية في تنفيذ استراتيجيات إدارة الصف من وجهة نظرهم في محافظة المفرق تبعاً لمتغير الجنس (ذكر، أنثى)؟

السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α≤ ٠,٠٥) في درجة المعوقات التي يواجهها معلمو ومعلمات التربية الوطنية والمدنية في تنفيذ إستراتيجيات إدارة الصف من وجهة نظرهم في محافظة المفرق تبعاً لمتغير الخبرة (قليلة، متوسطة، كبيرة)؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة كونها تسلط الضوء على المعوقات التي تواجه معلم التربية الوطنية والمدنية في إدارة وضبط الصف، انطلاقاً من أهمية الإدارة الصفية ودور المعلم في قيادة هذه الإدارة ونجاحها، الأمر الذي يستدعي الكشف عن المعوقات والمشكلات الأكثر شيوعاً سواء كانت على المستوى الإداري أو التعليمي أو الاجتماعي، كما ولهذه المعوقات من أثر كبير في تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية وتكوين شخصية متوازنة للطلبة، ومن هنا تكمن أهمية الدراسة في:

١- تلقي الضوء على أهم المعوقات الإدارية والتعليمية والاجتماعية التي يواجهها معلمو ومعلمات التربية الوطنية والمدنية في تنفيذ استراتيجيات إدارة الصف من وجهة نظرهم في محافظة المفرق.
٢- تبصير القائمين على برامج تدريب المعلمين بالمعوقات الأكثر تأثيراً على أداء المعلمين في إدارة الصفوف والاستفادة من هذه النتائج في وضع مقترحات وحلول للمعوقات التي يواجهها المعلمون لتطوير برامج إعداد المعلمين قبل وأثناء الخدمة.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:

١- التعرف على المعوقات الإدارية والتعليمية والاجتماعية التي يواجهها معلمو ومعلمات التربية الوطنية والمدنية في تنفيذ استراتيجيات إدارة الصف من وجهة نظرهم في محافظة المفرق.

٢- التعرف على أثر المتغيرات (الجنس، سنوات الخبرة) في درجة المعوقات التي يواجهها معلمو ومعلمات التربية الوطنية والمدنية في تنفيذ استراتيجيات إدارة الصف من وجهة نظرهم في محافظة المفرق

محددات الدراسة:

يمكن تعميم نتائج الدراسة في ضوء المحددات التالية:

المحدد الزماني: الفصل الدراسي الأول من العام ٢٠١٦/٢٠١٧م .

المحدد البشري: المعلمين والمعلمات الذين يدرسون منهاج التربية الوطنية والمدنية في المديريات التابعة لمحافظة المفرق، وعددهم (١٩٣) معلماً ومعلمة.

المحدد المكاني: أجرت هذه الدراسة في المديريات التابعة لمحافظة المفرق وهي (مديرية قصبة المفرق، مديرية البادية الغربية، مديرية البادية الشرقية).

المحدد الإجرائي: تتحدد نتائج هذه الدراسة بشمولية الأداة المستخدمة في الدراسة ومدى صدقها وثباتها.

التعريفات الإجرائية:

- إدارة الصف: "هي مجموعة من الأساليب والمهارات التي تسمح للمعلم بالسيطرة على الطلبة بشكل فعال، من أجل خلق بيئة تعليمية إيجابية لجميع الطلبة، وهي عملية يتم من خلالها توفير جميع الظروف الملائمة للمتعلم" (Sternberg, 2002).
- معوقات إدارة الصف: يمكن تعريفها إجرائياً بأنها استجابة أفراد عينة الدراسة على الأداة المستخدمة لقياس المعوقات التي تؤدي لإعاقة سير العملية التعليمية، وتم تقسيم

المعوقات لثلاثة مجالات (الإدارية، التعليمية، الاجتماعية) بواقع ٤٥ فقرة في أداة الدراسة.

- معلمو التربية الوطنية والمدنية: وهم المعلمون والمعلمات اللذين يدرسون منهاج التربية الوطنية والمدنية في محافظة المفرق للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧م.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

لإدارة الصف أثر بالغ في تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية، حيث تعتبر فناً وعلماً ولا تقف عند حدود المعرفة النظرية بالأنماط والاستراتيجيات الحديثة لإدارة الصفوف، إنما ترجمة هذه المعرفة بصورة سلوكية واعتبارها مهارة مرتبطة بإدارة النفوس والعقول.

وقد عرف محمد وحواله (٢٠٠٥) الإدارة الصفية بأنها تقسيم الوقت للحصة الدراسية على شكل مراحل يحددها المعلم وإتاحة الفرصة أمام الطلبة للمشاركة في إدارة الصف من خلال ممارسة القيادة بشكل فردي وجماعي، لرفع وزيادة إنتاجية الطلبة. ويرتبط مفهوم الإدارة الصفية في الإعداد المسبق والتخطيط الجيد لما سيقوم به المعلم وتوفير المناخ المناسب واتخاذ القرارات الصائبة عند حدوث مشكلة ما كما حدده بيروفى (Brophy, 1987).

أما بالنسبة لمفاهيم الإدارة الصفية فقد تعددت تبعاً للممارسات التي يؤديها المعلم، وقد حدد كل من قطامي وقطامي (٢٠٠٢) مفاهيم الإدارة الصفية، ومنها المفهوم التسلطي والذي يميل فيه المعلم لضبط الصف وتنفيذ النظام، والمفهوم التسامحي والذي يهتم بتوفير الحد الأعلى من الحرية المتاحة للطلبة، ومفهوم المناخ الاجتماعي الانفعالي الإيجابي، ومفهوم الإدارة الصفية المعتمدة على تعديل السلوك، والتي يهدف فيها المعلم لتشكيل السلوكيات المرغوب بها لدى الطلبة وأخيراً مفهوم النسق الاجتماعي والذي يركز على الأدوار الاجتماعية للجماعة.

ونظراً لتعدد المفاهيم المرتبطة بالإدارة الصفية، والتي أدت إلى تعدد أنماط الإدارة الصفية فقد أورد الخليلي (٢٠٠٥) النمط الاتوقراطي والذي يمتاز بالقسوة والشدة والبطش واللجوء للتهديد، حيث ينطلق المعلم من فرضية أنه أكبر سناً وخبرة من الطلبة وينتظر منهم الطاعة والولاء، وعلى النقيض من هذا يورد البدري (٢٠٠٥) النمط الديمقراطي والذي يمتاز بإشراك الطلبة بالعملية التعليمية وتبادل الأدوار وإتاحة الفرصة لهم في رسم الخطط واتخاذ القرارات.أما بالنسبة لما يعرف بالنمط الترسلي قد حدد هارون (٢٠٠٣) خصائص هذا النمط بالحرية المطلقة وعدم القدرة على التحكم في تحقيق أدنى درجات الانضباط والعمل بعشوائية.

ومن خلال ما تم عرضه من المفاهيم والأنماط المرتبطة بالإدارة الصفية تجد أن الباحثتان المعلم أمام مواجهة لاختيار وتفعيل النمط الأكثر مناسبة للظروف المواتية، حيث يعتبر المعلم العامل الحاسم في اختيار النمط المناسب تبعاً للظروف المحيطة بالبيئة الصفية، ولأهمية دور المعلم فقد أورد كارل وول (Karl, Wall, 2006) مجموعة من الممارسات الواجب اتباعها من قبل المعلم للوصول لبيئة صفية هادفة لحفظ النظام وتوفير المناخ العاطفي والاجتماعي المريح، وحسن المعاملة والمعرفة بحاجات الطلبة، والإحاطة الشاملة لما يحدث بالغرفة الصفية واليقظة الدائمة . كما وأشار العاجز (٢٠٠٧) على أن المعلم لا يزال المنظم للخبرات والمرشد والميسر حيث يتعدى دوره من نقل المعرفة إلى اكساب المهارات والخبرات والعادات وتعديل السلوكيات في جو يسوده العلاقات الاجتماعية الإيجابية المتبادلة وتحمل المسؤولية الجماعية بضبط وإدارة الصف.

وضمن هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أسس الإدارة الصفية الواجب على المعلم اتباعها لتوفير المناخ الصفي المريح فقد أشار كل من عامر ومحمد (٢٠٠٩) إلى أن الإدارة الصفية تقوم على أسس منها تنظيم بيئة التعلم المادية والمتضمنة المقاعد وأركان التعليم ولوحات العرض وأماكن العمل والكتب.

ومن خلال ما سبق تجد الباحثتان وجوب توفر وعي كاف عند المعلمين باستراتيجيات الإدارة الصفية حيث تعتبر العامل الأبرز في التقليل من المشكلات الصفية، ومعلم التربية الوطنية والمدنية لا يشذ عن هذه القاعدة، إذ لا بد من توفر خصائص وكفايات منبثقة من دوره كمربي بشكل عام، ومعلم للتربية الوطنية والمدنية بشكل خاص، فقد أورد كل من زيادات وقطاوي (٢٠١٠) إلى وجوب امتلاك معلم الدراسات الاجتماعية للحد الأدنى من المعرفة المتخصصة والمعرفة المتعلقة بمهارات وأسس الإدارة الصفية ومنها مقدرة المعلم على بناء علاقات إيجابية مع الطلبة، والقدرة على إدارة التفاعلات الصفية وامتلاكه للمعرفة الكاملة بخصائص نمو المتعلم وتطوره.

وترى الباحثتان أن معلم التربية الوطنية والمدنية وضرورة امتلاكه للخصائص الآنفة الذكر تنصب في النهاية في تحقيق الإدارة الصفية الناجحة، من منطلق أن معلم التربية الوطنية والمدنية مسؤول بدرجة خاصة عن إعداد وتشكيل المواطن الصالح المسؤول والقادر على اتخاذ القرارات وحل المشكلات ولا يمكن تشكيل وتطوير هذه الخصائص إلا بتوفير الأجواء الصفية الهادفة والتي لا يمكن تحقيقها إلا ضمن أطر الإدارة الصفية الناجحة.

الدراسات السابقة:

دراسة عايش وعباس (٢٠١٦) وهدفت إلى استقصاء المعوقات التي يواجهها المعلمون والمعلمات في المدارس التابعة لوكالة الغوث في الأردن، في تنفيذ استراتيجيات إدارة الصف من وجهة نظرهم أنفسهم، في ثلاثة مجالات: إدارية وتعليمية واجتماعية، وقد تكونت عينة الدراسة من (٣٥١) معلماً ومعلمة، وقد أظهرت النتائج أن أكثر المعوقات الإدارية اتصلت بتنفيذ استراتيجيات إدارة الصف، حيث اكتظاظ الصفوف الزائد بالطلبة، ثم قلة توفر الإمكانات المادية، أما بالنسبة للمعوقات التعليمية فكان انخفاض حافزية الطلبة للتعلم، وأظهرت النتائج أن أكثر المعوقات الاجتماعية تمثلت بتأثير الظروف الاجتماعية القاسية التي يعيشها الطلبة.وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات المعلمين والمعلمات لصالح الذكور، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح المعلمين ذوي الخبرة القليلة.

دراسة مخامرة وأبو سمرة (٢٠١٢) وهدفت إلى استقصاء مشكلات الإدارة الصفية في المدارس الثانوية في محافظة الخليل من وجهة نظر المعلمين وبيان مدى اختلاف هذه المشكلات باختلاف متغيرات الدراسة: الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة، المديرية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي المدارس الثانوية التابعة لمحافظة الخليل وبلغت عينة الدراسة (٩٣) معلم ومعلمة، وأظهرت نتائج الدراسة أن أسباب مشكلات الإدارة الصفية في المدارس الثانوية في محافظة الخليل من وجهة نظر المعلمين جاءت بدرجة متوسطة، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات الدراسة.

دراسة المقيد (٢٠٠٩) هدفت الدراسة إلى التعرف على مشكلات الإدارة الصفية التي تواجه معلمي المرحلة الابتدائية في مدارس وكالة الغوث الدولية في غزة والكشف عن الاختلاف في درجة وجود هذه المشكلات التي تواجه المعلمين تبعاً لمتغيرات الدراسة (للجنس، المؤهل العلمي، والخبرة) وكذلك التعرف على أهم أسباب تلك المشكلات ومحاولة التوصل إلى بعض المقترحات للتغلب عليها وبلغت عينة الدراسة من (٥٢٠) معلما ومعلمة واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.وأظهرت نتائج الدراسة أن أكثر المشكلات شيوعاً لضبط الصف هي كثرة الأعمال الإدارية، زيادة عدد التلاميذ، وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح متغير الجنس وذلك لصالح مجموعة المعلمات، وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح متغير المؤهل العلمي ولصالح حملة البكالوريوس، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الخبرة وذلك لصالح من تقل خبرتهم عن ٥ سنوات.

دراسة بلك (Buluc, 2006) وهدفت إلى تحليل قوانين إدارة الصف في تركيا، خلصت الدراسة إلى أن القوانين الصفية تلعب دوراً مهما في خلق جو صفي ديمقراطي، شريطة أن تكون متناغمة مع القيم الاجتماعية وأظهرت نتائج الدراسة إلى رفض الطلبة للقوانين التي ينفرد بوضعها المعلم.

دراسة هيلين (Helen, 2004) والتي هدفت إلى استطلاع آراء الأسر الأمريكية حول ممارسات المعلمين في إدارة صفوفهم في المرحلة الثانوية، وتبين أن التعزيز والتشجيع كاستراتيجيات لإدارة الصف هي الأكثر قبول لدى أُسر الطلبة في إدارة المعلمين لصفوف أبنائهم.

دراسة العبادي (٢٠٠١) وهدفت إلى تحديد المعوقات الاجتماعية والإدارية والتعليمية التي تواجه المعلمين في المدارس الأردنية، وأظهرت النتائج أن أكثر المعوقات الاجتماعية هي ضعف متابعة أولياء أمور الطلبة لأبنائهم، وأكثر المعوقات الإدارية كانت اكتظاظ الصفوف بالطلبة وكثرة الأعباء الملقاه عليه. وأبرز المعوقات التعليمية كانت تدني الحافزية عند الطلبة، وتدريس المعلمين في غير تخصصاتهم وأشارت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير الجنس والخبرة.

دراسة آن (Ann, 2001) وهدفت إلى معرفة الطرق المتبعة داخل الغرفة الصفية مع الطلبة في المدارس الابتدائية في ولاية كاليفورنيا، تكونت عينة الدراسة من (١٢٠) معلما من معلمي المرحلة الابتدائية وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن الطرق الاستبدادية التقليدية للتعامل مع الطلبة كانت أقل فاعلية، والطرق الديمقراطية كانت أكثر فاعلية، والطرق الترسلية هي أضعفها في الإدارة الصفية.

الطريقة والإجراءات:

- **مجتمع الدراسة:**

تكون مجتمع الدراسة من جميع المعلمين والمعلمات الذين يدرسون منهاج التربية الوطنية والمدنية في مديرات التابعة لمحافظة المفرق وهي (مديرية قصبة المفرق، مديرية البادية الغربية، مديرية البادية الشرقية) للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧. وبلغ حجم المجتمع (١٩٣) معلماً ومعلمة.

- **عينة الدراسة:**

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية طبقية بلغ حجمها (٥٨) معلماً ومعلمة بنسبة ٣٠% من مجتمع الدراسة، ويوضح الجدول (١) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (١)

توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الدراسة(ن=٥٨)

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	٢٧	٤٦,٦
	انثى	٣١	٥٣,٤
	المجموع	٥٨	١٠٠,٠
سنوات الخبرة	٥ سنوات فيما دون/ قليلة	١٢	٢٠,٧
	من ٦-١١ سنة/ متوسطة	٢٦	٤٤,٨
	أكثر من ١١ سنة/ كبيرة	٢٠	٣٤,٥
	المجموع	٥٨	١٠٠,٠

يظهر من الجدول رقم (١) ما يلي:

١. بلغ عدد الذكور في العينة (٢٧) بنسبة مئوية (٤٦,٦%)، بينما بلغ عدد الإناث (٣١) بنسبة مئوية (٥٣,٤%).
٢. بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة (٤٤,٨%) لفترة الخبرة (من ٦-١١ سنة) وبينما بلغت أدنى نسبة مئوية (٢٠,٧) لفترة الخبرة (٥سنوات فما دون).

أداة الدراسة

- **بناؤها وصدقها:**

قامت الباحثتان بتطوير استبانة بأهم المعوقات التي تواجه معلمين ومعلمات التربية الوطنية والمدنية في تنفيذ استراتيجيات إدارة الصف، بالاستعانة بأداة مشابهة وردت في دراسة عايش وعباس (٢٠١٦) وحيث بلغت في صورتها الأولية (٥٥) فقرة وللتحقق من صدق الأداة تم عرضها على عدد من المحكمين والمختصين بالإدارة التربوية و الدراسات الاجتماعية في

الجامعات الأردنية، ومشرفي معلمي التربية الوطنية والمدنية في محافظة المفرق، لغرض الحكم على صلاحية كل فقرة من فقرات الأداة، من حيث انتمائها للمجال الذي تندرج تحته، وتمثلها لهذا المجال، ومدى ملاءمة صياغتها اللغوية وبعد الأخذ بملاحظات المحكمين وإجراء التعديلات المطلوبة تألفت الأداة في صورتها النهائية من (٤٥) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات:

معوقات إدارية: ولها (١٥) فقرة.

معوقات تعليمية: ولها (١٥) فقرة.

معوقات اجتماعية: ولها (١٥) فقرة.

- **ثبات الأداة:**

ولإعطاء صورة عن ثبات الأداة، فقد تم تطبيق الأداة على عينة من مجتمع الدراسة من خارج عينة الدراسة بلغت (١٥) معلماً ومعلمة. وبعد مضي ثلاثة أسابيع من تطبيقها أول مرة أعيد تطبيقها على نفس العينة، ولاختبار مدى الاعتمادية قامت الباحثتان .

بتطبيق معادلة كرونباخ ألفا على جميع فقرات مجالات الأداة، وقد بلغت قيمة كرونباخ الفا (٠,٨٥) وهي تعتبر نسبا جيدة لأغراض تعميم نتائج الدراسة الحالية، إذ أن النسبة المقبولة لتعميم نتائج مثل هذه الدراسات هي (٠,٦٠) (الشريفين والكيلاني، ٢٠٠٧)، والجدول (٢) يوضح معاملات الثبات للأبعاد الفرعية لأداة الدراسة.

جدول (٢): معاملات الثبات (كرونباخ ألفا) لجميع أبعاد الدراسة والأداة ككل

الرقم	البعد	معامل الارتباط بين التطبيقين	معامل (كرونباخ ألفا)
١	المعوقات الإدارية	*٠,٧٣	٠,٨٠
٢	المعوقات التعليمية	*٠,٧٧	٠,٨٢
٣	المعوقات الاجتماعية	*٠,٧٤	٠,٨١
•	**الأداة ككل**	• *٠,٧٥	• ٠,٨٥

*دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α≤٠,٠٥).

يظهر من جدول (٢) أن قيم معاملات ثبات (كرونباخ ألفا) لمجالات الدراسة تراوحت بين (٠,٨٠-٠,٨٢) حيث كان أعلاها لمجال " المعوقات التعليمية "، بينما كان أدناها لمجال "لمعوقات الإدارية"، كما كانت جميع قيم معاملات الارتباط بين التطبيقين دالة إحصائيًا، ويعود السبب في ذلك إلى تباين إجابات أفراد العينة حول فقرات هذه المجالات، وهي قيم مرتفعة لأغراض التطبيق.

- **متغيرات الدراسة:**

١- متغير مستقل أساسي: وهو معلمين ومعلمات التربية الوطنية والمدنية من المديريات التابعة لمحافظة المفرق، واشتمل هذا العامل على المتغيرات الفرعية التالية:

أ. جنس المعلم وله مستويان (ذكر، أنثى).

ب. الخبرة التعليمية للمعلم ولها ثلاثة مستويات (٥ سنوات مما دون/ قليلة) – (من ٦-١١ سنة متوسطة) – (أكثر من ١١ سنة/ كبيرة).

٢- المتغير التابع: وهو المعوقات التي يواجهها معلمو ومعلمات التربية الوطنية والمدنية في تنفيذ استراتيجيات إدارة الصف.

- **المعالجة الإحصائية:**

للإجابة عن أسئلة الدراسة استخدمت الباحثتان المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات المعلمين والمعلمات للمعوقات التي تواجههم في تنفيذ استراتيجيات في إدارة الصف كما وتم استخدام اختبار (ت) (T- test) وتحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لتحديد وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المعلمين والمعلمات على المقياس تعزى للجنس وللخبرة التعليمية، ومعامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach- Alpha) لتحديد ثبات الأداة، وتفسر المتوسطات الحسابية لدرجة المعوقات، حسب المقياس الوزني التالي:

- ١ - ٢,٤٩ معوقات بدرجة تقييم منخفضة.
- ٢,٥٠ – ٣,٤٩ معوقات بدرجة تقييم متوسطة.
- ٣,٥٠ - ٥ معوقات بدرجة تقييم مرتفعة.

نتائج الدراسة:

عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما المعوقات الإدارية والتعليمية والاجتماعية التي يواجهها معلمو التربية الوطنية والمدينة في تنفيذ استراتيجيات إدارة الصف في محافظة المفرق؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن مجالات أداة الدراسة والأداة ككل، الجدول (٣) يوضح ذلك.

الجدول (٣) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن مجالات أداة الدراسة والأداة ككل مرتبة تنازليا حسب الوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
١	١	المعوقات الإدارية	4.24	0.25	مرتفعة
٢	٣	المعوقات الاجتماعية	4.12	0.25	مرتفعة
٣	٢	المعوقات التعليمية	4.10	0.33	مرتفعة

يظهر من الجدول (٣) أن الأوساط الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مجالات الدراسة تراوحت ما بين (٤,١٠-٤,٢٤) بدرجة تقييم مرتفعة لجميع المجالات؛ إذ جاء بالمرتبة الأولى المعوقات الإدارية بوسط حسابي (٤,٢٤)، وبالمرتبة الثانية جاء مجال المعوقات الاجتماعية بوسط حسابي (٤,١٢)، وجاء بالمرتبة الثالثة والأخيرة مجال المعوقات التعليمية بوسط حسابي (٤,١٠)، وهذا يدل على أن معلمي ومعلمات التربية الوطنية والمهنية في محافظة المفرق يواجهون معوقات تحول دون تنفيذهم لاستراتيجيات إدارة الصف بدرجة مرتفعة.

كما قامت الباحثتان باستخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات كل مجال من مجالات الأداة بشكل منفرد، وفيما يلي عرض النتائج:

- المجال الأول: المعوقات الإدارية:

الجدول (٤) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال المعوقات الإدارية مرتبة تنازليا حسب الوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
١	١	كثرة الأعمال الإدارية المطلوبة من المعلم.	4.59	0.53	مرتفعة
٢	٢	عدد الطلبة الكبير في الصف مما يعيق التعليم الفعال.	4.41	0.65	مرتفعة
٣	٨	تحد التعليمات المدرسية من حرية عمل المعلمين	4.40	0.72	مرتفعة
٤	٩	تؤدي قلة الحوافز المادية والمعنوية في الحد من أبداع المعلم	4.33	0.76	مرتفعة
٥	٣	عدم تبني الإدارة لسياسة واضحة تتعلق بالتعامل مع الطلبة.	4.31	0.63	مرتفعة
٦	١٢	يؤدي وضع البناء المدرسي القديم إلى التقليل من فرص التعلم الفعال.	4.29	0.75	مرتفعة
٧	٧	عدم توفر العدالة من قيل الإدارة المدرسية في التعامل مع المعلمين	4.24	0.76	مرتفعة
٨	٥	يسود مستوى ضعيف من العلاقات الإدارية والاجتماعية بين المعلمين والإدارة .	4.21	0.83	مرتفعة
٩	٦	إهمال وضعف برامج التوجيه والإرشاد في المدرسة مما يؤدي إلي رفع السلوكات العدوانية	4.17	0.70	مرتفعة
٩	١٠	أشعار الإدارة المدرسية المعلمين بالتقصير مما يضعف رغبتهم في تطوير أدائهم	4.17	0.70	مرتفعة
١١	٤	ضعف نظام الضبط في المدرسة.	4.16	0.74	مرتفعة
١٢	١٥	إهمال الإدارة المدرسية لاحتياجات الطلبة مما يؤدي الي نفورهم	4.14	0.78	مرتفعة
١٣	١١	تقلل إدارة المدرسة من أهمية توعية الطلبة بتعليمات الانظباط المدرسي	4.10	0.74	مرتفعة
١٤	١٣	عدم وضوح القوانين والتعليمات الصفية والمدرسية من قبل الإدارة	4.03	0.86	مرتفعة

		وتذبذبها			
١٥	١٤	عدم مشاركة المعلم في تحديد قواعد السلوك المتبعة	4.02	0.85	مرتفعة
مجال المعوقات الإدارية ككل			4.24	0.25	مرتفعة

يظهر من الجدول (٤) أن الأوساط الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مجال المعوقات الإدارية تراوحت ما بين (٤,٠٢-٤,٥٩) بدرجة تقييم مرتفعة لجميع الفقرات حيث جاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (١) ونصها: كثرة الاعمال الإدارية المطلوبة من المعلم، بوسط حسابي (٤,٥٩)، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة (١٤) ونصها: عدم مشاركة المعلم في تحديد قواعد السلوك المتبعة، بوسط حسابي (٤,٠٢)، وبلغ الوسط الحسابي للمجال ككل (٤,٢٤) بدرجة تقييم مرتفعة.

- المجال الثاني: المعوقات التعليمية:

الجدول (٥) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن عبارات مجال المعوقات التعليمية مرتبة تنازليا حسب الوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
١	١	قلة المدة الزمنية المخصصة للمنهاج المقرر	4.64	0.72	مرتفعة
٢	١٤	يؤدي عدم فهم الطلبة للأنظمة والتعليمات الصفية الى قلة الإنضباط الذاتي داخل الصف	4.40	0.67	مرتفعة
٣	٢	عدة م مراعاة المعلم للفروق الفردية بين الطلبة	4.24	0.71	مرتفعة
٤	١٥	يساهم تدني الدافعية والتعزيز في تقليل فرص تعلم الطلبة	4.17	0.78	مرتفعة
٥	٣	قلة أهتمام المعلم بتعديل السلوك الخاطئ في الصف	4.16	0.70	مرتفعة
٦	١١	يبدي المعلم درجة قليلة من التسامح مع الطلبة	4.12	0.88	مرتفعة
٧	١٢	يؤدي المستوى المتدني لتأهيل المعلم في مفاهيم أدارة الصف سليبا على	4.12	0.84	مرتفعة

		فرص التعليم الفعال		
٨	٤	ضعف ملائمة المنهاج لمتطلبات لمتطلبات وحاجات وميول الطلبة	4.09	0.76	مرتفعة
٩	٥	يؤدي المناخ الصفي غير المريح للطلبة الي نفور الطلبة وقلة دافيعيتهم	4.08	0.81	مرتفعة
١٠	٧	تركز المناهج المدرسية على الجانب المعرفي على حساب الجوانب الأخرى	4.07	0.88	مرتفعة
١٠	١٣	تساهم تدني أدارة المناقشات الجماعية داخل الغرفة الصف في تقليل فرص تعلم الطلبة	4.07	0.99	مرتفعة
١١	٩	نقص خبرات المعلم للخصائص النمائية للطلبة	4.02	0.87	مرتفعة
١٢	٨	يواجه المعلم صعوبة في توظيف أساليب التعزيز المناسبة	3.91	0.82	مرتفعة
١٣	١٠	يساهم أستخدام المعلم لعبارات وألفاظ غير تربوية لنفور الطلبة من العملية التعليمية	3.88	0.96	مرتفعة
١٤	٦	عدم تأهيل المعلم في أستخدام وتوظيف تكنولوجيا التعليم في التدريس	3.60	1.11	متوسطة
مجال المعوقات التعليمية ككل			4.10	0.33	مرتفعة

يظهر من الجدول (٥) أن الأوساط الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مجال المعوقات التعليمية تراوحت ما بين (٣,٦٠-٤,٦٤) حيث جاءت بالمرتبة الأولى الفقرة رقم (١) ونصها: قلة المدة الزمنية المخصصة للمنهاج المقرر، بوسط حسابي (٤,٦٤) ودرجة تقييم مرتفعة، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة (٦) ونصها: عدم تأهيل المعلم في أستخدام وتوظيف تكنولوجيا التعليم في التدريس، بوسط حسابي (٣,٦٠) ودرجة تقييم متوسطة، وبلغ الوسط الحسابي للمجال ككل (٤,١٠) بدرجة تقييم مرتفعة.

- المجال الثالث: المعوقات الاجتماعية:

الجدول (٦) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن عبارات مجال المعوقات الاجتماعية مرتبة تنازليا حسب الوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
١	١	المشكلات العائلية التي يعاني منها الطلبة	4.69	0.60	مرتفعة
٢	٨	أهمال دور المعلم في البناء الأجتماعي من قبل مؤسسات المجتمع	4.66	0.71	مرتفعة
٣	٢	إنعكاس الظروف الاقتصادية الصعبة للمعلم على أدائه التعليمي	4.36	0.58	مرتفعة
٤	١٢	ضعف علاقات التواصل واللقاءات المنتظمة بين المدرسة وقطاعات المجتمع المحلي المختلفة	4.22	0.80	مرتفعة
٥	١٤	تدني الروح المعنوية للعاملين بالمدرسة نتيجة قلة وعي أفراد المجتمع بدور المدرسة	4.19	0.69	مرتفعة
٦	١٠	تؤثر الظروف الاقتصادية الصعبة لأولياء الأمور سلبيا على متابعة الطلبة للتعلم	4.14	0.71	مرتفعة
٧	٥	تؤثر عادات مجتمع الرفاق على سلوكات الطلبة داخل الغرفة الصفية	4.10	0.81	مرتفعة
٨	٣	عدم تعاون أولياء الأمور في تنفيذ قوانين وأنظمة المدرسة	4.09	0.76	مرتفعة
٩	٩	ضعف التواصل بين أفراد المجتمع والمدرسة مما يؤدي الى تهميش المدرسة	4.02	0.61	مرتفعة
١٠	٧	تؤثر الأحداث الجارية على سلوكات الطلبة داخل الغرفة الصفية	3.95	0.91	مرتفعة

١١	٤	تشجيع أولياء الأمور للسلوك العدواني عند الأبناء الطلبة	3.93	0.79	مرتفعة
١٢	٦	ضعف دور المدرسة في معالجة مشكلات المجتمع	3.91	0.94	مرتفعة
١٣	١١	يعاني الطلبة من سوء تكيف داخل الغرفة الصفية بسبب إهمال مؤسسات المجتمع لحاجاتهم	3.90	0.69	مرتفعة
١٤	١٣	التعارض بين القواعد السلوكية التي يتبناها المعلم والسائدة في المجتمع المحلي	3.89	0.89	مرتفعة
١٥	١٥	ضعف دور المدرسة في حل المشكلات المجتمعية	3.71	0.62	مرتفعة
مجال المعوقات الاجتماعية ككل			4.12	0.25	مرتفعة

يظهر من الجدول (٦) أن الأوساط الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مجال المعوقات الاجتماعية تراوحت ما بين (٣,٧١-٤,٦٩) بدرجة تقييم مرتفعة لجميع الفقرات حيث جاءت بالمرتبة الأولى العبارة (١) ونصها: المشكلات العائلية التي يعاني منها الطلبة، بوسط حسابي (٤,٦٩)، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة (١٥) ونصها: ضعف دور المدرسة في حل المشكلات المجتمعية، بوسط حسابي (٣,٧١)، وبلغ الوسط الحسابي للمجال ككل (٤,١٢) بدرجة تقييم مرتفعة.

عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ ٠,٠٥) في درجة المعوقات التي يواجهها معلمي التربية الوطنية والمدنية في تنفيذ استراتيجيات إدارة الصف في محافظة المفرق تبعاً لمتغير الجنس(ذكر/ أنثى)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تطبيق اختبار (Independent Samples T- Test) على إجابات أفراد العينة عن مجالات أداة الدراسة والأداة تبعاً لمتغير الجنس، الجدول (٧) يوضح ذلك.

الجدول (٧) نتائج تطبيق اختبار (Independent Samples T- Test) على إجابات أفراد العينة عن مجالات أداة الدراسة والأداة تبعاً لمتغير الجنس

المجال	الجنس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة الإحصائية
المعوقات الإدارية	ذكر	٤,٢٢	٠,٢٨	٠,٤٤	٠,٦٦
	أنثى	٤,٢٥	٠,٢٢		
المعوقات التعليمية	ذكر	٤,٠٨	٠,٢٦	٠,٥٨	٠,٥٧
	أنثى	٤,١٣	٠,٣٨		
المعوقات الاجتماعية	ذكر	٤,٠٩	٠,٢٣	٠,٨٠	٠,٤٣
	أنثى	٤,١٤	٠,٢٧		
الأداة ككل	ذكر	٤,١٣	٠,٢٠	٠,٧٧	٠,٤٥
	أنثى	٤,١٧	٠,٢٤		

يظهر من الجدول (٧) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ ٠,٠٥) في درجة المعوقات التي يواجهها معلمي التربية الوطنية والمدنية في تنفيذ استراتيجيات إدارة الصف في محافظة المفرق تبعاً لمتغير الجنس(ذكر/ أنثى)، حيث كانت جميع قيم (T) غير دالة إحصائيًا.

عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ ٠,٠٥) في درجة المعوقات التي يواجهها معلمي التربية الوطنية والمدنية في تنفيذ استراتيجيات إدارة الصف في محافظة المفرق تبعاً لمتغير الخبرة (قليلة، متوسطة، كبيرة)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (ANOVA) على إجابات أفراد العينة عن مجالات أداة الدراسة والأداة تبعاً لمتغير الخبرة، الجدول (٨) يوضح ذلك.

الجدول (٨) نتائج تطبيق تحليل التباين الأحادي (ANOVA) على إجابات أفراد العينة عن مجالات أداة الدراسة والأداة تبعاً لمتغير الخبرة

المجال		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F	الدلالة الإحصائية
المعوقات الإدارية	٥ سنوات فيما دون	4.34	0.15	1.58	0.22
	من ٦-١١ سنة	4.24	0.31		
	أكثر من ١١ سنة	4.18	0.19		
المعوقات التعليمية	٥ سنوات فيما دون	4.28	0.23	2.78	0.07
	من ٦-١١ سنة	4.02	0.34		
	أكثر من ١١ سنة	4.11	0.34		
المعوقات الاجتماعية	٥ سنوات فيما دون	4.20	0.13	1.22	0.30
	من ٦-١١ سنة	4.07	0.24		
	أكثر من ١١ سنة	4.13	0.31		
الأداة ككل	٥ سنوات فيما دون	4.27	0.11	2.52	0.09
	من ٦-١١ سنة	4.11	0.25		
	أكثر من ١١ سنة	4.14	0.21		

يظهر من الجدول (٨) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة **(α ≤ ٠,٠٥)** في درجة المعوقات التي يواجهها معلمي التربية الوطنية والمدنية في تنفيذ استراتيجيات إدارة الصف في محافظة المفرق تبعاً لمتغير الخبرة (قليلة، متوسطة، كبيرة)، حيث كانت جميع قيم (F) غير دالة إحصائيًّا.

مناقشة النتائج:

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: "ما المعوقات الإدارية والتعليمية والاجتماعية التي يواجهها معلمو ومعلمات التربية الوطنية والمدنية في تنفيذ استراتيجيات إدارة الصف من وجهة نظرهم في محافظة المفرق؟".

أظهرت النتائج درجة تقييم مرتفعة لجميع مجالات المعوقات (الإدارية، التعليمية، الاجتماعية) وجاءت بالمرتبة الأولى المعوقات الإدارية، حيث أظهرت النتائج أن أكثر المعوقات

الإدارية التي يواجهها معلمين ومعلمات التربية الوطنية والمدنية تمثلت في الفقرة (١) وهي : " كثرة الأعمال الإدارية المطلوبة من المعلم"، تلتها الفقرة (٢) وهي : "عدد الطلبة الكبير في الصف مما يعيق التعليم الفعال"، وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة (٨) وهي : "تحد التعليمات المدرسية من حرية عمل المعلمين"، تلتها بالمرتقبة الرابعة الفقرة (٩) وهي : "تؤدي قلة الحوافز المادية والمعنوية من الحد من إبداع المعلم" .

نلاحظ على هذه النتائج أن الفقرات ذات التقييم المرتفع جاءت مرتبطة بدرجة واضحة بالمعلم، وأن المتفحص لفقرات أداة الدراسة الخاص بالمعوقات الإدارية يجد أن المعوقات تمثلت بمحورين الأول ويمثل علاقة الإدارة المدرسية بالمعلم، المحور الثاني ويمثل علاقة الإدارة المدرسية بالطالب.

ويمكن تفسير ذلك بأن المعوقات ذات التقييم المرتفع والتي ارتبطت بعلاقة المعلم بالإدارة المدرسية، وهي في معظمها واقعية حيث يعاني معلمين ومعلمات التربية الوطنية والمدنية من كثرة الأعمال الإدارية المطلوبة منهم، مما يؤثر سلبياً على أداءهم في إدارة الصف، والذي يؤدي إلى إبعاد المعلم عن دوره الرئيس كمربي ومنظم للعلاقات والتفاعلات الصفية بين الطلبة وإثقال كاهله بأعباء إضافية كسائر معلمين التخصصات الأخرى وهذا ما اتفقت عليه الدراسة الحالية مع دراسة المقيد (٢٠٠٩). ودراسة العبادي (٢٠٠١)، كما وتشير النتائج على أثر عدد الطلبة الكبير في الصف مما يعيق التعليم الفعال، فاكتظاظ الصفوف بالطلبة، اعتبرت من المعيقات الأكثر أثر ويمكن تفسير ذلك للزيادة الطبيعية للسكان في محافظة المفرق من ناحية، ومن الناحية الأخرى زيادة عدد السكان نتيجة زيادة نسبة اللاجئين السوريين على محافظة المفرق باعتبارها منطقة حدودية، وعدم قدرة الوزارة على زيادة عدد المباني المدرسية لاستيعاب الأعداد الوافدة من الطلبة حيث يتراوح عدد الطلبة في الصف الواحد بين ٣٥-٤٥ طالباً حسب إحصائيات مديريات التربية والتعليم لمحافظة المفرق للعام ٢٠١٦-٢٠١٧ فأثر ذلك سلبياً على أداء المعلمين في تنفيذ استراتيجيات ضبط الصفوف، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عايش وعباس (٢٠١٦) ودراسة مخامرة وأبو سمرة (٢٠١٢).

إما بالنسبة لتفسير النتائج المتعلقة بالفقرة (٨) فيعود ذلك لاهتمام الأنظمة الإدارية بالمدارس بالتعليمات والشكليات والاهتمام بالعمل بنص القانون أكثر من العمل بروح القانون أو ما تقتضيه الحاجة،

أما بالنسبة لتفسير نتيجة الفقرة (٩) فيعود ذلك لقلة الحوافز المادية المقدمة للمعلمين نتيجة للأزمات الاقتصادية التي تعاني منها وزارة التربية والتعليم بشكل خاص والحكومة الأردنية بشكل عام وذلك انعكاساً للأزمات والأوضاع العربية والعالمية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عايش وعباس (٢٠١٦).

وفيما يتعلق بنتائج المعوقات التعليمية والتي احتلت المرتبة الثالثة فقد جاءت الفقرة (١) بأعلى درجة تقييم وتنص على" قلة المدة الزمنية المخصصة للمنهاج المقرر"، ويمكن تفسير ذلك من جانبين الجانب الأول وهو كثافة المادة المعرفية في مناهج التربية الوطنية والمدنية، والجانب الآخر هو قلة الحصص الدراسية المخصصة لهذا المنهاج، حيث تقدر بواقع حصة دراسية واحدة خلال الأسبوع الواحد. وبالتالي تكثيف جهود المعلم على إعطاء المادة المعرفية دون الالتفاف إلى ضبط السلوكات والتفاعلات بين الطلبة وإدارة وضبط الصفوف. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة المقيد (٢٠٠٩).

وجاءت الفقرة (١٤) بالمرتبة الثانية والتي تنص على "يؤدي عدم فهم الطلبة للأنظمة والتعليمات الصفية إلى قلة الانضباط الذاتي داخل الصف، وتفسير هذه النتيجة لأهمية الانضباط الذاتي والصادر عن فهم حقيقي ومشاركة فاعلة من قبل الطلبة في وضع الأنظمة والتعليمات وترتبط هذه الفقرة بنتيجة الفقرة (١٥) والتي احتلت المرتبة الرابعة والتي تنص على "يساهم تدني الدافعية والتعزيز في تقليل فرص تعلم الطلبة ويمكننا تفسير الارتباط ين الفقرتين، حيث يعتبر عدم فهم الطلبة للأنظمة والتعليمات نتيجة حتمية لتدني الدافعية والتعزيز وبالتالي تقليل فرص التعلم عند الطلبة نتيجة عدم فهمهم ومشاركتهم في إعداد الأنظمة ومتابعتها، واتفقت نتائج الفقرات السابقة (١٤) و (١٥) مع دراسة عايش وعباس (٢٠١٦).

أما بالنسبة لنتائج الدراسة والمتعلقة بالمعوقات الاجتماعية والتي احتلت المرتبة الثانية وبدرجة تقييم مرتفعة فقد أظهرت النتائج تسجيل أعلى درجة تقييم للفقرة (١) وتنص "المشكلات العائلية التي يعانى منها الطلبة، وتفسير هذه النتيجة على أهمية الاستقرار العائلي للطلبة على سلوكياتهم داخل الصف، وعلى النقيض مسؤولية المشكلات العائلية بالدرجة الأولى عن الاضطرابات والسلوكيات العدوانية للطلبة، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة مخامرة (٢٠١٢) ودراسة عايش وعباس (٢٠١٦) وبالنسبة للفقرات (٨) و (٢) وتنص على "إهمال دور المعلم في البناء الاجتماعي من قبل مؤسسات المجتمع" و "انعكاس الظروف الاقتصادية الصعبة للمعلم على أدائه التعليمي"، ويمكن تفسير الفقرة (٨) نتيجة للتحولات التي يعاني منها معلم

القرن ٢١ من حيث تراجع دورة في البناء الاجتماعي وتصدر شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل التكنولوجيا العالمية، والتي تعتبر الأكثر تأثيراً على الطلبة، وتفسر الفقرة (٢) بانعكاس الأزمات الاقتصادية على المعلم، وهي نتيجة طبيعية باعتبار المعلم من ذوي الدخل المحدود والأكثر تأثراً بالأوضاع الاقتصادية الصعبة، وفيما يتعلق بالفقرة (١٢) والتي تنص على ضعف علاقات التواصل واللقاءات المنتظمة بين المدرسة وقطاعات المجتمع المحلي المختلفة، ويمكن تفسير هذه النتيجة لأثر وأهمية تواصل المدرسة ومؤسسات المجتمع المحلي، فالطلبة جزء من أسرهم والأسرة من أهم شرائح المجتمع وأكثرها تأثيراً وتأثراً، وبالتالي تعتبر أغلب سلوكيات الطلبة المؤثرة في ضبط وإدارة الصفوف ذات مسببات خارجية، الأمر الذي يستدعي من إدارات المدارس زيادة لغة التواصل واللقاءات المنتظمة بينها وبين مؤسسات المجتمع المحلي واختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة عايش وعباس (٢٠١٦) والتي سجلت تقييم منخفض.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ ٠,٠٥) في درجة المعوقات التي يواجهها معلمين ومعلمات التربية الوطنية والمدنية في تنفيذ استراتيجيات إدارة الصف من وجهة نظرهم في محافظة المفرق تبعاً لمتغير الجنس (ذكر، أنثى)؟

يظهر من النتائج الواردة من الجدول (٧) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ ٠,٠٥) في درجة المعوقات التي يواجهها معلمين ومعلمات التربية الوطنية والمدنية في تنفيذ استراتيجيات أدارة الصف من محافظة المفرق تبعاً لمتغير الجنس (ذكر، أنثى) ويمكن تفسير ذلك نظراً لتشابه الخلفيات التعليمية والظروف الاجتماعية وتشابهه الكفايات المهنية والتربوية التي اكتسبها المعلمين والمعلمات أثناء دراستهم الجامعية، أو من خلال برامج تدريبية الموحدة، إضافة لتشابهه السياسات الإدارية في مدارس الذكور والإناث حيث أشارت النتائج على اتفاق المعلمين والمعلمات في تحديد أكثر المعيقات أثر في تنفيذهم لاستراتيجيات إدارة الصف، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة مخامرة وأبو سمرة (٢٠١٢) واختلفت مع دراسة عايش وعباس (٢٠١٦) ودراسة المقيد (٢٠٠٩).

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ ٠,٠٥) في درجة المعوقات التي يواجهها معلمين ومعلمات التربية الوطنية والمدنية في تنفيذ استراتيجيات إدارة الصف من وجهة نظرهم من محافظة المفرق تبعاً لمتغير الخبرة (قليلة، متوسطة، كبيرة)؟

يظهر من النتائج الواردة في الجدول (٨) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α ≥ ٠,٠٥) في درجة المعوقات التي يواجهها معلمين ومعلمات التربية الوطنية والمدنية في تنفيذ استراتيجيات إدارة الصف في محافظة المفرق تبعاً لمتغير الخبرة (قليلة، متوسطة، كبيرة)، ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال الاستعانة بالجدول (١) حيث بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة بنسبة (٤٤,٨%) للخبرة المتوسطة من (٦-١١ سنة) وتدني نسبة الخبرة القليلة (٥ سنوات فما دون) هذا من جانب ومن جانب آخر تمكن تفسير النتيجة لعدم وجود فروق بين ما يقدمه المعلمين أو المعلمات في ضوء خبراتهم المختلفة في ظل سيادة القوانين والتعليمات وتشابه السياسات الإدارية للمدارس، فهم يخضعون لنفس التعليمات والأنظمة والتي قد يكون لها الأثر البالغ على أداءهم داخل صفوفهم رغم اختلاف خبراتهم، فهم حريصون على عدم مخالفة التعليمات التي قد تعصف بوظائفهم رغم اختلاف خبراتهم، يمكن أن يعود لتشابه برامج التدريب واللقاءات الإشرافية المتنوعة فهم يخضعون لتعليمات موحدة من قبل المشرفين، إضافة لتواجدهم في بيئة اجتماعية متشابهة، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة الطعاني (٢٠١١) فما اختلفت مع دراسة عايش وعباس (٢٠١٦) ودراسة مخامرة وأبو سمرة (٢٠١٢).

التوصيات:

١- تبصير الإدارات المدرسية بأهم المعوقات الإدارية والتعليمية والاجتماعية التي يواجهها معلمو ومعلمات التربية الوطنية والمدينة في إدارة صفوفهم، لإشراكهم في تقديم الحلول والحد من المعوقات.

٢- عقد لقاءات تربوية هادفة، وبرامج تدريبية دورية لتبصير المعلمين بأهم معوقات إدارة الصفوف، وكيفية مواجهتها وتدريبهم على مهارات وكفايات إدارة وضبط الصفوف.

٣- التخفيف من الأعباء الإدارية التي تشغل كاهل المعلمين والمعلمات، ومراعاة تقليص إعداد الطلبة في الصف الواحد باعتبار ما سبق من أهم المعوقات المؤثرة في تنفيذ استراتيجيات إدارة الصفوف.

المراجـــع

المراجع العربية:

١. أبو حجر، هالة (٢٠٠٢). مشكلات ضبط الصف التي تواجه معلمي المرحلة الإعدادية بمحافظة غزة أسبابها وسبل علاجها، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.
٢. البدري، طارق (٢٠٠٥). إدارة التعليم الصفي، عمان: دار الثقافة للنشر.
٣. جابر، جابر عبد الحميد (٢٠٠٠). مدرس القرن الحادي والعشرين الفعال – المهارات والتنمية المهنية، القاهرة: دار الفكر العربي.
٤. الخليلي، أمل (٢٠٠٥). إدارة الصف المدرسي، عمان: دار صفا للنشر.
٥. زيادات، ماهر، قطاوي، محمد (٢٠١٠). الدراسات الاجتماعية طبيعتها وطرائق تعليمها وتعلمها، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
٦. طراونة، اخليف (٢٠٠٤). أساسيات في التربية، عمان: دار الشروق للنشر.
٧. العاجز، فؤاد (٢٠٠٧). الإدارة الصفية بين النظرية والتطبيق، غزة : دار المقداد، ط٣.
٨. عامر، طارق، محمد، ربيع (٢٠٠٩). الانضباط المدرسي وإدارة الصف، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.
٩. عايش، أحمد عباس، محمد (٢٠١٦). المعوقات التي يواجهها معلمو ومعلمات وكالة الغوث في الأردن في تنفيذ استراتيجيات إدارة الصف من وجهة نظرهم أنفسهم، دار التربية الحديثة.
١٠. العبادي، محمد (٢٠٠٠). المعوقات التي تواجه المعلمين في تنفيذ استراتيجيات إدارة الصف، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد (٣٩) ص٩٠-١٤٣.
١١. العقيد، عارف (٢٠٠٩). مشكلات الإدارة الصفية التي تواجه معلمي المرحلة الابتدائية بمدارس وكالة الغوث الدولية بغزة وسبل التغلب عليها، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
١٢. قرعان، أحمد، الحراحشة، محمد (٢٠٠٤). الإدارة المدرسية الحديثة، عمان : دار الإسراء للنشر والتوزيع .
١٣. قطامي، يوسف، قطامي، نايفة (٢٠٠٢). إدارة الصف الأسس السيكولوجية، عمان: دار الفكر.

١٤. محمد، مصطفى، حوالة، محمد (٢٠٠٥). إعداد المعلم تنميته وتدريبه، عمان: دار الفكر.
١٥. مخامرة، كمال، أبو سمرة، محمود (٢٠١٢). أنماط الإدارة الصفية لدى معلمي مدارس مديرية تربية وكالة الغوث في الخليل وبيت لحم، مجلة جامعة الأزهر، غزة، مجلد (١٤)، العدد (١).
١٦. هارون، رمزي (٢٠٠٣). الإدارة الصفية، عمان: دار وائل للنشر.

المراجع الأجنبية:

1. Ann, Ro (2001). Efficacy of class meeting in elementary schools, partial. So satisfaction of requirements for the degree of master of science in counseling, California state University, Sacramento.
2. Brophy, J (1987. On Motivating students. In D. Berliner and B. Rosenshine (Eds), Talks to teachers (pp 201-245), New York: Random House.
3. Buluc, Bekir (2006). An analysis of classroom Rules in Secondary School in Turkey, Educational Research Quarterly. Vol. 29 (3), p 30-51, 22p.
4. Helen, H, Errot, D & Lawrence, I. 23 (2004). Culturally Relevant Classroom Management Strategies for American Students. Rural Special Education Quarterly, 23 (4) 3-9.
5. Karl, Wall, (2006) Gesture and its role in Classroom Communication, an issue for the personalized learning agenda. Education Review, vol. 19 (2), p 32-39, 8p.
6. Sternberg. J, R. and Williams, N (2002). Education Psychology, Boston: Allyn and Bacon, USA.

لملحق (١)

استبيان خاص بقياس درجة المعوقات التي يواجهها معلمو التربية الوطنية والمدنية في تنفيذ استراتيجيات إدارة الصف من وجهة نظرهم في المفرق

سنوات الخبرة: ٥ سنوات فيما دون / من ٦ إلى ١١ سنه / أكثر من ١١ سنة

الجنس: ذكر / أنثى

الرقم	الفقرة	موافق بدرجة كبيره جدا	موافق بدرجة كبيره	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة ضعيفة	غير موافق
المعوقات الإدارية						
١	كثرة الأعمال الإدارية المطلوبة من المعلم					
٢	عدد الطلبة الكبير في الصف مما يعيق التعليم الفعال					
٣	عدم تبني الإدارة لسياسة واضحة تتعلق بالتعامل مع الطلبة					
٤	ضعف نظام الضبط في المدرسة					
٥	يسود مستوى ضعيف من العلاقات الإدارية والاجتماعية بين المعلمين والإدارة					
٦	إهمال وضعف برامج التوجيه والإرشاد في المدرسة مما يؤدي إلي رفع السلوكات العدوانية					
٧	عدم توفر العدالة من قبل الإدارة المدرسية في التعامل مع المعلمين					
٨	تحد التعليمات المدرسية من حرية عمل المعلمين					
٩	تؤدي قلة الحوافز المادية والمعنوية في الحد من أبداع المعلم					
١٠	أشعار الإدارة المدرسية المعلمين بالتقصير مما يضعف رغبتهم في تطوير أدائهم					
١١	تقلل إدارة المدرسة من أهمية توعية الطلبة بتعليمات الانضباط المدرسي					
١٢	يودي وضع البناء المدرسي القديم إلى التقليل من فرص التعلم الفعال					
١٣	عدم وضوح القوانين والتعليمات الصفية والمدرسية من قبل الإدارة وتذبذبها					
١٤	عدم مشاركة المعلم في تحديد قواعد السلوك المتبعة					
١٥	إهمال الإدارة المدرسية لاحتياجات الطلبة مما يؤدي إلي نفورهم					

	المعوقات التعليمية	موافق بدرجة كبيرة جدا	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة ضعيفة	غير موافق
١	قلة المدة الزمنية المخصصة للمنهاج المقرر					
٢	عدة م مراعاة المعلم للفروق الفردية بين الطلبة					
٣	قلة اهتمام المعلم بتعديل السلوك الخاطئ في الصف					
٤	ضعف ملائمة المنهاج لمتطلبات وحاجات وميول الطلبة					
٥	يؤدي المناخ الصفي غير المريح للطلبة إلي نفور الطلبة وقلة دافعيتهم					
٦	عدم تأهيل المعلم في استخدام وتوظيف تكنولوجيا التعليم في التدريس					
٧	تركز المناهج المدرسية على الجانب المعرفي على حساب الجوانب الأخرى					
٨	يواجه المعلم صعوبة في توظيف أساليب التعزيز المناسبة					
٩	نقص خبرات المعلم للخصائص النمائية للطلبة					
١٠	يساهم استخدام المعلم لعبارات وألفاظ غير تربوية لنفور الطلبة من العملية التعليمية					
١١	يبدي المعلم درجة قليلة من التسامح مع الطلبة					
١٢	يؤدي المستوى المتدني لتأهيل المعلم في مفاهيم أدارة الصف سليبا على فرص التعليم الفعال					
١٣	تساهم تدني أدارة المناقشات الجماعية داخل الغرفة الصف في تقليل فرص تعلم الطلبة					
١٤	يؤدي عدم فهم الطلبة للأنظمة والتعليمات الصفية إلى قلة الانضباط الذاتي داخل الصف					
١٥	يساهم تدني الدافعية والتعزيز في تقليل فرص تعلم الطلبة					
	المعوقات الاجتماعية					
١	المشكلات العائلية التي يعاني منها الطلبة					
٢	انعكاس الظروف الاقتصادية الصعبة للمعلم على أدائه التعليمي					
٣	عدم تعاون أولياء الأمور في تنفيذ قوانين وأنظمة المدرسة					
٤	تشجيع أولياء الأمور للسلوك العدواني عند الأبناء الطلبة					
٥	تؤثر عادات مجتمع الرفاق على سلوكات الطلبة داخل الغرفة الصفية					

٦	ضعف دور المدرسة في معالجة مشكلات المجتمع					
٧	تؤثر الأحداث الجارية على سلوكات الطلبة داخل الغرفة الصفية					
٨	إهمال دور المعلم في البناء الاجتماعي من قبل مؤسسات المجتمع					
٩	ضعف التواصل بين أفراد المجتمع والمدرسة مما يؤدي إلى تهميش المدرسة					
١٠	تؤثر الظروف الاقتصادية الصعبة لأولياء الأمور سلبيا على متابعة الطلبة للتعلم					
١١	يعاني الطلبة من سوء تكيف داخل الغرفة الصفية بسبب إهمال مؤسسات المجتمع لحاجاتهم					
١٢	ضعف علاقات التواصل واللقاءات المنتظمة بين المدرسة وقطاعات المجتمع المحلي المختلفة					
١٣	التعارض بين القواعد السلوكية التي يتبناها المعلم والسائدة في المجتمع المحلي					
١٤	تدني الروح المعنوية للعاملين بالمدرسة نتيجة قلة وعي أفراد المجتمع بدور المدرسة					
١٥	ضعف دور المدرسة في حل المشكلات المجتمعية					

THE SCIENTIFIC JOURNAL

ARAB ACADEMY I N DENNARK



Managing Editor

Prof. Dr. Walid Al-Hayali

Editorial Secretary

Prof. Dr. Lutfi Hatem

Board of Editors

Prof. Dr. Kadum ALaddly

Prof. Dr. Younis Abbas Husain

Prof. Dr. Nader Fadel Habuby

Ass. Prof. Dr.Mohammed AL- Falhy

Address: The Arab Academy in Denmark
kobbelvænget 72 B, st
2700brønshøj
Denmark
Website : www.ao-academy.org
e-mail : ao_university@yahoo.dk